نموذج رقم (1)

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية
دراسة تحليلية مقارنة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: محمد سعد عطية العجلة

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: ٢٠١٥/٤/٢٥

الجامعـــة الإسلاميـــة – غـــزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية الآداب – قسم الصحافة والإعلام

الخطاب الصحفي الفلسطيني
نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي)
في الضفة الغربية
دراسة تحليلية مقارنة

إعداد/ الباحث
محمد سعد عطية العجلة

إشراف/ الدكتور
أحمد عرابي حسين الترك
أستاذ الصحافة المساعد في الجامعة الإسلامية – غزة
عميد شؤون الطلبة

قُدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الصحافة من كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة

1436هـ – 2015م

The Islamic University - Gaza
Faculty of Postgraduate Studies
Faculty of Arts- Journalism Department

Master thesis

Palestinian Journalistic Discourse Towards The Issue of (Israeli) Settlement In The West Bank

A Comparative Analytical Study

Researcher
Mohammed S. Alijla

Supervised by
Ahmed Orabi Altork
Assistant Professor of Journalism- at the Islamic University &
Dean of the Students Affairs

A Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Journalism

1436 A.H. -2015 A.D.

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1180

الرقم.. ج.س.غ/35/..... Ref

التاريخ2015/02/23..... Date

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمد سعد عطية العجلة** لنيل درجة الماجستير في **كلية الآداب/ قسم الصحافة**، وموضوعها:

الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية دراسة تحليلية مقارنة

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الاثنين 04 جمادى الأولى 1436هـ، الموافق 2015/02/23م الساعة الحادية عشرة صباحاً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أحمد عرابي/حسين الترك	مشرفاً ورئيساً	.....
أ.د. جواد راغب الدلو	مناقشاً داخليًا	.....
د. وليد حسن المدلل	مناقشاً خارجيًا	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية الآداب/قسم الصحافة.**

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي وللدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

﴿وشددنا ملكه وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب﴾[1]

صدق الله العظيم

(1) سورة ص، الآية 20.

القول المأثور

تعلم فليسَ المرءُ يولدُ عالماً

وَلَيْسَ أخو عِلْمٍ كَمَنْ هُوَ جَاهِلُ

الإمام الشافعي
رحمه اللّه

الإهداء

أهدي هذا البحث إلى:

- **روح أبي وأمي، رحمهما اللّه.. المدرسة الأولى التي منها نهلت وفيها تعلمت وترعرعت.**
- **زوجتي وأبنائي.. هذا العالم الجميل الذي أشعر بسعادة غامرة وأنا في كنفه، سهروا معي، وتعبوا من أجلي، وساعدوني، وانتظروني بفارغ الصبر.**
- **إخوتي وأخواتي وأسرهم الكريمة.. الذين وقفوا معي دائماً في كل الظروف.**
- **شهداء وطننا الغالي فلسطين الأعز منا.**

أنحني أمامهم جميعاً
وأهدي لهم هذا العمل

الباحث

محمد سعد العجلة

شكر وتقدير وعرفان

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

يشرفني ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى كل من:

- **الدكتور أحمد الترك**، لتفضله بالموافقة بالإشراف على رسالتي، ومثابرته معي في مختلف مراحلها، وإبدائه الملاحظات القيمة والدقيقة عليها، وقبل ذلك لتشجيعه لي على التسجيل في برنامج الماجستير. وقبل ذلك وبعده، لأنه أخي الذي لم تلده أمي وصديقي الصدوق.
- **الأستاذ الدكتور جواد الدلو**، الذي كان له الفضل عليّ في تعلم منهجية البحث من خلال تدريسنا مساق مناهج البحث، وفي اختيار موضوع الرسالة، ثم في إبداء ملاحظاته القيمة أثناء مناقشته خطة البحث (السيمنار) المتعلق بهذه الرسالة وأخيراً بمناقشة الرسالة. ولا أنسى أن رحلة الاستفادة منه بدأت مبكراً أثناء الدراسة في البكالوريوس.
- **الدكتور وليد المدلل**، الذي كان له فضل المشاركة في مناقشة خطة البحث (السيمنار) ومناقشة الرسالة.
- **الدكتور مشير عامر**، الذي كان له فضل مراجعة ملخص اللغة الإنجليزية.
- **الدكتور أكرم حبيب**، الذي كان له فضل كبير في حثي على التسجيل في برنامج الماجستير.
- **الأساتذة الذين كان لهم فضل تدريسي في الماجستير.**
- **الأساتذة الذين حكّموا استمارتَي تحليل الخطاب وتحليل المضمون، وهم (حسب الترتيب الأبجدي)**: الدكتور أحمد أبو السعيد، الدكتور أيمن أبو نقيرة، الأستاذ الدكتور جواد الدلو، الدكتور حسن أبو حشيش، الأستاذ الدكتور حسين أبو شنب، الأستاذ خليل التفكجي، الدكتور طلعت عيسى، الدكتور فريد أبو ضهير، الدكتور نشأت الأقطش، والدكتور وليد المدلل.
- الزملاء والأصدقاء الذين كانوا يتفقدونني دائماً بالسؤال والتشجيع.
- **مؤسسة القدس للدراسات والأبحاث**، لما وفرته لي من فرصة وجو مريح وضيافة كريمة للاستفادة من مكتبة المؤسسة.
- **السيدة النائبة راوية الشوا** لسؤالها الدائم وتشجيعها لي على دراسة الماجستير.
- **الزميل مصطفى حجاج** من صحيفة الحياة الجديدة في غزة وزميله في رام الله **أيمن معلاَّ** على مساعدتهما لي في توفير أعداد صحيفة الحياة الجديدة لعام 2012.

الباحث

محمد سعد العجلة

الملخص باللغة العربية

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، والوقوف على أطروحاته، ورصد الصفات والأدوار الإيجابية والسلبية المنسوبة إلى القوى الفاعلة، ومسارات البرهنة التي يستند إليها منتجو الخطاب، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين خطاب صحف القدس والحياة الجديدة وفلسطين، وكذلك معرفة أجندة صحف الدراسة تجاه قضية الاستيطان، والتعرف على الأطر الإعلامية التي قدمت من خلالها هذه الصحف حدث الاستيطان.

وتنتمي الدراسة إلى البحوث الوصفية، واستخدمت منهج تحليل الخطاب، ومنهج الدراسات المسحية الذي تم من خلاله استخدام أسلوب تحليل المضمون، ومنهج دراسة العلاقات المتبادلة، الذي تم في إطاره توظيف أسلوب المقارنة المنهجية، كما استخدم الباحث نظرية الإطار الإعلامي ونظرية الأجندة، وتم جمع البيانات عن طريق أداتين، هما: استمارة تحليل المضمون واستمارة تحليل الخطاب الصحفي، وشملت عينة الصحف القدس، والحياة الجديدة، وفلسطين. أما الفترة الزمنية للدراسة فتمثلت بالعام 2012 (من 1 يناير 2012 حتى 31 ديسمبر 2012) وتم اختيار عينة أعداد الصحف بطريقة العينة العشوائية المنتظمة، وفق أسلوب الأسبوع الصناعي.

وأهم النتائج التي خلصت إليها دراسة تحليل المضمون أن المقاومة الشعبية تصدرت ردود الفعل الفلسطينية على قضية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، وأن محافظة القدس جاءت في مقدمة المحافظات التي تم تناول موضوعات الاستيطان في نطاقها الجغرافي، وهذا الاهتمام بمحافظة القدس يعكس مكانتها في أجندة صحف الدراسة من جهة، ويشير من جهة أخرى إلى الاستهداف الصهيوني للمدينة المقدسة.

واعتمدت صحف الدراسة بشكل كبير على المصادر الصحفية الخاصة. وجاء إطار الصراع في مقدمة الأطر الإعلامية لموضوعات الاستيطان. وتقدم فن الخبر الصحفي على بقية الفنون الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة لتغطية موضوعات الاستيطان. وتميزت صحيفة القدس عن نظيرتيها باستخدام المقال الافتتاحي والحديث الصحفي.

وأهم النتائج التي خرجت بها دراسة تحليل الخطاب أن صحيفة القدس تفوقت في عدد الأطروحات الخاصة بالاستيطان، وحظيت أطروحة "حكومة الاحتلال تقدم كافة أشكال الدعم للمستوطنين"، بأكبر نسبة من بين جميع الأطروحات في صحيفتي القدس والحياة الجديدة وغابت عن صحيفة فلسطين، وكان تأثير الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي واضحاً على خطاب صحيفة الحياة الجديدة، وبدرجة أقل على خطاب صحيفة القدس.

ومن نتائج تحليل القوى الفاعلة، أن غالبية الصفات والأدوار السلبية ذهبت إلى الجهات الحكومية (الإسرائيلية). وانخفض حضور القوى الفاعلة العربية بشكل كبير في خطاب الصحف الثلاث وهو ما يشير إلى ضعف الدور العربي الفعلي تجاه قضية الاستيطان الإسرائيلي.

وبالنسبة لمسارات البرهنة اعتمد الخطاب الصحفي الفلسطيني بشكل أساس على "الحقائق والوقائع" في تناوله للاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية.

وخرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها أنها دعت الصحف الفلسطينية إلى تسليط الضوء على المخططات الاستيطانية (الإسرائيلية) في منطقة الأغوار، ودعت صحيفتي القدس والحياة الجديدة إلى إعادة النظر في طريقة استخدام المقالات المترجمة من الصحف (الإسرائيلية)، وأوصت صحيفة القدس بمعالجة الخلل المتمثل في عدم ذكر مصدر الكثير من المواد الصحفية، كما أوصت صحيفتي الحياة الجديدة وفلسطين باستخدام المقال الافتتاحي، ودعت الصحف الفلسطينية إلى زيادة اهتمامها بمواد الرأي وتنويعها، لكي تتمكن من التعبير عن خطابها الصحفي تجاه مختلف القضايا بشكل مؤثر، ودعت الباحثين إلى إجراء دراسات إعلامية حول الاستيطان (الإسرائيلي) تغطي جوانب لم تتطرق إليها هذه الدراسة مثل استخدام مناهج وأدوات وعينات وفترات زمنية أخرى، لإثراء هذا الموضوع الهام.

Abstract

The study aims to monitor and analyze the Palestinian press discourse on the issue of (Israeli) settlements in the West Bank and examine its theses, monitor the positive and negative qualities and roles attributed to the actors, and the arguments put forward by the producers of this discourse. The study also identifies the points of difference and agreement in the discourses and the agenda of Al-Quds, Al-Hayat Aljadeeda and Felesteen newspapers towards the (Israeli) settlements issue. It further analyzes the frames used by the three newspapers in dealing with the issue of settlement.

This descriptive study used the discourse analysis and survey methodologies by which a content analysis tool was employed as well as the approach of comparative interrelationships within which the tool of methodical comparison was used. The study used both framing and agenda setting theory. Data collection involved using discourse analysis and content analysis tools. The study included samples from the newspapers of Al-Quds, Al-Hayat Al-jadeeda and Felesteen Newspapers' issues were collected based on a systematic random selection according to the artificial week approach over the year 2012 from 01/01/2012 to 31/12/2012.

The most important findings of the content analysis showed that the popular resistance topped Palestinian reactions to Israeli settlements issue in the West Bank, and the governorate of Jerusalem was at the forefront of governorates where the issues of settlement building in its geographical scope was dealt with. This interest reflects the status of Jerusalem governorate in the study Newspapers' agenda on the one hand, and on the other hand it refers to the Zionist targeting of the Holy City. The newspapers greatly depended on its own press sources and the political orientation of these newspapers impacted the selection of press sources.

The conflict frame came first in the media frames used for the issues of settlement. The news report was at the forefront of other news forms used by the newspapers to cover the issues of settlement. Al-Quds newspaper was especially noted for its editorial and press interview.

The most important results that emerged from the discourse analytic component of the study showed that Al-Quds newspaper was far higher than the other newspapers in the number of theses dealing with settlement. The thesis "occupation government provides all forms of support for the settlers," received the largest percentage among all theses in Al-Quds and Al-Hayat Aljadeeda newspapers. This thesis was

missing from Felesteen newspaper. Further, official Palestinian political discourse had an effect on the discourse of Al-Hayat Aljadeeda newspaper, and to a lesser degree on the discourse of Al-Quds newspaper.

It is the outcome of actors analysis, the majority of attributes and roles negative went to the Israeli government agencies. And declined to attend the Arab actors dramatically in the three newspapers speech which refers to the actual weakness of the Arab role towards the Israeli settlement issue.

As for arguments used by the newspapers, the study shows that the Palestinian press discourse was based on the "facts and realities" in addressing the issue of (Israeli) settlement activities in the West Bank. The study came up with several recommendations, the most important of which involves calling on the Palestinian newspapers to highlight the (Israeli) settlement schemes in the Jordan Valley. The study also called Al-Quds and Al-Hayat Aljadeeda newspapers to rethink the way they use the translated articles from (Israeli) newspapers. The study recommended Al-Quds newspaper to address the disadvantage of failing to mention the sources of a lot of press materials. It also recommended Al-Hayat Aljadeeda and Felesteen newspapers to use the editorial, and also called on the Palestinian newspapers to increase their interest in the opinion articles and their diversity so as to be able to effectively express their press discourses towards different issues. The study called on researchers to conduct media studies on the (Israeli) settlements which cover aspects not addressed by this study, such as the use of methods, tools, samples and other time periods for the purpose of enriching research in this important topic.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
آية قرآنية	د
القول المأثور	ه
الإهداء	و
شكر وتقدير وعرفان	ز
الملخص باللغة العربية	ز
Abstract	ي
فهرس المحتويات	ل
فهرس الجداول	ع
فهرس الملاحق	ص
الإجراءات المنهجية	**1**
مقدمة	2
أهم الدراسات السابقة	5
الاستدلال على المشكلة	27
مشكلة الدراسة	30
أهمية الدراسة	30
أهداف الدراسة	31
تساؤلات الدراسة	32
الإطار النظري للدراسة	33
نوع الدراسة ومناهجها وأدواتها	38
مجتمع الدراسة وعينتها	52
مادة الدراسة	55
وحدات التحليل والقياس والعد	55
إجراءات الصدق والثبات	56

الموضوع	رقم الصفحة
صعوبات الدراسة	61
مفاهيم الدراسة	61
تقسيم الدراسة	62
الفصل الأول **النظريات الإعلامية المستخدمة في الدراسة**	**64**
المبحث الأول: نظرية وضع الأجندة (ترتيب الأولويات)	**67**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم وتطور بحوث نظرية وضع الأجندة	67
المطلب الثاني: وظيفة وأنواع وقياس ومراحل وضع الأجندة	71
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في وضع الأجندة	75
المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة لنظرية وضع الأجندة	77
المطلب الخامس: الاستفادة من نظرية وضع الأجندة	80
المبحث الثاني: نظرية الأطر الإعلامية	**82**
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الأطر الإعلامية	82
المطلب الثاني: عناصر وسمات وأنواع الأطر الإعلامية	83
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية التأطير	86
المطلب الرابع: نماذج واستنتاجات تفسيرية لنظرية الأطر الإعلامية	88
المطلب الخامس: الانتقادات الموجهة لنظرية الأطر الإعلامية	91
المطلب السادس: الاستفادة من نظرية الأطر الإعلامية	92
الفصل الثاني **الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية ودور الإعلام الفلسطيني في مواجهته**	**94**
المبحث الأول: نشأة الاستيطان اليهودي في فلسطين وأبرز مراحل تطوره حتى عام 2009	**96**
المطلب الأول: النشأة التاريخية للاستيطان اليهودي في فلسطين حتى عام النكبة (1948)	96

الموضوع	رقم الصفحة
المطلب الثاني: الاستيطان (الإسرائيلي) من عام 1967 وحتى توقيع اتفاقية أوسلو	102
المطلب الثالث: الاستيطان في ظل اتفاقيات السلام والمفاوضات	107
المبحث الثاني: الاستيطان في الضفة الغربية في ظل حكم الليكود بزعامة نتنياهو (من 2009 وحتى عام 2012)	**113**
المطلب الأول: واقع الاستيطان في الضفة الغربية	113
المطلب الثاني: أهداف الاستيطان في الضفة الغربية	126
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمستوطنات في الضفة الغربية	131
المطلب الرابع: الآثار المترتبة على الاستيطان في الضفة الغربية	136
المبحث الثالث: المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من الاستيطان	**141**
المطلب الأول: الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي من الاستيطان	141
المطلب الثاني: المواقف العربية والدولية من الاستيطان	146
المطلب الثالث: الاستيطان في القانون الدولي	154
المبحث الرابع: دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الاستيطان (الإسرائيلي)	**157**
المطلب الأول: خلفية تاريخية عن دور الصحافة الفلسطينية في مواجهة الاستيطان (الإسرائيلي)	157
المطلب الثاني: تقييم أداء الإعلام الفلسطيني تجاه قضية الاستيطان	162
المطلب الثالث: مقترحات لتحسين المعالجة الإعلامية لقضية الاستيطان	165
الفصل الثالث **سمات محتوى وشكل قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث**	**168**
المبحث الأول: السمات العامة لمحتوى قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث	**170**
المبحث الثاني: السمات العامة لشكل قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث	**185**

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الرابع **سمات الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث**	**194**
المبحث الأول: سمات الخطاب الصحفي لأطروحات الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث	**196**
المبحث الثاني: سمات الخطاب الصحفي للقوى الفاعلة في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث	**213**
المبحث الثالث: سمات الخطاب الصحفي لمسارات البرهنة في صحف الدراسة الثلاث	**255**
الفصل الخامس **مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات**	**266**
المبحث الأول: مناقشة نتائج دراسة تحليل المضمون	**268**
المطلب الأول: نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالسمات العامة لمحتوى المعالجة الصحفية في صحف الدراسة الثلاث	268
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالسمات العامة لشكل المعالجة الصحفية في صحف الدراسة الثلاث	276
المبحث الثاني: مناقشة نتائج دراسة تحليل الخطاب	**280**
المطلب الأول: مناقشة نتائج دراسة تحليل الخطاب الخاصة بالأطروحات	280
المطلب الثاني: مناقشة نتائج دراسة تحليل الخطاب الخاصة بالقوى الفاعلة	286
المطلب الثالث: مناقشة نتائج دراسة تحليل الخطاب الخاصة بمسارات البرهنة	292
المبحث الثالث: التوصيات	**294**
المطلب الأول: التوصيات الخاصة بدراسة تحليل المضمون	294
المطلب الثاني: التوصيات الخاصة بدراسة تحليل الخطاب	295
مصادر ومراجع الدراسة	**296**
الملاحق	**319**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
-1	جدول يوضح ترتيب أولويات ردود الفعل الفلسطينية تجاه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية التي اهتمت بنشرها صحف الدراسة الثلاث	170
-2	جدول يوضح المناطق الجغرافية الاستيطانية (على مستوى محافظات الضفة الغربية) كما تناولتها صحف الدراسة	173
-3	جدول يوضح المصادر الصحفية لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث	177
-4	جدول يوضح المصادر الأولية لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث	180
-5	جدول يوضح الإطار الإعلامي لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث	182
-6	جدول يوضح الفنون الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة لتغطية موضوعات الاستيطان	185
-7	جدول يوضح مساحة موضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث	187
-8	جدول يوضح موقع موضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث	188
-9	جدول يوضح العناوين الرئيسية لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث	190
-10	جدول يوضح عناصر إبراز موضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث	192
-11	جدول يوضح تكرار ونسب مواد الرأي التي تناولت الاستيطان في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث	196
-12	جدول يوضح أطروحات صحف الدراسة الثلاث	198
-13	جدول يوضح الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة في قضية الاستيطان الإسرائيلي في صحف الدراسة الثلاث	213
-14	جدول يوضح الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في قضية الاستيطان الإسرائيلي في صحف الدراسة الثلاث	215

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
-15	جدول يوضح السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في صحيفة القدس	217
-16	جدول يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في صحيفة القدس	219
-17	جدول يوضح السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة القدس	222
-18	جدول يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة القدس	224
-19	جدول يوضح السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة القدس	230
-20	جدول يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة القدس	232
-21	جدول يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في صحيفة الحياة الجديدة	236
-22	جدول يوضح السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة الحياة الجديدة	238
-23	جدول يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة الحياة الجديدة	241
-24	جدول يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة الحياة الجديدة	246
-25	جدول يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة فلسطين	251
-26	جدول يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة فلسطين	253
-27	جدول يوضح تكرار ونسب مسارات البرهنة الواردة في صحف الدراسة الثلاث	255

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1-	استمارة تحليل المضمون	320
2-	استمارة تحليل الخطاب	324
3-	عناوين مواد الرأي التي خضعت للتحليل في صحف الدراسة الثلاث	327
4-	مصطلحات الاستيطان	334
5-	خريطة الضفة الغربية	342
6-	جدول بياني لعدد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية عام 2012 حسب المحافظات	343

الإجراءات المنهجية

تشمل الإجراءات المنهجية للدراسة، مقدمة وأهم الدراسات السابقة، والاستدلال على المشكلة وتحديدها، وأهمية الدراسة، وأهدافها، وتساؤلاتها، والنظريتين المستخدمتين في الدراسة، ونوع الدراسة ومناهجها وأدواتها، ومجتمعها، وعينتها ومادتها، ووحدات القياس والتحليل والعد، وإجراءات الصدق والثبات، وصعوبات الدراسة، ومفاهيمها وتقسيمها.

مقدمة

يشكل الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية، أحد أبرز القضايا الأساسية المتعلقة بالصراع مع الاحتلال (الإسرائيلي)، ليس فقط منذ نشأة الكيان الصهيوني، ولكن أيضاً منذ أن بدأت موجات الهجرة الصهيونية إلى أرض فلسطين التاريخية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حينما بدأت تضعف قبضة الدولة العثمانية التي كانت فلسطين إحدى ولاياتها، رغم أنها بذلت جهوداً كبيرة من أجل وقف أطماع اليهود في فلسطين.

وأخذت الهجرات الصهيونية إلى فلسطين، منحى أشد خطورة بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا عام 1897، برئاسة هرتسل، حيث أدى نشاطه وإعلانه عن تأسيس الحركة الصهيونية إلى حدوث تحول في نظرة اليهود إلى فلسطين وحقهم فيها والهجرة إليها والاستيطان على أراضيها، وهو الذي "سعى مباشرة إلى تأسيس مؤسسات لتحقيق الهجرة اليهودية والاستيطان اليهودي في فلسطين بواسطة إقامة الصندوق القومي والصندوق التأسيسي لهذا الغرض"[1].

ثم تحالفت الحركة الصهيونية مع الدول الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا التي أصدرت وعد بلفور المشؤوم عام 1917، واحتلت بعدها فلسطين ومكّنت اليهود من تسريع الهجرة وزيادة عدد المستوطنات وتوسيعها وتقويتها خلال الفترة الممتدة من 1918 حتى عام النكبة 1948 الذي شهد قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين.

وفي أعقاب هزيمة عام 1967، واحتلال ما تبقى من أرض فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) بدأ الاحتلال في تنفيذ مخطط استيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، غير آبه بمخالفته للقانون الدولي الذي يَعتبِر حتى يومنا هذا، الاستيطانَ (الإسرائيلي) غير شرعي.

وبقي المخطط الاستيطاني مستمراً بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، بل وتشير الدراسات إلى تزايد وتيرته بعد أوسلو، في جميع مناطق الضفة الغربية وخاصة في مدينة القدس، إذ "إن من أبرز عيوب ونقائص اتفاقيات أوسلو، ما يتعلق بالاستيطان، أولاً لجهة تأجيله ضمن قضايا التسوية الدائمة المرحلَة إلى مستقبل مجهول، وثانياً لأن الاتفاقيات قدمت لإسرائيل، بصورة مباشرة وغير مباشرة، مبررات إضافية وغطاءً من القانونية لمواصلة وتصعيد عملية الاستيطان، لتبلغ هذه العملية – كماً ونوعاً – في سنوات 1993 – 2003 ضعف ما حققته إسرائيل خلال ربع قرن من عمر الاحتلال في مجال المشروع الاستيطاني"[2].

---

(1) جوني منصور، **الاستيطان الإسرائيلي**، الطبعة الأولى (عكا: مؤسسة الأسوار، 2005) ص14.

(2) حسن أيوب، "اتفاقات أوسلو واستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني (الإسرائيلي) في المناطق المحتلة (1993 – 2003)، **موقع المكتب الوطني للدفاع عن الارض ومقاومة الاستيطان**، على الرابط http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=istetan32، تاريخ الزيارة 2015/2/20.

والاستيطان من المواضيع الثابتة في السياسة (الإسرائيلية) لا فرق في ذلك بين اليمين واليسار والوسط "وما بين 1992 – 2000 استمرت الحكومات (الإسرائيلية) العمالية والليكودية في سياسة توسيع الاستيطان وفتح الشوارع الالتفافية وإصدار الأوامر العسكرية القاضية بوضع اليد على الأراضي الفلسطينية"[1].

أما في قطاع غزة فقد لجأ الاحتلال (الإسرائيلي) إلى إجلاء جميع المستوطنين في سبتمبر 2005، فيما عرف بخطة فك الارتباط من جانب واحد التي قادها آنذاك رئيس وزراء الحكومة (الإسرائيلية) أريئيل شارون، وبذلك أُسدل الستار عن فصل الاستيطان في القطاع.

ولا نبالغ إذا قلنا إن مشروع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، بما يحمله من مخططات وأهداف وآثار، لم يتجسد بوضوح كما تجسد خلال الفترة التي أعقبت عودة حزب الليكود إلى الحكم بزعامة نتنياهو عام 2009، وصولاً إلى عام 2012، أي الفترة الزمنية للدراسة. فقد "واصل الكيان (الإسرائيلي) مشروعه الاستيطاني في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، ضارباً عرض الحائط بمطالب الفلسطينيين وحتى المجتمع الدولي بوقف هذه الممارسات"[2].

وقد تصدى الشعب الفلسطيني للاستيطان (الإسرائيلي)، بكافة قواه وبكل السبل وفي جميع مراحل النضال الوطني، وبقي رفض الاستيطان ومقاومته محل إجماع وطني، وهو نفس الموقف الرسمي للدول العربية وحتى المجتمع الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة (لإسرائيل).

وما جرى في عام 2012 على وجه الخصوص يؤكد أن (إسرائيل) ذهبت بعيداً، ليس فقط في المخططات (الإسرائيلية) الرسمية بل وحتى فيما يتعلق بالبؤر الاستيطانية فقد "أوصت اللجنة الخاصة التي عينها رئيس الحكومة نتنياهو وكلفها بدراسة وضع البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق المحتلة، والتي وقف على رأسها قاضي المحكمة العليا المتقاعد إدموند ليفي، بشرعنة جميع هذه البؤر في الضفة الغربية بأثر رجعي، وقالت إن الادعاء أن (إسرائيل) هي قوة محتلة في الضفة الغربية هو ادعاء باطل من أساسه"[3].

---

(1) خليل التفكجي، "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.. واقع وإشكاليات""، **موقع الجزيرة. نت الإلكتروني**، مقال منشور بتاريخ 2004/10/3، على الرابط http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/27e2c46e-0609-48e5-9557-9d44568276c5، تاريخ الزيارة 2013/4/1.

(2) محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ط1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012) ص289.

(3) أنطوان شلحت، "المشهد السياسي الحزبي الداخلي"، **تقرير مدار الاستراتيجي 2013**، المشهد الإسرائيلي 2012، تحرير هنيدة غانم، بدون طبعة (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية، 2013) ص71.

واستغلت (إسرائيل) الظروف الدولية للاستمرار في مخططاتها الاستيطانية حيث "إنه منذ بداية العام 2012 وحتى اليوم قامت سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) بطرح عطاءات لبناء ما يزيد عن 2380 وحدة استيطانية، وهذا من شانه أن يجعل عام 2012 العام الأعلى منذ عشر سنوات في نسبة عدد الوحدات التي يطرح بحقها عطاءات لبناء الوحدات الاستيطانية في القدس الشرقية"[1].

وكان من الطبيعي أن تنعكس قضية وطنية كبرى بهذا الحجم، على خطاب وتغطية ومعالجة وسائل الإعلام الفلسطينية، ومن ضمنها الصحف اليومية التي تم اختيار عينة صحف الدراسة من بينها، إذ إن هذه القضية تمسّ الحياة الفلسطينية في كل مناحيها: الدينية والسياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية وغيرها.

وتأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية التي يحاول الاحتلال سلخها عن الضفة. ومن خلال الدراسة سيتم الوقوف على سمات هذا الخطاب وأهم الأطروحات التي تضمنها، وإبراز وتفسير مواقف القوى الفاعلة المختلفة ذات العلاقة بهذه القضية الكبرى وأهم مسارات البرهنة التي استخدمها منتجو الخطاب الصحفي بخصوص قضية الاستيطان بمختلف الموضوعات المنبثقة عنها، والتعرف على الأطر الإعلامية التي قدمت من خلالها صحف الدراسة حدث الاستيطان، ومعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بينها تجاه القضية المطروحة، والتعرف على اهتمام صحف الدراسة بموضوعات الاستيطان.

آملاً أن تشكل هذه الدراسة بما ستخلص إليه من تحليل ونتائج وتوصيات، إضافة نوعية للمكتبة الإعلامية العربية، التي هي بحاجة إلى مثل هذه الدراسات.

---

(1) صحيفة القدس، "عام 2012 هو عام تكثيف البناء الاستيطاني في القدس"، **موقع صحيفة القدس الإلكتروني**، منشور بتاريخ 2012/11/7، على الرابط http://www.alquds.com/news/article/view/id/396113، تاريخ الزيارة 2014/5/20.

أهم الدراسات السابقة

قام الباحث بالاطلاع على أهم الدراسات الإعلامية التي عالجت شؤوناً فلسطينية، وفي مقدمتها تلك التي اعتمدت على الخطاب الإعلامي أو نظرية الأطر الإعلامية والدراسات المتعلقة بقضية الاستيطان. واستطاع الوصول إلى عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بهذه الموضوعات، وتم تقسيمها إلى ثلاثة محاور، هي:

المحور الأول: دراسات معتمدة على الخطاب الصحفي وتحليل الأطر في تناولها لقضايا فلسطينية:

1- دراسة بعنوان: "الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية المقاومة الفلسطينية – دراسة تحليلية وميدانية مقارنة"[1]

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية المقاومة الفلسطينية، والوقوف على أطروحاته، ورصد الصفات والأدوار المنسوبة إلى القوى الفاعلة، والحجج والبراهين والأطر المرجعية التي يستند إليها منتجو الخطاب، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين خطاب صحيفتي فلسطين والحياة الجديدة، إضافة إلى معرفة أدوار ومواقف القائمين بالاتصال في صحيفتي الدراسة نحو قضية المقاومة الفلسطينية، ومدى انعكاس توجهاتهم الفكرية والسياسية عليها، والعوامل التي أثرت في تشكيل اتجاهاتهم نحوها، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين القائمين بالاتصال في صحيفتي الدراسة.

اعتمدت الدراسة على نظريتي تحليل الإطار الإعلامي وحارس البوابة. وتنتمي إلى البحوث الوصفية، واستخدمت منهج تحليل الخطاب، ومنهج الدراسات المسحية، ومنهج دراسة العلاقات المتبادلة، الذي تم في إطاره توظيف أسلوب المقارنة المنهجية.

وتم جمع بيانات الدراسة من خلال أداتين، هما: استمارة تحليل الخطاب الصحفي، وصحيفة الاستقصاء، وشملت عينة الصحف صحيفتي فلسطين والحياة الجديد، وتمتد العينة الزمنية من 2 تموز/يوليو 2007م، وحتى 20 كانون أول/ ديسمبر2012م، وجرى اختيار المقالات التي تناولت قضايا المقاومة بطريقة العينة العمدية، وأعداد الصحف بطريقة العينة العشوائية المنتظمة بأسلوب الأسبوع الصناعي، واختيار القائمين بالاتصال بطريقة العينة العمدية.

---

(1) رامي خريس، "الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية المقاومة الفلسطينية – دراسة تحليلية وميدانية مقارنة"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (غزة: الجامعة الإسلامية، 2014).

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

- حظيت أطروحة إجراءات الاحتلال على النسبة الأكبر تلتها أطروحة المقاومة المسلحة في صحيفة فلسطين، بينما حصلت أطروحة المقاومة السلمية على النسبة الأكبر، تلتها أطروحة علاقات فلسطينية داخلية في صحيفة الحياة الجديدة.
- ارتفعت نسبة الصفات والأدوار الإيجابية للرئيس محمود عباس، والسلطة الفلسطينية، وحركة فتح، في صحيفة الحياة الجديدة بينما جاءت سلبية في صحيفة فلسطين، وارتفعت نسبة الصفات والأدوار الإيجابية لحركة حماس، وكتائب القسام في صحيفة فلسطين، وجاءت سلبية في صحيفة الحياة الجديدة، وجاءت الصفات والأدوار المنسوبة للولايات المتحدة الأمريكية، والاحتلال (الإسرائيلي) سلبية مطلقة في صحيفتي الدراسة.
- أظهرت نتائج الدراسة أن منتجي الخطاب في صحيفتي فلسطين والحياة الجديدة قد اعتمدوا على عرض وجهة نظر واحدة في دعم أطروحاتهم.
- اتفق القائمون بالاتصال على أن التوجه الأيديولوجي للكاتب يعد من العوامل المؤثرة في تشكيل مواقفه نحو قضية المقاومة الفلسطينية، وأن السياسة التحريرية للمؤسسة الصحفية لها تأثير كبير على العاملين فيها.

2- دراسة بعنوان: ""الخطاب الصحفي نحو قضية القدس في الصحف العربية الدولية – دراسة تحليلية مقارنة"[1]

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل الخطاب الصحفي نحو قضية القدس في الصحف العربية الدولية، والوقوف على مسارات البرهنة، ورصد أدوار القوى الفاعلة السلبية، والإيجابية، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين خطاب صحيفتي القدس العربي، والحياة اللندنية، وكذلك التعرف على تحليل المضمون لتغطية صحيفتي الدراسة لقضية القدس من ناحية أهم القضايا، والفعاليات، والحلول التي تم طرحها بخصوص القدس، وتكراراتها ومصادرها، والعناصر التيبوغرافية المختلفة التي استخدمت لإبراز قضية القدس، والوقوف على أوجه الاتفاق بين صحيفتي الدراسة.

وتنتمي الدراسة إلى البحوث الوصفية، واستخدمت الدراسة ثلاثة مناهج هي: تحليل الخطاب، ومنهج الدراسات المسحية، ومنهج العلاقات المتبادلة، الذي تم في إطاره توظيف

---

(1) رامي العجلة، "الخطاب الصحفي نحو قضية القدس في الصحف العربية الدولية – دراسة تحليلية مقارنة"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (غزة: الجامعة الإسلامية، 2014).

أسلوب المقارنة المنهجية، وتم جمع بيانات الدراسة من خلال أداتين هما: استمارة تحليل الخطاب الصحفي، واستمارة تحليل المضمون الصحفي.

وشملت عينة الصحف صحيفتي القدس العربي، والحياة اللتين تصدران في بريطانيا، وتمتد العينة الزمنية للدراسة من يناير/كانون ثاني/2012م، وحتى 31/ ديسمبر/ كانون أول/ 2012م، وجرى اختيار المواضيع بطريقة المسح الشامل للعينة للعام 2012م.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

- حظيت قضية الانتهاكات في المسجد الأقصى، والاستيطان على أعلى التكرارات في صحيفة القدس العربي، وباستخدام البرهنة التاريخية وطرح أمثلة للتأكيد على قضايا القدس، في حين جاءت قضية الاستيطان في الحياة اللندنية كأعلى مرتبة، وبرهنت عليها من خلال الاستشهاد بالأرقام والإحصائيات.
- ارتفعت نسبة الأدوار الإيجابية للسلطة الفلسطينية في صحيفة الحياة اللندنية، في حين ارتفعت في صحيفة القدس العربي الأدوار السلبية للسلطة الفلسطينية.
- تركيز صحيفتي الدراسة على الخبر في تناول قضية القدس بفارقٍ كبير مع الأشكال الصحفية الأخرى مثل المقال، والتحقيق، والتقرير، والحديث.

3- دراسة بعنوان: "الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية- دراسة تحليلية مقارنة"[1].

هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة وملامح الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية، للتعرف على القضايا والأطروحات التي تم التركيز عليها، ومسارات البرهنة، ورصد وتحليل تصور القوى الفاعلة، والأطر المرجعية، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين صحيفتي الحياة الجديدة وفلسطين، والتعرف على مدى اهتمام الصحيفتين بقضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية.

اعتمدت الدراسة على نظريتي وضع الأجندة وتحليل الإطار الإعلامي. وتنتمي إلى البحوث الوصفية، واستخدمت منهج تحليل الخطاب، ومنهج المسح الذي تم في إطاره الاستعانة بأسلوب تحليل المضمون، ومنهج دراسة العلاقات المتبادلة.

وأداتا الدراسة هما استمارة تحليل الخطاب واستمارة تحليل المضمون. أما عينة مصادر الصحف فهي صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين، وتم اختيار عينة الأعداد بأسلوب العينة العشوائية

---

(1) نسرين حسونة، "الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية – دراسة تحليلية مقارنة"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (غزة: الجامعة الإسلامية، 2014).

المنتظمة وفقاً لأسلوب الأسبوع الصناعي، وذلك خلال المدة الزمنية من 1 يناير 2012 إلى 31 ديسمبر 2012.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

- احتلال الحقوق المدنية المرتبة الأولى في صحيفتي الدراسة، ثم تلتها الحقوق السياسية وتفوق صحيفة فلسطين على صحيفة الحياة الجديدة في درجة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان المدنية، بينما تفوقت صحيفة الحياة الجديدة على صحيفة فلسطين في درجة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان السياسية.
- وجود تباين بين الصحيفتين في ترتيب أولويات الأطروحات والقوى الفاعلة التي اتسمت أدوارها بالسلبية، ووجود اتفاق بين الصحيفتين حول القوى الفاعلة التي اتسمت أدوارها بالإيجابية، وهم الأسرى الفلسطينيون.

4- دراسة بعنوان: "الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية المصالحة الفلسطينية – دراسة وصفية"[1]

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية المصالحة الفلسطينية، والوقوف على أطروحاته، ورصد الصفات والأدوار المنسوبة إلى القوى الفاعلة، والحجج التي يستند إليها منتجو الخطاب، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين خطاب صحيفتي الحياة الجديدة وفلسطين، إضافة إلى معرفة أدوار ومواقف القائمين بالاتصال في صحيفتي الدراسة نحو قضية المصالحة الفلسطينية، ومدى انعكاس توجهاتهم الفكرية والسياسية عليها، والعوامل التي أثرت في تشكيل اتجاهاتهم نحوها، والأطر المرجعية التي يستخدمونها، والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين القائمين بالاتصال في صحيفتي الدراسة.

واعتمدت الدراسة على نظريتي تحليل الإطار الإعلامي وحارس البوابة، وتنتمي إلى البحوث الوصفية، واستخدمت منهج تحليل الخطاب، ومنهج الدراسات المسحية، ومنهج دراسة العلاقات المتبادلة، الذي تم في إطاره توظيف أسلوب المقارنة المنهجية، وتم جمع بيانات الدراسة من خلال أداتين، هما: استمارة تحليل الخطاب الصحفي، وصحيفة الاستقصاء.

وشملت عينة الصحف صحيفتي الحياة الجديدة وفلسطين، وتمتد العينة الزمنية من 11 شباط/فبراير 2009 م وحتى 21 شباط/فبراير 2012 م، وجرى اختيار أعداد الصحف بطريقة العينة العشوائية المنتظمة، واختيار القائمين بالاتصال بطريقة العينة العمدية.

---

(1) رجاء أبو مزيد، "الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية المصالحة الفلسطينية – دراسة وصفية"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (غزة: الجامعة الإسلامية، 2013).

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

- حظيت أطروحة الحكومة في صحيفتي الدراسة بالنسبة الأكبر بين أطروحات المصالحة، وارتفعت نسبة الصفات الإيجابية لكل من السلطة الفلسطينية وحركة فتح في صحيفة الحياة الجديدة، وارتفعت في ذات الصحيفة نسبة الصفات السلبية لكل من الحكومة في قطاع غزة وحركة حماس، بينما ارتفعت في صحيفة فلسطين نسبة الصفات السلبية للسلطة الفلسطينية وحركة فتح، مقابل ارتفاع نسبة الصفات الإيجابية للحكومة في غزة وحركة حماس في ذات الصحيفة.
- أن الصفات والأدوار المنسوبة للولايات المتحدة الأمريكية والاحتلال (الإسرائيلي) كانت سلبية مطلقة في صحيفتي الدراسة، كما أظهرت النتائج أن المرجعية السياسية جاءت في المركز الأول في الصحيفتين.
- اتفاق القائمين بالاتصال على أن التوجه الأيديولوجي للكاتب يعد من العوامل المؤثرة في تشكيل مواقفه نحو قضية المصالحة الفلسطينية، وأن للسياسة التحريرية للمؤسسة الصحفية تأثيراً كبيراً جداً على العاملين فيها.

5- دراسة بعنوان: "الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين – دراسة تحليلية مقارنة للصحف اليومية والحزبية بعد الانقسام الفلسطيني 2007-2010"[1]

هدفت الدارسة إلى رصد وتحليل الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين في الصحافة الفلسطينية، للوقوف على توجهاتها المعلنة عن طريق استخراج الأطروحات التي قدمتها الخطابات والحجج التي ساقها كل خطاب، والوقوف على الدور الذي مارسه القائم بالاتصال في إبراز قضية اللاجئين وتداعياتها، ورصد أوجه الاتفاق والاختلاف بين مواقف القائمين بالاتصال في صحيفتي الدراسة.

اعتمدت الدراسة على نظرية تحليل الإطار الإعلامي. وتنتمي إلى البحوث الوصفية، واستخدمت منهج تحليل الخطاب ومنهج المسح الذي تم في إطاره الاستعانة بأسلوب مسح أساليب الممارسة. وأداتا الدراسة هما استمارة تحليل الخطاب، وصحيفة الاستقصاء المقننة. وأما عينة مصادر الصحف فهي صحيفتا "الحياة الجديدة" الحكومية و"الرسالة" الحزبية، وذلك خلال المدة الزمنية المحددة من بداية الانقسام الفلسطيني 2007/6/14م حتى 2010/12/31م.

---

(1) وائل المناعمة، "الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين – دراسة تحليلية مقارنة للصحف اليومية والحزبية بعد الانقسام الفلسطيني 2007-2010"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، 2012).

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود تباين بين صحيفتي الدراسة نحو قضية اللاجئين الفلسطينيين، بسبب مرجعيتهما الفكرية، حيث توافقت صحيفة "الحياة الجديدة" بتوجهاتها مع توجهات حركة فتح نحو هذه القضية، وتوافقت صحيفة "الرسالة" بتوجهاتها مع توجهات حركة حماس نحوها.
- أثرت الأطر المرجعية لصحيفتي الدراسة على توجهات القائم بالاتصال في كل منهما، حيث تأثر كتاب ومحررو صحيفة "الحياة الجديدة" بتوجهات حركة فتح من قضية اللاجئين الفلسطينيين، بينما تأثر كتاب ومحررو صحيفة "الرسالة" بتوجهات حركة حماس.

6- دراسة بعنوان: "الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه خطة إجلاء المستوطنين من قطاع غزة دراسة تحليلية مقارنة"[1].

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل الخطاب الصحفي الفلسطيني إزاء إجلاء المستوطنين من قطاع غزة والقضايا المترتبة عليه، ومقارنة هذا الخطاب في صحيفتي "الحياة الجديدة" الحكومية و"الرسالة" الحزبية من جانب، والتعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين مواقف القائمين بالاتصال في صحف العينة بإبراز القضايا محل الدراسة من جانب آخر.

اعتمدت الدراسة على نظرية تحليل الإطار الإعلامي. وهي دراسة وصفية اعتمدت على منهج المسح وفي إطاره استخدمت أسلوب مسح أساليب الممارسة، وكذلك منهج تحليل الخطاب الإعلامي. وأداتا الدراسة هما صحيفة الاستقصاء واستمارة تحليل الخطاب.

عينة الدراسة من الصحف تمثلت في صحيفتي الحياة الجديدة والرسالة، وذلك خلال الفترة الزمنية المحددة من أول إعلان (إسرائيلي) عن مخطط الإجلاء في 1 ديسمبر 2003 وحتى تداعياته على وحدة الصف الفلسطيني (الانقسام الفلسطيني) في 30 يناير 2008.

وأهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- تفاوت الاهتمام في طبيعة تناول قضية إجلاء المستوطنين من قطاع غزة والقضايا المترتبة عليها في الخطاب الصحفي لصحيفتي الحياة الجديدة والرسالة في إطار تحليل مواد الرأي وإبراز الأطروحات المركزية والحجج والبراهين المدعمة لهذه القضايا، حيث انطلق الخطاب الصحفي من التوجه السياسي والأيديولوجي لصحف الدراسة.

---

(1) سهاد أبو كميل، الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه خطة إجلاء المستوطنين من قطاع غزة- دراسة تحليلية مقارنة"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، 2010).

- كشفت الدراسة تعدد واختلاف الأطر المرجعية التي استند عليها منتجو الخطاب الصحفي لصحف العينة بشأن قضية إجلاء المستوطنين من قطاع غزة والقضايا التي ترتبت عليه، حيث لم يركز الخطاب المدروس على استخدام وتوظيف إطار واحد، بل على عدد من الأطر المرجعية المختلفة، وذلك وفقاً لطبيعة الحدث وأبعاده.
- تقاربت مواقف كتّاب صحيفتي الدراسة بشأن خطورة الانقسام الفلسطيني ودوره في تعزيز ثقافة العنف الداخلي، الأمر الذي يمكن تفسيره بأن القاسم المشترك في هذه القضية الشائكة كان جلياً في مواقفهم ورفضهم ومعارضتهم له، رغم اختلافهم في التوجه الحزبي.

7- دراسة بعنوان: "تحليل الخطاب النقدي للتقارير الإخبارية حول الصراع (الإسرائيلي) الفلسطيني لعينة من الصحف العربية والغربية – دراسة تحليلية مقارنة"[(1)].

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين تناول أحداث وشخصيات محددة تتعلق بالصراع (الإسرائيلي) الفلسطيني في صحف أمريكية وعربية وبريطانية باستخدام صيغة محدثة من تحليل الخطاب النقدي، واختبار دور علاقات الأيديولوجية والسلطة في التقارير الإخبارية المتعلقة بأحداث الصراع، من خلال وسائل تحليل النص بالتركيز على عدد من الجوانب اللغوية الحاضرة في المعلومات المقدمة، مع الأخذ في الاعتبار السياق التاريخي والسياسي الاجتماعي، فضلاً عن سياق إنتاج الأخبار وتداولها.

اعتمد الباحث على تحليل الخطاب النقدي كمدخل نظري، مستخدماً أداة التحليل الأسلوبي، من خلال تحليل ثلاثة مستويات لغوية هي: تحليل السرد، وبناء الجملة، والتحليل المعجمي. وتنتمي الدراسة إلى البحوث الوصفية. واعتمد الباحث على منهج تحليل الخطاب. يتمثل مجتمع الدراسة في الصحف العربية والغربية. أما عينة الصحف فشملت الجارديان والتايمز البريطانيتين، نيويورك تايمز الأمريكية، وأخبار العرب السعودية الناطقة بالإنجليزية. وتمثلت مادة التحليل في القصص والتقارير الإخبارية، خلال الأعوام من 2001 (بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية) وحتى 2006م.

(1) Aziz Zaher, "A Critical Discourse Analysis of News Reports on the Israeli/Palestinian Conflict in Selected Arab and Western Newspapers - A Comparative Analytical Study", ***Doctor of Philosophy*** (Nottingham: Nottingham Trent, October 2009).

أهم نتائج البحث تمثلت في:

- وجود اختلاف في طريقة السرد الذي تم الاعتماد عليه في تقديم العنف (الإسرائيلي) والفلسطيني في كل صحيفة، بما في ذلك الأجزاء المهمة من القصص الإخبارية كالعناوين والمقدمات.
- عمدت هذه الصحف المختلفة إلى التلاعب بالبنية السردية لخدمة أغراض أيديولوجية عند تقديم أحداث الصراع (الإسرائيلي) الفلسطيني، ويشمل هذا التلاعب تسليط الضوء على جوانب معينة من القصة أو تهميشها. كما كشف التحليل في معظم الأمثلة أن الصحف المختلفة تستخدم الخطاب بشكل أيديولوجي لتقديم أحداث الصراع.

8- دراسة بعنوان: "تأطير الصراع الفلسطيني (الإسرائيلي) في افتتاحيات نيويورك تايمز خلال ثلاثة عشر شهراً التي أحاطت بهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 – دراسة تحليلية"[(1)].

هدفت الدراسة إلى تحديد ما إذا كان تأطير الصحيفة الأمريكية للصراع الدولي، طرأ عليه تحول عقب هجوم الحادي عشر من سبتمبر الإرهابي، وما إذا كان قد تأثر بمبادرة الحكومة الأمريكية للحرب الدولية على الإرهاب.

اعتمدت الدراسة –كمدخل نظري– على نظرية تحليل الأطر الإعلامية ونظرية البناء الاجتماعي ونظرية التأثيرات الإعلامية. واعتمدت على منهج تحليل الخطاب الإعلامي وتم في إطاره استخدام أداة تحليل حقول الدلالة. وتنتمي الدراسة للبحوث الوصفية. وتمثل مجتمع الدراسة في صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية اليومية واسعة الانتشار، وعينة المصادر هي الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، ومادة التحليل افتتاحيات نيويورك تايمز من مارس 2001 حتى مارس 2002 التي أشارت إلى (إسرائيل) والإسرائيليين وفلسطين والفلسطينيين أو العرب، وبالتالي تم اختيار 34 افتتاحية بواقع افتتاحية كل أسبوع ونصف.

أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- على الرغم من ثرائها واستقلاليتها النسبية، فإن تعليقات صحيفة نيويورك تايمز، نادراً ما تنتقد سياسة الحكومة الأمريكية، وفيما يتعلق بالموقف من الفلسطينيين فهناك ما يشير إلى أن الصحيفة تتبنى في افتتاحيتها موقف السياسة الأمريكية.

---

(1) Suzan Dente Ross, "framing of the Palestinian Israeli conflict in thirteen months of new york times editorials surrounding the attack of September 11, 2001 - Analytical Study", ***conflict and communication online***, vol. 2, no. 2, 2003. Web site: http://www.cco.regener-online.de/

- على العكس من الفرضية السابقة فإن افتتاحيات نيويورك تايمز لم تكن كالببغاء، أسيرة لسياسة الحكومة الأمريكية في المنطقة.

9- دراسة بعنوان: "تحليل خطاب تقارير وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسية من خلال الأطر الإعلامية للصراع العربي (الإسرائيلي) أثناء عملية السلام المنبثقة عن أوسلو: سبتمبر 1993-سبتمبر2000م – دراسة تحليلية"[1].

هدف البحث إلى رصد الأطر الإعلامية، وتحليل أكبر قدر من التاريخ السياسي الاجتماعي في فترة مضطربة خلال فترة قصيرة نسبياً.

اعتمد البحث على نظرية الأطر الإعلامية، ونموذج تفسير الهيمنة. وهي دراسة وصفية، اعتمدت على منهج تحليل الخطاب الإعلامي مستخدمة أداة التحليل الأسلوبي وتحليل الصورة.

استعان الباحث بالتحليل اللغوي لبنية التقارير، وتقييم تناسب كمية التقارير، ورصد فن البوب والرسوم المتحركة، وتحليل الصور المستخدمة في الصحف والمجلات.

مجتمع البحث يتمثل في وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسية: المكتوبة والمرئية، وشملت العينة التي اختارها الباحث شبكات التلفزة الثلاثة الكبرى وهي سي إن إن، إي بي سي، وإن بي سي بالإضافة إلى ثلاث صحف كبرى هي الواشنطن بوست، ونيويورك تايمز، وشيكاغو تربيون.

أهم نتائج البحث تمثلت في:

- أن هناك خطاباً مناهضاً للفلسطينيين وضد العرب بشكل عام، وموالياً لإسرائيل في الغالبية العظمى من وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسية، في ضوء "الحرب على الإرهاب" التي أعلنها وقادها الرئيس الأمريكي بوش.
- أن الفلسطينيين العرب تعرضوا طوال مدة عملية السلام (منذ أوسلو) لتغطية إعلامية أقل ما يقال عنها أنها عنصرية من قبل غالبية قنوات وسائل الإعلام الأمريكية الرئيسية.

(1) Paul Vincent Witcher, "A discourse analysis of U.S. mainstream media reportage from selected 'media frames' of the Arab/Israeli conflict throughout the Oslo peace process: September 1993 – September 2000- Analytical Study", ***Master's thesis***, (Durham: Durham University, 2001) Available at Durham E-Theses Online: http://etheses.dur.ac.uk/3872/

المحور الثاني: دراسات إعلامية عالجت قضايا فلسطينية:

1- دراسة بعنوان "متطلبات الخطاب الإعلامي الفلسطيني بعد مؤتمر أنابوليس للسلام من وجهة نظر الصفوة الفلسطينية – دراسة ميدانية"[1].

هدفت الدراسة إلى تحديد سمات وخصائص الخطاب الإعلامي الفلسطيني، والتعرف على أهم القضايا والموضوعات الإعلامية المطلوب إبرازها للرأي العام المحلي والعربي والدولي في ظل المتغيرات الجديدة، والتعرف على متطلبات هذا الخطاب من وجهة نظر الصفوة الفلسطينية، ومعرفة رجع الصدى لرد فعل الصفوة تجاه الأحداث في الأراضي الفلسطينية.

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية واستخدمت منهج المسح. ومجتمع الدراسة تمثل في الصفوة الفلسطينية المختلفة في قطاع غزة من أكاديميين وإعلاميين وصحفيين وكتاب ومثقفين وقائمين بالاتصال وممن يتولون مناصب قيادية وهامة. وتم تطبيق الدراسة على عينة من الصفوة الفلسطينية عددها 50 مفردة، خلال الفترة من 6/15 إلى 2008/7/30م، وشملت أدوات الدراسة صحيفة الاستبيان، والمقابلة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- يوجد عدم رضا بين أغلبية أفراد العينة عن الخطاب الإعلامي الفلسطيني ومدى فاعليته.
- أن السبب الأول لعدم فاعلية الخطاب الإعلامي الفلسطيني تعدد جهات إصداره، وعدم الإجماع على خطاب إعلامي موحد، وتعدد الناطقين الإعلاميين باسم السلطة والحكومة.
- حظي التليفزيون الفلسطيني الحكومي على أعلى نسب من حيث ترتيبه في تقديم خطاب إعلامي فلسطيني فعال، يليه الصحافة في المرتبة الثانية، بينما حصلت فضائية الأقصى على المركز الثالث والإذاعات المحلية المرتبة الرابعة.

---

(1) أحمد أبو السعيد، "متطلبات الخطاب الإعلامي الفلسطيني بعد مؤتمر أنابوليس للسلام من وجهة نظر الصفوة الفلسطينية – دراسة ميدانية "، **المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب/** الجامعة الإسلامية بغزة، بعنوان فلسطين واحد وستون عاماً على النكبة، 2009/5/16، ص254 – 293، متوفر على الرابط http://research.iugaza.edu.ps/files/10159.PDF، تاريخ الزيارة 2014/3/20.

2- دراسة بعنوان: "المعالجة الصحفية للحرب السادسة وتداعياتها على القضية الفلسطينية – دراسة تحليل مضمون لصحف (الأيام- القدس- الحياة الجديدة)"[1].

هدفت الدراسة للتعرف على المحتوى الظاهر للمادة الإعلامية المتعلقة بالحرب السادسة في صحف الدراسة، وعلى معالجة الصحف الثلاث لتداعيات الحرب السادسة لإفادة المؤسسات الإعلامية الفلسطينية لتطوير أدائها في معالجتها الصحفية، والمقارنة بين صحف الدراسة في كيفية تناولها للحرب السادسة، ومعرفة الأهمية التي أولتها لموضوع الدراسة.

استندت الدراسة إلى نظرية ترتيب الأولويات. وتعتبر من الدراسات الوصفية. واعتمد الباحثان على منهج المسح، وفي إطاره تم استخدام أسلوب تحليل المضمون.

رأى الباحثان أن مجتمع الدراسة يشتمل على مختلف الموضوعات والقضايا المنشورة عن الحرب السادسة (بين حزب الله وإسرائيل) في الصحف الثلاث: القدس، الحياة الجديدة والأيام، التي هي عينة الصحف. وتمتد الفترة الزمنية من 2006/7/13م حتى 2006/8/14م بواقع 33 عدداً من كل صحيفة. واستخدما استمارة تحليل المضمون كأداة تحليل.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن القضايا السياسية كانت في المرتبة الأولى بين القضايا التي اهتمت بها صحف الدراسة في معالجة الحرب السادسة وتداعياتها.
- وكالات الأنباء العالمية كانت المصدر الأول لصحف الدراسة في معالجتها للحرب السادسة.
- أن الصحف الثلاث اعتمدت على الخبر الصحفي بشكل أساسي في معالجة الحرب السادسة وتداعياتها على القضية الفلسطينية.

3- دراسة بعنوان: "المعالجة الصحفية لانتفاضة الأقصى دراسة تحليلية ليوميتي النصر والشروق اليومي"[2].

هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة المعالجة الصحفية التي زاولتهما الصحيفتان في تطرقهما إلى المواضيع المتعلقة بانتفاضة الأقصى. ونوع الدراسة وصفية تحليلية. واستخدمت الباحثة منهج المسح اعتماداً على أسلوب تحليل المضمون. وأداة الدراسة استمارة تحليل المضمون. ويتمثل مجتمع الدراسة في الصحف الجزائرية، أما عينة الصحف فهي يوميتا النصر

---

(1) زهير عابد ومروان الصالح، "المعالجة الصحفية للحرب السادسة وتداعياتها على القضية الفلسطينية – دراسة تحليل مضمون لصحف الأيام والقدس والحياة الجديدة"، **مجلة جامعة الأقصى**، المجلد 12، العدد 2 (غزة: جامعة الأقصى، 2008) ص 23 – 53.

(2) هند عزوز، "المعالجة الصحفية لانتفاضة الأقصى- دراسة تحليلية ليوميتي النصر والشروق اليومي"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (الجزائر: جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2006).

والشروق اليومي، وعينة المادة الخاضعة للتحليل جميع المواد الإعلامية. الفترة الزمنية للدراسة هي العام الأول من انتفاضة الأقصى (من أكتوبر 2000 وحتى سبتمبر 2001م).

أهم نتائج الدراسة تمثلت في:

- إن الصحافة الجزائرية اعتنت بالشؤون السياسية، وأن ذلك تزامن مع نشأتها، وكانت القضايا السياسية التي طرحتها الصحافة الجزائرية انعكاساً للوضع السياسي الذي مرت به البلاد منذ الاحتلال الفرنسي، وإبان الثورة الجزائرية وبعد الاستقلال.
- من خلال الفصل المتعلق بانتفاضة الأقصى تم التوصل إلى أن الانتفاضة حدث بارز في تاريخ القضية الفلسطينية، لأنها أعادت الاهتمام بها وكشفت عن تفاصيل الانتهاكات (الإسرائيلية) لحقوق الشعب الفلسطيني ومقدساته الإسلامية، وكشفت عن عدم جدارة اتفاقية السلام في إرجاع الحق المسلوب واسترداد الأرض المغصوبة، وهي كحدث لها انعكاسات هامة على مختلف الأصعدة.

4- دراسة بعنوان: "المعالجة الصحفية لانتفاضة الأقصى في الصحف الخليجية على الإنترنت – دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف اليومية"[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة معالجات الصحف الخليجية على الإنترنت لانتفاضة الأقصى، والقضايا التي حظيت باهتمامها، وموقفها منها، والأساليب التي استخدمت في تقديمها.

تدخل هذه الدراسة ضمن البحوث الوصفية، وتعتمد على منهجين هما: منهج الدراسات المسحية وفي إطاره استخدم الباحثان أسلوب تحليل المضمون، والمنهج المقارن. أما أداة الدراسة فهي استمارة تحليل المضمون.

مجتمع الدراسة هو الصحف العربية الصادرة في دول مجلس التعاون الخليجي على شبكة الإنترنت. أما عينة الدراسة فهي أربع صحف يومية خليجية لها مواقع على شبكة الإنترنت وتشمل: الرياض السعودية، الاتحاد الإماراتية، الراية القطرية والوطن العمانية. وتقع الفترة الزمنية للدراسة ما بين 2000/10/17م إلى 2000/12/16. وتم اختيار عينة عشوائية منتظمة من الفترة الزمنية المذكورة بأخذ عدد وترك الذي يليه. وشملت مادة الدراسة الموضوعات والقضايا المتعلقة بانتفاضة الأقصى التي طرحتها صحف الدراسة خلال الفترة الزمنية المحددة للبحث مادة الدراسة.

---

(1) جواد الدلو وجمال السماك، "المعالجة الصحفية لانتفاضة الأقصى في الصحف الخليجية على الإنترنت – دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف اليومية"، 2001، **موقع الجامعة الإسلامية الإلكتروني**، على الرابط http://site.iugaza.edu.ps/jdalou/researches، تاريخ الزيارة 2013/3/15.

أهم نتائج الدراسة:

- أن اهتمام الصحف الخليجية على الانترنت بانتفاضة الأقصى من حيث التكرار والمساحة ضعيف، خاصة أن الصحف التي خضعت للتحليل تمثل الشهور الثلاثة الأولى للانتفاضة.
- أن المواد المنشورة على مواقع هذه الصحف معظمها منقولة عن الصحف المطبوعة إذ يقدر المسئولون عنها حجم المحتوى المنقول ما بين 65% – 80%.
- أن صحيفة "الراية" هي أكثر الصحف الخليجية اهتماماً بانتفاضة الأقصى من حيث التكرار والمساحة، تلتها "الرياض" ثم "الاتحاد" وأخيراً "الوطن". ولعل ضعف اهتمام "الوطن" يعود لقلة عدد الفلسطينيين في عمان مقارنة بالدول الخليجية الأخرى، إضافة إلى فتور العلاقات الفلسطينية العمانية منذ عام 1978.

5- دراسة بعنوان: "قضايا القدس في الصحافة الفلسطينية – دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف اليومية"[1].

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اهتمام صحف الدراسة بقضايا القدس ومحتوى هذه القضايا، والأشكال الصحفية المستخدمة في عرضها، والمصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في تغطية قضايا المدينة المقدسة، وعناصر الإبراز التي استخدمت لجذب انتباه القراء لقضايا القدس، والجهات المهتمة بقضية القدس في صحف الدراسة؟ وموقف صحف الدراسة من القضايا المطروحة.

تنتمي الدراسة للبحوث الوصفية، وفي إطار هذا النوع من البحوث استخدم الباحث منهج المسح بالاعتماد على أسلوب تحليل المضمون. أما أداة الدراسة فهي استمارة تحليل المضمون. وتمثل موضوعات وقضايا القدس المنشورة في صحف الدراسة خلال الفترة الزمنية المحددة للبحث مادة الدراسة. أما عينة الدراسة فهي جميع الصحف اليومية التي تصدر في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية وهي: القدس، الحياة الجديدة، والأيام. وقد تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة من 1998/1/1وحتى 1998/6/30 أي لمدة ستة شهور.

---

(1) جواد الدلو، "قضايا القدس في الصحافة الفلسطينية – دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف اليومية"، 1998، **موقع الجامعة الإسلامية الإلكتروني**، على الرابط
http://site.iugaza.edu.ps/jdalou/researches، تاريخ الزيارة 2013/3/15.

أهم نتائج الدراسة:

- أن اهتمام صحف الدراسة بقضايا القدس متقارب إلى حدٍ كبير من حيث المساحة، في حين يوجد تباين واضح بينها من حيث عدد الموضوعات المطروحة. وبشكل عام فإن اهتمام صحف الدراسة بقضايا القدس جيد من حيث التكرار والمساحة، إذ يبلغ معدل العدد الواحد 7 موضوعات، مساحتها حوالي 250سم، إضافة إلى أنها كثيراً ما كانت تتناول هذه القضايا في سياق موضوعات عامة مثل: عملية السلام المتجمدة، والاستيطان في الضفة والقطاع، والاعتقالات والمواجهات والمسيرات التي تشهدها مختلف المدن الفلسطينية.
- أن صحيفة "القدس" هي أكثر صحف الدراسة اهتماماً بقضايا القدس من حيث المساحة والتكرار، ولعل ذلك يرجع لكونها الصحيفة الوحيدة التي تصدر في مدينة القدس إضافة لكونها أقدم صحف الدراسة، حيث صدرت عام 1968، في حين صدرت "الحياة الجديدة" في رام الله عام 1994، و"الأيام" في رام الله عام 1995.

6- دراسة بعنوان: "اتجاهات الصحافة المصرية إزاء القضية الفلسطينية من 1922- 1936"[(1)].

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الصحافة المصرية إزاء القضية الفلسطينية أثناء العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين. وتنتمي الدراسة إلى البحوث الوصفية، واستخدمت منهج المسح الذي تم في إطاره استخدام أسلوب تحليل المضمون على العينة التي تم اختيارها من الصحف المصرية، واستخدمت الباحثة استمارة تحليل المضمون والمقابلات كأدوات الدراسة.

وأهم نتائج الدراسة:

- أن الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية كان موجوداً خلال العشرينات والثلاثينات من خلال ثلاث منطلقات فكرية أساسية تنطلق منها الصحف المصرية في تصوير الصراع.
- تتمثل هذه المنطلقات في: الرؤية القومية على اعتبار أنه صراع قومي يستهدف الفلسطينيين شعباً ووطناً، والرؤية الدينية على اعتبار أنه صراع بين اليهودية والإسلام، والرؤية المختلطة أي التي تستند إلى العاملين الديني والقومي في تفسيرها للصراع في فلسطين.

---

(1) عواطف عبدالرحمن، "اتجاهات الصحافة المصرية إزاء القضية الفلسطينية من 1922- 1936" **رسالة دكتوراه غير منشورة** (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 1975).

المحور الثالث: دراسات متعلقة بالاستيطان (الإسرائيلي) في الأراضي الفلسطينية:

1- دراسة بعنوان: "سياسة التهويد (الإسرائيلية) في القدس الشرقية وتبعاتها في ظل العملية السلمية (1993-2010م)"[1].

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مركزية القدس في الصراع العربي الفلسطيني-الإسرائيلي، ومحاولة الكشف عن انعكاسات اتفاقيات التسوية الموقعة بين الفلسطينيين والإسرائيليين على المدينة ومستقبلها السياسي والديني والحضاري سواء كان سلباً أو إيجاباً، والكشف عن المخططات (الإسرائيلية) وأهدافها تجاه مدينة القدس الشرقية، وأثرها على الأرض والسكان والمقدسات.

استخدم الباحث عدة أنواع من مناهج البحث العلمي أملاً أن تخدم الغاية من هذه الدراسة، وهي: المنهج الوصفي والتحليلي، والمنهج التاريخي المقارن. وتناولت الدراسة الفترة من 1993 حتى 2010.

خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- أكدت على أن قضية القدس شكلت بؤرة خلاف حاد في المفاوضات (الإسرائيلية) الفلسطينية منذ عام 1993ولغاية الآن، لذلك لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها.
- كان لموافقة الطرف الفلسطيني المفاوض على مبدأ فصل التفاوض حول القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، دور بالغ الأثر في تحويلها إلى أراضٍ متنازع عليها. وشكل ذلك محفزاً جديداً لإسرائيل لتكثيف الاستيطان فيها وتسريعه.
- تعمل (إسرائيل) على صعيد الاستيطان، منذ عام 1993م على تكثيف الاستيطان فيها، واستجلاب أعداد هائلة من المستوطنين، ليقيموا مكان سكانها الأصليين لتهويد المدينة. وكثفت من بناء المستوطنات وتوسيع مستوطنات قائمة، استكمالاً لسياسة الأطواق الاستيطانية.

2- دراسة بعنوان: "الصراع الديموغرافي الفلسطيني (الإسرائيلي) 2000-2030"[2].

هدفت الدراسة لمعرفة طبيعة الصراع الديموغرافي (الجيوسياسي) (الإسرائيلي) الفلسطيني، أي أنها سعت إلى تعريف الصراع الديموغرافي، وإبراز مراحل التغير الديموغرافي

---

(1) أمين يحيى عواد، "سياسة التهويد الإسرائيلية في القدس الشرقية وتبعاتها في ظل العملية السلمية (1993-2010م)" **رسالة ماجستير غير منشورة** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012م).

(2) عايش قاسم، "الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-2030"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (غزة: جامعة الأزهر، 2012).

(الجيوسياسي) وأثر الهجرات اليهودية في إخلال التوازن الديموغرافي في فلسطين، وتبيان مظاهر الصراع الديموغرافي وتداعياته على الواقع الفلسطيني في حدود 1948 وفي حدود 1967، واستشراف التغيرات الديموغرافية المتوقعة حتى العام 2030.

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتقديم وصف تحليلي لمعدلات التفاوت السكاني وأثرها على عملية التمدد الجغرافي، وكذلك المنهج الاستشرافي الذي يهدف إلى التبصير بجملة البدائل المحتملة التي تساعد على الاختيار الواعي لمستقبل أفضل.

وأبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- شكل الصراع الديموغرافي أحد أهم مداخل الصراع (الإسرائيلي) الفلسطيني.
- يمثل الاستيطان (الإسرائيلي) في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام 1967 خطراً، حيث تسيطر (إسرائيل) على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية الذاخرة بالموارد الطبيعية والمخزون المائي الجوفي، وتم إحاطة هذه المستوطنات بجدارٍ يقضم الأراضي الفلسطينية.
- تندرج عملية الاستيطان في مدينة القدس ضمن مخطط تهويدهم للمدينة وتحفيز أعداد كبيرة من المستوطنين للإقامة فيها لتحقيق التفوق الديموغرافي لإسرائيل.

3- دراسة بعنوان: "الاستيطان في ضوء القانون الدولي حالة المستوطنات (الإسرائيلية) في فلسطين نموذجاً[1].

هدفت الدراسة إلى توضيح موقف أحكام القانون الدولي العام من الاستيطان (الإسرائيلي) في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في ظل تصارع الهجمة (الإسرائيلية) الاستيطانية.

وهذه الدراسة دراسة قانونية تهدف إلى التركيز على موضوع الاستيطان (الإسرائيلي) ومعرفة أثره السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومدى مشروعيته في ضوء القانون الدولي، والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو أسلوب التسلسل التاريخي للأحداث والتحليل العلمي والقانوني وفقاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي المعاصر.

وأهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة تتمثل في:

- عدم مشروعية الاحتلال (الإسرائيلي) لفلسطين، في ظل أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وأن السلطة الفعلية التي تمارسها إدارة الاحتلال تستند فقط إلى قانون الاحتلال الحربي.
- أن الاحتلال (الإسرائيلي) الذي تم بصورة مخالفة لأحكام القانون الدولي لم يكتف بمخالفة أحكام قانون الاحتلال الحربي، بل رفض اعتبار نفسه محتلاً وبالتالي رفض الإعلان عن التزامه بالاتفاقيات الدولية خاصةً اتفاقية جنيف 1949، ولاهاي 1907.

---

(1) عاشور موسى، "الاستيطان في ضوء القانون الدولي. حالة المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين نموذجاً"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2011م).

- أن قيام دولة الاحتلال بالإجراءات الاستيطانية والضم هو أبرز مخالفة تقوم بها (إسرائيل)، لأنها تخرق مبدأً أساسياً من مبادئ القانون الدولي المعاصر.
- أن اتفاقيات أوسلو لعام 1993 وملحقاتها قد أهملت تثبيت مواد ونصوص تضمن الحقوق التاريخية والديموغرافية والسياسية الفلسطينية.

4- دراسة بعنوان: "الاستيطان (الإسرائيلي) في شرقي القدس 1967-2009 دراسة في الجغرافية السياسية"[1].

هدفت الدراسة إلى إبراز المخططات اليهودية للاستيطان في شرقي القدس، وتوضيح العلاقة غير الحقيقية بين الاستيطان (الإسرائيلي) في شرقي القدس والديانة اليهودية.

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي ثم المنهج الوصفي ثم المنهج الموضوعي. وتنحصر حدود الدراسة في دراسة الاستيطان (الإسرائيلي) في شرقي مدينة القدس، أما الحد الزماني فهو من العام 1967 وحتى عام 2009.

أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- أن الكيان الصهيوني استخدم العديد من السياسات للسيطرة على الأراضي في شرقي القدس، وأن هذه السياسات لا تختلف كثيراً بين حكومة ليكودية أو عمالية.
- أن المستوطنات اليهودية هي مستوطنات عنصرية، لأن كل سكانها من المتطرفين اليهود.
- أن هذه المستوطنات جاءت للسيطرة على الأراضي الفلسطينية وطرد السكان الأصليين منها.

5- دراسة بعنوان: "الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية"[2].

هدفت الدراسة إلى تتبع أهم أشكال الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، ومدى تأثيرها على كافة جوانب التنمية السياسية، والوقوف على أهم المعوقات التي يضعها الاستيطان في وجه قيام دولة فلسطينية مستقلة.

واعتمدت الدراسة على منهجين هما المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي.

---

(1) فوزي الجدبة، "الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 1967-2009 دراسة في الجغرافية السياسية"، **مجلة جامعة الأقصى**، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني (غزة: جامعة الأقصى، 2011) ص98-125.

(2) بلال إبراهيم، بعنوان "الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2010).

وتركزت الدراسة في حدودها المكانية في الضفة الغربية بما فيها القدس، وتناولت في حدودها الزمنية مراحل متعددة من الاستيطان حسب ما تقتضيه ضرورة البحث، مع تسليط الضوء على الاستيطان ما بعد اتفاقيات أوسلو.

أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- لا تكمن خطورة المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية كونه يسيطر على مساحة من الأرض بل حرص المشروع الاستيطاني على اقتلاع السكان الفلسطينيين منها ويحرمهم من كافة الحقوق.
- انطلق المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية من الدواعي والاحتياجات الأمنية المزعومة من قبل الحكومات الإسرائيلية، إلا أن الأبعاد السياسية المتمثلة في تقسم الأرض لاستبعاد قدرة الفلسطينيين على إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس هي الدافع الحقيقي لهذا المشروع.
- حقق الاستيطان الأهداف الصهيونية الرامية إلى منع التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات أبعاد جغرافية متواصلة.

6- دراسة بعنوان: "الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان (الإسرائيلي) في القدس ووضعيتها القانونية"[1].

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على تطورات الواقع لاستيطاني في القدس، وتحليل الأبعاد السياسية والأمنية لهذا الاستيطان التوسعي، ومناقشة السياسة الاستيطانية (الإسرائيلية) في القدس على ضوء القانون الدولي، وتحديد وضعية هذه السياسة التوسعية في المواثيق والعهود الدولية، ومدى انتهاكها للشرعية الدولية المسئولة مباشرة عن ولادة هذه الدولة الاستعمارية التوسعية والإحلالية.

استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي. وتمتد الفترة الزمنية للدراسة من الربع الأخير في القرن التاسع عشر حتى نشر الدراسة.

أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- تتبوأ قضية القدس أهمية خاصة في إطار قضايا الوضع النهائي، التي أجلها المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون.

---

(1) رياض العيلة وأيمن شاهين، "الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية" **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول (غزة: جامعة الأزهر، 2010) ص905 – 940.

- تحتل مدينة القدس أهمية خاصة في مخططات الاستيطان (الإسرائيلي)، بحكم أبعادها السياسية، التي تهدف إلى فرض الأمر الواقع لجهة تهويد المدينة وضمها إلى الاحتلال كعاصمة أبدية لها.
- رغم دخول العرب مفاوضات عملية السلام منذ نهاية 1991 في مدريد، إلا أن النشاط الاستيطاني الصهيوني لم يتوقف ولو للحظة واحدة، خاصة في مدينة القدس، التي تعتبر الحكومات (الإسرائيلية) المتعاقبة مدينة القدس، بشقيها المحتل عام 1948 والمحتل عام 1967 عاصمة أبدية لدولة (إسرائيل)، وذلك على الرغم من أن قرارات الشرعية الدولية تعتبر القسمين أجزاء محتلة، وبشكل خاص القسم الشرقي من هذه المدينة.

7- دراسة بعنوان: "الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل 1967-2000"[1].

هدفت الدراسة إلى البحث في الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل من عام 1976-2000 حيث شكلت منطقة الخليل محور اهتمام الحركة الصهيونية منذ نشأتها وحتى الآن.

اعتمد الباحث في الدراسة على منهج التحليل التاريخي. من خلال تتبع حركة الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل، خلال الفترة الزمنية من 1967-2000.

أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- تعتبر (إسرائيل) مدينة الخليل منطقةً ذات أهمية تاريخية لليهود، واعتبرتها في نفس أهمية مدينة القدس.
- إن الاستيطان الصهيوني لمدينة الخليل بحجة أن لليهود أملاكاً فيها هي حجة واهية فقد هاجم ورثة اليهود من أصل خليلي الاستيطان الصهيوني في الخليل.
- شكلت مدينة الخليل ثاني مدينة بعد القدس يتم الاستيطان فيها وإقامة البؤر الاستيطانية داخل أحيائها بدوافع دينية.

8- دراسة بعنوان: "الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة 1967- 1996"[2].

هدفت الدراسة إلى توضيح وإبراز تاريخ الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة منذ عام 1967 حتى عام 1996، حيث برزت مستجدات هامة على صعيد الأطراف المعنية بهذا الاستيطان خاصةً (الإسرائيلي) والفلسطيني.

---

(1) صلاح أبو الرب، "الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل 1967-2000"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2005).

(2) جهاد البطش، "الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة 1967 - 1996"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2002).

اعتمد الباحث على أسلوب التحليل التاريخي حيث تم إيضاح الظروف التي نشأت فيها حركة الاستيطان في القطاع والعوامل التي ساعدت على تطورها وتوضيح المراحل التي مرت بها حركة المد والجزر في تاريخه.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تنظر (إسرائيل) لقطاع غزة من منظور أهمية موقعه غير مكترثة بصغر مساحته أو كثافة سكانه أو قلة موارده وعليه فقد أجمع المسئولون فيها على ضرورة الوجود العسكري فيه وإيجاد قناع ليكون ذريعة لهذا الوجود فكان الاستيطان هو القناع الملائم لذلك.
- منذ عام 1967م وحتى وقت الدراسة استغلت الأحزاب (الإسرائيلية) حركة الاستيطان (الإسرائيلي) في القطاع لأغراض انتخابية حزبية ولم تنجح في خلق دوافع تاريخية أو دينية لليهود ليستوطنوا في القطاع كتلك التي استخدموها في القدس أو الضفة الغربية.
- تعتبر المقاومة الفلسطينية للاستيطان من أكثر العوامل أهميةً في تحديد نمو وتطور حركة الاستيطان الصهيوني للقطاع.
- لم تول (إسرائيل) أهمية لحجم الإدانة الدولية للاستيطان بل إن المواقف الدولية المرتبطة بالدعم المادي لإسرائيل هي التي أثرت على تطور حركة الاستيطان.

9- دراسة بعنوان: "الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة (1967-1984)"[(1)].

هدفت الدراسة إلى فهم تطور الوجود الصهيوني في فلسطين، مما يساعد في تفسير خصائص بنيانه السياسي والعسكري والاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية وتفاعلاته والعلائق المستقبلية له مع الدول المجاورة والعالم أي أنها تهدف إلى معرفة العدو وكشف جبهته.

استخدم الباحث عدة مناهج منها المنهج التاريخي والوثائقي والمنهج الإحصائي والمناهج القانونية وغيرها. لكن من الملاحظ أن المنهج الأساسي الذي اعتمد عليه في دراسته هو المنهج التاريخي.

وبالنسبة لنتائج الدراسة:

عمد الباحث إلى كتابة خاتمة (ولم يكتب نتائج محددة) خلص من خلالها إلى القول أن القيام بمشاريع استيطانية ضخمة واستمرار تنفيذ تلك الخطط الطموحة بمعدلاتها الحالية (وقت

---

(1) وليد المدلل، "الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة (1967-1984)"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1992).

إجراء الدراسة) يمكن أن يغير خلال سنوات قليلة قادمة المعطيات السكانية والعمرانية والبيئية والسياسية والعسكرية الأساسية في الأرض المحتلة، ليصبح المستوطنون في تلك الحالة ليس قطرة في محيط فلسطيني معاد، وإنما يتحولون تدريجياً إلى مجتمعات استيطانية كثيفة تسيطر على مساحات واسعة من أجود الأراضي الفلسطينية.

- وتطرق الباحث في الخاتمة إلى بعض احتمالات المستقبل والاتجاهات المتوقعة في مجال الاستيطان في الأراضي المحتلة.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

- تشابهت الدراسة مع جميع الدراسات الإعلامية المذكورة في المحورين الأول والثاني في انتمائها للبحوث الوصفية.
- تشابهت الدراسة في اعتمادها على نظرية الأطر الإعلامية مع دراسة كل من رامي خريس، ونسرين حسونة، ورجاء أبو مزيد، ووائل المناعمة، وسهاد أبو كميل، وسوزان روس وويتشر فنسنت. كما اتفقت في استخدامها لنظرية ترتيب الأولويات مع دراسة نسرين حسونة، ودراسة زهير عابد ومروان الصالح.
- اتفقت الدراسة في استخدام منهج تحليل الخطاب الإعلامي مع دراسة كل من رامي خريس، ورامي العجلة، ونسرين حسونة، ورجاء أبو مزيد، ووائل المناعمة، وسهاد أبو كميل، وعزيز زاهر، وسوزان روس، وويتشر فنسنت.
- اتفقت الدراسة في استخدام أسلوب تحليل المضمون في إطار منهج المسح الإعلامي مع دراسة كل من رامي العجلة ونسرين حسونة، و(زهير عابد ومروان الصالح) وهند عزوز، وجواد الدلو و(جواد الدلو وجمال السماك).
- اتفقت الدراسة مع دراسة كل من رامي خريس، ورامي العجلة، ونسرين حسونة، ورجاء أبو مزيد، و(جواد الدلو وجمال السماك) في استخدام المنهج المقارن، والذي تم في إطاره توظيف أسلوب المقارنة المنهجية.
- اختلفت الدراسة مع رامي خريس، ورجاء أبو مزيد، ووائل المناعمة، وسهاد أبو كميل في استخدامهم لأسلوب مسح أساليب الممارسة في إطار منهج المسح الإعلامي واختلفت مع أحمد أبو السعيد في استخدامه لأسلوب مسح جمهور وسائل الإعلام.
- اتفقت الدراسة في استخدام استمارة تحليل الخطاب كأداة لجمع المعلومات، مع دراسة كل من رامي خريس، ورامي العجلة، ونسرين حسونة، ورجاء أبو مزيد، ووائل المناعمة، وسهاد أبو كميل.

- اتفقت الدراسة في استخدام استمارة تحليل المضمون كأداة لجمع المعلومات مع دراسة كل من ورامي العجلة، ونسرين حسونة، و(زهير عابد ومروان الصالح) وهند عزوز، وجواد الدلو و(جواد الدلو وجمال السماك).
- اختلفت الدراسة، فيما يتعلق بأدوات جمع المعلومات، مع دراسة كل من رامي خريس، ورجاء أبو مزيد، ووائل المناعمة، وسهاد أبو كميل، في استخدام المقابلة الشخصية المقننة، ومع دراسة سهاد أبو كميل في استخدام المقابلة المتعمقة، ومع دراسة عزيز زاهر في استخدام أداة التحليل الأسلوبي، ومع دراسة سوزان روس، في استخدام أداة تحليل حقول الدلالة، ومع دراسة ويتشر فنسنت في استخدام أداة التحليل الأسلوبي وتحليل الصورة، ومع دراسة أحمد أبو السعيد في استخدام صحيفة الاستبيان والمقابلة، ومع دراسة عواطف عبدالرحمن في استخدام المقابلات.
- اتفقت الدراسة مع جميع الدراسات الواردة في المحور الثالث في جانب الموضوع السياسي الذي تناول الاستيطان، واختلفت معها جميعاً في المناهج المستخدمة، فغالبيتها استخدمت المنهج التاريخي، واتفقت مع واحدة فقط (دراسة بلال إبراهيم) في النطاق الجغرافي المتمثل بالضفة الغربية، بينما قصر البعض دراسته على الاستيطان في القدس لوحدها، أو في الخليل، أو في قطاع غزة، وبعضها الآخر تناول الاستيطان في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م.
- اختلفت الدراسة مع جميع الدراسات السابقة في عينة المصادر الصحفية، فعينة هذه الدراسة تتمثل في صحف القدس والحياة الجديدة وفلسطين.
- اتفقت الدراسة مع دراستين من الدراسات السابقة هما دراسة رامي العجلة، ونسرين حسونة، في الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة والواقعة بين 2012/1/1 حتى 2012/12/31.

ومن خلال هذا الاستعراض لأوجه الاتفاق والاختلاف يتبين أن موضوع الدراسة جديد، ولم يتم تناوله من خلال بحث علمي سابق بهدف التعرف على الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية.

واستفاد الباحث من الدراسات السابقة في:

1- بلورة مشكلة الدراسة بشكل أكثر تحديداً.
2- التعرف على كيفية توظيف النظريات الإعلامية.
3- الاستفادة منها في تصميم استمارتي تحليل المضمون وتحليل الخطاب.
4- الاستفادة منها في مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها.

الاستدلال على المشكلة:

من خلال متابعة الباحث لطبيعة معالجة القضايا الوطنية في وسائل الإعلام الفلسطينية، وقراءته المنتظمة للصحف الفلسطينية، لمس أن هناك اهتماماً من هذه الصحف بموضوع الاستيطان كقضية وطنية تهم المجتمع الفلسطيني بأكمله، لكنه اهتمام ليس على وتيرة واحدة، فهو يتذبذب من فترة لأخرى لدى هذه الصحف، وغالباً يأتي كردّات فعل على مشاريع الاستيطان أو اعتداءات المستوطنين.

وبدأ الباحث باستطلاع الصحف التي تمثل مجتمع الدراسة، وهي جميع الصحف الفلسطينية اليومية الصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحجميها المعروفين وهما العادي والنصفي. وهذه الصحف، هي:

1- **القدس:** تصدر في مدينة القدس المحتلة، وتأسست عام 1951م.
2- **الأيام:** تصدر في مدينة رام الله بالضفة الغربية المحتلة، وتأسست عام 1995م.
3- **الحياة الجديدة:** تصدر في مدينة رام الله بالضفة الغربية المحتلة، وتأسست عام 1994م.
4- **فلسطين:** وتصدر في مدينة غزة، وتأسست عام 2006م.

وحتى تكون الدراسة شاملة لجميع قضايا الاستيطان، رأى الباحث ضرورة تنفيذ دراسة استطلاعية تستهدف استخلاص عدد من الفئات التي تساعد في بلورة مشكلة الدراسة والوصول إلى فئات تحليل موضوعية ودقيقة. لذا قام الباحث بإجراء الدراسة الاستكشافية على عينة عمدية من الصحف اليومية الأربع، الصادرة في عام 2012م، وهو العام الذي يمثل العينة الزمنية لإجراء الدراسة. وشملت العينة العمدية أربعة عشر عدداً من كل صحيفة، تم اختيارها من يوم الأحد الموافق 2012/1/1 وحتى يوم السبت الموافق 2012/1/14. وهذه الأعداد هي:

- **صحيفة القدس:** من العدد 15223 حتى العدد 15236.
- **صحيفة الأيام:** من العدد 5737 حتى العدد 5750.
- **صحيفة الحياة الجديدة:** من العدد 5804 حتى العدد 5817.
- **صحيفة فلسطين:** من العدد 1655 حتى العدد 1668.

وتم اختيار هذه العينة خلال المدة المذكورة بسبب تصدر أخبار الاستيطان وسائل الإعلام واحتدام النقاش حول هذه القضية خلال تلك المدة، نظراً لاستمرار حكومة الاحتلال (الإسرائيلي) في تنفيذ المخططات الاستيطانية وتصعيدها وعدم الاكتراث بالضغوط الدولية الهادفة إلى انتزاع موافقة (إسرائيلية) على مجرد تجميد الاستيطان. وتم الدخول في عام 2012 (عام الدراسة) بأزمة سياسية بين السلطة الفلسطينية والحكومة (الإسرائيلية) التي تجلت أبرز

مظاهرها في تجميد المفاوضات، وذلك بسبب الاستيطان، وانعكس هذا كله على اهتمام الصحف الفلسطينية بتغطية موضوعات الاستيطان، فعلى سبيل المثال:

- جاء الخبر الرئيسي على الصفحة الأولى في صحيفة القدس بتاريخ 2012/1/1، بعنوان: "القيادة تقرر التوجه لمجلس الأمن والجامعة العربية لمواجهة خطر الاستيطان"[1]. بالإضافة إلى نشر أربعة أخبار أخرى عن الاستيطان على الصفحة الأولى ومقالين في الصفحات الداخلية.
- وجاء الخبر الرئيسي على الصفحة الأولى في صحيفة الأيام بتاريخ 2012/1/1، بعنوان: "المنظمة تنقل الاستيطان إلى مجلس الأمن وتضع تصوراً حول التحديات بعد 26 الجاري"[2]. بالإضافة إلى نشر خبر آخر وصورة لوحدها عن الاستيطان على الصفحة الأولى وخمسة أخبار في الصفحات الداخلية.
- وجاء الخبر الرئيسي على الصفحة الأولى في صحيفة الحياة الجديدة بتاريخ 2012/1/1، بعنوان: "القيادة تقرر اللجوء إلى مجلس الأمن ودعوة الجامعة العربية لمواجهة الاستيطان"[3]. بالإضافة إلى نشر خبر آخر عن الاستيطان على الصفحة الأولى وخبرين آخرين وتقرير في الصفحات الداخلية.
- وجاء على الصفحة الأولى في صحيفة فلسطين بتاريخ 2012/1/1، خبر بعنوان: "مستوطنون يتجولون في البلدة القديمة بالخليل"[4]. وفي نفس العدد نشرت الصحيفة في الصفحات الداخلية 4 أخبار وتقريرين وصورتين عن الاستيطان.

وقد تبين من خلال الدراسة الاستكشافية الآتي:

1- أن مجموع الأخبار المتعلقة بالاستيطان، في الصحف الأربع خلال الأربعة عشر يوماً، بلغ 359 خبراً، بواقع 94 خبراً في صحيفة القدس، و101 خبر في كل من صحيفة الأيام والحياة الجديدة، و63 خبراً في صحيفة فلسطين، نشر منها على الصفحات الأولى 119

---

(1) صحيفة القدس، "القيادة تقرر التوجه لمجلس الأمن والجامعة العربية لمواجهة خطر الاستيطان"، **صحيفة القدس**، العدد 15223 (القدس: صحيفة القدس، 2012/1/1) ص1.

(2) صحيفة الأيام، "المنظمة تنقل الاستيطان إلى مجلس الأمن وتضع تصوراً حول التحديات بعد 26 الجاري"، **صحيفة الأيام**، العدد 5737 (رام الله: شركة مؤسسة الأيام للطباعة والصحافة والنشر والتوزيع، 2012/1/1) ص1.

(3) صحيفة الحياة الجديدة، "القيادة تقرر اللجوء إلى مجلس الأمن ودعوة الجامعة العربية لمواجهة الاستيطان"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5804 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 2012/1/1) ص1.

(4) صحيفة فلسطين، "مستوطنون يتجولون في البلدة القديمة بالخليل"، **صحيفة فلسطين**، العدد 1655 (غزة: صحيفة فلسطين، 2012/1/1) ص1.

خبراً أي حوالي 33% من مجموع الأخبار، وذلك بواقع 38 خبراً في صحيفة القدس، و34 خبراً في صحيفة الأيام، و28 خبراً في صحيفة الحياة الجديدة، و19 خبراً في صحيفة فلسطين. وبلغ مجموع التقارير خلال نفس الفترة 13 تقريراً، بواقع 6 تقارير في كل من صحيفة القدس وصحيفة فلسطين وتقرير واحد في صحيفة الحياة الجديدة، ولم يكن هناك أي تحقيق، وبلغ عدد الأحاديث الصحفية 3 أحاديث بواقع حديث صحفي واحد في كل من صحيفة القدس وصحيفة الحياة الجديدة وصحيفة فلسطين. وأما عدد المقالات فقد بلغ 45 مقالاً من بينها 8 مقالات افتتاحية جميعها في صحيفة القدس، و5 مقالات عمودية بواقع مقالين اثنين في كل من صحيفة الأيام وصحيفة الحياة الجديدة ومقال واحد في صحيفة القدس، و17 مقالاً تحليلياً بواقع 8 مقالات في صحيفة القدس و7 مقالات في صحيفة الأيام ومقال واحد في كل من صحيفة الحياة الجديدة وصحيفة فلسطين، بالإضافة إلى 15 مقالاً مترجماً من الصحف العبرية بواقع 6 مقالات في صحيفة القدس و5 مقالات في صحيفة الحياة الجديدة و4 مقالات في صحيفة الأيام.

2- تبين أن صحيفة القدس هي الوحيدة التي يوجد فيها مقال افتتاحي، مكّنها من التعبير عن مواقفها تجاه قضية وطنية كبيرة مثل قضية الاستيطان، حيث تناولتها في 8 مقالات افتتاحية من بين مقالاتها الافتتاحية الأربعة عشر.

3- أن الصحف الثلاث (القدس والأيام والحياة الجديدة) نشرت مقالات مترجمة من الصحف العبرية، كثير من هذه المقالات متشابه في الصحف الثلاث، بينما لم يرد في صحيفة فلسطين أي مقال مترجم عن الصحف العبرية عن الاستيطان في فترة الدراسة الاستكشافية.

4- وجد الباحث تشابهاً في الأطر الإعلامية التي قدمت من خلالها الصحف الأربع قضايا الاستيطان وفي مقدمتها إطار الصراع.

5- تبين وجود اتفاق بين صحف الدراسة تجاه بعض الأطروحات مثل التداعيات الخطيرة للاستيطان على الواقع الفلسطيني، ووجود اختلاف بين صحف القدس والأيام والحياة الجديدة من جهة، وبين صحيفة فلسطين من جهة أخرى، في بعض الأطروحات، منها ما يتعلق بتناول لقاءات عمان الاستكشافية*، فالصحف الثلاث تبنت تبرير استئناف اللقاءات

* عدة لقاءات استضافها الأردن، بناء على مساع من اللجنة الرباعية الدولية بمشاركة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بهدف استكشاف فرص إعادة الجانبين إلى المفاوضات المباشرة، التي توقفت بسبب الخلاف على البناء الاستيطاني. ومثّل الطرف الأول الدكتور صائب عريقات، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومثل الطرف الثاني المحامي اسحق مولخو، مستشار رئيس الوزراء (الإسرائيلي). وتم عقد أول لقاء بتاريخ 2012/1/3، وآخر لقاء بتاريخ 2012/1/26. وانتهت هذه اللقاءات إلى الفشل.

الفلسطينية (الإسرائيلية) في العاصمة الأردنية عمان، أما صحيفة فلسطين فكانت الوحيدة التي وردت فيها أطروحة اللوم والاتهام للسلطة الفلسطينية، منها ما جاء على لسان منتج الخطاب هشام منور "لا شك أن السعي الفلسطيني لانتزاع الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة في مجلس الأمن والأمم المتحدة، بصرف النظر عن نتائجه الكارثية والفاشلة، قد دفع الكيان (الإسرائيلي) إلى المضي في المرحلة ما قبل الأخيرة من المشروع الاستيطاني"[1] وهذا يعكس تأثر الصحف بتوجهاتها السياسية والأيديولوجية.

6- تبين أن أكثر القوى الفاعلة حضوراً هي الجهات الحكومية (الإسرائيلية)، والغالبية العظمى من صفاتها وأدوارها كانت سلبية.

7- وعلى مستوى استخدام مسارات البرهنة اتضح أن "الحقاق والوقائع" و"الأرقام والإحصاءات" كانت الأكثر استخداماً.

مشكلة الدراسة:

بناء على الدراسة الاستكشافية، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التعرف على مدى اهتمام صحف الدراسة بسمات محتوى وشكل قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، ورصد وتحليل الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو هذه القضية، والوقوف على أبرز الأطروحات والقوى الفاعلة وأدوارها وصفاتها ومسارات البرهنة التي تضمنها الخطاب، والوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين خطاب صحف الدراسة، والتعرف على الأطر الإعلامية التي تقدم هذه الصحف من خلالها حدث الاستيطان.

أهمية الدراسة:

في ضوء مسح التراث العلمي المتصل بقضية الاستيطان، الذي قام به الباحث، تبين له عدم وجود دراسات إعلامية متعلقة بقضية الاستيطان –على حد علمه– باستثناء دراسة إعلامية واحدة تناولت الخطاب الصحفي نحو إجلاء مستوطني قطاع غزة[2]، وبالتالي تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال:

1- أن قضية الاستيطان تحظى بأهمية بالغة على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي، وبالتالي فإن دراستها وتحليلها واستخلاص النتائج حولها أو فيما يتعلق بأحد جوانبها، سيكون له مردود إيجابي وفائدة كبيرة لدى هذه الأوساط المهتمة بها.

---

(1) هشام منور، "عزل القدس وتقسيم الضفة الغربية"، **صحيفة فلسطين**، العدد 1659 (غزة: صحيفة فلسطين، 2012/1/5) ص20.

(2) سهاد أبو كميل، **مرجع سابق**.

2- أنها تبرز عناصر بناء الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، وكيفية توظيف هذا الخطاب من خلال الأطروحات التي اشتمل عليها، وهو ما يفيد الدارسين والمهتمين بهذه القضية.

3- أنها تقدم للقائمين على الصحف خلاصة دراسة تحليلية عن خطاب صحفهم إزاء قضية وطنية لها تأثير حاسم على الحاضر والمستقبل، مما يساعدهم في التخطيط المستقبلي وتقويم الأداء.

4- أنها تكشف التباينات بين صحف الدراسة من خلال خطابها الصحفي تجاه قضية الاستيطان، وذلك بناء على سياستها التحريرية وتوجهاتها السياسية والفكرية، الأمر الذي يساعد على فهم أعمق لهذه الصحف، مبني على أسس علمية.

5- تملأ هذه الدراسة فراغاً في ساحة الدراسات الإعلامية الفلسطينية والعربية، من خلال تقديم دراسة إعلامية تحليلية عن قضية سياسية كبيرة هي الاستيطان (الإسرائيلي).

أهداف الدراسة:

أولاً: الأهداف الخاصة بتحليل المضمون:

- **أهداف متعلقة بفئات الموضوع:**

1- التعرف على ترتيب أولويات ردود الفعل الفلسطينية تجاه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية.

2- التعرف على المناطق الجغرافية الاستيطانية التي حظيت باهتمام صحف الدراسة.

3- التعرف على كل من المصادر الصحفية والمصادر الأولية للموضوعات التي تناولت قضية الاستيطان في صحف الدراسة.

4- التعرف على الأطر الإعلامية التي قدمت صحف الدراسة من خلالها حدث الاستيطان.

5- التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين صحف الدراسة الثلاث لمحتوى المعالجة الصحفية.

- **أهداف متعلقة بفئات الشكل:**

1- معرفة الأشكال الصحفية المختلفة التي اهتمت بها صحف الدراسة عند تناولها لقضية الاستيطان.

2- التعرف على كل من المساحة والموقع اللذين أفردتهما صحف الدراسة للمواد الصحفية التي تناولت قضية الاستيطان.

3- الوقوف على العناصر التيبوغرافية التي استخدمتها صحف الدراسة لإبراز أهمية الموضوعات الصحفية التي تناولت قضية الاستيطان.

4- التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين صحف الدراسة الثلاث لشكل المعالجة الصحفية.

ثانياً: الأهداف الخاصة بتحليل الخطاب الصحفي:

1- إبراز وتحليل الأطروحات الرئيسية والفرعية للخطاب الصحفي الفلسطيني، التي تضمنتها صحف الدراسة تجاه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية.
2- رصد وتحليل القوى الفاعلة التي أبرزها الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، ومعرفة أدوار وصفات هذه القوى، سلباً أو إيجاباً.
3- رصد مسارات البرهنة التي استند إليها منتجو الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية.
4- التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين الخطاب الصحفي لصحف الدراسة الثلاث وإجراء مقارنة بينها.

تساؤلات الدراسة:

أولاً: تساؤلات الدراسة الخاصة بتحليل المضمون:

- **تساؤلات متعلقة بفئات الموضوع:**

1- ما ترتيب أولويات ردود الفعل الفلسطينية تجاه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث؟
2- ما المناطق الجغرافية الاستيطانية التي حظيت باهتمام صحف الدراسة؟
3- ما المصادر الصحفية للموضوعات التي تناولت قضية الاستيطان في صحف الدراسة؟
4- ما المصادر الأولية للموضوعات التي تناولت قضية الاستيطان في صحف الدراسة؟
5- ما الأطر الإعلامية التي قدمت من خلالها صحف الدراسة حدث الاستيطان؟
6- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين صحف الدراسة الثلاث لمحتوى المعالجة الصحفية؟

- **تساؤلات متعلقة بفئات الشكل:**

1- ما الأشكال الصحفية المختلفة التي تناولت قضية الاستيطان في صحف الدراسة؟
2- ما المساحة التي أفردتها صحف الدراسة للمواد الصحفية التي تناولت قضية الاستيطان؟
3- ما موقع المواد الصحفية التي تناولت قضية الاستيطان في صحف الدراسة؟
4- ما العناصر التيبوغرافية التي استخدمتها صحف الدراسة لإبراز أهمية الموضوعات الصحفية التي تناولت قضية الاستيطان؟
5- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين صحف الدراسة الثلاث لشكل المعالجة الصحفية؟

ثانياً: تساؤلات الدراسة الخاصة بتحليل الخطاب الصحفي:

1- ما الأطروحات الرئيسية والفرعية للخطاب الصحفي الفلسطيني، التي تضمنتها صحف الدراسة تجاه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية؟
2- ما القوى الفاعلة التي أبرزها الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، وما أدوار وصفات هذه القوى، سلباً أو إيجاباً؟
3- ما مسارات البرهنة التي استند إليها منتجو الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية؟
4- ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين الخطاب الصحفي لصحف الدراسة الثلاث؟

الإطار النظري للدراسة:

يعد استخدام نظرية أو أكثر في الدراسات والأبحاث الإعلامية، عاملاً مهماً لتقوية هذه الأبحاث ورفدها بأبعاد علمية تربط بين الشق النظري والشق التطبيقي، حيث "تحرص الدراسات الإعلامية المعاصرة على الاعتماد على أطر نظرية تسهم في تعميق الفهم والتفسير، وشمولية الرؤية للظاهرة العلمية"[(1)].

واستندت هذه الدراسة في بلورة مشكلتها البحثية ووضع الأهداف والتساؤلات على نظريتين هما نظرية وضع الأجندة (ترتيب الأولويات) ونظرية تحليل الأطر الإعلامية. وهما من النظريات الإعلامية الهامة التي شاع استخدامهما في الآونة الأخيرة، في الكثير من الدراسات الإعلامية.

مبرر اختيار الباحث لنظريتي وضع الأجندة والأطر الإعلامية:

استخدم الباحث نظريتي وضع الأجندة والأطر الإعلامية لأنهما تساعدان في الإجابة على تساؤلات الدراسة، "حيث يساعد مدخل بناء الأجندة في التعرف على من يضع أجندة الوسيلة محل الدراسة والتعرف على كيفية المعالجة الكمية للقضايا محل الدراسة والتعرف على مدى الاهتمام وبروز هذه القضايا والأوزان النسبية لكل منهما، ليأتي الأسلوب الكيفي ليعطي الإطار التفسيري لإنتاج المعنى وبناء الخطاب الصحفي والذي يعد بدوره جوهر دراسات تحليل الأطر الخبرية ولإبراز جوانب الاختلاف في المعالجة الخبرية للقضايا المثارة في الصحف محل الدراسة"[(2)].

---

(1) محمد عويس، "اتجاهات التغطية الإخبارية للشئون الخارجية في الصحف المصرية وعلاقتها بالمتغيرات الخاصة بالصحف: دراسة تطبيقية على عينة من الصحف القومية والحزبية والخاصة خلال عامي 2005 – 2006"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (مصر: جامعة الزقازيق، 2008) ص73.

(2) محمد بسيوني، "الخطاب الصحفي المصري لقضايا حقوق الإنسان: دراسة تحليلية مقارنة لصحف الأهرام، الوفد، الأهالي، الأسبوع في الفترة من 1998 – 2001"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (مصر: جامعة الزقازيق، 2008) ص16.

ويرى الباحث أن التكامل بين النظريتين يتجسد في كون نظرية وضع الأجندة تهتم بكيفية ترتيب القضايا في الوسيلة الإعلامية ومدى البروز والاهتمام بهذه القضايا، بينما تركز دراسة الأطر الإعلامية على دراسة بروز جوانب معينة في القضية أو القضايا المثارة. وبالتالي يسهم اختيار هاتين النظريتين في دراسة وتحليل خطاب صحف الدراسة تجاه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية.

1- نظرية وضع الأجندة:

كما هو شأن جميع النظريات العلمية، فإن نظرية وضع الأجندة تستند إلى فرضية أساسية، هي أن "بحوث ترتيب الأولويات تهتم بدراسة العلاقة التبادلية بين وسائل الإعلام والجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل في تحديد أولويات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم المجتمع. وتفترض هذه النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع تقديم جميع الموضوعات والقضايا التي تقع في المجتمع، وإنما يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة والتحكم في طبيعتها ومحتواها. فهذه الموضوعات تثير اهتمام الناس تدريجيا وتجعلهم يدركونها ويفكرون فيها ويقلقون بشأنها، وبالتالي تمثل هذه الموضوعات لدى الجماهير أهمية أكبر نسبيا عن الموضوعات التي لا تطرحها وسائل الإعلام"[1].

وقد "ذهب شو ومكومبس إلى وضع فرضية دراستهما، والتي مفادها أن هناك علاقة ارتباطيه إيجابية بين جدول أعمال وسائل الإعلام (أي أولويات وسائل الإعلام) وجدول أعمال الجمهور (أي أولويات اهتمامات الجمهور). بمعنى آخر، افترض مكومبس وشو أنه عندما تركز وسائل الإعلام على حدث معين، فإنها تدفع الجمهور للنظر إلى هذا الحدث باعتباره هاماً، وبذلك فإن وسائل الإعلام تخبرنا بالشؤون السياسية وتؤثر في إدراكنا بالأهمية النسبية التي تمنحها لهذه القضايا وقد تأخذ هذه الوظيفة التنظيمية، أهمية بالغة في فترة الحملات الانتخابية [2]. وفي دراسة شو ومكومبس المشار إليها لاحظا أنه[3]:

- يستقي الناخبون أثناء حملة انتخابية، معظم معلوماتهم من وسائل الإعلام.
- تكون هذه المعلومات جديدة بالنسبة إليهم (الناخبون).
- يطلع الناخبون على معلومات جديدة بناء على الإصرار الذي تبديه وسائل الإعلام عند إيصالها للمشاكل محل النقاش خلال الحملة الانتخابية.

---

(1) حسن مكاوي وليلى السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط 7 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008) ص288.

(2) يوسف تمار، "نظرية agenda setting دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري"، **رسالة دكتوراه غير منشورة** (الجزائر: جامعة الجزائر، 2005) ص97، 98.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص97، 98.

ولهذا فإن للصحافة ووسائل الإعلام دور بارز في ترتيب أولويات الجمهور وقد "توالت الأبحاث والدراسات الهادفة لمعرفة قدرة تأثير وسائل الإعلام على الجمهور، من أبرزها ما تناوله الباحث نورتون لونج في عام 1958 في إطار مفهوم ترتيب الأولويات، فوجد أن الصحافة هي المحرك والعامل الأول في وضع أجندة القضايا المحلية، باعتبارها تمارس دوراً كبيراً في تحديد ما يتحدث عنه معظم الناس، وينظرون إليها بوصفها السبيل لحل المشكلات والقضايا ومعالجتها"[1].

كيفية استفادة الدراسة من نظرية وضع الأجندة:

استفاد الباحث من نظرية وضع الأجندة في الإجابة على تساؤلات الدراسة وتفسيرها، من خلال تحليل المضمون الذي أجراه على عينة الصحف، واشتمل على فئات كالموضوعات والموقع والمساحة والعناصر التيبوغرافية. "فمدى اهتمام الصحيفة بقضايا معينة وإبرازها والتركيز عليها شكلاً ومضموناً تتوقع الصحيفة أن تكون تلك القضايا في مقدمة اهتمامات الجمهور نتيجة لقراءته الصحيفة، وهكذا بالنسبة لباقي وسائل الإعلام"[2] ومن البديهي أن الصحف "توظف كافة إمكانياتها الشكلية (موقع ومساحة النشر – استخدام العناوين والصور) والتأثيرية (القالب الصحفي) في سبيل التأكيد على فكرة معينة أو مجموعة من الأفكار في تناول موضوعات الصراع وأطرافه"[3].

2- نظرية تحليل الأطر الإعلامية:

من أبرز من تحدثوا عن هذه النظرية عالم الاجتماع الأمريكي جوفمان. "وتعد نظرية تحليل الإطار الإعلامي واحدة من الروافد الحديثة في دراسات الاتصال، حيث تسمح للباحث بقياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام، وتقدم هذه النظرية تفسيراً منتظماً لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا البارزة، وعلاقة ذلك باستجابات الجمهور المعرفية والوجدانية لتلك القضايا. وتفترض هذه النظرية أن الأحداث لا تنطوي في حد ذاتها على مغزى معين وإنما تكتسب مغزاها من خلال وضعها في

---

(1) حنان الكسواني، "دور الصحافة الأردنية اليومية في التوعية الصحية: دراسة في تحليل المضمون"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (الأردن: جامعة الشرق الأوسط للدراسات، 2009)، ص17.

(2) محمود إسماعيل، **مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير**، ط1 (القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2003) ص272.

(3) رانيا حيدر، "الخريطة الإدراكية للرأي العام المصري تجاه الصراع الأمريكي – العراقي من 1990 – حتى مارس 2003"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (القاهرة: جامعة القاهرة، 2006).

إطار يحددها وينظمها ويضفي عليها قدراً من الاتساق من خلال التركيز على بعض جوانب الموضوع وإغفال جوانب أخرى"[1].

وفضل بعض الباحثين عرض الفكرة العامة لتشكيل الإطار الإعلامي على أنها "عملية هادفة تقوم بها وسائل الإعلام والقائمون بالاتصال فيها بإعادة تنظيم المحتوى الإخباري ووضعه في إطار من أطر اهتمامات المتلقين وإدراكهم، أو الاقتناع بالمعنى أو المغزى الذي يستهدفه بعد إعادة التنظيم. وهذا يتفق مع الرؤى الأولية للإطار الإعلامي في أعمال جوفمان في السبعينات، وجامسون في الثمانينات، وإنتمان وإيانجر في التسعينات"[2].

واستخدام الأطر من قبل الوسيلة الإعلامية يمنحها فرصة للتميز إذ "يؤدي توظيف الأطر دوراً مهماً في عملية المنافسة التي تتم بين وسائل الإعلام المختلفة المعنية بتقديم الأخبار، فمن خلال التأكيد على جوانب معينة في الحدث وتغييب جوانب أخرى، يمكن للمادة الإخبارية أن تجتذب المتلقي وتصرفه عن المعالجات التي تقدمها وسائل إعلام منافسة لنفس الحدث، فاختلاف أطر تقديم الأخبار يؤدي إلى التباين في استجابة المتلقي للحدث"[3].

وبطبيعة الحال لا تتم عملية التأطير في فراغ "فإن القائم بالاتصال يتأثر في ترتيبه للمعلومات والأفكار بالعديد من العوامل منها: المصادر التي يعتمد عليها، القوى السياسية الفاعلة، جماعات المصالح، القيم السائدة في المجتمع، الأطر المؤسسية والسياسية للوسائل الإعلامية التي يعمل بها القائم بالاتصال، وقيم الممارسة المهنية. وبالتالي فإن مفهوم البروز والانتقاء يعد عنصراً جوهرياً في تأطير الرسائل الإعلامية"[4].

ولا يمكن الاستهانة بتأثير التأطير الذي تقوم به وسائل الإعلام حيث "تبدو أهمية نظرية تحليل الأطر الإخبارية في الدور الذي تمارسه في تشكيل الواقع الاجتماعي لدى الجماهير، وقد أشار تاشمان في هذا الصدد إلى أن الأطر الإخبارية هي التي تنظم واقع الحياة اليومية، لأنها

---

(1) حسن مكاوي وليلى السيد، **مرجع سابق**، ص348.

(2) محمد عبدالحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط 3 (القاهرة: عالم الكتب، 2010) ص403 و404.

(3) ماهيناز محسن، "علاقة أساليب توظيف اللغة بأطر تقديم الأحداث داخل التقارير الإخبارية: دراسة تطبيقية على الحرب الإسرائيلية على غزة"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد الثالث والثلاثون، (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009) ص315.

(4) سلام أحمد عبده، "الأطر الخبرية للمعالجة الصحفية للقضايا العربية في المجلات المصرية، الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة نموذجاً – دراسة تحليلية مقارنة"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد الثالث والثلاثون، (القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009) ص135.

جزء لا يتجزأ من هذا الواقع"[1]. وقد ثبت هذا التأثير من خلال البحوث العلمية فقد "أجرى الكثير من الدراسات التي عنيت بدراسة تأثير الأطر الإعلامية للأحداث والقضايا المختلفة على بناء أطر الجمهور نحو هذه القضايا كانت أهم نتائجها تشير إلى مدى أهمية تأثير الأطر الإعلامية في بناء وتشكيل الرأي العام إزاء القضايا والسياسات المطروحة داخل هذه الأطر المشار إليها التي تنعكس على الأطر التي يكونها الجمهور بشأن هذه القضايا"[2].

واهتمت النظرية أيضا "باختبار العلاقة بين وسائل الإعلام الإخبارية والتغيير السياسي في المجتمع، ولذلك تدرس عملية التأطير ضمن سياق إنتاج وسائل الإعلام وتفسيرها للمعاني، وتشير النظرية إلى أهمية وسائل الإعلام في فرض الرسالة السياسية للحكومة على الجمهور[3].

كيفية استفادة الدراسة من نظرية الأطر الإعلامية:

تمكّن هذه النظرية الباحث من توظيف مفهوم الإطار في الدراسة التحليلية كون "الإطار الإعلامي هو تلك الفكرة المحورية التي تنتظم حولها الأحداث الخاصة بقضية معينة. والإطار الإعلامي لقضية ما انتقاء متعمد لبعض جوانب الحدث أو القضية وجعلها أكثر بروزاً في النص الإعلامي، واستخدام أسلوب محدد في توصيف المشكلة وتحديد أسبابها وتقييم أبعادها وطرح حلول مقترحة بشأنها"[4] ومن خلال هذا المفهوم يتبين للباحث كيفية تقديم الأحداث للمتلقي من قبل وسائل الإعلام استناداً إلى مفهوم الانتقاء والبروز، وكذلك المساعدة في دراسة الأطروحات ومسارات البرهنة والقوى الفاعلة وصفاتها وأدوارها التي يبرزها الخطاب الصحفي.

---

(1) طه نجم، "الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية في الصحافة العربية: دراسة تحليلية" (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، 2006) ص16، منشور على الرابط
http://www.mediafire.com/view/?be4ki44uk7l3v74، تاريخ الزيارة 2014/5/3.

(2) إستبرق وهيب، "المعالجة الإعلامية للاحتلال الأمريكي للعراق تحليل مضمون مجلة نيوزويك – النسخة العربية" **رسالة ماجستير غير منشورة** (الأردن: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009) ص13.

(3) Dmytro Hubenko, "frame Analysis of the New york Times and Izvestia coverage of the presidential Elections and the orange revoultion in Ukraine in 2004", **International graduate student symposium** – New perspectives on contemporaty Ukraine Politics, history and culture, (Canada: university of Toronto, 2006) P. 4.

(4) حسن مكاوي وليلى السيد، **مرجع سابق**، ص348.

نوع الدراسة ومناهجها وأدواتها:

أولاً: نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية. "والبحوث الوصفية هي التي تركز على وصف طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين أو موقف أو جماعة أو فرد معين، وتكرارات حدوث الظاهرات المختلفة"[1].

ثانياً: المناهج المستخدمة:

نظراً لطبيعة الدراسة التي تهتم بتوصيف الظاهرة محل البحث والتحليل، ورصد مختلف جوانبها، فإنّ الدراسة اعتمدت على المناهج الآتية:

1- منهج الدراسات المسحية:

يعد منهج الدراسات المسحية "جهد علمي منظم للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظاهرات موضوع البحث من العدد الحدي من المفردات المكونة لمجتمع البحث، ولفترة زمنية كافية للدراسة"[2]

وفي إطاره تم الاعتماد على أسلوب تحليل المضمون، الذي يعد "أسلوباً للبحث العلمي يسعى إلى وصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها –من حيث الشكل والمضمون– تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه، طبقاً للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث"[3] ويشترط أن تتم عملية التحليل "بصفة منتظمة، ووفق أسس منهجية، ومعايير موضوعية، وأن يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية[4].

وسوف تستخدم هذه الدراسة أسلوب تحليل المضمون في تحديد ومعرفة فئات الموضوع وفئات الشكل التي استخدمتها صحف الدراسة في تناولها لقضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية.

2- منهج تحليل الخطاب الإعلامي:

يعد تحليل الخطاب "مدخلاً منهجياً هاماً لدراسة وتحليل الرسالة بصورها المختلفة بما في ذلك النصوص المكتوبة والمنطوقة (كالتحليلات والتعليقات الإخبارية، الأحاديث المباشرة، المقال الصحفي... الخ)، ويفترض تحليل الخطاب أن أي جزء من أجزاء الخطاب يسهم في تقديم

---

(1) سمير حسين، **بحوث الإعلام**، ط2 (القاهرة: عالم الكتب،، 2006) ص123.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص147.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص233 و234.

(4) **المرجع السابق نفسه**، ص234.

جانب معين من صورة العالم أو الواقع، ويعكس أفكاراً معينة، أو يعبر عن علاقة من نوع ما بين الأطراف المشاركة في الخطاب، ومن خلال التحليل يمكن رصد أساليب الخطاب في التعبير عن صورة العالم وما يقع به من أحداث وما يشتمل عليه من علاقات متشابكة، كما يمكن رصد الأفكار الرئيسية والفرعية التي يتضمنها[1].

وتسعى هذه الدراسة إلى تحديد الأطروحات والقوى الفاعلة ومسارات البرهنة المتعلقة بالاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية التي تضمنتها صحف الدراسة.

3- منهج دراسة العلاقات المتبادلة:

يهدف هذا المنهج "إلى دراسة العلاقات بين الحقائق التي تم الحصول عليها بهدف التعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث الظاهرة، والوصول إلى استنتاجات وخلاصات لما يمكن عمله لتغيير الظروف والعوامل المحيطة بالظاهرة في الاتجاه الإيجابي"[2].

وفي إطاره استخدم الباحث أسلوب الدراسات السببية المقارنة، القائم على "عقد مقارنات لجوانب الاتفاق والاختلاف بين عدد من الظاهرات لكي يتعرف على العوامل والمتغيرات المتكررة التي تصاحب أحداثاً أو ظروفاً معينة، وما إذا كانت هذه العوامل أو المتغيرات تسبب حدوث الظاهرة بهذه الطريقة، أي التأكد من التأثير السببي لعوامل ومتغيرات معينة في حدوث ظاهرات معينة"[3]. ويتم من خلاله إجراء مقارنة منهجية بين نتائج صحف الدراسة للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين أطروحاتها والقوى الفاعلة ومسارات البرهنة الواردة فيها.

ثالثاً: أدوات الدراسة:

نظراً لطبيعة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها التي تسعى للإجابة عليها، تم استخدام أداة تحليل المضمون وأدوات تحليل الخطاب.

[1] أداة تحليل المضمون:

تتكون من فئات الموضوع (ماذا قيل) وفئات الشكل (كيف قيل). والفئات "هي مجموعة من التصنيفات أو الفصائل قام الباحث بإعدادها طبقاً لنوعية المضمون ومحتواه، وهدف التحليل، لكي يستخدمها في وصف هذا المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية والشمول، وبما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب سهل وميسور"[4] وتنقسم إلى:

---

(1) بركات عبدالعزيز، **مناهج البحث الإعلامي الأصول النظرية ومهارات التطبيق**، ط1 (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2012) ص304.

(2) سمير حسين، **مرجع سابق**، ص160.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص163.

(4) **المرجع السابق نفسه**، ص265.

فئات الموضوع، وتشمل:

1- فئة ردود الفعل الفلسطينية، وتشمل:

أ- مقاومة شعبية: وهي المسيرات، والمظاهرات، والاعتصامات، والمواجهات مع المستوطنين وجنود الاحتلال بسبب الاستيطان. والمقصود بها هنا بشكل محدد المقاومة غير المسلحة، و"مفهوم المقاومة الشعبية غير المسلحة هي أحد أساليب النضال التي يستطيع كل فئات الشعب الفلسطيني المشاركة فيها بحيث أن العامل والطفل والمرأة يستطيعون أن يكونوا جزءاً من مشروع المقاومة الشعبية"[1]

ب- مقاومة مسلحة: وهي التي تشمل إطلاق نار واقتحام مستوطنات وغيرها من نشاطات المقاومة المسلحة.

ج- جهود دبلوماسية وسياسية: هي الجهود التي تبذلها منظمة التحرير أو السلطة الفلسطينية أو جهات عربية ودولية من أجل وقف أو تجميد الاستيطان.

د- بيانات وتصريحات ومؤتمرات: وهي تتضمن تحذيرات واستنكارات وترحيب من قبل الفلسطينيين، بخصوص موضوعات تتعلق بالاستيطان، وغالباً تصدر عن السلطة الفلسطينية.

ه- مقاطعة منتجات المستوطنات: إما بالفعل أو بالدعوة إلى المقاطعة.

و- دعاوى قانونية: وهي الدعاوى التي يرفعها بعض الفلسطينيين الذين تضرروا من المستوطنين، أمام المحاكم (الإسرائيلية).

ز- لا توجد ردود فعل: وهي الموضوعات التي أوردتها صحف الدراسة عن الاستيطان ولم تتضمن أي رد فعل فلسطيني تجاه هذه القضية.

ح- أخرى: وهي التي لا تشملها أي من الموضوعات المذكورة أعلاه.

3- فئة المناطق الجغرافية الاستيطانية:

ويقصد بها التوزيع والنطاق الجغرافي للمستوطنات في الضفة الغربية، والتي تأخذ شكل تكتلات ومحاور، و"تنقسم إلى أربعة محاور رئيسة هي القطاع الشرقي، والقطاع الجبلي، وقطاع التلال الغربية، والقدس الكبرى"[2].

---

(1) رشاد المدني وعبدالحميد الفراني، "المقاومة الشعبية ضد الجدار والاستيطان في القدس (1967-2011م)"، **مؤتمر القدس الخامس** "الاستيطان في القدس ودوره في تهويد المدينة"، (غزة: مؤسسة القدس الدولية – فلسطين، 2011) ص113 – 148.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: التقرير الإحصائي السنوي 2012**، بدون طبعة (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013) ص27.

ونظراً لأن هذا التقسيم يجعل المحور الواحد يشمل أكثر من محافظة، فقد اعتمد الباحث تقسيم النطاق الجغرافي حسب المحافظات، وهي مرتبة حسب عدد المستوطنات الجاثمة على أراضيها من الأكثر إلى الأقل[1]:

أ- محافظة القدس.

ب- محافظة رام الله والبيرة.

ج- محافظة الخليل.

د- محافظة أريحا والأغوار.

ه- محافظة بيت لحم.

و- محافظة سلفيت.

ز- محافظة نابلس.

ح- محافظة قلقيلية.

ط- محافظة طوباس.

ي- محافظة جنين.

ك- محافظة طولكرم.

ل- أكثر من محافظة.

4- فئة المصادر الصحفية:

أ- **مصادر خاصة أو ذاتية:** وهي "المصادر الخاصة والمخصصة لصحيفة معينة ويقتصر عملها وخدماتها على هذه الصحيفة دون سواها"[2] وتشمل هذه المصادر:

- **الصحيفة والمندوبون والمراسلون:** والمقصود بالصحيفة أن تنسب مصدر الحصول على المعلومة إلى نفسها، أما "المندوبون والمراسلون من هيئة التحرير العاملين في الصحيفة ولا يحق لهم العمل أو التعامل مع أية وسيلة إعلامية أخرى"[3].
- **الكاتب:** وهم كتاب المقالات في الصحيفة.

ب-**مصادر عامة أو خارجية:** وهي "المصادر التي لا تخص بخدماتها الإخبارية وسيلة إعلامية بعينها، أو تقتصر خدماتها عليها وحدها دون الوسائل الأخرى، بل هي مصادر عامة لكل من يأخذ منها، إما مقابل أجر يدفع عن هذه الخدمة أو مجاناً بدون مقابل في أحيان أخرى"[4].

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص27.

(2) كرم شلبي، **الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية**، ط2 (جدة: دار الشروق، 1988) ص68.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص68.

(4) **المرجع السابق نفسه** ، ص68.

وتم تقسيم المصادر الصحفية العامة أو الخارجية في الدراسة إلى:

- **مصادر فلسطينية:** وتشمل حسب ما أظهرته الدراسة الاستكشافية:

- **وكالة وفا:** صدر قرار إنشاء الوكالة من قبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 1972/6/5، كهيئة مستقلة مرتبطة هيكلياً وسياسياً وإدارياً برئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة. وتغطي الوكالة الأحداث الوطنية على تنوعها وأخبار تجمعات الشتات الفلسطيني، ونقل كل ما له علاقة بالقضية الفلسطينية. وهي عضو في المنظمات العربية والدولية ذات الاختصاص، فإضافة إلى عضويتها الدائمة في اتحاد وكالات الأنباء العربية واتحاد وكالات الدول الإسلامية ورابطة وكالات دول عدم الانحياز ورابطة وكالات أنباء المتوسط، شغلت على مدى دورات عدة منصب نائب الرئيس لهذه الهيئات[1].
- **وكالة معاً:** انطلقت في العام 2005 ودأبت على نشر الأخبار على مدار الساعة باللغتين العربية والإنجليزية، وهي جزء متمم لشبكة معاً، وهي مؤسسة إعلامية غير ربحية تأسست عام 2002. تغطي وكالة معا الأخبار السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والرياضية من كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك آخر التطورات في الشأن (الإسرائيلي). وتقوم باستمرار بترجمة مقتطفات من الصحافة العبرية. وكانت انطلاقة "معا" الأولى بدعم من الممثلية الدنماركية ونظيرتها الهولندية في السلطة الوطنية الفلسطينية[2].
- **وكالة صفا:** تأسست عام 2011، وتعمل على توفير الخدمات الصحفية الفورية المكتوبة والمصورة عن آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية للقارئ والمهتم الفلسطيني والعربي خاصة، وتهدف إلى فضح جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني كأولوية وطنية وإعلامية، وإبراز الجوانب المضيئة من حياة الشعب الفلسطيني، وعكس تعدديته البناءة من خلال تغطية تحترم كافة الآراء والمواقف، وتبتعد عن تجريح الأفراد والهيئات والمؤسسات[3].

---

(1) **موقع وكالة وفا الإلكتروني**، "وكالة الأنباء الفلسطينية وفا"، على الرابط http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=receive_page&id=16، تاريخ الزيارة 2014/11/16.

(2) **موقع وكالة معاً الإلكتروني**، على الرابط http://www.maannews.net/arb/ViewContent.aspx?PAGE=AboutUs، تاريخ الزيارة 2014/11/16.

(3) **موقع وكالة صفا الإلكتروني**، على الرابط http://safa.ps/general/aboutus، تاريخ الزيارة 2014/11/16.

- **وكالة قدس برس:** وكالة أنباء غير حكومية، مقرها لندن، تأسست عام 1992، تركز في خدماتها الإعلامية على تطورات الصراع العربي (الإسرائيلي) وأهم مجريات الأحداث في المنطقة العربية، لها مكاتب إقليمية وفروع ومراسلون في أرجاء العالم. تقدم الوكالة ضمن خدماتها الإخبارية المتنوعة تغطية لمسائل سياسية واقتصادية وفكرية واجتماعية وأدبية وفنية، من خلال شتى القوالب الصحفية. وترتبط الوكالة بمئات الجهات الإعلامية والمؤسسات البحثية والأكاديمية حول العالم، تحصل على خدماتها الإخبارية وتغطياتها المتواصلة[1].
- **أخرى:** وهي أي مصادر فلسطينية عامة لم ترد في المصادر المذكورة أعلاه.

- **عربية:** وهي مصدر عربي واحد هو الجزيرة نت.
- **صحف (إسرائيلية):** وشملت الصحف العبرية التي نقلت عنها صحف الدراسة العديد من المقالات المترجمة، وهذه الصحف هي: هآرتس، ويديعوت أحرونوت، ومعاريف، وإسرائيل اليوم.
- **وكالات الأنباء العالمية:** وتشمل وكالة الأنباء الفرنسية، ووكالة رويترز، ووكالة أسوشييتدبرس، ووكالة الأنباء الصينية (شينخوا).

ج- **متعددة المصادر:** ونقصد بها أن يعتمد الموضوع الصحفي على أكثر من مصدر سواء أكان من المصادر الخاصة أم المصادر العامة.

د- لم يذكر المصدر: وهي عدم ذكر المصدر الصحفي في المادة الصحفية.

5- فئة المصادر الأولية للاستيطان:

وهي المصادر الأصلية أو الأساسية التي تم أخذ الموضوع عنها مباشرة، ثم تناقلته بعد ذلك وسائل مختلفة. وقسمها الباحث إلى:

أ- مصادر فلسطينية:

- **رسمية:** أي التي تصدر عن جهات لها طابع رسمي مثل الرئاسة والحكومة والمجلس التشريعي.. إلخ.
- **غير رسمية:** وهي التي تصدر عن شهود العيان وضحايا اعتداءات المستوطنين أو جيش الاحتلال والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان واللجان الشعبية والمنشورات والتقارير.. إلخ.

---

(1) **موقع وكالة قدس برس الإلكتروني**، على الرابط
http://www.qudspress.com/%d8%b9%d9%86-%d9%82%d8%af%d8%b3-%d8%a8%d8%b1%d8%b3/، تاريخ الزيارة 2014/11/16.

ب- مصادر (إسرائيلية):

- **رسمية:** الصادرة عن جهات لها طابع رسمي مثل الرئاسة والحكومة والكنيست وجيش الاحتلال.. إلخ.
- **غير رسمية:** وهي الصادرة عن الأحزاب ومؤسسات حقوق الإنسان ونشطاء السلام.. إلخ.

ج- **مصادر عربية:** مثل جامعة الدول العربية أو الجهات الرسمية وغير الرسمية في الدول العربية.

د- مصادر دولية: مثل الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها، أو دول صدرت عنها مواقف لها علاقة بموضوع الاستيطان.

ه- أخرى: وجود أكثر من مصدر.

6- فئة الإطار الإعلامي:

ويقصد بالإطار الإعلامي: "تلك الفكرة المحورية التي تنتظم حولها الأحداث الخاصة بقضية معينة. والإطار الإعلامي لقضية ما انتقاء متعمد لبعض جوانب الحدث أو القضية وجعلها أكثر بروزاً في النص الإعلامي، واستخدام أسلوب محدد في توصيف المشكلة وتحديد أسبابها وتقييم أبعادها وطرح حلول مقترحة بشأنها"[1].

وتتنوع الأطر الإعلامية المستخدمة في وسائل الإعلام ولا تتوقف عند تصنيف محدد "وقد استخلصت الدراسات عدداً من الأطر باعتبارها الأكثر بروزاً في مجال معالجة وتقديم الأخبار"[2].

واعتمد الباحث في الدراسة على تقسيم الإطار الإعلامي إلى الأنواع الآتية[3]:

أ- **إطار الصراع:** يؤكد على عنصر الصراع بين الأفراد، الجماعات، المؤسسات، وكثيراً ما يستخدم أثناء الحملات الانتخابية حيث تتحول المشكلات الاجتماعية والسياسية المعقدة إلى صراعات بسيطة. ويرتبط إطار الصراع باستراتيجية التقرير الإخباري وبعوامل المكسب والخسارة كموضوع رئيسي مع التركيز على طريقة أداء الفرد أو الحزب أو ما يسمى (إطار سباق الخيل).

---

(1) حسن مكاوي وليلى السيد، **مرجع سابق**، ص 348.

(2) هشام عبدالمقصود، **دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي: صورة الذات العربية في الأزمات الدولية وآليات التحيز في التغطية الخبرية**، ط1 (القاهرة: دار العالم العربي، 2012) ص97.

(3) هبة شاهين، "الأطر الإخبارية لقضايا الشرق الأوسط في شبكة CNN الإخبارية الأمريكية – دراسة تحليلية لبرنامج Inside the Middle East"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد 27، (القاهرة: جامعة القاهرة، 2007) ص 195.

ب- **إطار الاهتمامات الإنسانية:** يركز على الجانب الشخصي والعاطفي للحدث، الموضوع والمشكلة حيث يضيف تشخيص الموضوع بشكل درامي عاطفي عنصر الجذب والاستحواذ على اهتمام الجمهور.

ج- **إطار النتائج الاقتصادية:** يهتم بإبراز النتائج الاقتصادية للحدث، القضية، الموضوع والمشكلة، على الفرد، الجماعة، المؤسسة والدولة وعادة ما يستخدم لجعل التأثير الاقتصادي الكامن أو النتائج واضحة للجمهور ويمثل أحد أهم القيم الإخبارية نظراً لما يسهم به في جعل الموضوع أكثر ارتباطاً بالجمهور.

د- **الإطار الأخلاقي:** ويضيف هذا الإطار الوصية الأخلاقية للحدث أو المشكلة أو الموضوع حيث يرجع الصحفيون بشكل غير مباشر إلى إطار الأخلاقية بحيث يحتوي النص على رسالة أخلاقية أو كود محدد للسلوك.

ه- **إطار المسئولية:** يقوم بتقديم الموضوع أو المشكلة بحيث يقدم مسئولية التسبب في المشكلة، وحلها على عاتق الحكومة، الفرد، والجماعة.

ويضيف الباحث إلى ما تم ذكره أعلاه:

والأطر الإعلامية تتميز بالمرونة ويصعب حصرها في أنواع محددة، "ولا يمكن الادعاء بأن هذه الأطر الخبرية الشائعة تمثل مجموعة مغلقة ذات تعريفات ثابتة، وشاملة تنطبق على كل مواقف وحالات تغطية مختلف الأحداث والأزمات، بل إن الأطر يمكن استخلاصها من خلال عملية تحليل لأساليب طرح الأحداث والشخصيات داخل النصوص الخبرية المتنوعة"[1].

فئات الشكل، وتشمل:

1- فئة الأشكال الصحفية، وتتضمن:

أ- **الخبر:** هو تقرير يصف في دقة وموضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة تمس مصالح أكبر عدد ممكن من القراء وهي تثير اهتمامهم بقدر ما تساهم في تنمية المجتمع وترقيته"[2].

ب- **التقرير:** وهو "فن صحفي يقع ما بين الخبر والتحقيق الصحفي. ويقدم مجموعة من المعارف والمعلومات حول الوقائع في سيرها وحركتها الديناميكية، فهو إذن يتميز بالحركة والحيوية"[3]

---

(1) هشام عبدالمقصود، دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي: صورة الذات العربية في الأزمات الدولية وآليات التحيز في التغطية الخبرية، **مرجع سابق،** ص98.

(2) فاروق أبو زيد، **فن الخبر الصحفي،** ط2 (القاهرة: عالم الكتب، 1984) ص403.

(3) فاروق أبو زيد، **فن الكتابة الصحفية،** ط 2 (جدة: دار الشروق، 1983) ص135.

ج- **الحديث:** وهو "فن يقوم على الحوار بين الصحفي وشخصية أو عدة شخصيات، بهدف الحصول على أخبار أو معلومات جديدة أو شرح وجهة نظر معينة، أو تصوير مواقف طريفة أو مسلية في حياة الشخصية"[1]

د- **المقال:** "هو الأداة الصحفية التي تعبر بشكل مباشر عن سياسة الصحيفة وعن آراء بعض كتابها في الأحداث اليومية الجارية وفي القضايا التي تشغل الرأي العام المحلي أو الدولي، ويقوم المقال الصحفي بهذه الوظيفة من خلال شرح وتفسير الأحداث الجارية والتعليق عليها بما يكشف عن أبعادها ودلالاتها المختلفة"[2] وبناء على الدراسة الاستكشافية برزت ثلاثة أنواع من المقالات الصحفية، وهي:

- **المقال الافتتاحي:** "وهو الذي يقوم على شرح وتفسير الأخبار والأحداث اليومية والتعليق عليها بما يكشف عن سياسة الصحيفة تجاه الأحداث والقضايا الجارية في المجتمع. وهو يربط القراء بالصحيفة من ناحية وبالأحداث اليومية الجارية من ناحية ثانية"[3].
- **العمود الصحفي:** "وهو مساحة محدودة من الصحيفة لا تزيد عن نهر أو عمود تضعه الصحيفة تحت تصرف أحد كبار الكتاب بها يعبر من خلاله عما يراه من آراء أو أفكار أو خواطر أو انطباعات فيما يراه من قضايا وموضوعات ومشاكل. وبالأسلوب الذي يرتضيه. وغالباً ما يحتل العمود الصحفي مكاناً ثابتاً لا يتغير على إحدى صفحات الصحيفة، وينشر تحت عنوان ثابت ويظهر في موعد ثابت قد يكون كل يوم أو كل أسبوع، ولابد أن يحمل العمود الصحفي توقيع كاتبه"[4].
- **المقال التحليلي:** "وهو أبرز فنون المقال الصحفي وأكثرها تأثيراً ويقوم على التحليل العميق للأحداث والقضايا والظواهر التي تشغل الرأي العام، ويتناول الوقائع بالتفصيل ويربط بينها وبين غيرها من الوقائع التي تمسه من قريب وبعيد ثم يستنبط منها ما يراه من آراء واتجاهات، وهو لا يقتصر فقط على تفسير أحداث الماضي أو شرح الوقائع الحاضرة، وإنما يربط بين الاثنين ليستنتج أحداث المستقبل"[5].

---

(1) جواد الدلو، **فن الحديث الصحفي وتطبيقاته العملية**، ط 1 (غزة: دار البشير للطباعة والنشر والتوزيع، 1995) ص9.

(2) فاروق أبو زيد، فن الكتابة الصحفية، **مرجع سابق**، ص179.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص179.

(4) **المرجع السابق نفسه** ، ص179.

(5) **المرجع السابق نفسه**، ص179.

2- فئة المساحة:

أي الحيز الذي يحتله الموضوع الصحفي في الصحيفة. وتقاس بالسنتيمتر/ عمود. ويعكس حجم مساحة الموضوع الصحفي مدى أهميته.

3- فئة الموقع:

والمقصود بها موقع الموضوعات الصحفية داخل الصحيفة، وتنقسم إلى:

أ- **الصفحة الأولى:** وهي أول صفحة في الصحيفة، و"تعتبر في غاية الأهمية للصحيفة سواء كانت صحيفة من الحجم العادي أو صحيفة نصفية"[1] وتعد "بمثابة واجهة الصحيفة من خلال ما تعكسه من جوانبها المتميزة المتمثلة في شخصيتها الخاصة"[2].

ب- **الصفحات الداخلية:** وهي الصفحات الواقعة بين الصفحة الأولى والأخيرة.

ج- **الصفحة الأخيرة:** وتلي الصفحة الأولى من حيث الأهمية، "إذ ينظر بعض التيبوغرافيين إلى الصفحة الأخيرة من الصحيفة باعتبارها غلافاً ثانياً يسهم مع غلاف الصفحة الأولى في تحديد هوية الصحيفة الإخراجية ومن ثم جذب الانتباه لها وقراءتها على نحو معين"[3].

4- **فئة العناصر التيبوغرافية**، وتشمل:

أ- **العناوين:** و"العنوان هو السطر أو مجموعة الأسطر التي تسبق الخبر وتدل عليه وتشير إلى مضمونه"[4] وبطبيعة الحال ينسحب هذا التعريف على أي موضوع صحفي وليس الخبر فقط. والعناوين تشمل:

- **عنوان مانشيت:** وهي "العناوين الرئيسية التي تتصدر الصفحة الأولى"[5] وينتشر على عرض جميع أعمدة الصفحة.
- **عنوان عريض:** هو العنوان "الذي يكون منشوراً في الصفحات الداخلية على عرض الصفحة"[6].
- **عنوان ممتد:** "ويتميز العنوان الممتد بأنه يحتل اتساعاً أقل من العنوان العريض، فهو ينشر باتساع يتراوح بين عمودين وسبعة أعمدة"[7].
- **عنوان عمودي:** لا يتجاوز اتساع هذا النوع من العناوين عموداً واحداً"[8].

---

(1) عيسى الحسن، **إخراج الصحف والمجلات**، بدون طبعة (الأردن: دار زهران، 2009) ص81.

(2) فهد العسكر، **الإخراج الصحفي أهميته الوظيفية واتجاهاته الحديثة**، ط 1 (الرياض: مكتبة العبيكان، 1998) ص 137.

(3) سمير محمود، **الإخراج الصحفي**، ط 1 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008) ص274.

(4) كرم شلبي، **مرجع سابق**، ص197.

(5) **المرجع السابق نفسه**، ص198.

(6) جواد الدلو، فن الحديث الصحفي وتطبيقاته العملية، **مرجع سابق**، ص82.

(7) أشرف صالح وشريف اللبان، **الإخراج الصحفي**، بدون طبعة (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2001) ص137.

(8) **المرجع السابق نفسه**، ص138.

ب- **عناصر الإبراز: وتشمل:**

- **صور ورسوم:** وتشمل الصور الظلية (الفوتوغرافية) والخرائط والرسوم البيانية.
  - **صور فوتوغرافية:** "وهي الصور التي يتم إنتاجها بطريقة آلية تامة باستخدام آلات التصوير وآلات الطبع والتحميض وتتسم بتدرجاتها الظلية الطبيعية"[1].
  - **خرائط ورسوم بيانية:** وهي صور توضيحية تعمل على "إكساب المواد الجادة كالأخبار السياسية والاقتصادية والعسكرية قدراً من الحيوية المنبعثة من الخلفيات والإيضاحات التي تشتمل عليها هذه الرسوم"[2].
- **ألوان:** "تلك التأثيرات الطباعية غير السوداء التي تكتسبها العناصر الطباعية المستخدمة في بناء وحدات الصفحة"[3].
- **إطارات:** "هي مساحات تحيط بوحدةٍ طباعية منشورة على عمود أو أكثر بحيث تفصلها عن جميع الوحدات الأخرى"[4].
- **أرضيات:** وهي تظليل مساحات كخلفية للموضوع، ويستخدمها المخرج الصحفي كأحد أدوات الإبراز.

[2] أدوات تحليل الخطاب:

وذلك من أجل تحليل مواد الرأي التي تناولت قضية الاستيطان، إذ إن "أي بيئة خطابات جدلية تستهدف عبر الوجود والمحاججة تحقيق أكبر مدى لترويج أفكارها ودحض آراء منافسيها في واقع سياسي اجتماعي محدد، وبذلك ينطبق مفهوم الخطاب على مجمل مادة الرأي في مضمون وسائل الإعلام، وعبر الأشكال الفنية المختلفة لمادة الرأي وهكذا يناسب هذا الاستخدام دراسة وتحليل عملية تقديم الظواهر والقضايا والأحداث الجدلية والتي تتواجد بشأنها خطابات إعلامية متنوعة ومتباينة تستهدف الجمهور بغرض إقناعه بصحة مواقفها، عبر بناء مقولاتي محدد للمضمون المقدم أي أن منتجي الخطاب لا يقدمونه في فراغ، بل يتوسمون آخر قارئ أو مشاهد أو مستمع أو حتى خطاب منافس يتم التوجه نحوه بغرض الإقناع أو النفي والتفنيد، ويحدث ذلك في ظل ظرف سياسي واجتماعي محدد يؤثر في مجمل التفاعلات والجدل المطروح"[5].

وقد بينت الدراسة الاستكشافية أن مواد الرأي التي تناولت موضوعات الاستيطان تشمل فقط المقالات الافتتاحية والتحليلية والعمود الصحفي وأحاديث الرأي.

---

(1) فهد العسكر، **مرجع سابق**، ص34.

(2) **المرجع السابق نفسه** ، ص42.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص66.

(4) فهد العسكر، **مرجع سابق**، ص60.

(5) هشام عبدالمقصود، دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي: صورة الذات العربية في الأزمات الدولية وآليات التحيز في التغطية الخبرية، **مرجع سابق**، ص16.

وتتضمن استمارة تحليل الخطاب الفئات المعبرة عن الأدوات أو الأساليب المنهجية التي تم الاعتماد عليها في تحليل الخطاب في هذه الدراسة، وهي:

[أ] أداة تحليل الأطروحة:

"الأطروحة هي فكرة أو معنى معين يريد منتج الخطاب توصيله للمتلقي، بحيث يتم فهم الخطاب على النحو الذي يريده الخطاب، ويستخدم تحليل الأطروحات في بعض الأحيان بمعنى "تحليل بنية الموضوع"، البنية الفكرية. ومن الطبيعي إذن أن يتضمن تحليل الخطاب رصداً للأفكار والموضوعات التي يتكون منها النص المراد تحليله"[1].

وتم توظيف هذه الأداة لدراسة الأطروحات التي يتضمنها الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية. وبناء على الدراسة الاستكشافية وآراء الخبراء الذين حكموا استمارة تحليل الخطاب فإن فئات الأطروحات الرئيسية والفرعية تشمل:

1- تداعيات سلبية للاستيطان على الشعب الفلسطيني: وهذه تشمل أطروحات فرعية هي:
   أ- إحداث تغيير ديمغرافي لصالح اليهود.
   ب-تهويد القدس وعزلها عن بقية الضفة الغربية.
   ج-تقطيع أواصر الضفة الغربية.
   د- أخرى.
2- مقترحات أو مطالبات لمجابهة الاستيطان: وهذه تشمل أطروحات فرعية هي:
   أ- مقاطعة منتجات المستوطنات.
   ب-إتمام المصالحة بين حركتي فتح وحماس.
   ج-إخلاء البؤر الاستيطانية.
   د- تبني استراتيجية جديدة وخطاب فلسطيني جديد.
   ه- تبني القوة والرد على الاستيطان.
   و- أخرى.
3- تواطؤ حكومة الاحتلال مع المستوطنين: وهذه تشمل أطروحات فرعية هي:
   أ- حكومة الاحتلال تحمي المستوطنين وتتحمل مسؤولية جرائمهم.
   ب-حكومة الاحتلال تقدم كافة أشكال الدعم للمستوطنين
   ج-أخرى.
4- الاستيطان وعملية السلام والمفاوضات: وهذه تشمل أطروحات فرعية هي:
   أ- الاستيطان يدمر عملية السلام والمفاوضات ويقضي على حل الدولتين.

---

(1) بركات عبدالعزيز، **مرجع سابق**، ص304.

ب-(إسرائيل) تستغل عملية السلام والمفاوضات لتكثيف الاستيطان.

ج- أخرى

5- مخالفة الاستيطان للقانون الدولي.

6- لوم السلطة وتحميلها المسؤولية.

7- أخرى.

[ب] أداة تحليل القوى الفاعلة:

يقصد بالقوى الفاعلة الأشخاص والمؤسسات والحكومات والدول والمنظمات التي تقوم بأفعال أو تتبنى سياسات وتوجهات معينة. ويتم تحليل القوى الفاعلة، من خلال رصد القوى الواردة في الخطاب، وتصنيف تلك القوى إلى مجموعات معينة حسب المعايير المناسبة للدراسة، فقد يكون التصنيف إلى قوى مؤيدة وقوى معارضة، أو إلى قوى رسمية وقوى شعبية، أو قوى داخلية وقوى خارجية، مع إمكانية إحداث تصنيفات فرعية للقوى الفاعلة داخل كل تقسيم أساسي، ثم يتم رصد موقف كل قوة، وأساليبها، وأدواتها، وردود أفعالها، والأدوار التي تقوم بها وغير ذلك من الجوانب المستهدف دراستها في البحث[1].

وتم توظيف هذه الأداة من خلال رصد القوى الفاعلة التي لها صفات وأدوار في قضية الاستيطان. وستشمل القوى الفاعلة في الدراسة:

1- قوى فاعلة فلسطينية: وتشمل الفئات التالية:

أ- **السلطة الفلسطينية:** وتشمل الرئيس محمود عباس أبو مازن، ومجلس الوزراء والوزراء في حكومة رام الله وأي مؤسسة حكومية.

ب- **منظمة التحرير الفلسطينية:** وتشمل مؤسساتها وفريق المفاوضات.

ج- **حكومة غزة:** وهي الحكومة التي كان يرأسها السيد إسماعيل هنية (وتشمل الوزراء).

د- **الشعب الفلسطيني.**

ه- **حركات وطنية:** وتضم الفصائل والقوى السياسية.

و- **أخرى:** وهي غير الواردة في الفئات المذكورة أعلاه.

2- قوى فاعلة (إسرائيلية): وتشمل الفئات الآتية:

أ- **جهات حكومية:** وهذه بدورها تشمل:

- الحكومة (الإسرائيلية).
- رئيس الحكومة "نتنياهو".
- وزير الجيش "باراك".

---

(1) بركات عبدالعزيز، **مرجع سابق**، ص313.

- الجهاز القضائي.
- حكومية أخرى.

ب- **مستوطنون:** سواء أكانوا أفراداً أم جماعات أم مؤسسات.

ج- **قوى سلام:** وتشمل النشطاء والمؤسسات والحركات مثل السلام الآن.

د- **أحزاب:** مثل الليكود والعمل وغيرهما.

ه- **أخرى:** وهي غير الواردة في الفئات المذكورة أعلاه.

3- قوى فاعلة عربية:

ومن خلال الدراسة الاستكشافية تبين ضعف حضور القوى العربية بشكل كبير، وبالتالي لم تكن هناك حاجة للتفصيل في هذه القوى.

4- قوى فاعلة دولية:

أ- المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية: وهما مصطلحان يطلقان في وسائل الإعلام للتعبير عن وجود رأي عام عالمي تجاه قضية ما.

ب- أوروبا/ الاتحاد الأوروبي.

ج- الولايات المتحدة الأمريكية.

د- أخرى.

[ج] أداة تحليل مسارات البرهنة:

يقصد بتحليل مسار البرهنة رصد وتفسير الحجج والبراهين التي يستخدمها الكاتب أو المتحدث في إثبات أو نفي أو التشكيك في مقولات أو أفكار أو آراء أو معلومات أو وقائع ...، ذلك أنه من المفترض أن تكون لغة الحوار لغة توجيه وإقناع، وتحتوي على أدوات خطابية مؤثرة من بينها استخدام الأدلة والبراهين لإقناع المتلقي بما يناسب خصائصه وظروفه[1].

وتم توظيف هذه الأداة من خلال رصد مسارات البرهنة التي اعتمد عليها منتجو الخطاب في تناولهم لقضية الاستيطان، وتشمل مسارات البرهنة في الدراسة:

1- **إحصاءات وأرقام:** وهي الإحصاءات والأرقام التي يوردها منتج الخطاب لإثبات صحة ما يقدمه من أطروحات.

2- **حقائق ووقائع:** وهي الأحداث والتطورات التي وقعت فعلاً ويحتج بها منتج الخطاب للتدليل على صوابية طرحه.

3- **بحوث ودراسات:** وهي خلاصة البحوث والدراسات واستطلاعات الرأي المتعلقة بقضية الاستيطان، والتي يستفيد منها منتج الخطاب في عرض وجهة نظره.

---

(1) بركات عبدالعزيز، **مرجع سابق**، ص311.

4- **قوانين:** وتشمل كافة القوانين بما فيها القانون الدولي، والتي تدلل على عدم شرعية الاستيطان في الضفة الغربية.

5- **أقوال مسؤولين:** الاستشهاد بأقوال وتصريحات المسؤولين لتدعيم وجهة نظر منتج الخطاب.

6- **عرض وجهتي النظر:** والمقصود بها عرض وجهتي نظر طرفين من ذوي العلاقة بالقضية المطروحة.

7- **عرض وجهة نظر واحدة:** وهي عرض وجهة نظر واحدة لأحد أطراف القضية المطروحة.

8- **برهنة تاريخية:** أن يستشهد منتج الخطاب بوقائع وأحداث تاريخية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

أولاً: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الصحف الفلسطينية اليومية المطبوعة الصادرة عام 2012 في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحجميها المعروفين وهما العادي والنصفي، وهذه الصحف تشمل:

1- **صحيفة القدس:** صحيفة يومية سياسية، تصدر في مدينة القدس المحتلة، وهي أقدم الصحف الفلسطينية الصادرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وأوسعها انتشاراً. أسسها المرحوم محمود أبو الزلف عام 1951[1]. يرأس تحريرها وليد أبو الزلف. لا يقل عدد صفحاتها عن ست وثلاثين صفحة ويصل أحياناً إلى اثنتين وخمسين صفحة من القطع العادي. وهي "مستقلة ولا تتبع لأي فصيل أو حزب سياسي فلسطيني، وتتبنى الخط الوطني العام الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية"[2]

2- **الأيام:** "صحيفة يومية سياسية تصدر عن شركة مؤسسة الأيام للطباعة والصحافة والنشر والتوزيع، في مدينة رام الله ورئيس التحرير أكرم هنية"[3] وهو قيادي في حركة فتح وعمل مستشاراً للرئيس الراحل ياسر عرفات. وتأسست الصحيفة عام 1995م، ولا يقل عدد صفحاتها عن 24 صفحة، وهي تتبنى وجهات نظر حركة فتح والسلطة الفلسطينية.

---

(1) صحيفة القدس، العدد 16256 (القدس: صحيفة القدس، 2014/11/15) ص19.

(2) مكالمة هاتفية أجراها الباحث مع أمجد العمري نائب مدير تحرير صحيفة القدس، مساء السبت الموافق 2014/12/13.

(3) صحيفة الأيام، العدد 6769 (رام الله: شركة مؤسسة الأيام للطباعة والصحافة والنشر والتوزيع، 2014/11/14) ص13.

3- **صحيفة الحياة الجديدة:** صحيفة يومية سياسية تصدر في مدينة رام الله المحتلة، يتراوح عدد صفحاتها بين ست عشرة صفحة واثنتين وثلاثين صفحة من القطع العادي. أسسها نبيل عمرو وحافظ البرغوثي بتاريخ 1995/8/15، وترخيص صدورها 1994/11/10"[1] وفي الوقت الراهن "يرأس تحريرها محمود أبو الهيجاء"[2] وهي "إحدى المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأُلحقت بالصندوق القومي الفلسطيني، وأكثر من نصف موظفيها يتقاضون رواتبهم من الحكومة"[3]، وهي محسوبة على حركة فتح.

4- **صحيفة فلسطين:** صحيفة يومية سياسية شاملة، تصدر عن شركة الوسط للإعلان والنشر، يتراوح عدد صفحاتها ما بين ثمان وعشرين صفحة واثنتين وثلاثين صفحة من القطع النصفي (تابلويد). و"رئيس مجلس إدارتها المحرر المسؤول الدكتور أحمد الساعاتي[4]، وتصدر في مدينة غزة منذ تاريخ 2007/5/3م. وهي تتبنى وجهات نظر سياسية وفكرية قريبة من حركة حماس.

ثانياً: عينة الدراسة:

1- **عينة المصادر:** رأى الباحث بعد الاطلاع على نتيجة الدراسة الاستكشافية أن يختار كعينة للدراسة ثلاث صحف، هي: القدس، والحياة الجديدة، وفلسطين. وجميعها صحف يومية عامة. وقد ساعدت الدراسة الاستكشافية الباحث في أخذ هذه العينة، للأسباب الآتية:

أ- أن صحيفة القدس تعد من الناحية الرسمية صحيفة مستقلة، وإن كانت من الناحية الفعلية تتبنى مواقف السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير. واهتمامها بموضوع الاستيطان يتفوق على غيرها كماً ونوعاً حسب ما أظهرته الدراسة الاستكشافية. وهي أقدم الصحف وأوسعها انتشاراً.

ب- أما صحيفة فلسطين فهي تعكس وجهة نظر أقرب إلى حركة حماس. وهي الصحيفة اليومية الوحيدة الصادرة في قطاع غزة.

ج- تعبر صحيفة الحياة الجديدة عن وجهة نظر أقرب إلى حركة فتح والسلطة الفلسطينية. ويتقاضى أكثر من نصف موظفيها رواتبهم من الحكومة في رام الله (وهذا لا ينطبق

---

(1) أحمد أبو السعيد، **الإعلام الفلسطيني نشأته ومراحل تطوره 1876 – 2008**، ط2 (غزة: مكتبة الأمل، 2008) ص173.

(2) صحيفة الحياة الجديدة، العدد 6829 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 2014/11/16) ص14.

(3) مكالمة هاتفية أجراها الباحث مع بشار برماوي نائب رئيس تحرير صحيفة الحياة الجديدة، مساء الخميس الموافق 2014/12/11.

(4) صحيفة فلسطين، العدد 2683 (غزة: شركة الوسط للإعلان والنشر، 2014/11/11) ص2.

على صحيفة الأيام رغم أن مؤسسها وصاحب امتيازها أكرم هنية مستشار الرئيس السابق ياسر عرفات وأحد القيادات الفتحاوية وعضو وفد مفاوض سابقاً).

وتم أخذ عينة أعداد الصحف التي خضعت للتحليل بأسلوب الأسبوع الصناعي، وفق طريقة العينة العشوائية المنتظمة. وتم سحب أول مفردة من العينة بطريقة عشوائية (بالقرعة) وكانت النتيجة أن هذه المفردة صادفت يوم الأحد الموافق 1 يناير 2012، ليتم اختيار بقية العينة بترك 7 أيام وأخذ الثامن، بشكل منتظم، بحيث كانت المفردة الثانية يوم الاثنين الموافق 2102/1/9، وهكذا بلغت العينة 46 عدداً من كل صحيفة من صحف الدراسة الثلاث، إلاّ أن العدد الفعلي الذي خضع للتحليل 45 عدداً من كل صحيفة بسبب عدم صدور الصحف الثلاث يوم الاثنين الموافق 20/8/ 2012، بمناسبة عطلة عيد الفطر السعيد، وبالتالي يكون إجمالي عينة الصحف التي خضعت للتحليل 135 صحيفة.

2- **العينة الزمنية للدراسة:** تم تحديدها بعام 2012، بحيث تبدأ من 2012/1/1 حتى 2012/12/31. وتم اختيار هذا العام للاعتبارات الآتية:

أ- لأنه الأقرب زمنياً عند البدء بالدراسة.

ب- أن العام 2012 من الأعوام التي زادت فيها وتيرة الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية فقد "أفاد تقرير فلسطيني صادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان بأن الاحتلال صعد نشاطه الاستيطاني بشكل غير مسبوق منذ بداية العام 2012"[1] وهو ما أكده أيضاً التقرير الذي قدمته الحكومة الفلسطينية في رام الله لاجتماع الدول المانحة في بروكسل بتاريخ 2013/3/19، والذي استعرض "الأوضاع الراهنة، بما في ذلك ازدياد وتيرة التوسع الاستيطاني في العام 2012 بنسبة 250% عن العام 2011"[2].

---

(1) الجزيرة نت، "تصاعد الاستيطان سنة 2012"، **الجزيرة نت**، 2012/1/22، متوفر على الرابط http://www.aljazeera.net/news/pages/73e2dd15-2d04-4f01-ad6a-8775c8f4541a، تاريخ الزيارة 2014/6/12.

(2) صحيفة الأيام، "ملخص التقرير الفلسطيني لاجتماع المانحين فلسطين: دولة تحت الاحتلال"، **موقع صحيفة الأيام الإلكتروني**، 2013/3/20، على الرابط http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=c0469bcy201615804Yc0469bc، تاريخ الزيارة 2014/3/23.

مادة الدراسة:

1- **مادة دراسة تحليل المضمون:** جميع الموضوعات المتعلقة بالاستيطان بمختلف الفنون الصحفية وعددها 499 مادة بواقع 195 في صحيفة القدس، و184 في صحيفة الحياة الجديدة، و120 في صحيفة فلسطين.

2- **مادة دراسة تحليل الخطاب:** المقالات وأحاديث الرأي المتعلقة بالاستيطان، "حيث ينطبق مفهوم الخطاب على مجمل مادة الرأي في مضمون وسائل الإعلام وعبر الأشكال الفنية المختلفة لمادة الرأي"[1]. وبلغ عدد مواد الرأي في صحف الدراسة 78 مادة بواقع 47 في صحيفة القدس، و28 في صحيفة الحياة الجديدة، و3 مواد في صحيفة فلسطين.

ومن خلال الدراسة الاستكشافية فإن المقالات تشمل المقال الافتتاحي والعمود الصحفي والمقال التحليلي بالإضافة إلى المقالات المترجمة من الصحف العبرية التي سجلت حضوراً عالياً في صحيفتي القدس والحياة الجديدة*. وتبين من الدراسة الاستكشافية عدم وجود فن التحقيق الصحفي والمقال النقدي.

وحدات التحليل وأسلوب القياس والعد:

أولاً: وحدات التحليل:

1- تم اختيار الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية، ووحدة الموضوع والفكرة، كوحدات للتحليل.

2- تم اختيار الأطروحات المركزية والقوى الفاعلة ومسارات البرهنة التي استعان بها منتجو الخطاب كوحدات تحليل للخطاب الصحفي في مواد الرأي.

ثانياً: أسلوب القياس والعد:

1- تم استخدام معيار التكرار كأسلوب للعد.

2- تم استخدام السنتميتر/ عمود لقياس المساحة.

---

(1) هشام عبدالمقصود، دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي: صورة الذات العربية في الأزمات الدولية وآليات التحيز في التغطية الخبرية، **مرجع سابق**، ص16.

* رأى الباحث أن تكون المقالات المترجمة من الصحف العبرية بخصوص الاستيطان مشمولة في عملية التحليل، طالما أن صحيفتين من صحف الدراسة نشرتها بهذه الكثافة، مما جعلها تحتل مساحة كبيرة من مجمل مساحة موضوعات الاستيطان، ومن الواضح أن الصحف الفلسطينية استعانت بهذه المقالات لتدعيم موقفها، فقد أكد السيد بشار برماوي نائب رئيس تحرير صحيفة الحياة الجديدة خلال مقابلة هاتفية أجراها معه الباحث بتاريخ 2014/12/11 أن استخدام هذه المقالات يتناسب مع السياسة التحريرية للصحيفة.

إجراءات الصدق والثبات:

1- إجراءات الصدق:

ينبغي على الباحث للتأكد من دقة عملية تحليل البيانات أن يتساءل عن مدى توفر الصدق فيها. وينقسم الصدق إلى نوعين[1]، أولاهما الصدق الداخلي internal validity ويقصد به مدى نجاح الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه، وفي الإجابة عن التساؤلات التي قدمت للإجابة عنها. وثانيهما الصدق الخارجيexternal validity وهو مدى إمكانية تعميم نتائج الدراسة على المجتمع الذي سحبت منه عينة الدراسة، ويتأثر الصدق الخارجي لأي دراسة بعدة عوامل مثل اختيار العينة والأدوات والإجراءات التجريبية.

ولتحقيق الصدق قام الباحث بالإجراءات الآتية:

أ- التحديد الدقيق لفئات وأدوات تحليل المضمون والخطاب، وذلك في ضوء الدراسة الاستكشافية.

ب- الاعتماد على عينة عشوائية (عشوائية منتظمة) واختيار عينة من الصحف ممثلة للمجتمع الذي يراد تعميم النتائج عليه.

ج- تم إجراء اختبار أولي لاستمارتي تحليل المضمون وتحليل الخطاب على بعض مواد صحف الدراسة المتعلقة بالاستيطان، للتأكد من مدى صلاحية الاستمارتين للقياس، وعلى ضوء ذلك تم إجراء بعض التعديلات.

د- عرض استمارتي تحليل المضمون وتحليل الخطاب على مجموعة من المحكمين* الخبراء في الإعلام أو الاستيطان، حيث تمت الاستفادة من ملاحظاتهم وإجراء تعديلات على الاستمارتين بما يتناسب مع أهداف وتساؤلات الدراسة.

---

(1) شيماء زغيب، **مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية**، ط1 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009) ص41 – 46.

* تم تحكيم استمارتي تحليل المضمون وتحليل الخطاب خلال الفترة من 2014/4/30 حتى 2014/5/15، لدى كل من (مرتبين أبجدياً):

- الدكتور أحمد أبو السعيد، أستاذ الإعلام المشارك في كلية الإعلام بجامعة الأقصى في غزة.
- الدكتور أيمن أبو نقيرة، أستاذ الصحافة المساعد في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية في غزة.
- الأستاذ الدكتور جواد الدلو، أستاذ الصحافة في قسم الصحافة والإعلام، وعميد كلية الآداب ورئيس قسم الصحافة والإعلام سابقاً بالجامعة الإسلامية في غزة.
- الدكتور حسن أبو حشيش، أستاذ الصحافة المساعد في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية في غزة.
- الأستاذ الدكتور حسين أبو شنب، أستاذ الصحافة والإعلام – عميد كلية الإعلام في جامعة غزة.
- الأستاذ خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط في بيت الشرق والخبير في شؤون الاستيطان والخرائط.
- الدكتور طلعت عيسى، أستاذ الصحافة المساعد في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الإسلامية في غزة.
- الدكتور فريد أبو ضهير، أستاذ الصحافة المشارك في قسم الصحافة بجامعة النجاح الوطنية في نابلس.
- الدكتور نشأت الأقطش، أستاذ الصحافة المشارك في قسم الصحافة بجامعة بيرزيت.

2- اختبار الثبات:

وهو متعلق بأداة جمع المعلومات والبيانات، ويقصد به "التأكد من درجة الاتساق العالية لها بما يتيح قياس ما تقيسه من ظواهر بدرجة عالية من الدقة، والحصول على نتائج متطابقة أو متشابهة إذا تكرر استخدامها أكثر من مرة في جمع نفس المعلومات أو في قياس نفس الظاهرات أو المتغيرات، سواء من نفس المبحوثين أو من مبحوثين آخرين، وسواء استخدمها باحث واحد أو عدة باحثين في أوقات وظروف مختلفة"[1].

واختار الباحث أن يقوم بنفسه بإعادة تحليل المضمون وتحليل الخطاب، لعينة جزئية من العينة الأصلية بلغ قوامها 21 عدداً من الصحف الثلاث بواقع 7 أعداد من كل صحيفة وبنسبة 15,5% من العينة الأصلية، وتم اختيار هذه الأعداد بطريقة العينة العشوائية البسيطة (القرعة)[2] بعد مرور خمسة أشهر من انتهاء تحليل العينة الأصلية[3].

"ويحسب الثبات بين المرمزين بأكثر من طريقة من أشهرها طريقة هولستي، الذي يقيس مدى الثبات في تحليل البيانات الاسمية في ضوء نسب الاتفاق بين المرمزين"[4] ويتم ذلك باستخدام المعادلة التالية[5]:

$$\text{ثبات هولستي} = \frac{2\ ت}{ن_1 + ن_2}$$

حيث إن (ت) هي عدد الحالات التي يتفق فيها المرمزان، و(ن1) هي عدد الحالات التي قام بترميزها المرمز رقم (1) و(ن2) هي عدد الحالات التي قام بترميزها المرمز رقم (2).

وقارن الباحث نتائج تحليله ببعضها البعض، وكانت النتائج على النحو الآتي:

أ- نتائج اختبار الثبات لدراسة تحليل المضمون:

- **صحيفة القدس:**

- فئة ردود الفعل: بلغ عدد ردود الفعل التي خضعت للدراسة (19) رد فعل موزعة على النحو الآتي: بلغت تكرارات مقاومة شعبية (9) ردود فعل، وجهود دبلوماسية وسياسية

---

(1) سمير حسين، **مرجع سابق**، ص309 و310.

(2) هذه الأعداد، هي الصادرة في الصحف الثلاث بتواريخ: 2012/1/17، 2012/1/25، 2012/3/5، 2012/6/1، 2012/6/17، 2012/9/5، و2012/12/2.

(3) تم الانتهاء من تحليل العينة الأصلية في بداية شهر 2014/6.

(4) شيماء زغيب، **مرجع سابق**، ص 159.

(5) **المرجع السابق نفسه**، ص 159.

(8) ردود فعل، وبيانات وتصريحات ومؤتمرات (1) رد فعل، ومقاطعة منتجات المستوطنات (0)، ودعاوى قانونية (0)، ومقاومة مسلحة (0)، ولا توجد ردود فعل (1).

- وفي الإعادة بلغ عدد ردود الفعل التي خضعت للدراسة (19) رد فعل موزعة على النحو الآتي: بلغت تكرارات مقاومة شعبية (9) ردود فعل، وجهود دبلوماسية وسياسية (7) ردود فعل، وبيانات وتصريحات ومؤتمرات (2) رد فعل، ومقاطعة منتجات المستوطنات (0)، ودعاوى قانونية (0)، ومقاومة مسلحة (0)، ولا توجد ردود فعل (1).
- وبهذا يتبين وجود فرق في التحليلين:
- في موضوع جهود دبلوماسية وسياسية وهو 8−7=1
- في موضوع بيانات وتصريحات ومؤتمرات وهو 2−1=1

وهذا يعني وجود اتفاق بين التحليلين في فئات الموضوعات السبع بما مجموعه 17.

وبالتعويض عن المعادلة الإحصائية الخاصة بمعامل التوافق المذكورة أعلاه:

$$0.895 = \frac{34}{38} = \frac{17 \times 2}{19 + 19}$$

أي أن نسبة توافق ردود الفعل 89.5%

وباتباع نفس الأسلوب والخطوات مع الفئات الأخرى جاءت النتائج على النحو الآتي:

- نسبة توافق فئة المناطق الجغرافية الاستيطانية: 91.9%.
- نسبة توافق فئة المصادر الصحفية: 93.3%.
- نسبة توافق فئة المصادر الأولية: 93.5%.
- نسبة توافق فئة الإطار الإعلامي: 97.8%.
- نسبة توافق فئة الفنون الصحفية: 97%.
- نسبة توافق فئة المساحة: 99%.
- نسبة توافق فئة الموقع: 96.3%.
- نسبة توافق فئة العناصر التيبوغرافية: 97.7%.

وبهذا يكون معامل الثبات في صحيفة القدس:

$$\%95.1 = \frac{97.7 + 96.3 + 99 + 97 + 97.8 + 93.5 + 93.3 + 91.9 + 89.5}{9}$$

- **صحيفة الحياة الجديدة:**
  - نسبة توافق فئة ردود الفعل الفلسطينية: 91%.
  - نسبة توافق فئة المناطق الجغرافية الاستيطانية: 92.7%.
  - نسبة توافق فئة المصادر الصحفية: 94.1%.
  - نسبة توافق فئة المصادر الأولية: 93%.
  - نسبة توافق فئة الإطار الإعلامي: 86.8%.
  - نسبة توافق فئة الفنون الصحفية: 98%.
  - نسبة توافق فئة المساحة: 99.5%.
  - نسبة توافق فئة الموقع: 99.5%.
  - نسبة توافق فئة العناصر التيبوغرافية: 99.1%.

وبهذا يكون معامل الثبات في صحيفة الحياة الجديدة:

$$\%94.9 = \frac{99.1+99.5+99.5+98+86.8+93+94.1+92.7+91}{9}$$

- **صحيفة فلسطين:**
  - نسبة توافق فئة ردود الفعل الفلسطينية: 89%.
  - نسبة توافق فئة المناطق الجغرافية الاستيطانية: 94%.
  - نسبة توافق فئة المصادر الصحفية: 79.4%.
  - نسبة توافق فئة المصادر الأولية: 95.8%.
  - نسبة توافق فئة الإطار الإعلامي: 91.5%.
  - نسبة توافق فئة الفنون الصحفية: 89%.
  - نسبة توافق فئة المساحة: 98.6%.
  - نسبة توافق فئة الموقع: 92%.
  - نسبة توافق فئة العناصر التيبوغرافية: 92%.

وبهذا يكون معامل الثبات في صحيفة فلسطين:

$$\%91.2 = \frac{92+92+98.6+89+91.5+95.8+79.4+94+89}{9}$$

معامل الثبات في صحف الدراسة الثلاث= $\frac{91.2+94.9+95.1}{3} = \%93.7$.

أي أن نسبة الاتفاق بلغت 93.7% وهي نسبة مرتفعة في البحوث الإعلامية.

ب- نتائج اختبار الثبات لدراسة تحليل الخطاب:

بتطبيق نفس المعادلة السابقة (هولستي) على فئات دراسة تحليل الخطاب جاءت النتائج على النحو الآتي:

- **صحيفة القدس:**
  - نسبة توافق الأطروحات: 93.5%.
  - نسبة توافق القوى الفاعلة: 81.3%.
  - نسبة توافق مسارات البرهنة: 97.2%.

وبهذا يكون معامل الثبات في صحيفة القدس: $\frac{97.2+81.3+93.5}{3} = \%90.6$

- **صحيفة الحياة الجديدة:**
  - نسبة توافق الأطروحات: 95.7%.
  - نسبة توافق القوى الفاعلة: 89.9%.
  - نسبة توافق مسارات البرهنة: 90%.

وبهذا يكون معامل الثبات في صحيفة الحياة الجديدة: $\frac{90+89.9+95.7}{3} = \%91.9$

- **صحيفة فلسطين:**
  - نسبة توافق الأطروحات: 87.3%.
  - نسبة توافق القوى الفاعلة: 91.2%.
  - نسبة توافق مسارات البرهنة: 87.5%.

وبهذا يكون معامل الثبات في صحيفة فلسطين: 87.3 + 91.2 + 87.5 = 88.7%.

معامل الثبات في صحف الدراسة الثلاث = $\frac{88.7+91.9+90.6}{3} = \%90.4$

أي أن نسبة الاتفاق بلغت 90.4% وهي نسبة مرتفعة في البحوث الإعلامية.

صعوبات الدراسة:

الظروف العامة التي يحياها قطاع غزة من حصار وإغلاق حال دون وصول الكتب والمراجع والدوريات الحديثة إلى غزة، وفي نفس الوقت حال دون سفر الباحث للاطلاع على آخر هذه الإصدارات، والاستفادة منها في البحث. ويندرج ضمن هذه الظروف الصعبة مشاكل انقطاع الكهرباء المستمرة وما ينجم عنها من مشاكل أخرى كالتي تتعلق بشبكة الإنترنت.

مفاهيم الدراسة:

- **الخطاب الصحفي:**

هو الرسالة من حيث موضوعاتها وعناصرها وكافة مكوناتها الظاهرة والمستترة بما تنطوي عليه من معان ودلالات وأهداف في سياقها الزمني والمؤسسي والمجتمعي، فالخطاب يشمل اللغة سواء كانت مكتوبة أو منطوقة، والتعبيرات غير اللفظية (تعبيرات الجسم)، كما يشمل المادة المرئية والألوان وكافة المؤثرات وعناصر الإبراز والإخفاء في التعامل مع الموضوعات وكل ما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذا الموضوع في سياقه الشامل[1].

- **الاستيطان (الإسرائيلي):**

"الاستيطان (الإسرائيلي) في فلسطين هو استعمار استيطاني يهودي يستهدف الاستيلاء على الأرض وقلع الشعب الذي عاش لآلاف السنين عليها بدعوى دينية وتاريخية وسياسية يدعي فيها أن هذه الأرض وغيرها له دون سواها[2].

أو هو "عملية استراتيجية لاستمرار إنجاز رؤية إحياء قومي وديني وجغرافي للشعب اليهودي في فلسطين كإقليم يدعي اليهود أن لهم حقا تاريخيا موثوقا فيه. ومن أجل تأمين استمرار هذا الاستيطان وتطوره لابد من توفير الأمن له، ولابد من استعماله آلية للأمن وللسيطرة على الموارد وللتأثير الأيديولوجي والاقتصادي والاجتماعي في الموقع المحيط به"[3].

- **الضفة الغربية:**

"الضفة الغربية المحتلة سُمِّيت بالضفة الغربية لوقوعها غرب نهر الأردن. تشكل مساحة الضفة الغربية ما يقارب 21% من مساحة فلسطين التاريخية (من النهر إلى البحر) أي حوالي 5,860 كم². تشمل هذه المنطقة جغرافياً على جبال نابلس وجبال القدس وجبال الخليل وغربي

---

(1) بركات عبدالعزيز، **مرجع سابق**، ص302

(2) وليد المدلل، **مرجع سابق**.

(3) خليل التفكجي، **مرجع سابق**.

غور الأردن. ضُمِّت الضفة الغربية إلى الأردن في مؤتمر أريحا عام 1951، واحتلتها (إسرائيل) خلال حرب 1967، وظلت الأردن تعتبرها قانونيا أراضي أردنية محتلة حتى العام 1988. تشكل أراضي الضفة الغربية الجزء الأكبر من مساحة من الأراضي التي اصطلح على تسميتها الأراضي الفلسطينية المحتلة (التي تضم الضفة الغربية –بما فيها القدس الشرقية– وقطاع غزة). يقع الفلسطينيون تحت سلطة حكم ذاتي فلسطيني في التجمعات السكانية الفلسطينية الكثيفة ضمن أراضي الضفة الغربية كجزء من اتفاق أوسلو باستثناء مدينة القدس"[1]. (للتعرف على خريطة الضفة الغربية انظر الملحق رقم 5)

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة تتضمن الجوانب المنهجية للدراسة، وخمسة فصول، حيث يتناول **الفصل الأول** "**الإطار النظري للدراسة**"، ويشتمل على مبحثين، الأول تناول نظرية وضع الأجندة (ترتيب الأولويات) والثاني تناول نظرية تحليل الإطار الإعلامي.

ويعالج **الفصل الثاني** "**الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية ودور الإعلام الفلسطيني في مواجهته**"، ويشتمل على أربعة مباحث، حيث تناول المبحث الأول نشأة الاستيطان اليهودي في فلسطين وأبرز مراحل تطوره حتى عام 2009، بينما تناول المبحث الثاني الاستيطان في الضفة الغربية في ظل حكم الليكود بزعامة نتنياهو (من 2009 وحتى عام 2012) وتناول المبحث الثالث المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من الاستيطان، فيما تناول المبحث الرابع دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الاستيطان (الإسرائيلي).

وحمل **الفصل الثالث عنوان** "**سمات محتوى وشكل قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث**" واشتمل على مبحثين، وتناول المبحث الأول السمات العامة لمحتوى المعالجة الصحفية في صحف الدراسة الثلاث، بينما تناول المبحث الثاني السمات العامة لشكل المعالجة الصحفية في صحف الدراسة الثلاث.

وجاء **الفصل الرابع تحت عنوان** "**سمات الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة**"، واشتمل على ثلاثة مباحث، وتناول المبحث الأول سمات الخطاب الصحفي لأطروحات الاستيطان في صحف الدراسة، بينما

---

(1) موسوعة ويكيبيديا الإلكترونية، على الرابط
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B6%D9%81%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9، تاريخ الزيارة 2014/12/1.

تناول المبحث الثاني سمات الخطاب الصحفي للقوى الفاعلة وصفاتها وأدوارها الواردة في موضوعات الاستيطان في صحف الدراسة، بينما تناول المبحث الثالث سمات الخطاب الصحفي لمسارات البرهنة في صحف الدراسة.

وتناول **الفصل الخامس** "**مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات**"، واشتمل على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مناقشة نتائج تحليل المضمون، وتناول المبحث الثاني مناقشة نتائج تحليل الخطاب، بينما تناول المبحث الثالث التوصيات.

إضافة إلى مصادر ومراجع الدراسة والملاحق.

الفصل الأول
النظريات الإعلامية المستخدمة في الدراسة

الفصل الأول
النظريات الإعلامية المستخدمة في الدراسة

تقديم:

تعد النظريات الإعلامية من المقررات الأساسية التي يدرسها طلاب الإعلام، وأحد المجالات الحيوية التي يجتهد في البحث والكتابة حولها العلماء والمفكرون والباحثون المهتمون بالاتصال ووسائل الإعلام. وقد شكلت حصيلة الدراسات والأبحاث المتعلقة بالنظريات الإعلامية، التي أجريت في القرن الماضي (العشرين) والقرن الحالي (الحادي والعشرين) ثروة علمية هائلة، واستطاعت أن تقدم إجابات أو شروحات أو تحليلات أو اقتراحات، وأحياناً تثير أسئلة واستفسارات، حول الظاهرات الإعلامية، مع ملاحظة "أن ما هو موجود من هذه النظريات في الكتب والدراسات الإعلامية إنما هو من جهود غير المتخصصين في الإعلام، وأن التراكم النظري حول نظرية بعينها يعود أساسه إلى نتائج دراسات أجراها المتخصصون في علم الاجتماع أو علم النفس أو العلوم السياسية، أو غيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى ذات الصلة الوثيقة بعلم الإعلام"[1].

وحري بطلاب الدراسات العليا في كليات الإعلام، أن يستفيدوا من هذه النظريات الإعلامية والدراسات التي كتبت حولها، وأن يوظفوها في أبحاثهم ودراساتهم، وهو ما من شأنه أن يعطي عمقاً أكبر لهذه الأبحاث، ويربط النظريات التي يتم تدريسها بالواقع الإعلامي العملي، مع أنه "لا توجد نظرية إعلامية واحدة متفق على كيفية عملها، أو تأثيرها في الجمهور وتأثيرها بين الباحثين، وإنما يوجد عدد من النظريات التي تقدم تصورات واجتهادات عن كيفية عمل وسائل الإعلام وتأثيرها، ولكنها (النظريات) تساعد في الوقت ذاته على توجيه البحث العلمي في مجال الإعلام إلى مسارات مناسبة، تتناغم بغالبيتها مع مقتضيات العصر، ذلك أن النظرية أداة لتجسيد تطبيقات وسائل الإعلام في المجتمع بشكل فاعل. كما أن النظرية باعتبارها أداة فعل ستشرح للقائم بالاتصال ما تحدثه من تأثير في الجمهور، أو ما تحدثه في وسائل الإعلام والاتصالات والرسائل الإعلامية المختلفة بل إن النظريات تتجاوز ذلك أحيانا إلى تقديم تصور

---

(1) محمد بن سعود البشر، "قصور النظرية في الدراسات الإعلامية"، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد 83 (الكويت: جامعة الكويت، 2003) ص4.

عما يمكن أن يحدث مستقبلاً بطريقة تنبؤية محسوبة. كما تقدم النظرية تصوراً عن التغيرات الاجتماعية المحتملة وتأثيرات وسائل الإعلام فيها"[1].

ومن هذا المنطلق اختار الباحث الاعتماد في دراسته على نظريتين إعلاميتين هما نظرية وضع الأجندة (ترتيب الأولويات) ونظرية الأطر الإعلامية، وهما نظريتان تكملان بعضهما البعض، وتستطيعان الإسهام في تفسير الإجابة على تساؤلات الدراسة.

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين اثنين هما:

المبحث الأول: نظرية وضع الأجندة (ترتيب الأولويات).

المبحث الثاني: نظرية الأطر الإعلامية.

(1) ناجي النهر، "صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية: دراسة تحليلية لتناول صورة المرأة في قناة الـــ mbc1 نموذجا – دراسة تحليلية" **رسالة ماجستير غير منشورة** (الدنمارك: كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008) ص29.

المبحث الأول
نظرية وضع الأجندة (ترتيب الأولويات)

يتناول هذا المبحث نظرية وضع الأجندة (ترتيب الأولويات) من مختلف الجوانب، ويشتمل على ستة مطالب، حيث يتناول المطلب الأول نشأة ومفهوم نظرية وضع الأجندة، ويتناول المطلب الثاني وظيفة وأنواع وقياس ومراحل وضع الأجندة، ويشتمل المطلب الثالث على العوامل المؤثرة في وضع الأجندة، بينما يتضمن المطلب الرابع وضع الأجندة في ظل شبكة الإنترنت، ويشتمل المطلب الخامس على الانتقادات الموجهة لنظرية وضع الأجندة، فيما يتناول المطلب السادس الاستفادة من نظرية وضع الأجندة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم وتطور بحوث نظرية وضع الأجندة:

تحتل نظرية وضع الأجندة (ترتيب الأولويات) مكانة بارزة بين النظريات الإعلامية، وتناولها عدد كبير من الباحثين والدارسين بالشرح والتفسير، وتم توظيفها في الكثير من البحوث الإعلامية. و"استُعير اسم هذه النظرية من فكرة جدول الأعمال الذي يبحث في اللقاءات والاجتماعات والذي يطلق عليه أجندة، وأن فكرة هذه النظرية تقول أنه مثلما يحدد جدول الأعمال في أي لقاء تترتب المواضيع التي سوف تناقش بناء على أهميتها أي أن تقوم وسائل الإعلام بالوظيفة نفسها، أي لها جدول أعمال خاص وأجندتها، إن جدول أعمال وسائل الإعلام هو ما تبثه من برامج وما تعرضه من مواضيع حتى تبدو للجمهور أن هذه البرامج أو هذه المواضيع والأفكار أهم من غيرها، وأولى بالاهتمام من منطلق أن نظرية تحديد الأولويات وفلسفتها تنطلق أو تلتقي مع القول المشهور لأحد علماء الاتصال وهو أنه مهم جداً لدرجة أنه حاضر دائماً في وسائل الإعلام والآخر تافه للحد الذي لا يرى إلا نادراً في وسائل الإعلام"[1].

أولاً: نشأة نظرية وضع الأجندة:

مرّ الآن ما يقرب من مائة عام على نشأة نظرية وضع الأجندة حسب كثير من الدراسات، إذ "ترجع الأصول النظرية لبحوث ترتيب الأولويات إلى ولتر ليبمان من خلال كتابه بعنوان الرأي العام (1922) حيث يرى ليبمان أن وسائل الإعلام تساعد في بناء الصور الذهنية لدى الجماهير، وفي كثير من الأحيان تقدم هذه الوسائل (بيئات زائفة) في عقول الجماهير وتعمل وسائل الإعلام على تكوين الرأي العام من خلال تقديم القضايا التي تهم المجتمع. وتركز هذه

(1) بسام المشاقبة، **نظريات الإعلام**، ط1 (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011) ص92.

النظرية على أن في مقدور وسائل الإعلام أن تغير الاتجاهات حسب نموذج الآثار الموحدة في دراسات الإعلام المبكرة"[1].

ويرى الباحث أن استخدام مصطلح بيئات زائفة في الفقرة السابقة، يطرح تساؤلاً مهماً حول الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام تجاه المجتمع والناس، ومضمون الرسالة التي تبثها عليهم والمسؤولية الاجتماعية التي من المفترض أن تلتزم بها وسائل الإعلام.

"وقد تم تجاهل هذه النظرية تماما في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، وبعد ذلك بنحو أربعين سنة أعاد الباحث كوهين إحياء وجهة نظر ليبمان بقوله إن وسائل الإعلام لا تنجح دائما في إبلاغ الجماهير كيف يفكرون (الاتجاهات) ولكنها تنجح دائما في إبلاغهم عما يجب أن يفكروا فيه (المعلومات)"[2].

وتكاد تجمع المراجع المتعلقة بهذه النظرية أن تطويرها تم على يد ماكسويل مكومبس ودونالد شو حيث قاما "بإجراء أول اختبار إمبريقي لنظرية ترتيب الأولويات، وكان الفرض الرئيسي لدراستهما هو: بينما قد يكون لوسائل الإعلام تأثير محدود على نوع أو شدة الاتجاهات، إلا أنه يفترض أن تقوم وسائل الإعلام بتحديد الأولويات للحملات السياسية، ويكون لتلك الوسائل تأثير على شدة الاتجاهات نحو القضايا السياسية المثارة. واعتمدت هذه الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى للتعرف على الكيفية التي قدمت بها الصحف والمجلات والتلفزيون للأخبار السياسية عن المرشحين والقضايا الانتخابية خلال فترة زمنية معينة"[3].

ثانياً: مفهوم وضع الأجندة:

تناول العديد من الباحثين مفهوم وضع الأجندة وقدموا عدة تعريفات لها، نذكر منها:

1- أن "الفكرة الأساسية من نظرية تحديد الأولويات تقول إن هناك تأثيراً كبيراً لوسائل الإعلام على المتلقي، وحياته، فهي التي تحدد له المواضيع التي تهمه، وترتبها له، فالقضايا التي تركز عليها وسائل الإعلام وتكررها، هي التي تصبح مهمة عند الجمهور، ويتفاعل معها"[4]. وهذا يعني أن مفهوم وضع الأجندة يقوم على اختيار وسائل الإعلام للموضوعات التي ترى –من وجهة نظرها- أنها تهم الجمهور، لأنه "يصعب على وسائل الإعلام عرض جميع القضايا دفعة واحدة، لذلك يركز القائمون على الاتصال في

---

(1) حسن مكاوي وليلى السيد، **مرجع سابق**، ص288.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص289.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص290 و291.

(4) محمود الرجبي، "اتجاهات الخطاب الإسلامي في المواقع الإلكترونية الإخبارية: تحليل مضمون مَوْقع البوصلة الإخباري"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، (الأردن: جامعة الشرق الأوسط، 2012) ص12.

هذه الوسائل على الموضوعات التي يختارونها فقط من بين تلك القضايا وإبراز مضامينها، ونتيجة لذلك تصبح تلك الموضوعات ذات أولوية في تفكيرهم بعد إثارتها تدريجيا[1].

2- وعرفها ستيفن باترسون "بأنها العملية التي تبرز فيها وسائل الإعلام قضايا معينة على أنها قضايا مهمة، وتستحق ردود الحكومة والجمهور من خلال إثارة انتباههم وتنبيههم لتلك القضايا بحيث تصبح ذات أولوية ضمن أجندتهم، وأن الفرد الذي يعتمد على وسيلة إعلامية ما تتعرض لها سوف يكيف إدراكه وفقاً للأهمية المنسوبة لقضايا تلك الوسيلة وموضوعاتها وبشكل يتوافق واتجاه عرضها، وحجم الاهتمام الممنوح لها في تلك الوسيلة"[2].

3- وعرفها حيدر الخزرجي أنها "قدرة وسائل الإعلام على تحديد الأولويات فيما يختص بالمواضيع والقضايا التي سيناقشها الناس"[3].

4- و"ذهب شو ومكومبس إلى وضع فرضية دراستهما، والتي مفادها أن هناك علاقة ارتباطيه إيجابية بين جدول أعمال وسائل الإعلام (أي أولويات وسائل الإعلام) وجدول أعمال الجمهور (أي أولويات اهتمامات الجمهور). بمعنى آخر، افترض مكومبس وشو أنه عندما تركز وسائل الإعلام على حدث معين، فإنها تدفع الجمهور للنظر إلى هذا الحدث باعتباره هاماً، وبذلك فإن وسائل الإعلام تخبرنا بالشؤون السياسية وتؤثر في إدراكنا بالأهمية النسبية التي تمنحها لهذه القضايا"[4] وهذه العملية التي يتناولها الباحثان (شو ومكومبس) تكتسب أهمية خاصة عند وقوع أحداث معينة أو في فترات تتسم بالديناميكية مثل فترة الحملات الانتخابية، إذ يعتبران أنه[5]:

أ- يستقي الناخبون أثناء حملة انتخابية، معظم معلوماتهم من وسائل الإعلام.

ب-تكون هذه المعلومات جديدة بالنسبة إليهم (الناخبون).

ج-يطلع الناخبون على معلومات جديدة بناء على الإصرار الذي تبديه وسائل الإعلام عند إيصالها للمشاكل محل النقاش خلال الحملة الانتخابية.

---

(1) حنان الكسواني، **مرجع سابق**، ص17.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص17.

(3) حيدر الخزرجي، "نظرية ترتيب الأولويات"، **مجلة الباحث الإعلامي**، العدد 8 (بغداد: كلية الإعلام/ جامعة بغداد، 2010) ص 62-75.

(4) يوسف تمار، **مرجع سابق**، ص97.

(5) **المرجع السابق نفسه**، ص 98.

وبينت الدراسات التي تناولت مفهوم وضع الأجندة "تأثير وسائل الإعلام على بناء أجندة اهتمامات الجمهور بالقضايا والموضوعات المطروحة. ولذلك نجد العديد من الكتابات المعاصرة تؤكد على قوة هذا التأثير، فوضع الأجندة لا يؤثر على الإدراك الفردي فقط، ولكن على المستوى الجمعي أيضاً حيث تعتبر عملية معقدة تكتسب من خلالها الأهمية التي تضعها في مركز صنع السياسات"[1].

ومن خلال المفهوم والتعريفات السابقة يتضح أن وسائل الإعلام تؤدي دوراً أساسياً في ترتيب أولويات الجمهور المتلقي، وذلك عن طريق ما تختاره لهم من أخبار ومعلومات وآراء، وكيفية تقديمها لهم، وذلك وفقاً لأجندتها.

ثالثاً: تطور بحوث وضع الأجندة:

وللوقوف بشكل أفضل على نظرية وضع الأجندة، يجدر معرفة الفرضية الأساسية التي تقوم عليها النظرية حيث إنه "خلال السنوات العشرين الماضية ازدادت الدراسات التي تختبر فرض الأجندة في محاولة للكشف عن المتغيرات التي تؤثر في بناء الأجندة لكل من الطرفين، أو بناء العلاقة بينهما، وكذلك الكشف عن العلاقة السببية في هذا البناء، واختلاف قدرة الوسائل على بناء أجندة الجمهور، ونوعية القضايا بالإضافة إلى وضع المتغيرات الديمغرافية على قائمة هذه الدراسات للكشف عن حدود الاتفاق أو الاختلاف التي تتأثر بتباين السمات الديموغرافية أو اتفاقها"[2]. وهذه الدراسات والبحوث المتعلقة بالفرضية الأساسية لنظرية وضع الأجندة، تناولها ماكومبس، بحيث قسمها إلى الأشكال الآتية"[3]:

1- الدراسة الأصلية Chapel Hill التي اختبرت الفرض الأساسي الخاص بأن نموذج التغطية الإخبارية يؤثر في إدراك الجمهور لأهمية القضايا اليومية.
2- الدراسات الخاصة بالأدوار المقارنة للصحف والتلفزيون، والمصطلحات النفسية مثل الحاجة إلى التكيف، واتفاق الاتصال الشخصي مع عملية الاتصال الجماهيري ومثل هذه الأعمال قدمها كتاب The Emergence of American Political Issues وهذا الكتاب اختبر الفرض الرئيسي للأجندة، بالإضافة إلى هذه الدراسات.
3- الشكل الثالث الذي اهتم بالكشف عن صور المرشحين واهتماماتهم السياسية كبديل للأجندة.

---

(1) محمد عبدالحميد، **مرجع سابق**، ص347.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص347.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص347.

4- بحلول الثمانينات انتقلت البحوث بالأجندة الإخبارية من متغير مستقل إلى متغير تابع واستبدلت السؤال: من يضع أجندة الجمهور؟ بالسؤال من يضع الأجندة الإخبارية؟.

5- والشكل الرابع لبحوث الأجندة يعتبر أكثر تعقيداً من الثلاثة السابقة، حيث يهدف إلى وصف وشرح ارتباطاتها المختلفة.

يتضح مما سبق أن نظرية وضع الأجندة نظرية لها حضور منذ عشرات السنين، وتأثيرها في مجال عمل وسائل الإعلام يكاد لا يختلف عليه اثنان من الباحثين، ومرّت بالعديد من المحطات والتطورات وخضعت لعدد كبير من الدراسات التي اتفقت في مجملها على أن وسائل الإعلام لها الدور الكبير في ترتيب أولويات الجمهور.

المطلب الثاني: وظيفة وأنواع وقياس ومراحل وضع الأجندة:

أولاً: وظيفة وضع الأجندة:

انطلاقاً من أن نظرية وضع الأجندة تقوم على أساس أن وسائل الإعلام لها تأثير كبير على الجمهور فإنها بالضرورة تقوم بوظائف معينة يشير إليها منذ البداية اسمها (ترتيب الأولويات). و"يرجع الباحثون في تاريخ وضع الأجندة إلى أن أول إشارة مباشرة إلى وظيفة وضع الأجندة ترتيب الأولويات ظهرت عام 1958م في مقال لنورتون لونج Norton long، إلا أن أفضل تصريح حول هذه الوظيفة ظهر لدى برنارد كوهين Bernard Cohen في كتابه (الصحافة والسياسة الخارجية) عام 1963م، والذي قال بأن الصحافة يمكن ألا تكون ناجحة كثيراً في أن تقول للناس بماذا يفكرون، ولكنها ناجحة إلى حد كبير في أن تقول للقراء عن الأشياء التي يفكرون حولها. وهناك نص مباشر لم يلتفت إليه الباحثون من قبل حول وظيفة وضع الأجندة حينما اعتبر برنارد بيرلسون Bernard Berelson (1948) في مقالته المعنونة الاتصالات والرأي العام أن وسائل الإعلام تُعّد المسرح السياسي للمناظرات الجارية، ويرى أن هناك بعض الدلائل بأن المناقشات الخاصة حول المسائل السياسية تأخذ مؤشراتها من عرض وسائل الإعلام لهذه المسائل إذ إن الناس يتحدثون في السياسة متمشين في ذلك مع الخطوط التي ترسمها وسائل الإعلام، فوسائل الإعلام بهذا المعنى ترشد وتعلم الجمهور عمّا يتحدثون. وهكذا، فإن وظيفة الأجندة للاتصال الجماهيري تتمثل في مقدرتها للتأثير على تغيير المعرفة عند الأفراد وتقوم ببناء تفكيرهم، وهنا يكمن أهم تأثير لوسائل الاتصال، وهو مقدرتها على ترتيب العالم وتنظيمه عقلياً لنا"[1].

---

(1) صالح أبو أصبع، **الاتصال الجماهيري**، ط1 (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999) ص219.

ويمكن ملاحظة أن "تأثير ترتيب الأولويات يتمثل عملياً في صنع الثقافة الجماهيرية، وخصوصاً في جانبها السياسي، كما تلعب دوراً اجتماعياً هاماً إذ يقود إلى تحقيق الإجماع حول بعض المصالح والاهتمامات عند الجمهور التي يمكن أن تشكل فيما بعد رأياً عاماً في المجتمع"[1]. ويشير بعض الباحثين إلى أن تأثير وسائل الاتصال يتحقق من خلال المظاهر التالية"[2]:

1- تهيئ وسائل الاتصال الجو لمناقشات ومناظرات حول المسائل السياسية والتي تتم تمشياً مع الخطوط التي ترسمها وسائل الاتصال فهي ترشد الناس عما يتحدثون عنه.
2- تقوم وسائل الاتصال بتعليم الناس أهمية المسائل التي تعرضها، وهذه الأهمية تنبع من درجة التأكيد الذي تلقاه من قبل وسائل الاتصال والتي تنتقل بالتالي إلى المتلقي.
3- تؤدي وسائل الاتصال دوراً رئيساً في تشكيل الحياة الاجتماعية وذلك من خلال اختيارها وعرضها للاختيار وترتيب الأولويات التي تحدد المسائل الهامة للجمهور بل وتفرضها عليهم.
4- إن أهمية الدور الذي تؤديه وسائل الاتصال في التأثير على الجمهور يتمثل في كون مقدرة الاتصال الجماهيري للتأكيد على معارف الناس وتقوم ببناء تفكيرهم، إذ أنها ترتب العالم وتنظمه عقلياً للجمهور.

ومن الوظائف الأخرى لنظرية وضع الأجندة التي يمكن الإشارة إليها "كونها نصيرا أكبر في صنع الثقافة السياسية للجمهور، بحيث إنها تربط بين تصور إدراك الناس للواقع السياسي وبين الشؤون والاهتمامات السياسية اليومية، ويمكن أن تلعب وسائل الإعلام من خلال وظيفة ترتيب الأولويات – وضع الأجندة – دوراً اجتماعياً بتحقيق الاجتماع حول بعض الاهتمامات عند الجمهور التي يمكن أن تترجم فيما بعد باعتبارها رأيا عاما"[3].

ثانياً: أنواع وضع الأجندة:

يشير الباحثون إلى أن كوب Cobb والدر Elder قسّما (ترتيب الأولويات – وضع الأجندة) إلى نوعين هما[4]:

---

(1) برهان شاوي، **مدخل في الاتصال الجماهيري ونظرياته**، ط1 (الأردن: دار الكندي، 2003) ص176.
(2) **المرجع السابق نفسه**، ص176.
(3) صالح أبو أصبع، **مرجع سابق**، ص222.
(4) **المرجع السابق نفسه**، ص221.

أولاً: الأولويات (الأجندة) المنتظمة ويعزوانها إلى مجموعة عامة من الاختلافات السياسية التي تقع في مدى الشرعية والتي تتعلق باستحواذ اهتمام الجمهور. وفي الصحافة العربية نجد من أشكال الأجندة المنتظمة الصراع العربي – الصهيوني، والعمالة الأجنبية، وحرب الخليج... الخ.

ثانياً: الأولويات (الأجندة) المؤسساتية ويضعها أصحاب القرار في مؤسسة ما، وهي عبارة عن مجموعة من الموضوعات المبرمجة لسبب جاد وفعال. وتلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في تصعيد مجموعة قضايا من الأولويات – الأجندة المؤسساتية لتصبح ضمن الأولويات – الأجندة المنتظمة. وهناك فرصة لعودتها مرة أخرى إلى الأولويات الأجندة المؤسساتية. فقد ترى وزارة ما إثارة قضية تعتبرها من أولويات عملها، وتريد أن تنقل أهميتها لدى الجمهور، فتعمل على إشراك وسائل الإعلام بتبني هذه الأجندة – الأولويات وطرحها على الجمهور، مما قد يؤدي إلى أن تصبح من الأولويات المنتظمة.

وتوجد استراتيجيتان أساسيتان لوضع الأجندة هما[1]:

1- دراسة مجموعة القضايا السائدة في وسائل الإعلام وعند الجمهور على فترة زمنية واحدة أو على فترتين.

2- دراسة قضية واحدة على فترات زمنية مختلفة، أي دراسة ممتدة. ويستخدم أسلوب تحليل المحتوى لحصر الموضوعات التي تؤكد عليها وسائل الإعلام.

واستخدم الباحث في هذه الدراسة أسلوب تحليل المضمون (المحتوى) للاستفادة منه في التعرف على أجندة صحف الدراسة.

ثالثاً: قياس وضع الأجندة:

أما قياس وضع الأجندة فقد حدد شاو ومارتن أربعة أنواع لقياس ترتيب الأولويات وهي[2]:

1- نموذج يركز على قياس أولويات اهتمامات الجمهور، وأولويات اهتمامات وسائل الإعلام اعتمادا على المعلومات التجميعية.

2- نموذج يركز على مجموعة من القضايا ولكن ينقل وحدة التحليل من المستوى الكلى الذي يعتمد على معلومات تجميعية إلى المستوى الفردي.

3- نموذج يعتمد على دراسة قضية واحدة في وسائل الإعلام وعند الجمهور انطلاقا من فكرة اختلاف التأثير من وقت لآخر.

4- نموذج يدرس قضية واحدة وينطلق من الفرد كوحدة للتحليل.

---

(1) حسن مكاوي وليلى السيد، **مرجع سابق**، ص291 و292.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص291 و292.

رابعاً: مراحل وضع أجندة وسائل الإعلام:

من الجوانب المهمة المتعلقة بنظرية وضع الأجندة التي تناولها العلماء، الشق المتعلق بمراحل بناء أجندة وسائل الإعلام، إذ إنه "على الرغم من عدم الانتهاء إلى فترة تقريبية يمكن أن ينتقل خلالها الأثر من أجندة وسائل الإعلام إلى أجندة الجمهور، فإن الباحثين (ج. لانج وك. لانج) يشيران إلى أن انتقال الأثر يستغرق وقتاً طويلاً عندما يستعرضان عملية بناء أجندة وسائل الإعلام Agenda Building، وهو موضوع أكثر تعقيداً من مفهوم وضع الأجندة Agenda setting"[1].

ويرى الباحثان (ج. لانج وك. لانج) أن بناء الأجندة يتم في ست مراحل كالتالي[2]:

1- تلقي الصحافة الضوء على بعض الأحداث وتجعلها بارزة.
2- تحتاج بعض القضايا إلى قدر أكبر من التغطية لتثير الاهتمام.
3- وضع القضايا أو الأحداث التي تثير الاهتمام في إطارها الذي يضفي عليها المعنى ويسهل فهمها وإدراكها.
4- اللغة المستخدمة في وسائل الإعلام يمكن أن تؤثر على مدركات الجمهور لأهمية القضية.
5- تقوم وسائل الإعلام بالربط بين الوقائع والأحداث التي أصبحت تثير الاهتمام وبين بعض الرموز الثانوية التي يسهل التعرف عليها على موقع الخريطة السياسية، فالناس تحتاج إلى أساس اتخاذ جانب ما من القضية (الثقة في الحكومة – المصداقية).
6- بناء الأجندة يتم بسرعة ويتزايد عندما يتحدث بعض الأفراد الموثوق فيهم في قضية ما.

وتشير أيضاً أسئلة عديدة حول من الذي يضع أجندة وسائل الإعلام؟ وكيف تعمل هذه الأجندة وكيف تقوم بدورها في انتقال الأثر؟ هل تعمل بمفردها أن هناك عوامل وسيطة تسهم أو تسرع بنقل الأثر؟.

والحديث عن بناء أجندة وسائل الإعلام يقود بالضرورة إلى طرح تساؤلات حول "من الذي يضع أجندة وسائل الإعلام؟ خصوصاً إذا علمنا أن تحديد أجندة وسائل الإعلام لا يقف عند حدود انتقاء الموضوعات أو القضايا فقط ولكن يمتد إلى اختيار مفردات النشر والإذاعة، ووسائل العرض والإبراز، وتكرار النشر بالشكل الذي يوفر تراكماً في المعلومات يسمح بجذب الانتباه ثم إثارة الاهتمام، وإدراك الموضوعات أو القضايا بنفس درجة الاهتمام التي تضعها لها الوسيلة الإعلامية. بجانب أن الوقائع والأحداث في حد ذاتها تحمل في ديناميكية حدوثها

---

(1) محمد عبدالحميد، **مرجع سابق**، ص348.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص348.

وعلاقاتها درجة ما من درجات الأهمية في علاقاتها بالأفراد والجماعات والمجتمع، مما يجعلها تفرض نفسها على أجندة وسائل الإعلام دون تدخل ملموس من حارس البوابة"[1].

و هناك آليات تعمل بها وسائل الإعلام لزيادة اهتمام المتلقي بالقضايا التي يتعرض لها، مثل[2]:

أ- رؤية وسائل الإعلام لمجرد الأحداث، مما يجعلها أكثر قوة ويضفي عليها القيمة النسبية.

ب- التغطية المتزايدة للأحداث غير العادية.

ج- التقرير الانتقائي لقيمة الأخبار.

د- الأحداث المستعارة أو تصنيع الأخبار غير ذات القيمة.

ه- تلخيص الأحداث، أو تقديم الأحداث غير ذات القيمة في صورة الأحداث ذات القيمة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في وضع الأجندة:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في وضع الأجندة، حيث "تتأثر عملية ترتيب أولويات الجمهور من طرف وسائل الإعلام بعدة عوامل ومتغيرات منها[3]:

1- طبيعة القضايا:

يقصد بها مدى كونها مدركة أو ملموسة من جانب أفراد الجمهور أو أن تكون القضية مجردة أو غير ملموسة. والقضايا الملموسة هي التي يكون لأفراد الجمهور خبرة مباشرة بها.

2- أهمية القضايا:

افترضت دراسة كارتر وزملاؤه وجود علاقة ارتباط إيجابي بين درجة اهتمام الجمهور بالقضية، وزيادة حصولها على أولويات أكبر، وأشارت النتائج إلى زيادة الاهتمام بالقضايا التي تسبب التهديد والخوف مثل: التلوث والإيدز عن القضايا التي لا تكون تهديداً مباشراً مثل الإجهاض والحرب النووية.

3- الخصائص الديموغرافية:

تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط بين الخصائص الديموغرافية وترتيب الأولويات، فقد خلصت دراسة ويتني إلى أن متغير التعليم يلعب دوراً أساسيا في ترتيب الأولويات نحو القضايا المثارة في وسائل الإعلام حيث تزيد قدرة تلك الوسائل في وضع أولويات المتعلمين عند المقارنة بغير المتعلمين. ومن جانب آخر أشارت دراسة شاو ومارتن إلى عدم وجود ارتباط بين المتغيرات الديموغرافية وترتيب الأولويات.

---

(1) محمد عبدالحميد، **مرجع سابق**، ص348.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص348.

(3) حسن مكاوي وليلى السيد، **مرجع سابق**، ص293 - 298.

4- الاتصال الشخصي:

تستطيع الاتصالات الشخصية تقرير تأثير وضع الأولويات للقضايا التي تحظى بتغطية إعلامية مكثفة ومن أمثلة ذلك دراسة موتز الخاصة بإدراك الجمهور لقضية المخدرات بوصفها قضية شخصية أو مشكلة اجتماعية.

5- توقيت إثارة القضايا:

أشارت دراسات عديدة إلى أن وسائل الإعلام تقوم بدورها في ترتيب الأولويات أيام الانتخابات بشكل أقوى منها في غير أوقات الانتخابات.

6- نوع الوسيلة المستخدمة:

انتهت دراسة باترسون وماكلور حول تأثير الأخبار والإعلانات التلفزيونية على تحديد أولويات الجمهور في الانتخابات الأمريكية لعام 1972، إلى أن أخبار التلفزيون ذات تأثير محدود على وعي الناس بالقضايا الانتخابية، في حين يكون تأثير الإعلانات أكبر على وعي الجمهور بأوضاع المرشحين في هذه القضايا. كذلك قسم بنتون وفرايزر في دراستهما وظيفة وضع الأولويات إلى ثلاث مستويات: يتضمن المستوى الأول: وضع قائمة واسعة من الموضوعات والقضايا، ويطرح المستوى الثاني: قضايا فردية أكثر تخصصاً من المستوى الأول، ويركز المستوى الثالث: على معلومات أكثر تخصصاً حول القضايا الفرعية التي يحددها المستوى الثاني. ووجد الباحثان أن الصحف تقدم المستويات الثلاثة لقرائها، في حين يقدم التليفزيون المستوى الأول فقط ويهمل المستويين الثاني والثالث، وبالتالي فإن وظيفة وضع الأولويات لا تنطبق على كل وسائل الإعلام. كذلك أشارت دراسة ماكومبس إلى أن الصحف تقدم وظيفة وضع الأولويات لقرائها، في حين لا يقدم التليفزيون هذه الوظيفة للمشاهدين.

7- المدى الزمني لوضع الأولويات:

وهو المدى الذي تحقق فيه وسائل الإعلام أقصى تأثير تراكمي على أولويات الجمهور، باهتمام كبير ضمن الإطار العام لنظريات الاتصال. فقد أشار المنظرون في بدايات تناولهم لنظريات الاتصال إلى أن تأثيرات الرسالة لا تحدث قسراً أو بشكل إلزامي، كما أنها لا تحدث بشكل مؤثر وسريع. وحول هذا التأثير أشار هوفلاند إلى فكرة التأخر أو التباعد بين تقديم المصدر للرسالة من ناحية، وقبول المتلقي لها من ناحية أخرى، وعرف ذلك بالتأثير النائم، فبعد فترة من الزمن ينسى المتلقي المصدر في حين يتذكر الرسالة. وأشارت نتائج دراسات عديدة إلى أن هذا التأثير يحدث تدريجياً، وعبر فترة من الزمن. ومع ذلك فإن طبيعة القضية المثارة قد تفرض زمناً قصيراً أو طويلاً للتأثير على الجمهور، ولكن بوجه عام يكون المدى الزمني لوضع الأولويات في التليفزيون أقصر منه في الصحف.

بعد هذا الاستعراض للعوامل المؤثرة في وضع الأجندة يتضح أهمية الإحاطة بتلك العوامل عند دراسة وضع الأجندة، فهي (وضع الأجندة) لا تعمل بمعزل عن العوامل المذكورة أعلاه، ولا تخضع فقط لرؤية القائم بالاتصال أو حارس البوابة.

المطلب الرابع: الانتقادات الموجهة لنظرية وضع الأجندة:

تكاد لا تخلو نظرية من بعض الثغرات أو العيوب وبالتالي من الطبيعي أن توجه لنظرية وضع الأجندة بعض الانتقادات "فعلى الرغم من تعدد البحوث التي تمت لاختبار فروض النظرية والتوسع فيها خلال السبعينات والثمانينات، إلا أنها ما زالت تتعرض للعديد من صور النقد لبعض جوانبها"[1].

وتتمثل أبرز الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية في الآتي[2]:

1- في رأي جريفين أنه على الرغم من أن مكومبس وشو اعتبرا أن وظيفة الأجندة حقيقة قائمة، فإن البحوث التالية خلال العقدين السابقين أثبتت أنها نتيجة محتملة وليست مؤكدة، فتحديد أجندة الجمهور اختلف كثيرا من بحث إلى آخر. وبالتالي يعتبر سابقاً لأوانه القول بأن وظيفة الأجندة الإعلامية هي ترتيب أولويات الاهتمام بالنسبة للجمهور أو ترتيب أجندة الجمهور.
2- يرى ماكسويل ووينداهل أنه ليس واضحا ما إذا كانت التأثيرات ناتجة عن أجندة وسائل الإعلام أو عن الاتصال الشخصي، بالإضافة إلى السؤال حول ما إذا كان من الممكن الاعتماد على نتائج تحليل المحتوى ليعطينا مؤشرا في ذاته لتأثير أجندة الإعلام.
3- التباين والاختلاف بين صور الترتيب (الأجندات) التي تشملها مثل أجندات الأفراد أو الجماعات أو أجندات المؤسسات مثل الأحزاب أو الحكومات والتأثيرات التي تتم على عملية وضع الأجندة في كل حالة مثل تأثير الاتصال الشخصي، أو تأثير السياسيين وصانعي القرار، على الرغم من وحدة المصدر وهو وسائل الإعلام.
4- عدم تحديد مستوى النية أو العمد أو الهدف الخاص بوسائل الإعلام.
5- التساؤل حول الشك في نقطة البداية وما إذا كانت تبدأ بواسطة وسائل الإعلام أو بأعضاء الجمهور وحاجاتهم، وربما بواسطة مؤسسات الصفوة التي تعمل كمصدر لوسائل الإعلام.

---

(1) محمد عبدالحميد، **مرجع سابق**، ص353.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص353 و354.

6- كما أن دينيس ماكويل يرى أن هذه النظرية لها حدود واتصال من زوايا عديدة بمداخل أخرى ليست واضحةً بما فيه الكفاية مثل نظرية الاستخدامات والإشباعات ونموذج انتشار المعلومات أو تدعيم الصمت وبالتالي عدم كفايتها كنظرية ومرشد في البحث، ولهذا ربما يكون من الأفضل أن تعمل في إطار نظرية التعلم والتنشئة الاجتماعية.

ومن الانتقادات الموجهة للنظرية أيضاً أن من الباحثين من يعتبر[1]:

7- أن الأطر ما هي إلا نسخة منقحة من وضع الأجندة.

كما وُجهت للنظرية انتقادات أخرى هي[2]:

8- اعتمد الباحثون المؤيدون لهذه النظرية أي الأجندة الإعلامية على مكونات سطحية ظاهرية، ففي تحديدهم لأهم القصص الخبرية التي يقدمها الإعلام في تغطيته، لجأ الباحثون إلى حصر عدد القصص المتناولة لقضية ما واعتباره مقياساً لتحديد أجندة وسائل الإعلام حول هذه القضية.

9- لخص بعض الباحثين أهم مقاييس تحليل المحتوى بشأن بروز القصة الإخبارية على الشكل التالي: موضوع القصة، العناوين والصور، حجم العمود، أشرطة الفيديو والمثيرات البصرية الثابتة بالنسبة للإعلام المرئي أو التلفزيوني فكل ذلك لا يمثل سوى مثيرات وعلامات غير ذات علاقة بالمحتوى الخبري.

10- إن تأثيرات وسائل الإعلام على الجمهور على ضوء نظرية الأجندة وترتيب الأولويات يتم من خلال اقتصار الحصيلة المعرفية للجمهور على مسائل محددة لا تتعدى في الغالب البرامج الرياضية والترفيهية والمواضيع العاطفية مثلاً، كما أنها تقدم للجمهور قدوات مميزة من عناصر المجتمع الهامشية وغير المنتجة. إن إدمان الجمهور على استهلاك المواد الإعلامية التي تقدمها وسائل الإعلام على أساس أجندتها يؤدي إلى مشكلة وإلى حدوث تأثير بما يشمل على تلك المواد من قيم وأنماط وحياة سلوك وهذا وجه آخر للتأثير التراكمي لوسائل الإعلام.

و"وجه كاراجيه وزملاؤه العديد من الانتقادات لبحوث وضع الأجندة يمكن إجمالها على النحو التالي[3]:

1- تعدد الأساليب المنهجية المستخدمة في إجراء هذه البحوث.

---

(1) Dietram A. Scheufele & David Tewksbury, "Framing, Agenda Setting, and Priming: The Evolution of Three Media Effects Models", **journal of communication**, issue 57, (Washington: the International Communication Association, 2007) p. 14.

(2) بسام المشاقبة، **مرجع سابق**، ص93 و94.

(3) حسن مكاوي وليلى السيد، **مرجع سابق**، ص298.

2- ضيق المجال الذي تتحرك فيه هذه البحوث.
3- إغفال الطبيعة التراكمية التي تبثها وسائل الإعلام، والتركيز على الآثار قصيرة الأمد.
4- غياب الأسس النظرية التي ترتكز عليها هذه البحوث، لأنها تركز على موضوعات وقضايا متخصصة، بدلاً من فحص مجالات الاهتمام الممكنة التي تنقلها وسائل الإعلام لعامة الناس، حيث تكمن قدرة وسائل الإعلام في تحديد الموضوعات المثيرة للجدل من بين سياق أكبر من الموضوعات العامة.

ووجه باحثون انتقادات أخرى للنظرية تمثلت في[1]:

5- تواجه هذه النظرية أيضاً بمشكلة السببية، بمعنى هل وسائل الإعلام هي السبب في ترتيب أجندة الجمهور، أم أن إدراك وسائل الإعلام لأولويات أجندة الجمهور هو السبب في وضع أجندة وسائل الإعلام. ويحتاج حل هذه الإشكالية إجراء العديد من الدراسات التي تعتمد على أكثر من فترة زمنية، حتى يمكن تتبع اتجاه السببية.
6- من أسباب التحيز في دراسات وضع الأجندة، أن الموضوعات الخاضعة للدراسة قد تحظى بكثير من الأهمية من جانب الجمهور لأسباب أخرى، على سبيل المثال فإن التغطية الإعلامية لمرشح معين تتأثر إلى حد كبير بالتغطية الإعلامية للحملة ككل، ومن الصعب فصل التغطية الخاصة بمرشح معين، وقضية معينة، والأكثر من ذلك أن الجماهير قد تكون لها موضوعات ذات أهمية كبيرة على الرغم من أنها لا تحظى باهتمام وسائل الإعلام.

"وعلى الرغم من تلك الانتقادات، فهناك إجماع لدى الباحثين على أن بحوث ترتيب الأولويات ساهمت في زيادة فهم دور وسائل الإعلام في المجتمع، وعززت من استخدام مفهوم الآثار بعيدة المدى للتأثير الاجتماعي لوسائل الإعلام"[2].

ولا شك أن وجود انتقادات على نظرية وضع الأجندة أو ثغرات في بعض الجوانب المتعلقة بها، يدفع العلماء والباحثين إلى إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث حولها، حيث إن "هذه الإشكاليات وغيرها، أدت إلى اجتهاد كثير من العلماء في وضع العديد من التفسيرات لنظرية وضع الأجندة، والتي نتج عنها عدد من النماذج الجديدة، منها نموذج توماس باورز Thomas A. Bowers والذي نادى بدراسة وضع الأجندة في ظروف غير انتخابية، وأيضاً نموذج الحاجة إلى التوجه السياسي الذي وضعه مكومبس Mc Combs وويفر Weaver عام 1973م، والذي يركز على حاجة الفرد إلى التوجه السياسي وعلاقته بالتعرض للمضمون

---

(1) محمود إسماعيل، **مرجع سابق**، ص276.

(2) حسن مكاوي وليلى السيد، **مرجع سابق**، ص298.

السياسي لوسائل الاتصال، وأيضاً نموذج فعالية وسائل الاتصال الذي وضعه نوكلنومان Nocllonuman وقام من خلاله بتحليل ثلاثة سمات تتصف بها وسائل الاتصال ويمكن تصنيفها ضمن مفهوم وضع الأجندة، وهي: الوجود المستمر لوسائل الاتصال، تتناغم أو انسجام الرسائل التي تقدمها، ثم خاصية التراكم"[1].

وبسبب هذه الانتقادات الموجهة من بعض الباحثين لنظرية وضع الأجندة نرى أن باحثين آخرين اقترحوا ضرورة التنبه إلى بعض الأمور عند البحث في الأجندة، فقد أشار كل من روجرز وديرنج إلى ضرورة اهتمام الباحثين بما يلي[2]:

1- ضرورة فهم العمليات المعرفية المتضمنة في عملية وضع الأولويات على المستوى الفردي.
2- وضع مؤشرات للواقع لتحديد مدى بروز القضايا سواء أكان ذلك على مستوى وسائل الإعلام، أم على مستوى الجماهير.
3- اختيار تصميمات بحثية تسمح بالتحكم في المتغيرات الأخرى المحتملة في عملية وضع الأولويات.

ويرى الباحث أن الانتقادات المذكورة أعلاه لا تعني التقليل من شأن نظرية بحجم وتأثير ومكانة وضع الأجندة، ولكن البحث العلمي يتطلب دراسة كافة الجوانب بما في ذلك الانتقادات.

المطلب الخامس: الاستفادة من نظرية وضع الأجندة:

تمكن هذه النظرية الباحثين من تفسير نتائج دراساتهم التحليلية لمضمون وشكل المعالجة الصحفية إذ "حين تقرر وسائل الإعلام تخصيص معظم الوقت والمساحة في التغطية الإخبارية لقضية ما، فإن هذه القضية سوف تكتسب أهمية قصوى لدى الجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل، وذلك عن طريق بث وسائل الإعلام للبرامج التي يبدو للمشاهد أنها أهم من غيرها، فتركيز وسائل الإعلام حول موضوع معين، يؤدي إلى إهمال الجمهور المتلقي الكثير من المسائل المهمة حوله التي أهملتها وسائل الإعلام. ويلاحظ تأثير هذه النظرية من خلال تركيز وسائل الإعلام على موضوع معين أو شخص معين وإعطائه حيزاً كبيراً، فيوحي للجمهور أن الموضوع أو الشخص له من الأهمية ما يجعله حاضراً باستمرار أو بكثرة في وسائل الإعلام وأن الموضوعات الأخرى أو الأشخاص الآخرين ليس لهم حضور أو أهمية للجمهور"[3].

---

(1) محمود إسماعيل، **مرجع سابق**، ص277.

(2) حسن مكاوي وليلى السيد، **مرجع سابق**، ص298.

(3) كامل مراد، **الاتصال الجماهيري والإعلام: التطور – الخصائص – النظريات**، ط1، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2011) ص149.

وهناك علاقة وطيدة بين أجندة وسائل الإعلام وأجندة الجمهور حيث تعتبر "الفكرة الأساسية في هذه النظرية، أن هناك علاقة وثيقة بين الطريقة التي تعرض بها وسائل الإعلام الإخبارية (الصحافة بشكل عام، والإذاعة والتليفزيون) الموضوعات في أثناء حملة انتخابية مثلاً، وبين ترتيب أهمية هذه الموضوعات كما يراها هؤلاء الذين يتابعون الأخبار. وبالأعم فمن المفترض أن هناك علاقة إيجابية بين ترتيب أولويات الوسيلة الإعلامية وأولويات اهتمامات الجمهور. فاهتمام الصحيفة بقضايا معينة وإبرازها والتركيز عليها شكلاً ومضموناً يجعل تلك القضايا في مقدمة اهتمامات الجمهور نتيجة لقراءاته الصحيفة، وهكذا بالنسبة لباقي وسائل الإعلام"[1].

وأكد العديد من الباحثين على أهمية الاستفادة من وضع الأجندة من خلال تحليل المضمون، إذ "تؤثر عوامل عديدة في وضع المواد الإخبارية أو الموضوعات الصحفية على الصفحة أو الصفحات أو في إطار المساحات الزمنية أو الخرائط البرامجية في الراديو أو التلفزيون، بحيث يمكن أن نقرر نظرياً وتطبيقياً أنه اختيار مقصود وهادف للموقع والمساحة والشكل أو عوامل الإبراز المختلفة التي تضع حدوداً تعبر عن مستوى اهتمام الوسيلة الإعلامية بأخبار معينة أو قضايا أو موضوعات بذاتها. فالصحف عبارة عن صفحات، أو مواقع على الصفحات تتباين في أهميتها، ولا يمكن لصحيفة ما أن تحدد مستوى واحداً من الأهمية لكل الصفحات أو المواقع، بالإضافة إلى أنها لا يمكن أن تحدد مساحات أو مواقع ذات أهمية واحدة لكل الأخبار أو القضايا المتباينة في الأهمية سواء بتأثير السياسات العامة أو الخاصة بالصحيفة على سبيل المثال. ولذلك أصبح لزاماً أن تقوم الصحف ووسائل الإعلام بتنظيم عرض المواد الإخبارية والقضايا والموضوعات في ترتيب يشير إلى أهمية هذه المواد في علاقتها ببعضها، وتتبنى الوسيلة هذا الترتيب بحيث يعبر عن سياستها أو اتجاهها من هذه المواد المنشورة أو المذاعة وهذه العملية يطلق عليها ترتيب أولويات الاهتمام للوسيلة الإعلامية"[2].

واستطاع الباحث الاستفادة من نظرية وضع الأجندة (ترتيب الأولويات) في تصميم استمارة تحليل المضمون بشقيها المتعلقين بكل من المحتوى والشكل، من حيث اختيار فئات الموضوعات والمساحة والموقع والعناصر التيبوغرافية.

---

(1) محمد حجاب، **نظريات الاتصال**، ط1 (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2010) ص310.

(2) محمد عبدالحميد، **مرجع سابق**، ص341.

المبحث الثاني
نظرية الأطر الإعلامية

يتناول هذا المبحث نظرية الأطر الإعلامية من مختلف الجوانب، ويشتمل على ستة مطالب، حيث يتناول المطلب الأول نشأة ومفهوم الأطر الإعلامية، ويتناول المطلب الثاني عناصر وسمات وأنواع الأطر الإعلامية، ويشتمل المطلب الثالث على العوامل المؤثرة في عملية التأطير، بينما يتضمن المطلب الرابع نماذج واستنتاجات تفسيرية لنظرية الأطر الإعلامية، ويشتمل المطلب الخامس على الانتقادات الموجهة لنظرية الأطر الإعلامية، فيما يتناول المطلب السادس الاستفادة من نظرية الأطر الإعلامية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الأطر الإعلامية:

هذه النظرية واحدة من النظريات الإعلامية الهامة التي شاع استخدامها في الآونة الأخيرة، في الكثير من الدراسات الإعلامية، لما تعطيه من شرح وتفسير لعمل وسائل الإعلام والقائمين عليها. ومن أبرز من تحدثوا عن هذه النظرية روبرت إنتمان أستاذ الإعلام الأمريكي في جامعة جورج واشنطن، بالإضافة إلى جوفمان عالم الاجتماع الأمريكي.

أولاً: نشأة نظرية الأطر الإعلامية:

تعد الجذور الفكرية لنظرية الأطر الإعلامية أقدم من نشأة المصطلح، إذ "تعود بدايات فكرة قيام وسائل الإعلام بوضع الأطر حول الواقع إلى كتابات والتر ليبمان عن دور الإعلام في تشكيل إدراك الجمهور للواقع في عشرينات القرن العشرين، ولكن لم يظهر مصطلح الإطارFrame في مجال الدراسات الإعلامية إلا في السبعينيات على يد عالم الاجتماع جوفمان Goffman عام 1974، حيث حدد بدقة مصطلح الأطر والإجراءات المتبعة في هذا النوع من التحليل، وذلك في كتابه الرائد والمعنون باسم تحليل الأطر Framing Analysis"[1].

ونظرية الأطر كغيرها من النظريات والعلوم والمعارف، لها جذور فكرية إذ "ترجع الأصول التاريخية لنظرية تحليل الأطر الإخبارية إلى النظرية النقدية في الاقتصاد السياسي الماركسي، حيث تأثر مجددوها بأفكار أنطوني جرامشي، وخاصة في مفهومة للهيمنة. وأشارت النظرية إلى الدور الذي تلعبه القيادات الثقافية في وسائل الإعلام في تشكيل الآراء، واهتمت النظرية أيضا باختبار العلاقة بين وسائل الإعلام الإخبارية والتغيير السياسي في المجتمع، ولذلك

---

(1) محمد عويس، **مرجع سابق**، ص74.

تدرس عملية التأطير ضمن سياق إنتاج وسائل الإعلام وتفسيرها للمعاني، وتشير النظرية إلى أهمية وسائل الإعلام في فرض الرسالة السياسية للحكومة على الجمهور[1].

ثانياً: مفهوم الإطار الإعلامي:

الإطار الإعلامي كما حدده إنتمان Entman "هو الانتقاء المتعمد لبعض جوانب الواقع المنظور وجعلها أكثر بروزاً في النص الإعلامي بطريقة تنظم القضية وتحددها"[2].

ويعرفه جوفمان بأنه "بناء محدد للتوقعات التي تستخدم لتجعل الناس أكثر إدراكاً للمواقف الاجتماعية في وقت ما"[3].

ويعرفه حسن مكاوي وليلى السيد بأنه "انتقاء متعمد لبعض جوانب الحدث أو القضية وجعلها أكثر بروزاً وجعلها أكثر بروزاً في النص الإعلامي، واستخدام أسلوب محدد في توصيف المشكلة وتحديد أسبابها وتقييم أبعادها وطرح حلول مقترحة بشأنها"[4].

ويشير بول دي انجلو إلى "أن الأطر الإخبارية عبارة عن موضوعات داخل القصص الإخبارية يتم حملها بواسطة العديد من أدوات التأطير، وعادة ما يكون محتوى الإطار مليئاً بالعديد من الأدوات النصية (الكلمات والصور) التي تتم معالجتها بواسطة أدوات الأطر[5].

ويرى الباحث من خلال التعريفات السابقة أنه لابد من توفر عنصرين أساسيين في تعريف الإطار الإعلامي وهما الانتقاء والبروز، وهذا العنصران يتأثران –بالضرورة– بالتوجه الفكري والسياسي للصحيفة أو وسيلة الإعلام والقائمين عليها.

المطلب الثاني: عناصر وسمات وأنواع الأطر الإعلامية:

أولاً: عناصر الأطر الإعلامية:

هناك العديد من العناصر التي تتشكل منها الأطر الإعلامية، فالأدبيات المتعلقة بهذا الجانب تشير إلى وجود عدد من العناصر الرئيسية في مفهوم الإطار الإعلامي، من أهمها[6]:

---

(1) Dmytro Hubenko, Op. cit. P. 4.

(2) Robert M. Entman "Framing: Toward Clarification of Fractured Paradigm", **Journal of Communication**, volume 43, issue 4, (Washington: the International Communication Association, 1993) p. 52.

(3) محمد عبدالحميد، **مرجع سابق**، ص402.

(4) حسن مكاوي وليلى السيد، **مرجع سابق**، ص348.

(5) Paul D'Angelo, "News framing as a multiparadigmatic research program: A response to Entman", **Journal of Communication**, volume 52, issue 4, (Washington: the International Communication Association, 2002) p. 873 and 874.

(6) محمد عويس، **مرجع سابق**، ص80 و81.

1- أهمية أسلوبي الانتقاء والإبراز في تكوين الإطار الإعلامي ومضمونه عن القضايا والأحداث في التغطية الإعلامية.
2- قيام الأطر الإعلامية بدور تفسيري للمعلومات والحقائق الواردة في المضمون الإعلامي، وبدور تقييمي حول مدى شرعية تصرفات معينة وصحتها.
3- قد تكون عملية التأطير عمدية، تستهدف إقناع الجمهور بفكرة معينة، أو غير عمدية بحيث يتم اختيار الجوانب المنشورة كانعكاس لعوامل ثقافية ومهنية تشمل ضغوط العمل الصحفي أو مرجعيات القائم بالاتصال، دون أن تنطوي على نية إخفاء جوانب معينة.
4- للقائم بالاتصال دور واضح في صياغة الأطر الإعلامية وتشكيلها، إذ تتأثر الأحداث الواردة في النصوص الإعلامية بأفكار القائم بالاتصال وتصوراته.
5- تتعدد المظاهر التي يتضح من خلالها الإطار الإعلامي لتشمل الجمل والعبارات والمصطلحات والأفكار الواردة وما تتضمنه من اتجاهات.

ثانياً: سمات الأطر الإعلامية

يتسم تشكيل الإطار الإعلامي للمحتوى بالآتي[1]:

1- إنه عملية تنظيم للمحتوى الإخباري قد يتفق مع القيمة الإخبارية السائدة أو لا يتفق حسب الهدف من العملية ذاتها.
2- لا يقف الهدف عند حدود إثارة الاهتمام بالمحتوى ولكنه يهدف إلى الإقناع والتأثير بالدرجة الأولى.
3- لا يهدف إلى غرس أفكار أو قيم جديدة، ولكنه يقوم على الاستفادة من الأفكار والقيم الموجودة فعلاً في الواقع الاجتماعي.
4- يحاول تحقيق الاتساق بين ما يدركه الجمهور عن الواقع الاجتماعي، وما يقدمه هذا التشكيل اعتماداً على هذه المدركات.
5- يهدف تحقيق الاتساق المذكور إلى تفعيل عملية تمثيل المعلومات Information Processing في استعادة المعلومات وتفسير الرموز والمدركات الاجتماعية التي يتبناها تشكيل الأطر الإعلامية.

ويتضح من خلال عرض عناصر وسمات الأطر الإعلامية أن الصحفيين يمارسون عملية التأطير في الأخبار بشكل شبه دائم، وغالباً بشكل مقصود، وتصبح هذه العملية لديهم تلقائية مع اكتساب الخبرة.

---

(1) محمد عبدالحميد، **مرجع سابق**، ص403 و404.

ثالثاً: أنواع الأطر الإعلامية:

أشار إنتمان إلى أن الأطر تنقسم إلى نوعين[1]:

1- نوع يتعلق بإطار المعالجة الإعلامية والتي يتميز بها النص الإعلامي.

2- ونوع آخر يشير إلى الأطر التي يتبناها الجمهور ويكونها تجاه الحدث أو القضية المطروحة في وسائل الإعلام. وقد أجريت الدراسات التي اهتمت بقياس أطر المعالجة الإعلامية للقضايا المختلفة بوسائل الإعلام واعتمدت هذه الدراسات على التحليل الكيفي والكمي للمضمون الإعلامي وأشارت إلى أن هناك مجموعة من العوامل تكمن وراء الأطر الإعلامية التي تتبناها وسائل الإعلام وتقدم منها التوجه الإيديولوجي للوسيلة وأيضاً طبيعة المعالجة الإعلامية للقضية أو الحدث بمعنى هل تتم في إطار إيجابي أم سلبي، فضلاً عن توظيف وسائل الإعلام لبعض الأساليب والاستراتيجيات لتدعيم الأطر التي تقدمها مثل استخدام الكلمات ذات الدلالة (كلمات محورية) والصور والعناوين والرسوم والجرافيك... الخ.

وهناك تصنيف آخر يقسم الأطر الخبرية إلى نوعين هما[2]:

1- الإطار المحدد المرتبط بأحداث محددة: الذي يصف الأحداث والقضايا المثارة من خلال وقائع وأحداث معينة مثال ذلك محاولات اغتيال كما حدث في الأزمة السورية–اللبنانية، مقتل وإصابة العديد من الأفراد في أحداث هجومية كما هو الحال في القضية الفلسطينية وتطورات الصراع العربي– الإسرائيلي، وأيضاً قضية تطورات الأوضاع بعد الاحتلال الأمريكي للعراق...الخ.

2- الإطار العام أو المجرد: ويقدم القضايا أو الأحداث المثارة في سياق عام ومجرد، مثال ذلك السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، دور الولايات المتحدة في دفع عملية السلام...الخ.

ونقل بعض الباحثين عن فالكنبرج وسيميتكو Valkenburg & Semetko أنهما توصلا إلى وجود عدة أطر إخبارية مسيطرة يتم استخدامها بشكل متكرر وهي[3]:

1- **إطار الصراع:** يؤكد على عنصر الصراع بين الأفراد، الجماعات، المؤسسات، وكثيراً ما يستخدم أثناء الحملات الانتخابية حيث تتحول المشكلات الاجتماعية والسياسية المعقدة إلى صراعات بسيطة. ويرتبط إطار الصراع باستراتيجية التقرير الإخباري وبعوامل

---

(1) إستبرق وهيب، **مرجع سابق**، ص 13.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص 15.

(3) هبة شاهين، **مرجع سابق**، ص195.

المكسب والخسارة كموضوع رئيسي مع التركيز على طريقة أداء الفرد أو الحزب أو ما يسمى (إطار سباق الخيل).

2- **إطار الاهتمامات الإنسانية:** يركز على الجانب الشخصي والعاطفي للحدث، الموضوع والمشكلة حيث يضيف تشخيص الموضوع بشكل درامي عاطفي عنصر الجذب والاستحواذ على اهتمام الجمهور.

3- **إطار النتائج الاقتصادية:** يهتم بإبراز النتائج الاقتصادية للحدث، القضية، الموضوع والمشكلة، على الفرد، الجماعة، المؤسسة والدولة وعادة ما يستخدم لجعل التأثير الاقتصادي الكامن أو النتائج واضحة للجمهور ويمثل أحد أهم القيم الإخبارية نظراً لما يسهم به في جعل الموضوع أكثر ارتباطاً بالجمهور.

4- **الإطار الأخلاقي:** ويضيف هذا الإطار الوصية الأخلاقية للحدث أو المشكلة أو الموضوع حيث يرجع الصحفيون بشكل غير مباشر إلى إطار الأخلاقية بحيث يحتوي النص على رسالة أخلاقية أو كود محدد للسلوك.

5- **إطار المسئولية:** يقوم بتقديم الموضوع أو المشكلة بحيث يقدم مسئولية التسبب في المشكلة، وحلها على عاتق الحكومة، الفرد، والجماعة.

وهذه الأطر الخمسة اعتمدها الباحث في الدراسة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في عملية التأطير:

هناك آلية تتشكل من خلالها الأطر الإعلامية "ويذهب إنتمان إلى أن الإطار ينتقل من خلال التفاعل بين أربعة عناصر للعملية الاتصالية هي: القائم بالاتصال، النص (الرسالة)، المتلقي، والإطار الثقافي. فالأطر الخبرية عبارة عن أفكار تكمن في مضمون القصص الإخبارية"[1].

ويتأثر القائم بالاتصال في عمله بالعديد من العوامل، وبالتالي لا تتم عملية تأطير الأخبار في فراغ، إذ إن ترتيب المعلومات والأفكار يتم وفقاً لتأثر القائم بالاتصال بالعوامل المحيطة به ومنها[2]:

1- المصادر التي يعتمد عليها.
2- القوى السياسية الفاعلة.
3- جماعات المصالح.

---

(1) سلام أحمد عبده، **مرجع سابق**، ص135.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص135.

4- القيم السائدة في المجتمع.

5- الأطر المؤسسية والسياسية للوسائل الإعلامية التي يعمل بها القائم بالاتصال.

6- قيم الممارسة المهنية.

وأشار باحثون إلى أن هناك متغيرات أساسية (غير المذكورة أعلاه) تتحكم في تحديد الإطار الإعلامي، منها[1]:

7- مدى الاستقلال السياسي لوسائل الإعلام.

8- طبيعة الأحداث ذاتها.

وتشير البحوث التي أجراها جانس (1979) وكل من شوماكير وريس (1996) والخاصة بالعوامل التي تؤثر على محتوى الإعلام إلى وجود ثلاثة مصادر ممكنة على الأقل للتأثير هي[2]:

أ- المصدر الأول يتمثل في المؤثرات المرتبطة بالصحفي، حيث يقوم بصياغة أطر وتكوين معني للمعلومات التي يتلقاها، أما صياغة الأطر فيتوسطها متغيرات عديدة مثل الأيديولوجيات والاتجاهات والمعايير المهنية، وهي الأمور التي تنعكس في النهاية على الطريقة التي يصيغ بها الصحفي التغطية الإخبارية.

ب- المصدر الثاني هو اختيار الأطر، إذ تتم عادة عملية الاختيار وفق مجموعة عوامل أو ما أطلق عليه "جانس" بالروتين التنظيمي مثل نوع التوجه السياسي.

ج- المصدر الثالث هو دور العوامل الخارجية في التأثير مثل السلطات والجماعات وأصحاب المصالح والرموز السياسية.

كما أن تأثير الأيديولوجية في عملية التأطير محل إجماع الباحثين "وقد حاول الباحثون في مناقشتهم للعوامل التي تؤثر في بناء الإطار الإعلامي الربط بين مفهوم الأيديولوجية ومفهوم الإطار الإعلامي، حيث يعكس الإعلام تلك الأيديولوجية التي ينبثق منها، أو التي تعبر عنها الوسيلة الإعلامية"[3]. وبخصوص الأيديولوجيا حددت رويا وجوياتيكا Roya & jyatica ثلاثة أنواع من الأيديولوجيات يمكن أن تؤثر بدورها في الأطر الإعلامية المختلفة وهي[4]:

---

(1) حسن مكاوي وليلى السيد، **مرجع سابق**، ص350.

(2) Dietram A. Scheufele, "Framing as a theory of media effects", **journal of communication**, vol 49, issue 1, (Washington: the International Communication Association, 1999) p. 116.

(3) طه نجم، **مرجع سابق**، ص20.

(4) **المرجع السابق نفسه**، ص 20.

- الأيديولوجية السائدة في المجتمع، وهي تعبر عن التوجهات العامة لأفراد المجتمع.
- أيديولوجية النخبة السياسية السائدة، وهي مرتبطة بالتوجهات السياسية العامة للحكومة والإدارة السياسية والأحزاب، وغالبا ما تكون متسقة مع الأيديولوجية السائدة.
- الأيديولوجية المهنية للقائمين بالعمل الإعلامي والمؤسسة.

ومع ذلك تشير المراجع والأبحاث إلى أنه لم يتم التعرف على العوامل المؤثرة في تأطير الأخبار بشكل حاسم "وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين قد درسوا العوامل المختلفة من داخل الأخبار ومن خارجها والتي يمكن أن تؤثر في تشكيل بنية النص الخبري، فإنه لم يتم الاستدلال بعد وبشكل حاسم على العوامل المؤثرة في مجال تأطير الأخبار. ويمكن القول إن ثمة آليات محددة تتم عبرها عملية التأطير الخبري، أي عبر عمليات التقديم والتأخير والتكرار التي يتم من خلالها تعزيز مفاهيم وتصورات محددة تؤكد على أفكار دون أخرى، وحيث تعمل الأطر هنا على جعل بعض الأفكار في النص أكثر بروزاً عن غيرها في الوقت الذي يتم فيه إقصاء أفكار أخرى بصورة كلية. وعلينا أن نعي في هذا الصدد أن جزءاً مهماً من عملية التأطير يتأسس على ممارسات صحفية مستقرة في مجال معالجة الأحداث، حيث يعتمد المحررون على الأطر لنقل المعاني الثقافية المهيمنة، وإعطاء معنى للأحداث موضع التغطية"[1].

ويرى الباحث أنه على الرغم من الدور المركزي للقائم بالاتصال في عملية التأطير إلاّ أن هناك عوامل أخرى تؤثر في هذه العملية يصعب حصرها، وإن كان بعضها له تأثير أكثر من غيرة مثل الأيديولوجيا ومنظومة القيم السائدة في المجتمع.

المطلب الرابع: نماذج واستنتاجات تفسيرية لنظرية الأطر الإعلامية:

قدم الباحثون العديد من التفسيرات لنظرية الأطر الإعلامية حيث "شهدت نظرية الأطر الإعلامية تطورات واسعة خلال العقود الأخيرة، وطرحت العديد من النماذج التفسيرية في الدراسات الغربية التي تخدم التعرف إلى سمات وخصائص المحتوى الإعلامي"[2]

ومن أبرز هذه النماذج التفسيرية، نموذج روبرت إنتمان الذي وضع أربعة وظائف أساسية للأطر الإعلامية تتمثل في[3]:

---

(1) هشام عبدالمقصود، دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي صورة الذات العربية في الأزمات الدولية وآليات التحيز في التغطية الخبرية، **مرجع سابق**، ص97.

(2) باسم الطويسي، "تغطية الشؤون المحلية في الصحافة الأردنية: دراسة تحليلية لمضمون الصحف اليومية" **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد 6، العدد 3 (الأردن: الجامعة الأردنية، 2013) ص333.

(3) إستبرق وهيب، **مرجع سابق**، ص14.

1- تعرف الأطر المشكلة أو القضية والأسباب الكامنة وراءها.
2- تقوم الأطر بتشخيص الأسباب وتحديد القوى الفاعلة في القضية أو الحدث.
3- تشير الأطر إلى التقييمات الأخلاقية للقضية أو الحدث.
4- تقترح الأطر الإعلامية حلولاً للقضية ومحاولة علاجها.

وهذا النموذج يستخدم لتحديد القوى الفاعلة في القضايا أو الأحداث، والتعرف على طبيعة الأدوار المنسوبة إليهم ومدى انعكاسها على صورتهم في وسائل الإعلام.

ومن النماذج التفسيرية أيضاً نموذج بان وكويسكي Pan &Kosicki الذي يتضمن مجموعة من الأدوات لتحليل الأطر الخبرية تتمثل في[1]:

1- البناء التركيبي للقصة الإخبارية: الذي يشير إلى تسلسل العناصر والفقرات داخل القصة الخبرية وكذلك الاستراتيجيات التي يتبعها القائم بالاتصال في بناء الحدث الإخباري والمصادر الإخبارية التي توظف في النص الخبري.
2- الأفكار الرئيسية (الفكرة المحورية) المتضمنة في النص الخبري: تتضمن الأفكار الرئيسية السمات الرئيسية للموضوع والفكرة المحورية التي يدور حولها النص الخبري.
3- الاستخلاصات الضمنية التي تساعد في تدعيم الفكرة المحورية للحدث أو القضية التي تركز عليها وسائل الإعلام.

وذهب بول دي أنجلو في تحليله لنظرية الأطر الإخبارية إلى أن هناك أربعة استنتاجات نستطيع من خلالها فهم التوجهات الفكرية لها هي[2]:

1- **الاستنتاج الأول:** يتعلق بمحتوى الأطر والتي حصرها إنتمان في أربعة هي القائم بالاتصال، والنص المرسل، والمستقبل، والثقافة.
2- **الاستنتاج الثاني:** ويشير إلى أن الأطر الإخبارية عبارة عن أسباب أولية تساعد على تشكيل مستويات مختلفة من الحقيقة، وسواء كان موضوع القصة الإخبارية متعلقاً بالطب أو الطاقة النووية أو الميزانية الفيدرالية، أو الإصلاح الاجتماعي أو الحملات السياسية أو الصراعات العسكرية، فإن الأطر تكون بمثابة الإضاءات المنطقية التي يمكنها التأثير على معرفة الأفراد والجماعات وبالتالي على تشكيل الرأي العام.
3- **الاستنتاج الثالث:** فهو يتمثل في أن الأطر الإخبارية تتفاعل مع السلوكيات المعرفية والاجتماعية التي قامت بتشكيلها في البداية. ويستند هذا الاستنتاج بصورة جزئية على وجهة نظر كل من "كيندر وساندرز القائلة بأن الأطر تؤدي وظيفة مزدوجة كبناءات

---

(1) إستبرق وهيب، **مرجع سابق**، ص14.

(2) Paul D'Angelo, op. cit. p. 873.

داخلية للعقل وأدوات للحوار السياسي، وفن لمعالجة المعلومات التي تنقلها الأطر الإخبارية بصورة فعالة، فالأفراد يتحدثون عن القضايا السياسية باستخدام (أطرهم) العقلية عن هذه القضايا. وعلى سبيل المثال تتشكل لدى بعض الجماعات عمليات أطر داخلية تتكون من عدة نقاط متجانسة توجه أنشطتها وأجندتها في مواجهة الأطر الإعلامية، وبالتالي فإن أطر الأفراد أو الجماعات يعتقد بأنها تتداخل في توجيه وتحديد سلسلة وقوة الأطر النصية، وكما يشير بعض الباحثين فإن المعرفة السابقة المتوافرة لدى الفرد تعد أساساً لقبول أو تجاهل أو إعادة تفسير الأطر السائدة التي يقدمها الإعلام.

4- **الاستنتاج الرابع والأخير:** فهو يشير إلى أن الأطر تشكل الحوار العام فيما يتعلق بالقضايا السياسية. ويبدو في هذا الاستنتاج أن الصحافة ملتزمة أيديولوجياً بمبادئ التعددية التقليدية. وعلى الرغم من الالتزام بالمبادئ الديمقراطية الواقعية في هذه التعددية، إلا أن الباحثين في مجال الأطر الإخبارية يتفقون على أن الصحفيين يقومون بدور الموصل الذي يحاول تقديم المعلومات للمواطنين بصورة تمكنهم من فهم السياسة بصورة ملائمة ومتوازنة.

و"حدد كل من جامسون ولاسيش العديد من أدوات التشكيل العاطفية والعقلانية التي يمكنها أن تعمل معاً أو بصورة منفردة من أجل العمل على إيجاد أطر التشكيل، وتتمثل الأدوات العاطفية في استخدام الاستعارات والعبارات الجذابة والأمثلة والوصف والصور المرئية، بينما تركز الأدوات العقلانية على استخدام الجذور والعواقب والعودة للمبادئ حيث يتم من خلالها تقديم تفسيرات أو أسباب للقضية. وقد أضاف ستون لهذه القائمة الصور البلاغية والأرقام، إذ إن الصور البلاغية عبارة عن أداة لغوية يتم من خلالها تمثيل الكل في أحد أجزائه، والأرقام عبارة عن طريقة لوصف الظواهر أو الأحداث بواسطة القياسات، وبصورة أكثر تحديداً فإن الأسلوب المفضل يتمثل في استخدام أرقام كبيرة جداً أو صغيرة جداً لإيضاح الفكرة وتمثيلها"[1].

ويرى الباحث أن هذه النماذج والاستنتاجات تساعد على فهم وتفسير عملية التأطير كعملية أساسية في عمل وسائل الإعلام تتداخل فيها الكثير من العناصر والعوامل المؤثرة.

(1) Olga Baysha and Kirk Hallahan, "Media Framing of the Ukrainian Political Crisis, 2000 – 2001" **Journalism Studies**, Volume 5, Number 2, (United Kingdom: Taylor & Francis Group, 2004) p. 235.

المطلب الخامس: الانتقادات الموجهة لنظرية الأطر الإعلامية:

على الرغم من أهمية نظرية الأطر الإعلامية وإسهامها الإيجابي في تفسير دور القائم بالاتصال في التأثير على المتلقي وانتشار استخدامها في الدراسات الإعلامية بشكل كبير، إلاّ أن ذلك لا ينفي وجود مشكلة في **تعريف ومفهوم** التأطير، فقد تطرقت العديد من الأبحاث إلى أن تعريف التأطير لا يزال غامضاً ويولد التباساً مع النظريات الأخرى. "وقد ركزت العديد من هذه الانتقادات على منهجية البحث ونطاق تعريف التأطير"[1].

وقد تكون لهذه المشكلة علاقة بالمشكلة الأبرز التي تواجه نظرية الأطر الإعلامية وهي **علاقتها بنظرية وضع الأجندة. ويرى الباحث أن هناك تقارباً ما، بين بعض النظريات الإعلامية أو تشابهاً في بعض جوانبها، ويبدو هذا التشابه أكثر ما يكون بين نظريتي الأطر الإعلامية ووضع الأجندة**، وقد تطرق مكومبس بشكل مفصل إلى هذا الموضوع.

فقد "رأى مكومبس، وشو، وويفر (1997) أن تأثيرات وضع الأجندة والأطر ليس فقط متقاربة، ولكنهم استخدموا مصطلح (المستوى الثاني من وضع الأجندة) لوصف تأثير إبراز خصائص التغطية الإعلامية على تفسير الجمهور للقصص الإخبارية"[2].

"وقد طرح مكومبس (2004) بأن التأطير هو ببساطة مجرد نسخة أكثر دقة من وضع الأجندة. فالتأطير، من هذا المنظور، يعني جعل جوانب من القضية أكثر بروزا من خلال وسائط عرض مختلفة بهدف إحداث تحول في مواقف الناس. وأطلق على هذه الظاهرة (المستوى الثاني من وضع الأجندة)"[3].

وفي دراسة أخرى اعتبر مكومبس أنه "على الرغم من وجود وجهات نظر عديدة متباينة على نطاق واسع حول التأطير، فإن روبرت إنتمان استشهد في كثير من الأحيان بتعريف يحتوي على لغة مكملة لنظرية وضع الأجندة في استخدامه لمصطلح الإبراز"[4].

"كما استخدم بعض الباحثين أمثال مكومبس وشو (1993)، وسلمى غنام (1996 – 1997)، ومكومبس وآخرون (1997)، تيديسكو (2001)، وجولان وونتا (2001)، وتشيلي وكومبس (2004) ثلاثة مصطلحات علمية مرتبطة بنظرية وضع الأجندة ومستعارة منها عند تعريفهم للتأطير واختيار تأثيراته في الجمهور وهي: أجندة السمات Attributes Agenda،

---

(1) Lauren Finkel, **Analysis of Oppositional Frames in Evaluating Movement Success:** National and Local Debates Over Sex Education Programming, (Germany: VDM Verlag, 2009) p. 13.
(2) Dietram A. Scheufele, op. cit. p. 103.
(3) Dietram A. Scheufele & David Tewksbury, Op. cit. p. 14.
(4) Maxwell McCombs, Op. cit. p. 546.

والمستوى الثاني للأجندة Second Level Of Agenda، والسمات البارزة The Salient Attribute"[1].

ولا يزال النقاش مستمراً بين الباحثين حول الفروقات بين نظريتي الأطر الخبرية والمستوى الثاني من وضع الأجندة، وقد خلص ريل ودافيس إلى أن التمييز بينهما ليس واضحاً[2]. وكدليل على ذلك يقول مكومبس في معرض دراسة له عن وضع الأجندة "إن كلاً من التأثيرات التقليدية لوضع الأجندة وتأثيرات وضع أجندة السمات تقوم على أساس انتقال البروز. والطرح الأساسي لهاتين المرحلتين – ويطلق عليهما أحياناً المستوى الأول والمستوى الثاني من وضع الأجندة –أن العناصر البارزة لدى وسائل الإعلام تصبح مع مرور الوقت بارزة لدى أجندة الجمهور. فوسائل الإعلام لا تكون ناجحة فقط في إخبارنا بما يجب أن نفكر فيه، ولكن أيضاً يمكن أن تكون ناجحة في إخبارنا كيف نفكر فيها"[3]

ويرى الباحث أن جوهر النقاش حول علاقة نظرية الأطر بنظرية وضع الأجندة يتناول خاصية البروز التي هي من أهم خصائص التأطير، وفي نفس الوقت يعتبرها باحثون كبار مثل مكومبس أنها أحد مستويات وضع الأجندة، والمتأمل في المصطلحات المستخدمة في كلا النظريتين (وضع الأجندة والأطر الإعلامية) من قبل هؤلاء الباحثين يكاد لا يرى فرقاً بينهما.

المطلب السادس: الاستفادة من نظرية الأطر الإعلامية:

يستفيد الباحثون من دراسة نظرية الأطر "إذ يمكن النظر إلى الإطار الخاص بالنص الصحفي من خلال عناصره البنائية والتي تتكون من العناوين الرئيسة والفرعية، واستخدام الصورة والتعليق عليها، والأدلة المقدمة، واختيار المصدر، والاقتباسات، والشعارات، والإحصاءات، والبيانات والفقرات الختامية، حيث يمكن النفاذ من خلالها إلى المحتوى الضمني للنص ودلالته، الأمر الذي تتكامل معه الرؤية التحليلية تجاه القضايا باختلاف أنواعها ودرجة أهميتها"[4].

---

(1) محمد عويس، **مرجع سابق**، ص77.

(2) Leslie Rill and Corey Davis, "Testing the second level of agenda setting: effects of news frames on reader-assigned attributes of Hezbollah and Israel in the 2006 war in Lebanon", **Journalism & Mass Communication Quarterly,** Vol. 85, No. 3 (USA: Association for Education in Journalism & Mass Communication, 2008) p. 610.

(3) Maxwell McCombs, Op. cit.p. 545.

(4) Claes H.devreese, "News framing theory and typology", **Information Design Journal**, (London: john Benjamins publishing company, 2005) P:54.

وقد ذكر بول دي أنجيلو Paul D'angelo أربعة أهداف تجريبية تحاول دراسات وأبحاث نظرية الأطر الإخبارية تحقيقها وهي[1]:

1- تحديد الوحدات الموضوعية المسماة بالأطر أو القوالب.
2- دراسة الظروف السابقة التي أدت إلى إنتاج هذه الأطر.
3- دراسة كيفية تنشيط الأطر الإخبارية وتفاعلها مع التجارب الفردية السابقة للتأثير على التفسيرات، واستدعاء المعلومات، واتخاذ القرارات أو تقييم المخرجات.

ويرى الباحث أن نظرية تحليل الأطر الإعلامية تعتبر مدخلاً مناسباً لدراسة التناول الصحفي لقضية الاستيطان، على اعتبار أن وسائل الإعلام، تمارس عملية التأطير تلقائياً، وتؤدي دوراً هاماً ومؤثراً في تشكيل الرأي العام من خلال تأطير القضايا التي تتناولها وتهم قطاعاً عريضاً من الجمهور، ويساعد تحليل المضمون الذي استخدمه الباحث في الكشف عن الأطر التي استخدمتها صحف الدراسة.

(1) طه نجم، **مرجع سابق**، ص17.

الفصل الثاني
الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية ودور الإعلام الفلسطيني في مواجهته

الفصل الثاني
الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية*
ودور الإعلام الفلسطيني في مواجهته

يشكل الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية، أحد أبرز القضايا الأساسية المتعلقة بالصراع مع الاحتلال (الإسرائيلي)، ليس فقط منذ نشأة الكيان الصهيوني، ولكن أيضاً منذ أن بدأت موجات الهجرة الصهيونية إلى أرض فلسطين التاريخية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

والاستيطان عام 2012، مرتبط بمرحلة بدأت في عام 2009، بعد تسلم حكومة الليكود بزعامة نتنياهو لمقاليد السلطة في (إسرائيل)، حيث تزايدت وتيرة الاستيطان بشكل لم يسبق له مثيل. واستمرت هذه الوتيرة في التصاعد عاماً بعد عام.

يحمل هذا الفصل عنوان "الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية" وتناول أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: نشأة الاستيطان اليهودي في فلسطين وأبرز مراحل تطوره حتى عام 2009.

المبحث الثاني: الاستيطان في الضفة الغربية في ظل حكم الليكود بزعامة نتنياهو (من 2009 وحتى عام 2012).

المبحث الثالث: المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من الاستيطان.

المبحث الرابع: دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الاستيطان (الإسرائيلي).

* للوقوف على المصطلحات المتعلقة بالاستيطان والواردة في هذا الفصل انظر الملحق رقم (4).

المبحث الأول
نشأة الاستيطان اليهودي في فلسطين وأبرز مراحل تطوره حتى عام 2009

يتناول هذا المبحث نشأة الاستيطان اليهودي في فلسطين وأبرز مراحل تطوره حتى عام 2009، ويشتمل على ثلاثة مطالب، حيث يتناول المطلب الأول النشأة التاريخية للاستيطان اليهودي في فلسطين حتى عام النكبة (1948)، بينما يتناول المطلب الثاني الاستيطان (الإسرائيلي) من عام 1967 وحتى توقيع اتفاقية أوسلو، أما المطلب الثالث فجاء بعنوان لاستيطان في ظل اتفاقيات السلام والمفاوضات.

المطلب الأول: النشأة التاريخية للاستيطان اليهودي في فلسطين حتى عام النكبة (1948):

أولاً: الاستيطان اليهودي في فلسطين.. البدايات والمنطلقات:

الظاهرة الملفتة في الاستيطان اليهودي على أرض فلسطين، أنه كفكر وممارسة، بدأ قبل الاحتلال الصهيوني لفلسطين عام 1948 (عام النكبة) بمدة طويلة، واستمر بعد هذا العام وشهد تصعيداً بشكل خاص بعد هزيمة 1967 واحتلال ما تبقى من فلسطين وأراض عربية أخرى.

و"لا يمكن القول إن المشروع الاستيطاني جاء عفويًا، وإنما كان ولا يزال ضمن خططٍ وسياسات أعدت الحركة الصهيونية والحكومات (الإسرائيلية) لها جيداً، تم تنفيذها على مراحل تحكمها الظروف السياسية السائدة"[1] ولذلك "يتفق معظم الباحثين في هذا الشأن أن الاستيطان الصهيوني نوع مغاير من أشكال الاستيطان المتبعة والمعروفة عبر التاريخ. رغم أن مجموعة كبيرة من أدوات تنفيذ هذا الاستيطان لا تختلف كثيراً عن الاستيطان الاستعماري الأوروبي أو الأمريكي في مناطق مختلفة من العالم. إلا أن الاستيطان الصهيوني في أساسياته ارتكز ومازال على دعائم دينية وأسطورية مقتبسة من التوراة وكتب دينية أخرى وكتابات سياسية وفكرية وتفسيرية لجوهر كيان اليهود، وكيفية عودتهم إلى أرض الآباء والأجداد، وتوافق هذه الأساسيات مع الرؤية الاستعمارية الصهيونية الحديثة التي طرحها هرتسل وعدد من منظري الفكر الصهيوني الحديث والمعاصر"[2].

---

(1) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص70.

(2) جوني منصور، **مرجع سابق**، ص16.

وساهمت الرؤية والمواقف الأوروبية مبكراً في بلورة فكرة الاستيطان اليهودي على أرض فلسطين، حيث "كانت فرنسا أول من طرح بشكل جدي فكرة توطين اليهود في فلسطين، فقد أعدت حكومة الإدارة الفرنسية عام 1798 خطة سرية لإقامة كومنولث يهودي في فلسطين، حال نجاح الحملة الفرنسية في احتلال مصر والمشرق العربي بما فيه فلسطين، وذلك مقابل تقديم الممولين اليهود قروضاً للحكومة الفرنسية التي كانت تمر آنذاك في ضائقة اقتصادية خانقة، والمساهمة في تمويل الحملة الفرنسية المتجهة صوب الشرق بقيادة نابليون بونابرت، وأن يتعهد اليهود ببث الفوضى وإشعال الفتن وإحلال الأزمات في المناطق التي سيرتادها الجيش الفرنسي لتسهيل أمر احتلالها"[1].

لكن التطورات التي حصلت فيما بعد قلصت من الدور الفرنسي "ويلاحظ أن تبني فرنسا لفكرة توطين اليهود في فلسطين قد بدأت حدتها تفتر في أعقاب الفترة النابليونية، وذلك لانشغال فرنسا عن الشرق بمشاكلها الداخلية واتجاه توسعها نحو مناطق أخرى مما قلل من حاجتها لخدمات اليهود"[2].

ورغم التفكير الأوروبي المبكر بخصوص الاستيطان اليهودي في فلسطين التي كانت ولاية عثمانية في ذلك الوقت، إلاّ أن "المستوطنات لم تظهر بشكلها المنظم إلا بعد عام 1878 م، فقد استطاعت مجموعة من اليهود الذين كانوا يسكنون في القدس تأسيس عدد من المستوطنات مثل بتاح تكفا، المقامة على أراض عربيةٍ كانت تعرف باسم ملبس، ومستوطنة زخرون يعقوب في منطقة الجليل شمال فلسطين، وريشون ليتسيون في منطقة الرملة جنوب فلسطين، الأمر الذي نبّه الحكومة العثمانية إلى خطورة تدفق اليهود إلى فلسطين فأصدرت الدولة عام 1882 م قرارًا يمنعهم من الاستقرار في فلسطين، وأنه يحرم عليهم الدخول إلى المدن ذات الطابع الديني وبالذات مدينتي القدس والخليل"[3].

وأدى نشاط تيودور هرتسل وإعلانه عن تأسيس الحركة الصهيونية إلى حدوث تحول في نظرة اليهود إلى فلسطين وحقهم فيها والهجرة إليها والاستيطان على أراضيها، فقد "سعى مباشرة إلى تأسيس مؤسسات لتحقيق الهجرة اليهودية والاستيطان اليهودي في فلسطين بواسطة إقامة الصندوق القومي والصندوق التأسيسي لهذا الغرض"[4].

---

(1) أمين محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، بدون طبعة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 74 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984) ص12.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص15.

(3) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص83.

(4) جوني منصور، **مرجع سابق**، ص14.

وطرحت المؤتمرات الصهيونية منذ انعقاد مؤتمرها الأول بمدينة بال في سويسرا عام 1897 موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين بقوة، وقدمت لها كل الدعم الممكن، ما أدى إلى نمو عدد ومساحة هذه المستوطنات وقاطنيها من اليهود، وعلى سبيل المثال "كان اليهود يملكون 2.5% من أراضي فلسطين عام 1918م ارتفعت إلى 5.6% في منتصف عام 1948"[1].

ويرى الباحث أن نشاط الحركة الصهيونية في أوروبا ومصالح الدول الأوروبية المتنفذة وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، أدّيا إلى تسهيل مخططات الاستيطان اليهودي في فلسطين.

ثانياً: الاستيطان اليهودي أثناء الحكم العثماني لفلسطين:

من الواضح أن الدولة العثمانية لم تتخذ في البداية موقفاً معارضاً لهجرة اليهود إلى فلسطين، بدليل تلك المستوطنات التي تمت إقامتها على الأراضي الفلسطينية قبل الحرب العالمية الأولى، أي حينما كانت فلسطين ولاية عثمانية. وعندما اتضحت نوايا الحركة الصهيونية وأطماعها في فلسطين وقفت الدولة العثمانية بكل قوة ضد هذه الأطماع، حيث إن "تدفق يهود روسيا وأوروبا الشرقية على الدولة جعل السلطات العثمانية تتنبه إلى خطورة هذا التطور الجديد وخصوصاً بعد مقتل القيصر إسكندر الثاني عام 1881م وسريان الإشاعات حول اشتراك اليهود في مقتله وحول صدور الأوامر من القيصر الجديد باضطهاد اليهود، فأعلنت السلطات العثمانية في إبريل 1882م أنها تحيط كل اليهود الذين يريدون الهجرة إلى (أراضيها) بعدم السماح لهم بالاستقرار في فلسطين، بل يمكنهم أن يهاجروا إلى داخل ولاية (عثمانية) أخرى وأن يستقروا فيها، كما يحلو لهم؛ بشرط أن يصبحوا رعايا عثمانيين، وأن يقبلوا سريان قوانين الإمبراطورية عليهم. وفي 29 حزيران (يونيه) 1882م أبرق الباب العالي إلى متصرف القدس يطلب منه عدم السماح لليهود الذين يحملون جنسيات روسيا ورومانيا وبلغاريا بالنزول إلى يافا أو حيفا، على اعتبار أنه من المحرم على هؤلاء اليهود أن يضعوا أقدامهم في مدن فلسطين الأربع المقدسة (القدس – الخليل – صفد – طبرية) بل عليهم أن يتجهوا إلى أي ميناء عثماني آخر على ظهر نفس السفينة التي أقلتهم"[2].

إلاّ أن اليهود استغلوا ضعف الدولة العثمانية التي كان يطلق عليها لقب الرجل المريض، وتحالفوا مع الدول الكبرى آنذاك وعلى رأسها بريطانيا من أجل تحقيق أهدافهم في فلسطين، و"توالت موجات الهجرة مدعومة بفكرة إقامة وطن لليهود سواء في نهاية مدة الحكم العثماني أو

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، "تهجير عرب فلسطين"، المجلد الأول (أ–ث)، **الموسوعة الفلسطينية** (دمشق: **هيئة الموسوعة الفلسطينية** 1984) ص584.

(2) نائلة الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840 – 1914**، بدون طبعة (عمان: دار الشروق، 2007) ص192 و193.

في مدة الانتداب البريطاني على فلسطين. ونشطت مؤسسات تنظيمية لشراء الأرض كان من أبرزها القيرنقييمت، والصندوق التأسيسي قيرن هايسود لجمع الأموال لدعم مشاريع شراء الأراضي وإقامة المستوطنات عليها. وهاجر حوالي 35 ألف يهودي إلى فلسطين، غالبيتهم من روسيا، في ظل موجة الهجرة اليهودية الثانية (1904–1914). وما ميز هذه الهجرة أنها جاءت في أعقاب سلسلة من المؤتمرات الصهيونية، خاصة وأن الروح الاستيطانية قد انتشرت في أوساط يهودية مؤدلجة بالفكر الصهيوني أو –على الأقل– لديها القابلية والاستعداد لتبني ملامح من هذا الفكر"[1].

والحقيقة التي لابد من ذكرها "أن السلطان عبدالحميد الثاني وقف سداً منيعاً ضد رغبات اليهود، الذين شاركوا بفاعلية في إسقاط السلطان عبدالحميد من منصبه، من خلال جمعية تركيا الفتاة وذراعها الاتحاد والترقي، والتي قامت بالانقلاب العسكري عليه، وإجباره على التنازل عن العرش[2].

ومما سجله التاريخ للسلطان عبدالحميد الثاني في هذا المضمار، أنه "عندما أدرك خطر اليهود كتب فرمانات متوالية بخط يده سنة 1891م، ليحول دون استيطان اليهود في فلسطين خشية قيامهم بتشكيل حكومة يهودية عنصرية في فلسطين، وبعثه إلى الصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام في هذا الموضوع"[3].

ويشير الباحثون إلى أن هجرة اليهود إلى فلسطين أخذت شكل الموجات، من بينها موجتان أثناء الحكم العثماني، وهذه الموجات هي[4]:

1- **الموجة الأولى:** استغرقت السنوات من 1882 إلى 1903، وضمت عدداً يصل من 20 إلى 30 ألف مهاجر (بمعدل 1000 مهاجر كل عام) وقد جاءت الأكثرية الساحقة من المهاجرين من روسيا ورومانيا وبولندا.
2- **الموجة الثانية:** استغرقت السنوات من 1904 إلى 1914، وضمّت عدداً يتراوح بين 35 و40 ألفاً من اليهود معظمهم من العمال الروس. وقد ارتبطت تلك الموجة تاريخياً بالاضطرابات السياسية التي سادت روسيا بعد هزيمتها على يد اليابان.

---

(1) جوني منصور،، **مرجع سابق**، ص19.

(2) محسن صالح، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993 – 2011، **مرجع سابق**، ص8.

(3) نائلة الوعري، **مرجع سابق**، ص199.

(4) عبدالوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ط1، ج7 (بيروت: دار الشروق، 1999) ص90.

3- **الموجة الثالثة:** تُعَدُّ استمراراً لسابقتها (وكانت تضم بين أعضائها غولدا مائير) وقد استغرقت السنوات من 1919 إلى 1923 وضمت حوالى 35 ألف يهودي غالبيتهم من روسيا وبولندا.

4- **الموجة الرابعة:** وتُسمَّى أيضاً هجرة جرابسكي (نسبة إلى رئيس وزراء بولندا المعروف بمعاداته لليهود واليهودية) وقد استغرقت هذه الموجة السنوات من 1924 إلى 1931 تقريباً، وضمت حوالى 82 ألف يهودي غالبيتهم من روسيا وبولندا.

5- **الموجة الخامسة:** واستغرقت الموجة الخامسة السنوات من 1932 إلى 1944 وضمت حوالى 265 ألف يهودي، وهو أعلى رقم بلغته أفواج المهاجرين إبان الانتداب. وترتبط تلك الموجة باستيلاء النازيين على السلطة، ولذا كانت غالبية أعضائها من بولندا وألمانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا، أي وسط أوروبا، بينما كان المهاجرون حتى الموجة الرابعة من شرقها.

واستمرت الهجرة بعد ذلك، ووصل إلى فلسطين 192 ألف مهاجر، وجاء بعد الحرب العالمية الثانية مجموعة من 161 ألفاً.

ثالثاً: الاستيطان اليهودي في ظل الانتداب البريطاني:

دخل الاستيطان اليهودي إلى فلسطين في ظل الانتداب البريطاني مرحلة جديدة مستفيداً من التطورات التي حصلت في المنطقة عشية الحرب العالمية الأولى (1914–1918) وهزيمة الدولة العثمانية وانتصار الحلفاء ووقوع فلسطين تحت الاحتلال البريطاني أواخر العام 1917. "ونشط عدد من قياديي الصهيونية في أوساط السياسيين الإنجليز خلال الحرب العالمية الأولى في سبيل تحقيق إنجاز رسمي يتم بواسطته الاعتراف بقضية اليهود ومطالبهم، وبالفعل حققت الصهيونية بشخص أحد أبرز قياديها في ذلك الوقت وهو الدكتور حاييم وايزمن، عملية استصدار تصريح بلفور من الحكومة الإنجليزية في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) 1917"[1].

وشكل إصدار وعد بلفور منعطفاً تاريخياً في تاريخ الصراع مع الحركة الصهيونية إذ إن "هذا التصريح منح امتيازات هائلة لليهود والصهيونية الذين عرفوا كيفية استثماره سياسياً فيما بعد بواسطة إدراجه ضمن صك الانتداب للعام 1922 والذي اعترف باليهود في فلسطين ولغتهم وتراثهم... الخ وهذا التصريح هو الذي فتح – بصفة رسمية على الأقل – باب الصراع التاريخي والسياسي بين الفلسطينيين والعرب من جهة وبين الصهيونيين ثم (إسرائيل) من جهة أخرى، وواضح أن لهذا الصراع انعكاسات مازالت تتفاعل على الساحة الشرق أوسطية. ونالت

(1) جوني منصور، **مرجع سابق**، ص20.

حركة الهجرة الصهيونية دعماً مباشراً في بعض الأحيان، وغير مباشر في أحيان أخرى من سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين، التي كانت تتعامل مع المتغيرات بميزان إرضاء العرب الفلسطينيين مرة، واليهود مرة أخرى. هذه السياسة الازدواجية التي اتبعتها حكومة الانتداب فيما يتعلق بالهجرة اليهودية والاستيطان ساهمت في تفاعل اليهود معها بصورة استغلالية لتحقيق مزيد من الإنجازات السياسية والسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي، خاصة الأراضي ذات الجودة العالية، وذات القيمة الشرائية الأكبر. لهذا نجد أن تركز التجمعات الاستيطانية في فلسطين خلال فترة الانتداب، إضافة إلى تجمعات يهودية كبيرة في المدن، كانت في مختلف أنحاء فلسطين"[1].

وتدل المعطيات والأرقام أن أجندة حكومة الانتداب البريطاني كانت تقوم على إحداث تغييرات جوهرية على أرض الواقع لصالح اليهود. و"عندما أعلن قيام (إسرائيل) في 1948/5/15م، كان عدد المستعمرات اليهودية التي أقامتها الوكالة اليهودية، والمنظمة الصهيونية العالمية 285 مستعمرة أقيمت على شكل حزام متكامل من القلاع العسكرية الاستيطانية، حول الخطوط التي حددها قرار التقسيم لعام 1947م"[2].

وبالنظر إلى تطور أعداد المستوطنين اليهود في ظل الانتداب البريطاني ندرك حجم التعاون بين الطرفين لتحقيق مخطط تحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود، "وقد وصل عدد اليهود في فلسطين حتى عام 1948م إلى 650 ألف يهودي، بعدما كان عددهم 50 ألفاً في بداية الانتداب البريطاني، بما يظهر بشكل قاطع التنسيق الفعلي بين مؤسسات الاستيطان وسلطات الانتداب؛ لتمكين اليهود من إقامة ما سمّي الوطن القومي لليهود في فلسطين، رغم ما تضمنه صك الانتداب من العمل على تمكين الفلسطينيين من تحقيق استقلالهم، وسيادتهم فوق أرضهم"[3].

ولاحظ الباحث أن المراجع والدراسات التي تناولت الاستيطان الصهيوني في فلسطين لم تذكر شيئاً عن المدة الزمنية الواقعة بين 1948 وحتى 1967، وهي المدة التي أصبحت فيها الضفة الغربية تحت إدارة المملكة الأردنية الهاشمية، وقطاع غزة تحت إدارة جمهورية مصر العربية، وباقي فلسطين وقع بالكامل تحت الاحتلال الصهيوني وأقاموا عليه دولة (إسرائيل).

---

(1) جوني منصور، **مرجع سابق**، ص21.

(2) الموسوعة الفلسطينية، "الاستيطان الصهيوني بعد 1967"، **مرجع سابق**، ص222.

(3) عدنان حسين، **التَوسُّع في الاستراتيجية الإسرائيلية**، ط1 (بيروت: دار النفائس، 1989م) ص33.

ويرى الباحث أنه لولا الدعم الكبير الذي قدمته سلطات الانتداب البريطاني لليهود منذ وقوع فلسطين تحت السيطرة البريطانية عام 1917/ 1918وحتى قيام الكيان الصهيوني عام 1948، لما تسنى للحركة الصهيونية أن تحقق مشروعها الاستيطاني على أرض فلسطين.

المطلب الثاني: الاستيطان (الإسرائيلي) من عام 1967 وحتى توقيع اتفاقية أوسلو:

كانت النتائج التي ترتبت على حرب 1967 واحتلال (إسرائيل) للضفة الغربية وقطاع غزة، فرصةً سانحةً لاستكمال المشروع الاستيطاني اليهودي في فلسطين. و"أدَّت حرب 1967م إلى تحقيق الانطلاقة الكبرى لعمليات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، بعدما تطور الفكر الاستيطاني الصهيوني إثر احتلال (إسرائيل) لمساحات إضافية من الأرض. وقد برز اتجاهان إسرائيليان رئيسان: الاتجاه الأول الذي يربط الاستيطان بالأسباب الأمنية، والاتجاه الثاني الذي يغلّب الاعتبارات الدينية والتاريخية"[1].

ولم ينتظر القادة الإسرائيليون كثير وقت لتنفيذ مخططاتهم الاستيطانية عقب حرب 1967 فمنذ "أيام الاحتلال الأولى، شرعت السلطات (الإسرائيلية) في اتخاذ سلسلة من الإجراءات والقرارات، الهادفة إلى إحكام السيطرة على الضفة الغربية، وإحداث تغييرات إدارية وقانونية في وضعها، والتمهيد للاستيلاء على مساحة واسعة من أراضيها وإقامة المستوطنات عليها"[2].

وبطبيعة الحال لم يكن الاستيطان طوال الفترة الزمنية التي أعقبت حرب 1967 وحتى توقيع اتفاقية أوسلو، يسير بوتيرةٍ واحدة، بل كان يتأثر بالعوامل المحيطة والتطورات التي تمر بها المنطقة وأشار الباحثون لإمكانية تقسيم النشاط الاستيطاني إلى ثلاث مراحل[3]:

المرحلة الأولى: العقد الأول بين حرب حزيران 1967 وبين قلب الحكم في (إسرائيل) في عام 1977 بوصول حزب الليكود إلى السلطة بقيادة بيغن. أُقيمت في هذه الفترة 23 مستوطنة، غالبيتها في غور الأردن.

والمرحلة الثانية: وهي الواقعة بين 1977 وحتى إقامة حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شامير وبيريس في عام 1984، حيث أُقيمت خلالها أكثر من مائة مستوطنة في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلتين.

---

(1) عدنان حسين، **مرجع سابق**، ص47.

(2) خالد عايد، "الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة"، **دليل (إسرائيل) العام**، تحرير صبري جريس وأحمد خليفة، ط3، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997م) ص351.

(3) جوني منصور، **مرجع سابق**، ص32 و33.

والمرحلة الثالثة: بين 1984 وحتى 2005 (أي أنها تتجاوز المدة المشار إليها في عنوان المطلب والتي تنتهي عند توقيع اتفاقية أوسلو، ولكنها تشملها) وتميزت بتقليص وتقليل (وليس توقف) النشاط الاستيطاني في أعقاب بدء المفاوضات مع الفلسطينيين وازدياد الضغط الدولي على (إسرائيل)، وبالتالي جراء اندلاع الانتفاضتين الأولى في العام 1987 والثانية في العام 2000. وفي هذه الفترة أُقيمت 21 مستوطنة رسمية بترخيص من الحكومات (الإسرائيلية). بمعنى أن مجمل عدد المستوطنات قد بلغ حوالي 145 مستوطنة رسمية – نقصد بذلك أنها حاصلة على موافقة الحكومة (الإسرائيلية) وبدعم مادي منها.

وسنتناول بالتفصيل أبرز محطات الاستيطان بعد عام 1967 وحتى بداية التسعينات على النحو الآتي:

أولاً: الاستيطان في ظل حكم المعراخ (العمل) من 1967 – 1977م:

كما تمت الإشارة إليه، فقد سارعت حكومة الاحتلال عقب حرب 1967 إلى تنفيذ المخططات الاستيطانية في الضفة الغربية "وبعد نحو شهر فقط من الاحتلال، عرض يغآل ألون، وزير العدل (الإسرائيلي) آنذاك، على الحكومة (الإسرائيلية) مشروع تسوية سياسية واستيطان، في آن معاً، أخذ يحمل اسمه فيما بعد وعُرف بمشروع ألون. ومع أن أياً من الحكومات المعراخية لم تتبنّ هذا المشروع رسمياً، فإنه ظل الإطار الأساسي للممارسة الاستيطانية حتى الانقلاب السياسي الذي أوصل الليكود إلى الحكم سنة 1977م. وقد دعا مشروع ألون، من بين ما دعا إليه إلى إقامة سلسلة من المراكز الاستيطانية، برعاية الجيش (الإسرائيلي)، على امتداد غور الاردن، وحول القدس وفي جبل الخليل، وكذلك الإقدام فوراً على بناء عدد من الأحياء السكنية اليهودية شرقي القدس الشرقية، بالإضافة إلى إعادة بناء الحي اليهودي في البلدة القديمة، أي في المناطق التي ستسمى أمنية. وأخذ المشروع في الاعتبار ضرورة تجنب ضم عدد كبير من السكان العرب، انطلاقاً من الاعتبار الديموغرافي"[1].

وظل مشروع ألون الملهم لحكومات المعراخ، إذ إنه "بِوَحْي من "مشروع ألون"، أساساً، وعلى الأراضي المستولى عليها بمختلف الذرائع، أقامت حكومات المعراخ المتعاقبة في العقد الأول من الاحتلال 22 مستوطنة في الضفة (ما عدا القدس)"[2].

أما في القدس "في 28 حزيران/ يونيو 1967م، أي بعد 18 يوماً فقط من احتلال القدس، وضعت الحكومة (الإسرائيلية)، بقيادة المعراخ، اللبنة الأولى في السيطرة على مدينة القدس ومنطقتها، تمهيداً لتهويدهما"[3].

---

(1) خالد عايد، **مرجع سابق**، ص352.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص353.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص362.

ثانياً: الاستيطان في ظل حكم الليكود من 1977 – 1984:

مثّل وصول الليكود إلى الحكم لأول مرة منعطفاً في مسيرة الاستيطان فقد "شهدت هذه الفترة انقلاباً تاريخياً حيث جاء إلى الحكم أكثر الحكومات (الإسرائيلية) تطرفاً بقيادة مناحيم بيغن، فبدأ برسم سياسة جديدة خاصة بعد اتفاق السلام مع مصر. ففي هذه الفترة تمت إقامة 35 مستوطنة جديدة، وازداد عدد المستوطنين إلى 13234 مستوطنا، وبلغت نسبة الزيادة 241%. وللمرة الأولى أقيمت مستوطنة واحدة في قطاع غزة، كما شهدت القدس في هذه الفترة أكبر حركة مصادرات للأراضي الفلسطينية في المنطقة الشمالية الشرقية، في حين استمرت عمليات البناء وزيادة عدد المستوطنين"[1].

وحزب الليكود الذي توسع في عمليات الاستيطان، استند إلى الأسس التي وضعها حزب العمل "في تصور لمستقبل المناطق، انطلق الليكود، لدى صعوده إلى السلطة سنة 1977م، من مفهوم أرض (إسرائيل) الكاملة. كما استند إلى الوقائع التي سبق أن أوجدها المعراخ على الأرض، في مختلف المجالات القانونية والإدارية والاستيطانية والاقتصادية، وعمل طوال سني حكمه على ترسيخ تلك الوقائع على نحو يمحو الخط الأخضر (خطوط الهدنة السابقة لسنة 1967م)، ويجعل العودة عن تلك الوقائع بالغة الصعوبة، إن لم تكن مستحيلة. وجاء مشروع دروبلس، الذي نُشر في تشرين الأول/ أكتوبر 1978م والذي يحمل اسم رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية، متتياهو دروبلس، ليعكس هذا التصور الليكودي، في بعده الاستيطاني، بقدر ما كان مشروع ألون يعكس التصور العمالي المقابل. ويهدف المشروع، الذي يحمل عنوان الخطة الرئيسية لتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة، 1979–1983، إلى إقامة نحو 70 مستوطنة، في الضفة الغربية خلال خمسة أعوام، وتكثيف المستوطنات القائمة، بحيث يصل عدد المستوطنين من 120 ألفاً – 150 ألفاً في نهاية الخطة"[2].

وعند إجراء أي مقارنة بين ما فعله الليكود وسلفه حزب المعراخ في موضوع الاستيطان، نجد أن الأرقام تدل على تكثيف الاستيطان كماً ونوعاً حيث "أثمرت سياسة الليكود الاستيطانية هذه بصورة واضحة، فقد أقيم في الأعوام الأربعة الأولى من حكم الليكود 51 مستوطنة في الضفة، أي أكثر من ضعفي عدد المستوطنات التي أقامها المعراخ خلال عشرة أعوام. وارتفع عدد المستوطنين في الضفة (باستثناء القدس) من بضعة آلاف سنة 1977، إلى نحو 45 ألف مستوطن سنة 1984م. ولم يقتصر نجاح الليكود الاستيطاني على الناحية الكمية (عدد المستوطنات والمستوطنين)، بل شمل الناحية النوعية أيضاً: بروز الاستيطان المديني. وقد

---

(1) خليل التفكجي، **مرجع سابق**.

(2) خالد عايد، **مرجع سابق**، ص355.

تمثل ذلك في إقامة المدن والبلدات والأحياء الاستيطانية، وفي الاستيطان داخل المدن الفلسطينية وحولها، مثل: الخليل ونابلس ورام الله، وخصوصاً القدس. كما تمثل في بناء الأطر الإدارية الضرورية للمستوطنات المدينية (المجالس البلدية والمحلية والإقليمية)، وما رافق ذلك من خطوات مثل: مسح الأراضي غير المسجلة لمصلحة المستوطنات؛ إقامة شبكة طرق خاصة بالمستوطنات ومرتبطة بإسرائيل؛ إقامة نظام قانوني منفصل خاص بالمستوطنات... الخ"[1].

وفي الفترة الواقعة ما بين 1981–1986، أي التي كان يحكم فيها الليكود سواء منفرداً أم في أول سنتين من حكومة الوحدة الوطنية "شهدت هذه الفترة تحركاً يمينياً قاده غلاة الليكود ممثلين ببيغن وشامير، فأقيمت 43 مستوطنة، وارتفع عدد المستوطنين إلى 28400 مستوطن بزيادة بلغت 115%. وشكل المستوطنون ما نسبته 2,2% من مجموع عدد السكان العرب البالغ آنذاك 1294700 نسمة. وقد أقيم 53% من هذه المستوطنات في مناطق مكتظة بالسكان في نابلس ورام الله، و32,5% من هذه المستوطنات أقيم في قطاع غزة وجبل الخليل، و14% في غور الأردن، ومستوطنة واحدة أقيمت في منطقة غوش عتصيون الموسعة"[2].

وخلال حكم الليكود "انسحبت الحكومة (الإسرائيلية) زمن مناحيم بيغن من سيناء بناءً على اتفاقيات كامب ديفيد مما أدى إلى زيادة حجم الاستيطان في الضفة الغربية، وذلك لاستيعاب الأعداد التي تم نقلها من سيناء، بالإضافة إلى التصدي للانتقادات الموجهة للحكومة من قبل الأحزاب المتطرفة"[3].

ثالثاً: الاستيطان في ظل حكومتي الوحدة الوطنية الإسرائيليتين 1984–1990:

أثبتت تجربة حكومة الوحدة الوطنية بين الحزبين الصهيونيين الكبيرين حجم الاتفاق بينهما في مسألة الاستيطان، فقد "كان من المتوقع، نظرياً، أن يؤدي قيام حكومة الوحدة الوطنية بين الليكود والمعراخ بدءاً من صيف سنة 1984م، إلى تجميد الاستيطان بقدْرٍ أو بآخر، لكن المبادئ الموجهة للاستيطان التي اتفق الطرفان عليها، والتطورات الاستيطانية نفسها على أرض الواقع، كشفت إلى حد بعيد عن وهم تجميد المستوطنات"[4].

ويشير الباحثون إلى أن الخطوط الأساسية لبرنامج حكومة الوحدة الوطنية بين الليكود والمعراخ جاءت على النحو الآتي[5]:

---

(1) خالد عايد، **مرجع سابق**، ص355.

(2) خليل التفكجي، **مرجع سابق**.

(3) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص92.

(4) خالد عايد، **مرجع سابق**، ص358.

(5) **المرجع السابق نفسه**، ص359.

1- تعزيز المستوطنات القائمة.

2- إقامة خمس إلى ست مستوطنات خلال عام واحد.

3- تنفيذ قرارات الحكومات السابقة فيما عنى إقامة المستوطنات التي لم تُقم بعد، في الأعوام المقبلة، في تواريخ تحددها حكومة الوحدة الوطنية بكامل أعضائها.

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين أشاروا إلى أن الاستيطان في ظل حكومة الوحدة الوطنية، بين حزبي الليكود والعمل، "مر في فترة انكماش، وأن وتيرة الاستيطان قد انخفضت نسبياً مقارنة مع الفترة التي سبقتها، فقد أُقيمت في هذه الفترة 17 مستوطنة في الضفة الغربية، إلا أن ذلك لا يعني أن الاستيطان قد توقف نهائيا، فقد أُقيمت عدة مستوطنات تلبي رغبات كل من الحزبين، فحزب العمل دعم إقامة مستوطنات زراعية وأمنية في منطقة الأغوار، بينما أقام حزب الليكود مستوطنات داخل التجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة الغربية"[1].

وبسبب سياسات وإجراءات الاحتلال، انطلقت الانتفاضة الأولى في عهد حكومة الوحدة الوطنية التي كان يرأسها في ذلك الوقت إسحق رابين، "وبلغ عدد المستوطنات مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في العام 1987 في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 130 مستوطنة رسمية وغير رسمية. وشهدت سنوات التسعينات أشكالاً متناقضة لها علاقة بالنشاطات الاستيطانية، حيث أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في العام 1991 أن تحويل أموال إلى (إسرائيل) منوط (مشروط) بوقف العمليات الاستيطانية وتجميدها كلياً"[2].

وهكذا من الناحية الفعلية، لم يؤد وجود حكومة وحدة وطنية بين العمل والليكود إلى تراجع الاستيطان ففي "أواخر سنة 1990م، آخر سني عمر الائتلاف الليكودي – العمالي، كان في الضفة الغربية (باستثناء القدس) نحو 150 مستوطنة، يقطنها 90 ألف مستوطن يهودي تقريباً. ومع استفراد الليكود بالحكم مجدداً، وتدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي السابق، فإنه عاد وتبني خططاً استيطانية جديدة/ قديمة تشمل الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الضفة. مثال لذلك، الخطة الاستيطانية الخمسية الشاملة التي عرضها وزير البناء والإسكان الجديد أريئيل شارون على الحكومة، فنالت موافقتها. وقد دعت الخطة إلى استمرار البناء في يهودا والسامرة وغزة"[3].

ويتضح مما سبق مدى الاتفاق بين أكبر حزبين إسرائيليين آنذاك هما المعراخ والليكود في موضوع الاستيطان على الرغم من وجود فروقات في برامجهما المتعلقة بالشأن الداخلي وخاصة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص94.

(2) جوني منصور، **مرجع سابق**، ص38.

(3) خالد عايد، **مرجع سابق**، ص360.

المطلب الثالث: الاستيطان في ظل اتفاقيات السلام والمفاوضات:

أولاً: واقع الاستيطان في ظل مؤتمر مدريد للسلام واتفاقية أوسلو:

لم تتراجع حدة النشاطات الاستيطانية مع وجود حكومة الوحدة الوطنية في (إسرائيل)، وبقي هذا الحال مع انطلاقة عملية السلام بانعقاد مؤتمر مدريد عام 1991، والشواهد تدل على أن حكومات الاحتلال استغلت محادثات السلام لصالح استمرار الاستيطان، "وما بين 1992 – 2000 استمرت الحكومات (الإسرائيلية) العمالية والليكودية في سياسة توسيع الاستيطان وفتح الشوارع الالتفافية وإصدار الأوامر العسكرية القاضية بوضع اليد على الأراضي الفلسطينية. واستمر التوسع الاستيطاني في مناطق محددة أكثر من مناطق أخرى وذلك بغية تنفيذ الرؤية (الإسرائيلية) للمرحلة النهائية للحدود والمستوطنات. واستنادا إلى تقارير حركة السلام الآن، فقد تزايد عدد المستوطنين منذ عام 1992 من 107 آلاف مستوطن إلى 145 ألف مستوطن في نهاية حكومة العمل برئاسة بيريز، كما تم بناء أو استكمال بناء عشرة آلاف وحدة سكنية، وأقيمت ضمن مفهوم القدس الكبرى أربعة آلاف وحدة سكنية جديدة"[1].

وتدل الشواهد على استمرار بل وتزايد وتيرة الاستيطان ما بين مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو فقد "استمرت أعمال البناء وإسكان اليهود في القدس، في ظل مفاوضات السلام وفي عهد الحكومة العمالية الجديدة. بل لعل وتيرة هذه الأعمال ازدادت نتيجة هذين التطورين. وفي تموز/ يوليو 1993م، كان عدد المستوطنين اليهود في القدس الشرقية قد بلغ 160 ألف شخص، يتوزعون على ثمانية أحياء استيطانية، في مقابل 155 ألف فلسطيني يعيشون في المدينة. وبذلك وُجدت أول مرة منذ حزيران/ يونيو 1967م، أكثرية يهودية في القدس الشرقية ذاتها. يضاف إلى هذه الأحياء النقاط الاستيطانية داخل أسوار المدينة القديمة، والمستوطنات الواقعة ضمن نطاق القدس الكبرى"[2].

وكان قادة (إسرائيل) يدركون أنهم قد يجبرون عند توقيع اتفاقية سلام مع الفلسطينيين على وقف أو تجميد الاستيطان، ولذلك كانت وتيرة الاستيطان تزداد في الأوقات التي تسبق التوصل لأي اتفاق، "عند دراسة الاستيطان في الفترة السابقة لاتفاقات أوسلو والتي توالت الحكم فيها الأحزاب اليمينية واليسارية يمكن القول إن الفترة التي سبقت اتفاقيات أوسلو، كانت أكثر الفترات التي شهدت فيها الضفة الغربية زيادة في أعداد المستوطنات والمستوطنين، خاصة تلك المستوطنات التي أُقيمت في عهد حكومات حزب الليكود والتي شكلت ما نسبته 62.8% من نسبة المستوطنات في هذه الفترة"[3].

---

(1) خليل التفكجي، **مرجع سابق**.

(2) خالد عايد، **مرجع سابق**، ص365.

(3) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص95.

ولم تؤد اتفاقية أوسلو إلى كبح جماح النشاطات الاستيطانية (الإسرائيلية) في الأراضي الفلسطينية، بل على العكس من ذلك عرفت الحكومات (الإسرائيلية) المتعاقبة كيف تستغل هذه الاتفاقيات من أجل تحقيق مخططاتها الاستيطانية حيث إن "الواقع والوقائع تشير إلى أن الاتفاقيات قد ساهمت مساهمة جليلة في تنشيط الاستيطان وتعميق قمع الاحتلال للفلسطينيين واستمرار السيطرة على الأراضي الفلسطينية وإلحاق أضرار بالممتلكات العائدة للفلسطينيين سواء أبنية أو أراضي وأشجار ومزارع وغيرها. الادعاء (الإسرائيلي) أن الفلسطينيين هم الذين خرقوا اتفاقيات أوسلو وبالمقابل الادعاء الفلسطيني أن (إسرائيل) هي التي أخلت بالاتفاقيات وخرقتها جملة وتفصيلا. ولكن المدقق في حيثيات الأمور يفهم مدى انتهاز (إسرائيل) هذه الاتفاقيات لتتابع تنفيذ مخططاتها في إنشاء المزيد من المستوطنات، وبالتالي إلى تعميق تواجدها العسكري في قلب المناطق الفلسطينية"[1].

وبالنظر إلى الإحصائيات نجد تزايد أعداد المستوطنين بعد اتفاقية أوسلو، الأمر الذي يبرهن على أن الحكومات (الإسرائيلية) تستغل عملية السلام لصالح الاستيطان، فعند "عند توقيع أوسلو في العام 1993 لم يتجاوز عدد المستوطنين في الضفة الغربية 105 ألاف مستوطن ونحو 150 ألف مستوطن في القدس الشرقية، وفي نهاية عام 2010 بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية نحو315 ألف مستوطن أي بزيادة تتجاوز مئة في المائة وإذا أضيف إليهم 201 ألف مستوطن يعيشون في 50 حي استيطاني في القدس الشرقية يرتفع إجمالي عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة 516 ألف مستوطن"[2].

ثانياً: الاستيطان (الإسرائيلي) من عام 2000 – 2005:

1- الاستيطان في ظل انتفاضة الأقصى:

شهد العام 2000 اندلاع انتفاضة الأقصى (الانتفاضة الثانية) بعد أن انتاب الشعب الفلسطيني اليأس من نيل حقوقه الوطنية عن طريق المفاوضات مع الجانب (الإسرائيلي). واستهدف المقاومون الفلسطينيون المستوطنات المحاذية أو القريبة من المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأصبح المستوطنون كما جنود الاحتلال هدفاً أساسياً لعمليات المقاومة "في هذه الفترة، حاولت الحكومات (الإسرائيلية) التظاهر بعدم تأثير الانتفاضة على وضع المستوطنين، لذلك عمدت إلى إقامة أكثر من عشرين موقعًا استيطانيًا جديدًا في أنحاء من

---

(1) جوني منصور، **مرجع سابق**، ص109.

(2) جمال البابا، "الاستيطان في ظل حكومة نتنياهو تجميد إعلامي وتصعيد ميداني"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني**، السنة الثامنة، العدد 29 (غزة: مركز التخطيط الفلسطيني، 2011) ص56.

الضفة الغربية، بحيث يقيم فيها أعداد من المستوطنين بشكل مؤقت، وذلك بهدف إثبات أن الانتفاضة الفلسطينية فشلت في توجيه ضربة للاستيطان (الإسرائيلي)"[1].

ويرى الباحث أنه كما في كل حدث بارز، تتحرك حكومات الاحتلال لاحتواء هذه الأحداث بعد أن تفشل في مواجهتها عسكرياً، أو إذا استمرت هذه الأحداث كما حصل في الانتفاضتين الفلسطينيتين، ولذلك شهدت فترة انتفاضة الأقصى الكثير من الخطط (الإسرائيلية) كان أبرزها خطة باراك للفصل، وخطة شارون. كما شهدت تحركات دولية تمخض عنها خطة خارطة الطريق التي تم إعلانها بتاريخ 2002/9/17، وأعقبت إعادة احتلال (إسرائيل) لكامل الضفة الغربية في عملية أطلقت عليها السور الواقي التي تناولت في أحد بنودها مطالبة الحومة بتفكيك المستوطنات التي أقامتها على الفور عام 2001 م.

2- الانسحاب (الإسرائيلي) من قطاع غزة وإخلاء المستوطنات:

لم تبدأ (إسرائيل) بإقامة مستوطنات في قطاع غزة بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة كما هو الحال بالنسبة للضفة بما فيها مدينة القدس، فقد "بدأ الاستيطان (الإسرائيلي) في قطاع غزة متأخراً، بالنسبة إلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى، كما أنه ظل محدوداً من حيث عدد المستوطنات والمستوطنين، قياساً بالضفة الغربية، أو حتى بمرتفعات الجولان السورية. ويُعزى ذلك، عادة، إلى عوامل شتى منها الكثافة السكانية العربية العالية والمتزايدة باطراد في القطاع؛ وضراوة مقاومة الاحتلال فيه؛ ومحدودية الموارد المائية وشدة اعتماد الزراعة الغزية على مياه الري في آن واحد"[2]

إلاّ أن مخطط بقاء الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، اقتضى أن تنفذ حكومات الاحتلال في قطاع غزة مخططاً استيطانياً أسوة بما تفعله في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة فقد "أنشئت أول مستوطنة في القطاع سنة 1970، ثم بدأ اندفاع استيطاني من أجل تفتيت الوحدتين الجغرافية والديموغرافية للقطاع، خصوصاً أن العامل الديمغرافي شكل عامل قلق مزمن للأوساط الصهيونية، الأمر الذي دفعها للسعي إلى تقسيم القطاع إلى ثلاث كتل رئيسية معزولة عن بعضها بواسطة أوتاد من المستوطنات الصغيرة، ولم تشكل رقعة القطاع الضيقة حاجزاً أمام النشاط الصهيوني طالما أن الهدف هو تفتيت الوحدة الجغرافية لهذه الرقعة المكتظة (رغم صغرها) بمئات الآلاف من الفلسطينيين، فاندفعت السلطات الصهيونية إلى تنفيذ حملات مصادرة ضخمة لأراضي القطاع بغية تحويلها إلى مستوطنات وشوارع استيطانية، ليصل حجم الأراضي المصادرة لصالح الاستيطان حتى أيار 1991 إلى 23150 دونماً. ويظهر تفحص

---

(1) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص106.

(2) خالد عايد، **مرجع سابق**، ص366.

توزيع المستوطنات في قطاع غزة نمطاً واضحاً لسياسة تقطيع الأوصال التي يطبقها الصهاينة بواسطة المستوطنات، فإلى كتلتين استيطانيتين شمال وجنوب القطاع، جرى نثر عدد من المستوطنات التي تشكل حواجز تحول دون التعامل مع القطاع كوحدة متكاملة"[1].

واتبعت سلطات الاحتلال مع المواطنين الفلسطينيين أشد الأساليب القمعية والتعسفية من أجل مصادرة الأراضي التي أقامت عليها المستوطنات أو التي خدمت وجود هذه المستوطنات. و"سيطرت قوات الاحتلال علي أراضي مساحتها 117 ألف دونم بحجة أنها أملاك الدولة والتي تؤلف نحو 32.5% من مساحة قطاع غزة الإجمالية، وهناك من يذكر أن الأراضي التي صودرت إجمالا ووفقاً للأوامر العسكرية ما يقرب من 43% من مساحة القطاع"[2].

أخذ المشروع الاستيطاني يتمدد في قطاع غزة "وفي حسبة لمستوطنات قطاع غزة في سنة 1993م، أعدها أحد متابعي الاستيطان بعد أن قام بجولة ميدانية في القطاع، جاء أن السلطات العسكرية (الإسرائيلية) تسيطر على 40% من القطاع، وأن عدد المستوطنات يبلغ 16 مستوطنة، يسكنها نحو 3800 مستوطن"[3].

على الرغم من تأكيدات الزعماء الإسرائيليين على أهمية الاستيطان في قطاع غزة، إلا أن التطورات التي نجمت عن انتفاضة الأقصى أدت إلى تراجع مواقفهم ثم الانسحاب (الإسرائيلي) من قطاع غزة وإخلاء المستوطنات بالكامل عام 2005. وقد تم استيعاب جزء من المستوطنين الذين تم إجلاؤهم من قطاع غزة في مناطق الضفة الغربية، فقد "أعلن عن مشروع تحويل مستوطنة مسكيوت من مستوطنة عسكرية إلى مستوطنة مدنية لإقامة 30 وحدة استيطانية في غور الأردن، وقد صادقت وزارة الدفاع (الإسرائيلية) على هذا المخطط، وتأتي هذه المصادقة في إطار توطين المستوطنين الذين تم إخلاؤهم من قطاع غزة"[4].

وبغض النظر أين تم إسكان المستوطنين الذين أجلاهم الاحتلال من قطاع غزة، فإن الحقائق والمؤشرات تؤكد ازدياد الاستيطان في الضفة تزامناً مع الانسحاب من قطاع غزة، ففي

---

(1) المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، "التوزيع الاستيطاني في فلسطين"، **موقع المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان الإلكتروني**، على الرابط
http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=istetan31، تاريخ الزيارة 2014/2/22.

(2) بيسان عدوان، "الاستيطان الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي"، **موقع مجلة الحوار المتمدن الإلكتروني**، العدد 1228، مقال منشور بتاريخ 2005/6/14، على الرابط
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39297، تاريخ الزيارة 2014/12/2.

(3) خالد عايد، **مرجع سابق**، ص370.

(4) محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ط1 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009) ص255.

"نفس السنة التي أخلت السلطات (الإسرائيلية) فيها 8,200 مستوطن من قطاع غزة، وهي سنة 2005، ارتفع عدد المستوطنين في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية إلى ما يقرب من 12,000 مستوطن[1].

ثالثاً: الاستيطان في الضفة الغربية في ظل الانقسام الفلسطيني:

وكما هو الحال بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو لم تؤد جهود التسوية إلى الحد من النشاطات الاستيطانية، كذلك نجد أنه في عام 2007 انعقد مؤتمر أنابوليس للسلام برعاية أمريكية ومشاركة السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، وبقيت النشاطات الاستيطانية على ما هي عليه، و"استمرت سياسة التوسع الاستيطاني والبناء عام 2007م في الكتل الاستيطانية الكبرى، بالإضافة إلى التوسع الاستيطاني في مناطق الأغوار، التي تم استثناؤها في فترات سابقة. وبالرغم من أن عملية السلام والتفاوض بين الطرفين مستمرة، لكن الجانب (الإسرائيلي) اتخذ ورقة التعهدات، التي قدمها رئيس الولايات المتحدة بوش بتاريخ 2004/4/14م، والتي جاء فيها أن الحقائق على الأرض ستؤخذ بعين الاعتبار في المرحلة النهائية من التسوية ذريعة لاستمرار توسعه الاستيطاني"[2].

وإن ما وصل إليه حال المستوطنات في الضفة الغربية عام 2007، لم يكن وليد اللحظة، فمنذ "اندلاع الانتفاضة الثانية سنة 2000 وحتى نهاية سنة 2007، بدأت ملامح المشروع (الإسرائيلي) بالوضوح، حيث التوسع الاستيطاني وإقامة جدار الفصل العنصري، والشوارع البديلة، وتحويل الدولة الفلسطينية المحتملة إلى كانتونات. وهذا يعود إلى رئيس الوزراء (الإسرائيلي) السابق شارون، لدرجة يمكن معها تسمية الفترة ما بين 2001 – 2005 عصر شارون، فحرب المستوطنات واحتلال التلال والشوارع الالتفافية ومشروع النجوم الاستيطانية، كلها تحمل بصمة رجل واحد، قاد الدولة ضمن وجهة نظر متشائمة وقاتمة ومظلمة وعنيفة. وهذا الرجل هو الذي زرع عشرات المستوطنات وعشرات البؤر الاستيطانية، ونفذ مشروعه بالكامل بتهويد مدينة القدس، وشق مئات الشوارع البديلة الخاصة بالمستوطنات، وبنى عشرات آلاف من الوحدات السكنية، وأوجد الأمر الواقع الذي يكاد يستحيل تغييره. واستمر في هذه السياسة تلميذه أولمرت، الذي بدأ بالتسريع في بناء وحدات استيطانية جديدة؛ ففي سنة 2007 تم الانتهاء من بناء 3614 وحدة سكنية جديدة بالضفة الغربية"[3].

---

(1) دائرة شؤون المفاوضات، "المستوطنات"، متوفر على **موقع دائرة شؤون المفاوضات الإلكتروني**، منظمة التحرير الفلسطينية، على الرابط http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=55، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

(2) محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، **مرجع سابق**، ص308 و309.

(3) **المرجع السابق نفسه** ، ص308 و310.

ولم يكن العام الذي يليه أفضل من سابقه فقد "تكثفت الحملة الاستيطانية وحملات التهويد عام 2008 على القدس دون غيرها، حتى إن إيهود أولمرت، رئيس الحكومة (الإسرائيلية)، وعدداً من وزرائه صرحوا أكثر من مرة أن الأعمال الاستيطانية في القدس الشرقية خارجة عن التعهد (الإسرائيلي) بوقف الاستيطان، على اعتبار أن القدس الشرقية المحتلة جزء من عاصمتهم الموحدة التي قاموا "بتحريرها" في حرب حزيران سنة 1967"[1].

وتركيز الاستيطان في هذا العام على القدس لم يحل دون استمراره في بقية مناطق الضفة فقد "تصدرت وتيرة بناء المستوطنات وتوسيعها لسنة 2008 عناوين الأخبار في وسائل الإعلام، على نحو عكس إصرار الجانب (الإسرائيلي) على سياسة فرض الأمر الواقع، بدعم من الحكومة والمرجعية الدينية التي أفتت بجواز العمل والبناء في المستوطنات أيام السبت والأعياد، ما دام الأمر يسهم في السيطرة (الإسرائيلية) على المزيد من الأراضي الفلسطينية"[2].

ويرى الباحث أن حركة الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام ثم توقيع اتفاقية أوسلو لم تشهد أي تراجع، بل استغلت (إسرائيل) المفاوضات لتسريع وتيرة الاستيطان. وبعد الانسحاب (الإسرائيلي) من قطاع غزة عام 2005، ووقوع الانقسام الفلسطيني الداخلي عام 2007، نجد أن مشروع الاستيطان في الضفة الغربية استمر في التصاعد وتم ابتلاع المزيد من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية.

---

(1) محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008، **مرجع سابق**، ص239.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص254.

المبحث الثاني
الاستيطان في الضفة الغربية في ظل حكم الليكود بزعامة نتنياهو (من 2009 وحتى عام 2012)

يتناول هذا المبحث الاستيطان في الضفة الغربية في ظل حكم الليكود بزعامة نتنياهو (من 2009 وحتى عام 2012) ويشتمل على أربعة مطالب، حيث يتناول المطلب الأول واقع الاستيطان في الضفة الغربية، بينما يتناول المطلب الثاني أهداف الاستيطان في الضفة الغربية، ويشتمل المطلب الثالث على التوزيع الجغرافي للمستوطنات في الضفة الغربية، وجاء المطلب الرابع تحت عنوان الآثار المترتبة على الاستيطان في الضفة الغربية.

المطلب الأول: واقع الاستيطان في الضفة الغربية:

لم تكتف المخططات والمشاريع الاستيطانية بعزل الضفة الغربية عن محيطها الخارجي والداخلي، ولم تكتف بسلخ مدينة القدس عن الضفة، بل قامت بإجراءات في غاية الخطورة على كل الصعد، وتجلى ذلك بوضوح في ظل حكم الليكود بزعامة نتنياهو فمنذ أن "تسلمت الحكومة الحالية بقيادة بنيامين نتنياهو، مقاليد الحكم في 31 مارس 2009، اتخذت سياسات وإجراءات في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، تكشف عن نية واضحة أنها استخدمت الاستيطان لتقويض حل الدولتين بشكل منهجي، وجعله أمراً مستحيلاً"[1]

وتتمثل أبرز تلك الإجراءات في تقطيع أوصال الضفة الغربية، والسيطرة على أكثر من نصف مساحة الضفة (المنطقة ج)، واستهداف القدس والخليل بالاستيطان بشكل خاص واعتداءات المستوطنين وجنود الاحتلال على الفلسطينيين، وتصعيد الاستيطان بشكل كبير عام 2012.

أولاً: تقطيع أوصال الضفة الغربية:

أدت الإجراءات والسياسات الاستيطانية في الضفة الغربية إلى تقطيع أوصالها، فبالإضافة إلى إقامة الكتل والأحزمة والأطواق الاستيطانية، شرعت (إسرائيل) في تنفيذ مخططات استيطانية من شأنها أن تمزق وحدة أراضي الضفة الغربية. ويرى الباحث أن أخطر تلك المخططات هي:

---

(1) Peacenow, Settlements & the Netanyahu Government: A Deliberate Policy of Undermining the Two-State Solution, 16/1/2013, **a report** Available on http://peacenow.org.il/.../summary-of-4-years-of-netanyahu-government.pdf. Date of visit 1/11/2014.

1- البؤر الاستيطانية:

بالإضافة إلى مشاريع ومخططات الاستيطان الرسمية التي ابتلعت الأرض الفلسطينية وهجرت أصحابها الأصليين أو حرمتهم من الوصول إليها والانتفاع بها، لم يكتف المستوطنون اليهود بذلك، بل أقاموا ما عرف باسم البؤر الاستيطانية، سواء كان ذلك التصرف من تلقاء أنفسهم أو بدعم مباشر وغير مباشر من حكومة الاحتلال وقد "شهد عام 1996 انطلاق أول البؤر الاستيطانية (الإسرائيلية) في الضفة الغربية بدعم غير مباشر من الحكومة (الإسرائيلية) التي دفعت بقطعان المستوطنين للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين لتشييد نواة استيطانية تهدف إلى زيادة رقعة مساحة مستوطنات قائمة في الجوار أو لتكوين نواة جديدة لمستوطنات مزمع إقامتها[1]. ويعتبر الباحثون أن رئيس الوزراء (الإسرائيلي) أريل شارون صاحب فكرة إنشاء البؤر الاستيطانية "حيث دعا المستوطنين مراراً وتكراراً للاستيلاء على أراضي فلسطينية مرتفعة وقريبة من مستوطنات قائمة حتى لا يتم تسليمها للفلسطينيين مستقبلاً ضمن أية عملية سياسية. هذا وقد أدت البؤر الاستيطانية دورها في صد أية انتقادات لسياسة (إسرائيل) الاستيطانية في المناطق الفلسطينية المحتلة حيث كانت الدعوة لإزالة تلك البؤر أو إزالة إحداها في بعض الأحيان أثر كبير في وقف أية انتقادات دولية لسياسة (إسرائيل) الاستيطانية رغم أنه وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه (إسرائيل) بهدم بعض البؤر تكون هناك عملية قائمة لإنشاء بؤرة استيطانية في موقع آخر مدعومة مادياً من وزارة المالية ووزارة البنية التحتية (الإسرائيلية) والتي تساهم في تمديد الكهرباء والماء لتلك البؤر التي أصبحت بمثابة وباء متفشي في الأراضي الفلسطينية"[2].

ومارست الحكومات (الإسرائيلية) الخداع فيما يتعلق بالبؤر الاستيطانية وبذلت محاولات مستمرة تهدف إلى "تضليل الرأي العام في (إسرائيل) وخارجها بكونها تميز بين مستوطنات قانونية وغير قانونية والتي تسمى بؤر استيطانية. واضح للغاية محاولات الحكومة (الإسرائيلية) منح صبغة قانونية لمستوطنات إقامتها منذ 1967 حتى تتجذر في ذهنية مواطنيها وغيرها بأنها شرعية للغاية. ولكن على أرض الواقع، فالمستوطنات والبؤر الاستيطانية لا تختلف فيما بينها على وجه الإطلاق"[3].

---

(1) معهد الأبحاث التطبيقية أريج، "أريج يكشف حقيقة البؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية"، **موقع أريج الإلكتروني**، مقال منشور بتاريخ 2005/10/15، على الرابط http://www.poica.org/details.php?Article=574، تاريخ الدخول 2014/12/3.

(2) **المرجع السابق نفسه**.

(3) جوني منصور، **مرجع سابق**، ص175.

وليس مستغرباً أن عدداً كبيراً من البؤر الاستيطانية تم إقامتها في ظل عملية التسوية، وكان قد مضى على توقيع اتفاقية أوسلو عدة سنوات "حيث كشفت وحدة المعلومات الجغرافية في معهد الأبحاث التطبيقية حقيقة وجود تلك البؤر وذلك من خلال تحليل صور الأقمار الصناعية للضفة الغربية منذ بداية نشأة البؤر الاستيطانية حيث تم التأكيد على وجود 217 بؤرة استيطانية للفترة الواقعة ما بين العام 1996 وحتى شهر آب من العام 2004 حيث تم إنشاء 158 منها في مواقع عشوائية في الضفة الغربية في حين أن ال 59 المتبقية كان قد تم إنشاؤها ضمن حدود المخططات الهيكلية لمستوطنات (إسرائيلية) قائمة وذلك بهدف توسيع مناطق العمران فيها"[1].

وتشير إحصائيات أخرى إلى استمرار إقامة البؤر الاستيطانية بعد العام 2004 المشار إليه "لقد أقامت الحكومات (الإسرائيلية) في الفترة الواقعة ما بين (2001 – 2009) 232 بؤرة استيطانية في الضفة الغربية، وهي عبارة عن تجمعات إما مدنية أو شبه عسكرية تقام دون أن يتم إقرارها من قبل الحكومة، ولجأت إلى هذا النوع من الاستيطان للتعويض عن سياسة الاستيطان التي تلقى انتقادا دوليًا، ولكن سرعان ما تتحول هذه البؤر إلى مستوطنات رسمية معترف بها بحيث تنطبق عليها شروط التجمع الذي يعرفه مكتب الإحصاء المركزي (الإسرائيلي) على أنه مكان مأهول بشكل دائم ضمن معايير معينة، فغالبا ما يسكنه (20) شخصًا أو أكثر وله إدارة ذاتية، بحيث لا يكون مشمولا مع الحدود الرسمية لتجمع آخر رسمي ويتم إقرار تأسيسه"[2].

ما جرى في عام 2012، يؤكد على أن (إسرائيل) ذهبت بعيداً، ليس فقط في المخططات (الإسرائيلية) الرسمية بل وحتى فيما يتعلق بالبؤر الاستيطانية فقد "أوصت اللجنة الخاصة التي عينها رئيس الحكومة نتنياهو وكلفها بدراسة وضع البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق المحتلة، والتي وقف على رأسها قاضي المحكمة العليا المتقاعد إدموند ليفي، بشرعنة جميع هذه البؤر في الضفة الغربية بأثر رجعي، حتى من دون اتخاذ الحكومة قراراً في هذا الشأن، وقالت إن الادعاء أن (إسرائيل) هي قوة محتلة في الضفة الغربية هو ادعاء باطل من أساسه. وقدمت هذه اللجنة توصياتها إلى رئيس الحكومة في أواخر حزيران 2012، وجرى نشرها على الملأ يوم 9 تموز 2012. وقد أقيمت هذه اللجنة عقب ممارسة المستوطنين ضغوطاً كبيرة على الحكومة لبلورة تقرير قانوني مضاد لتقرير قانوني سبق أن وضعته المحامية طاليا ساسون التي

---

(1) معهد الأبحاث التطبيقية أريج، **مرجع سابق**.

(2) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص112.

كانت تشغل منصباً رفيع المستوى في النيابة (الإسرائيلية) العامة في العام 2005، بتكليف من رئيس الحكومة في ذلك الوقت أريئيل شارون، وأشارت فيه إلى وجود أكثر من 120 بؤرة استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية"[1].

ولم يكن هناك فرق بين الحكومات (الإسرائيلية) في الخداع والتضليل الذي تم ممارسته بخصوص البؤر الاستيطانية، وأحد الأمثلة على ذلك أنه "تحايلاً على القانون الذي أصدره باراك في إخلاء البؤر الاستيطانية التي أقيمت بعد واي ريفر والبالغة 44 بؤرة استيطانية، فإنه رخص لإعادة إسكان هذه البؤر، مما يدل على أنه لا يوجد فرق بين الأحزاب السياسية في موضوع الاستيطان وإن اختلفت في الأسلوب"[2].

2- الطرق الالتفافية:

قامت حكومات (إسرائيل) باتخاذ كل الإجراءات اللازمة للتسهيل على المستوطنين في الضفة الغربية، وشمل ذلك شق الطرق والشوارع في أراضي المواطنين الفلسطينيين لتمكين المستوطنين من المرور بشكل آمن وسلس، وسميت هذه الشوارع والطرق الطرق الالتفافية. وقد "بدأ مصطلح الطرق الالتفافية بالظهور مع مرحلة اتفاقية أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993 للإشارة إلى الطرق التي أقامها الإسرائيليون في الضفة الغربية المحتلة بهدف ربط المستعمرات (الإسرائيلية) بعضها البعض ومع (إسرائيل). ومنذ ذلك الحين، كثفت (إسرائيل) من جهودها لزيادة حجم الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في سنة 1967 كجزء من سياستها لفرض حقائق على أرض الواقع، والتي في النهاية ستؤثر على نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وقابلة للحياة. فخلال الفترة 1967 – 2010 تمكن الاحتلال (الإسرائيلي) من شق 875 كم من الطرق الالتفافية؛ لتسهيل تواصل المستعمرات (الإسرائيلية). ووفقاً لاتفاقيات أوسلو فقد سمح للفلسطينيين باستخدام هذه الطرق إلا أنه عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في 2000/9/30، منعت سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) الفلسطينيين من استخدام هذه الطرق تحت ذريعة الدواعي الأمنية. وفي سنة 2004 قامت (إسرائيل) بطرح مخطط شبكة طرق مقترحة تعمل على تحويل سير الفلسطينيين من الطرق الالتفافية (الإسرائيلية) إلى شبكة طرق منفصلة كلياً عن الشوارع الالتفافية (الإسرائيلية)[3].

---

(1) انطوان شلحت، **مرجع سابق**، ص93.

(2) خليل التفكجي، **مرجع سابق**.

(3) محسن صالح، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993 – 2011، **مرجع سابق**، ص31.

ولا يقتصر دور الطرق أو الشوارع الالتفافية على تسهيل مرور المستوطنين وتوفير طرق آمنة لهم من هجمات الفلسطينيين، بل هدفت تلك الطرق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها[1]:

أ- السيطرة الأمنية الشاملة على جميع التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية ومحاصرتها بهذه الشوارع.

ب- السيطرة على التوسع العمراني لهذه القرى والمدن لتحصر ضمن ما هو قائم، وبذلك يتم ضبط التكاثر السكاني.

ج- خلق فجوات اجتماعية بين التجمعات العربية وخاصة بعد أن يتم عزل هذه التجمعات بعضها عن بعض، وقد تم ذلك في الإغلاق عامي 1996 و2000، حيث منع الانتقال بين القرى والمدن وبالعكس.

د- مصادرة المزيد من الأراضي وجعلها تحت السيطرة (الإسرائيلية)، خاصة إذا علمنا بأن ما مجموعه 60 ألف دونم من الأراضي صودرت لصالح هذه الشوارع.

ه- التأثيرات الجانبية على البيئة والمصادر الطبيعية وقطع الأشجار المستمر لفتح هذه الشوارع.

ويشير الباحثون إلى أن التركيز على هذه الطرق "تم في الجولة التي قام بها شارون ونتنياهو في 1997/7/22 في منطقتي نابلس ورام الله، والتي عرض فيها شارون خطته للتسوية الدائمة التي تتضمن الاحتفاظ بخمسة ممرات عرضية من الشرق إلى الغرب تصل بين الممرات الطولية، وهذه الممرات من الشمال إلى الجنوب هي: ممر في منطقة شمال جنين إلى غور الأردن، وممر جنوب قلقيلية إلى نابلس وغور الأردن (شارع رقم 55)، وشارع عابر السامرة الحالي وبعد توسيعه (شارع رقم 5) الذي يصل بين منطقة كفر قاسم إلى غور الأردن، وشارع رقم 45، يصل منطقة تل أبيب بشمال القدس وغور الأردن، وشارع رقم 35 يصل بين مستوطنات غوش عتصيون وغور الأردن"[2].

3- الحواجز العسكرية:

تعد الحواجز العسكرية أسلوب آخر لقتل الحياة في الضفة الغربية ولخدمة المستوطنين ومخططات الاحتلال السياسية والأمنية، وتشكل عقابا وانتقاما جماعيا من أبناء الشعب الفلسطيني وهي "عبارة عن حواجز اصطناعية من الكتل الإسمنتية الضخمة أو العوائق الحديدية التي تسد الطرق من الاتجاهين الذهاب والإياب، وتمنع السيارات والأفراد المشاة من المرور عبرها قبل

---

(1) خليل التفكجي، **مرجع سابق**.

(2) **المرجع السابق نفسه**.

الانتظار والتعرض للفحص والإهانة والاعتداء أحيانا من قبل جنود إسرائيليين مسلحين متحصنين في أبراج المراقبة وخلف السواتر الإسمنتية والترابية على أهبة الاستعداد لإطلاق النار على كل سيارة أو فرد يحاول اجتياز الحاجز دون السماح له من قبل الجنود بذلك"[1].

وتتعدد أشكال وأنواع الحواجز (الإسرائيلية) المنتشرة في الضفة الغربية، فمنها: الثابتة وتكون في العادة على مداخل المدن والبلدات والقرى الفلسطينية، ومنها الطيارة وليس لها مكان ثابت أو زمن محدد، والسواتر الترابية وتكون في العادة على مداخل القرى الفلسطينية، والبوابات الحديدية والبلوكات الإسمنتية وتكون في العادة داخل المدن وبين أحيائها، والحدود والمعابر ونقاط التفتيش الأخرى، ثم الجدار الفاصل، وهو أخطرها على الإطلاق كون طوله سيبلغ عند إنهاء العمل به ما يزيد عن سبعمائة كم[2].

4- جدار الفصل العنصري:

وهو ذلك الجدار الذي يعد "من أخطر أشكال الاستيطان وأكبرها، وذلك كونه يمثل شكلين من أشكال الاستيطان، ففي الوقت الذي يلتهم فيه مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية فإنه في الوقت نفسه أدخل (107) مستوطنات من أصل 199 مستوطنة مقامة في الضفة الغربية في الجانب الغربي من الجدار، ويبلغ عدد سكان هذه المستوطنات حوالي (425,000) ألف مستوطن أي حوالي 80.2% من إجمالي عدد المستوطنين في الضفة والقدس، بالإضافة إلى (12,530) مستوطناً في منطقة العزل الشرقية"[3].

ومنذ أن أعلنت الحكومة (الإسرائيلية) في يونيو 2002، عن بناء الجدار الفاصل "كانت النية المعلنة من إنشائه هي منع الدخول غير المنضبط للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى (إسرائيل). وفي معظم المناطق، سيتكون الجدار من سياج سلكي مع طرق معبدة وأسلاك شائكة، وحفر الخنادق على كلا الجانبين. ومتوسط عرض الجدار هو 60 متراً في بعض المناطق، ويبلغ ارتفاعه من ستة إلى ثمانية أمتار، أما طوله فهو 790 كم حسب ما هو مخطط له. ومعظم مسار الجدار يقع داخل الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر[4].

---

(1) حسني عوض، "الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن الحواجز الاحتلالية الإسرائيلية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة"، **مجلة دراسات نفسية**، العدد 8 (القدس، جامعة القدس، 2010) ص8.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص9.

(3) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص125.

(4) Hagit Ofran and Noa Galili, **Peace now**, "West Bank Settlements--Facts and Figures", June 2009", http://peacenow.org.il/eng/node/297. تاريخ الزيارة 2014/12/3

ثانياً: السيطرة على أكثر من نصف مساحة الضفة (المنطقة ج):

تحتل المنطقة ج أو المنطقة C غالبية مساحة الضفة الغربية، وتنتشر في جميع أنحائها، وتقع تحت السيطرة (الإسرائيلية) بالكامل حسب اتفاقية أوسلو الثانية. وبالرجوع إلى اتفاقية أوسلو المؤقتة الموقعة في شهر أيلول من العام 1995 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، تم تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى ثلاث مناطق"[1]:

1- **مناطق A:** وهي المناطق التي تخضع للسيطرة الفلسطينية الكاملة (أمنيًا وإداريًا) وتبلغ مساحتها 1,005 أي ما نسبته 18% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية.
2- **مناطق B:** وهي المناطق التي تقع فيها المسؤولية عن النظام العام على عاتق السلطة الفلسطينية، وتبقى لإسرائيل السلطة الكاملة على الأمور الأمنية، وتبلغ مساحتها 1,035، أي ما نسبته 18.3% من مساحة الضفة الغربية الإجمالية.
3- **مناطق C:** وهي المناطق التي تقع تحت السيطرة الكاملة للحكومة (الإسرائيلية)، وتشكل 61% من المساحة الكلية للضفة الغربية.

والمشكلة التي تواجه الفلسطينيين فيما يتعلق بالمنطقة (ج) أن (إسرائيل) "تحتفظ بصورة كاملة تقريباً بالسيطرة على إنفاذ القانون والتخطيط والبناء فيها. ويعيش في المنطقة (ج) ما يقرب من 325,000 مستوطن (إسرائيلي) في حوالي 135 مستوطنة وما يقرب من 100 بؤرة استيطانية، وذلك خلافاً للقانون الدولي. وتزيد مساحة المناطق البلدية الخاصةّ بالمستوطنات (المنطقة المتاحة لتوسعها) تسع مرات عن مساحة المناطق المقام عليها البناء حاليا"[2].

ثالثاً: استهداف القدس والخليل بالاستيطان بشكل خاص:

تحتل مدينتا القدس والخليل مكانة خاصة لدى قسم كبير من اليهود المتدينين، بسبب ما يدعونه من حقوق دينية لهم في هاتين المدينتين الفلسطينيتين. وانعكس ذلك في مشاريع ومخططات الاحتلال الاستيطانية بشكل مبكر. إذ "لم تكتف المؤسسة الاستيطانية (الإسرائيلية) بالاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات فيها، بل تعدى الأمر ذلك ليصل الاستيطان إلى داخل التجمعات السكنية، فكانت القدس هدفاً رئيسيًا لهذا النوع من الاستيطان حيث ركزت على سياسة طرد الفلسطينيين من داخل الأحياء السكنية العربية وإحلال

---

(1) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، "البناء في المناطق المصنفة (C) حسب اتفاق أوسلو"، **موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا الإلكتروني**، مقال منشور على الرابط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5178، تاريخ الزيارة 2014/12/3

(2) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا)، "المنطقة (ج) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية"، **ورقة حقائق**، (القدس: الأمم المتحدة، كانون الثاني/ يناير 2013) ص1.

المستوطنين مكانهم، ولا زالت هذه السياسة مستمرة حتى الآن، بل تزداد وتيرتها يوما بعد يوم. ويعتبر الاستيطان في القدس القضية الأساسية في فشل المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين"[1].

كذلك فإن مدينة الخليل تعرضت لمخططات استيطانية قائمة على "تفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيين في البلدة القديمة التي تحولت إلى بؤر استيطانية، فبعد حرب 1967 م بدأت الهجمة الاستيطانية بأسلوبها الجديد، والذي يمثل أخطر الأشكال من حيث التأثير المباشر على الحياة العامة واليومية للفلسطينيين، حيث أقدم المستوطنون على الاستيلاء على بعض المناطق المحاذية للحرم الإبراهيمي، وأنشئت في عام 1968 مدرسة دينية داخل الخليل"[2].

ويشير الباحثون إلى أن الهجمة ازدادت على مدينة الخليل بعد اتفاقية الخليل عام (1997) "وما تزال الحكومة (الإسرائيلية) تقوم بإجراءات تهدف إلى إعطاء الصبغة (الإسرائيلية) لبعض أجزائها ولربما تكون الخطوة التي اتخذتها الحكومة (الإسرائيلية) عام (2010) والقاضية بجعل الحرم الإبراهيمي الشريف جزءا من التراث اليهودي دليلاً واضحًا على استمرار هذه الهجمة على المدينة"[3].

رابعاً: اعتداءات المستوطنين وجنود الاحتلال على الفلسطينيين:

لم تتوقف الاعتداءات التي يرتكبها المستوطنون وقوات الاحتلال ضد الفلسطينيين يوماً ما، وذلك منذ أن نشأت ظاهرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين، وتواصلت حتى عام الدراسة في كافة المحافظات الفلسطينية، وقد شهد عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين زيادة مستمرة عاماً بعد عام، فعلى سبيل المثال "من 2010 إلى 2011 كانت هناك زيادة في حوادث عنف المستوطنين بنسبة 39 في المئة. وخلال الأعوام من 2007 حتى عام 2011 كانت هناك زيادة بنسبة 315 في المئة"[4].

ويرى الباحث من خلال الاستقراء أن أبرز هذه الاعتداءات تمثلت في:

1- إقرار المزيد من المخططات الاستيطانية.
2- مصادرة الأراضي الفلسطينية.
3- تجريف الأراضي المزروعة ومنع المواطنين من الوصول إلى أراضيهم.

---

(1) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص128.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص128.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص128.

(4) Yousef Munayyer, When Settlers Attack, (Washington: The Palestine Center, 2012) **a report** available on: http://www.thejerusalemfund.org/ht/a/GetDocumentAction/i/32678. Date of visit 1/11/2014.

4- هدم منشآت ومساكن زراعية خاصة في منطقة الأغوار.
5- تدنيس المساجد.
6- منع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم.
7- إطلاق النار والتسبب في وقوع شهداء وجرحى، وأحياناً ارتكاب مجازر، كما حدث في الحرم الإبراهيمي بالخليل حينما أقدم المستوطن باروخ غولدشتاين من مستوطنة كريات أربع يوم الجمعة الموافق للخامس عشر من شهر رمضان المبارك (1994/2/25م) على إطلاق النار عشوائياً، على المصلين في صلاة الفجر، ما أدى إلى استشهاد وجرح العشرات.

خامساً: تصعيد الاستيطان بشكل كبير عام 2012 (عام الدراسة):

لا نبالغ إذا قلنا إن مشروع الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، بكل ما يحمله من مخططات وأهداف وآثار، لم يتجسد بوضوح كما تجسد خلال الفترة التي أعقبت عودة حزب الليكود إلى الحكم بزعامة نتنياهو عام 2009، وصولاً إلى العام 2012، وهو محل الدراسة. "ومنذ تسلّم بنيامين نتنياهو رئاسة الحكومة (الإسرائيلية) في آذار/ مارس 2009، وهي الحكومة التي ضمّت أحزابًا من أقصى اليمين (الإسرائيلي) المتطرّف جعلتها حكومة مستوطنين بكلِّ ما تعنيه التسمية من معنى، ازدادت وتيرة الاستيطان على نحوٍ غير مسبوق إلى حدّ أصبح بالإمكان وصف الأمر بأنّه استفراد بالشعب الفلسطينيّ وأراضيه. واستغلت الحكومة (الإسرائيلية) انشغال العالم بتداعيات الربيع العربيّ، وعجز القيادات الفلسطينيّة عن اتّخاذ أيّ خطوة نضاليّة ممكنة"[1]

ولم تأبه (إسرائيل) بكل الاحتجاجات بخصوص مخططاتها وإجراءاتها الاستيطانية و"واصل الكيان (الإسرائيلي) مشروعه الاستيطاني في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، ضارباً عرض الحائط بمطالب الفلسطينيين وحتى المجتمع الدولي بوقف هذه الممارسات"[2].

والإحصاءات المنشورة حول عدد المستوطنات والمستوطنين تدل على تكثيف الهجمة الاستيطانية في الضفة الغربية. "تشير البيانات إلى أن عدد المستعمرات في الضفة الغربية قد بلغ 144 مستعمرة وذلك في نهاية العام 2012، منها 26 مستعمرة في محافظة القدس تتوزع بواقع 16 مستعمرة تم ضمها إلى إسرائيل، و10 مستعمرات في J2 من المحافظة، و24 مستعمرة في محافظة رام الله والبيرة، وكان أقل عدد من المستعمرات في محافظة طولكرم بواقع ثلاث

---

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **الموجة الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية: حكومة مستوطنين تستبيح أراضي الشعب الفلسطيني**، تحليل سياسات (الدوحة: وحدة تحليل السياسات في المركز، 2102) ص1.

(2) محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، **مرجع سابق**، ص289.

مستعمرات. وتشير التقديرات إلى أن عدد المستعمرين في الضفة الغربية قد بلغ 563,546 مستعمراً، وذلك في نهاية العام 2012، ويتضح من البيانات أن معظم المستعمرين يسكنون محافظة القدس بواقع 277,501 مستعمراً، منهم 203,176 مستعمراً في منطقة (J1)، يليها محافظة رام الله والبيرة بواقع 107,586 مستعمراً، و66,392 مستعمراً في محافظة بيت لحم و35,138 مستعمراً في محافظة سلفيت. أما أقل المحافظات من حيث عدد المستعمرين فهي محافظة طوباس بواقع 1,452 مستعمراً"[1].

ويقوم على إدارة شؤون هذه المستوطنات بتكتلاتها وتجمعاتها المجالس الإقليمية التي تمثل "سلطة إدارية تشمل عدة مستعمرات، وتتبع هذه المجالس لـــ (يشع) وهو مجلس أعلى يمثل المستعمرين في الضفة الغربية. مع ملاحظة أن شمولية تمثيل هذا المجلس لا تمتد إلى القدس (منطقة J1) ولا المستعمرات الأخرى التي تم ضمها إلى (إسرائيل)[2].

وهناك 6 مجالس إقليمية في الضفة الغربية[3]:

1- **شومرون:** بلغ عدد المستعمرات التي تتبع هذا المجلس 34 مستعمرة يسكنها 84,491 مستعمراً وذلك في نهاية العام 2012.
2- **آرفوت هياردين (وادي الأردن):** بلغ عدد المستعمرات التي تتبع هذا المجلس 19 مستعمرة يسكنها 4,691 مستعمراً وذلك في نهاية العام 2012.
3- **ماتي بنيامين:** بلغ عدد المستعمرات التي تتبع هذا المجلس 31 مستعمرة يسكنها 171,457 مستعمراً وذلك في نهاية العام 2012.
4- **ميجليوت:** بلغ عدد المستعمرات التي تتبع هذا المجلس 5 مستعمرات يسكنها 972 مستعمراً وذلك في نهاية العام 2012.
5- **غوش عتصيون:** بلغ عدد المستعمرات التي تتبع هذا المجلس 16 مستعمرة يسكنها 70,239 مستعمراً وذلك في نهاية العام 2012.
6- **هار هيفرون (جبل الخليل):** بلغ عدد المستعمرات التي تتبع هذا المجلس 14 مستعمرة يسكنها 14,436 مستعمراً وتقع جميع هذه المستعمرات في محافظة الخليل، وذلك في نهاية العام 2012.

ويرى الباحث أن تناول التصعيد الاستيطاني خلال عام 2012، يقود بالضرورة إلى التطرق للمشروع الاستيطاني المسمى E-1، فهو من أخطر المشاريع الاستيطانية التي أثارت

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص17.
(2) **المرجع السابق نفسه**، ص23.
(3) **المرجع السابق نفسه**، ص23.

ردود فعل فلسطينية وعالمية قوية و"لا يمكن الاستخفاف بحجم الآثار السلبية الناجمة عن كتلة أدوميم الاستيطانية والخطة E-1 وانعكاساتها على إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، متواصلة جغرافياً ومستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، فإذا نفّذت الخطة E-1 بكاملها سيؤدي الأمر إلى حرمان القدس الشرقية من آخر المناطق المتبقية التي تكفل لها النمو والتطور الاقتصادي في المستقبل، أضف إلى ذلك أن موقع المنطقة E-1 وحجمها الهائل سوف يضمنان سيطرة (إسرائيل) على ملتقى الطرق الرئيسي الواصل بين شمال الضفة وجنوبها"[1].

والأرض الفلسطينية التي يستهدفها مشروع E-1 "تقع على أراض فلسطينية شرق مدينة القدس بين مستوطنة معاليه أدوميم الواقعة على أراضي الضفة الغربية المحتلة وبين القدس، وتبلغ مساحتها حوالي 13 كيلومترا مربعا، وهي أراض تابعة لبلدات العيساوية، والعيزرية، والطور، وعناتا، وأبو ديس"[2].

وهذه المنطقة محل أطماع المستوطنين وقادة الحكومات (الإسرائيلية) المتعاقبة، وكانوا في مناسبات مختلفة يجددون الحديث حول خطط ومشاريع استيطانية على أراضيها. وفي عام 2009، "وجهت الإدارة الأميركية تحذيرا صارما إلى (إسرائيل) من مغبة البناء في المنطقة المعروفة بـــ E-1، التي تقع بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم الضخمة المتاخمة للطريق بين مدينتي القدس وأريحا في بالضفة الغربية. وقالت الرسالة إن أي تغيير في الوضع القائم في E-1 ستكون له آثار تدميرية. وذكرت صحيفة هآرتس (الإسرائيلية) أن رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتانياهو كان قد تعهد في الماضي بأن يقوم أخيراً ببناء مشروع الإسكان المثير للجدل E-1 مثلما تعهد بذلك عدد من رؤساء الوزراء قبله، رغم أن أياً منهم لم يفعل ذلك نتيجة للضغوط الأميركية وقالت هآرتس إن خطط البناء في E-1 تتضمن إقامة 3500 وحدة سكنية، بالإضافة إلى مناطق تجارية ومواقع سياحية، لإيجاد امتداد عمراني موحد يمتد من القدس وحتى معاليه ادوميم وتعزيز قبضة (إسرائيل) على القدس الشرقية التي ستصبح حينها محاطة بأحياء يهودية"[3].

---

(1) دائرة شؤون المفاوضات، "كتلة أدوميم الاستيطانية ومنطقة E-1 التوسعية"، **دائرة شؤون المفاوضات**، منظمة التحرير الفلسطينية، كانون أول 2012، ص6، متوفرة على موقع دائرة شؤون المفاوضات الإلكتروني على الرابط http://www.nadplo.org/userfiles/file/fact%20sheet/Maale_Adumim_E1_Dec2012_ar.pdf، تاريخ الزيارة 2014/12/3.

(2) وكالة وفا، "إقامة قرية باب الشمس في منطقة إي 1 شرق القدس"، 2013/1/11، http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=146219، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

(3) صحيفة القدس، "الولايات المتحدة تحذر إسرائيل من البناء في منطقة E1 لألاّ تفقد دولة فلسطينية في المستقبل لاتصالها الجغرافي"، **موقع صحيفة القدس الإلكتروني**، 2009/7/24، على الرابط http://www.alquds.com/news/article/view/id/108162، تاريخ الزيارة 2014/4/22،

وبعد حصول فلسطين على دولة غير عضو في الأمم المتحدة، "أقر مجلس التخطيط والبناء في الإدارة المدنية (الإسرائيلية)، بتاريخ 2012/12/5، إيداع خطة لبناء 3400 وحدة سكنية في المنطقة المصنفة E-1 والتي تربط مستوطنة معاليه أدوميم بالقدس المحتلة. وكانت الحكومة (الإسرائيلية) امتنعت عن البناء في المنطقة E-1 بسبب معارضة الولايات المتحدة وأوروبا، لأن هذه المنطقة تربط بين القدس والضفة وبين جنوب فلسطين وشمالها وفي حال البناء فإنه سيتم عزل الجنوب عن الشمال ولن تقوم دولة فلسطينية"[1].

"وبتاريخ 2013/1/11م أقام عليها أكثر من مائتي مواطن من كافة المناطق في فلسطين، قرية فلسطينية جديدة أطلقوا عليها اسم 'باب الشمس'، حيث نصبوا الخيام في المنطقة ووضعوا جميع المعدات للتمكن من البقاء حتى تثبيت القرية.[2] ولكن قوات الاحتلال هاجمتها بعد ذلك وأخلت سكانها من المكان.

ومن الواضح أن حكومة نتنياهو وضعت في مقدمة أولوياتها زيادة وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية، "وقد شهد النصف الأول من عام 2012 زيادةً كبيرةً في خطط البناء الاستيطانيّ. تسعى هذه الموجة من التمدد الاستيطانيّ –والتي هي جزءٌ من إستراتيجية (إسرائيلية) شاملة تجاه الضفّة الغربيّة– إلى حشر الفلسطينيّين في حدود مدنهم وقراهم في ما يطلق عليه منطقتي أ وب بحسب اتفاقية أوسلو، وسلخ أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربيّة عنهم (وهي المشمولة في المنطقة ج). وهناك العديد من المؤشرات المقلقة للغاية والتي تؤكد سعي (إسرائيل) للتعامل مع الضفّة الفلسطينيّة بشكل عام والمنطقة "ج" بشكل خاص ليس كمنطقة تحت احتلال، وإنما منطقة (إسرائيلية) بحكم الأمر الواقع"[3].

واستغلت (إسرائيل) الظروف الدولية لكي تمضي قدماً في مخططاتها الاستيطانية فقد "كان العام 2012 أقل عام يتدخل فيه المجتمع الدولي في العلاقات الفلسطينية (الإسرائيلية) منذ إطلاق قطار عملية السلام في مؤتمر مدريد قبل أكثر من عقدين من الزمن. وفي المحصلة فإن المجتمع الدولي، وبخاصة الولايات المتحدة، لم يدفع باتجاه زحزحة حالة الركود بين الطرفين. وقد ساهم هذا الركود العالمي، على ما يبدو في تدعيم موقف نتنياهو بأن البقاء على الوضع القائم هو

---

(1) وكالة وفا، "المصادقة على خطة بناء 3400 وحدة استيطانية بين القدس ومعاليه أدوميم "، 2012/12/5، على الرابط
http://www.wafa.ps/arabic/index.php/index.php?action=detail&id=144128، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

(2) وكالة وفا، "إقامة قرية باب الشمس في منطقة إي 1 شرق القدس"، **مرجع سابق**.

(3) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مرجع سابق**.

أفضل ما يمكن تحقيقه في المرحلة الراهنة، لغاية تعميق التغيرات على الأرض، وتغيير الواقع عن طريق الاستيطان"[1].

وفي عام 2012 أقدمت حكومة نتنياهو على انتهاج سياسة واتخاذ خطوات غير مسبوقة داعمة للاستيطان، ومنها "أولاً: صادقت الحكومة (الإسرائيلية) في اجتماعها المنعقد يوم 17 حزيران 2012 على اقتراح تقدم به نتنياهو، وينص على تشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان في المناطق المحتلة. وثانياً: أوصت اللجنة الخاصة التي عينها رئيس الحكومة نتنياهو وكلفها بدراسة وضع البؤر الاستيطانية غير القانونية في المناطق المحتلة، والتي وقف على رأسها قاضي المحكمة العليا المتقاعد إدموند ليفي، بشرعنة جميع هذه البؤر في الضفة الغربية بأثر رجعي، حتى من دون اتخاذ الحكومة قراراً في هذا الشأن، وقالت إن الادعاء أن (إسرائيل) هي قوة محتلة في الضفة الغربية هو ادعاء باطل من أساسه. وقد أقيمت هذه اللجنة عقب ممارسة المستوطنين ضغوطاً كبيرة على الحكومة لبلورة تقرير قانوني مضاد لتقرير قانوني سبق أن وضعته المحامية طاليا ساسون التي كانت تشغل منصباً رفيع المستوى في النيابة (الإسرائيلية) العامة في العام 2005، بتكليف من رئيس الحكومة في ذلك الوقت أريئيل شارون، وأشارت فيه إلى وجود أكثر من 120 بؤرة استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية"[2].

وبالنسبة للعام 2012، فقد "شهدت النشاطات الاستيطانية فيه كثافة قلّ نظيرها في السنوات الماضية، شملت المصادقة على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية ومصادرات بالجملة لآلاف الدونمات، وترحيل مجموعات كبيرة من البدو، والاستمرار في مخطط عزل القدس عن محيطها في الجنوب والوسط، وفصل الأغوار عن بقية الضفة الغربية. لقد خصصت حكومة نتنياهو أكثر من مليار شيكل للمستوطنات خلال العام. كما قامت بتشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان لأول مرة برئاسة نتنياهو، وتم توسيع صلاحيات دائرة الهجرة لتشمل الضفة الغربية. ومما يشكل سابقة ذات أهمية قصوى تدلل على توجهات (إسرائيل) المستقبلية هو تقرير لجنة القاضي المتقاعد إدموند ليفي (2012) الذي يستنتج بأن الاستيطان في الضفة الغربية لا يخالف القانون الدولي، بل هو حق مشروع لإسرائيل. وقد أوصت اللجنة، فيما أوصت، بشرعنة جميع البؤر الاستيطانية في الضفة بأثر رجعي، وعلى الرغم من أن نتنياهو لم يقم بتبني التقرير

---

(1) عاطف أبو سيف وامطانس شحادة، "مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية: الجمود وتغيير الواقع"، **تقرير مدار الاستراتيجي 2013**، المشهد الإسرائيلي2012، تحرير هنيدة غانم (رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2013) ص40.

(2) انطوان شلحت، **مرجع سابق**، ص92.

رسمياً، إلا أن الوقائع على الأرض تشير إلى أنه يأخذه بعين الاعتبار في مشاريعه الاستيطانية المتلاحقة"[1].

ومما لاشك فيه أن جملة الظروف والتطورات التي شهدها العام 2012، والأعوام التي سبقته خاصة منذ مجيء الليكود بزعامة نتنياهو إلى الحكم، شجعت الحكومة (الإسرائيلية) على المضي قدماً بلا هوادة في تنفيذ المشاريع والمخططات الاستيطانية، دون أي اعتبار للمواقف الدولية المعارضة للاستيطان حيث "في سنة 2012 ومع دخول الإدارة الأمريكية عام الانتخابات الرئاسية، وتراجع الاهتمام الدولي بحل المشكلة الفلسطينية نتيجة الانشغال بالتغييرات السياسية التي شهدها العالم العربي في ظل موجة الربيع العربي والتهويل (الإسرائيلي) بشأن خطر السلاح النووي الإيراني، لم يعد البناء في المستوطنات مطروحاً على جدول الأعمال كما كان سابقاً، الأمر الذي ترك المجال مفتوحاً على مصراعيه لتنفيذ المشاريع والخطط التي تضمن (إسرائيل) من خلالها تأييد سيطرتها على أجزاء واسعة من الأراضي الفلسطينية من دون حسيب أو رقيب"[2].

ويرى الباحث أنه بينما انشغلت السلطة الفلسطينية بالتحرك الدبلوماسي وخاصة فيما يتعلق بموضوع الاعتراف بالدولة، انهمكت (إسرائيل) في تصعيد المخططات الاستيطانية بشكل محموم.

المطلب الثاني: أهداف الاستيطان في الضفة الغربية:

ترتبط أهداف الاستيطان اليهودي على أرض فلسطين، بالمشروع الصهيوني الكبير القائم على أساس أن فلسطين هي أرض الميعاد للشعب اليهودي، ولا بد من طرد وتهجير السكان العرب الأصليين وإحلال اليهود بدلاً منهم. و"استمرت (إسرائيل) في توسعها الاستيطاني دونما توقف في الأراضي الفلسطينية المحتلة في سنة 1967 على الرغم من توقيع الاتفاقيات الفلسطينية (الإسرائيلية)، منذ أوسلو في أيلول/ سبتمبر 1993؛ حيث يرى الصهاينة أن الاستيطان حق طبيعي لليهود، يجب المحافظة عليه واستمراره، وتوسيعه بشكل غير محدد برقعة واضحة. لذلك فإن التوسع الاستيطاني تصدر برامج الأحزاب، وأثر بشكل كبير على الخطاب السياسي والأمني؛ وسعت (إسرائيل) بشكل دائم لجعل ملف الاستيطان بعيداً عن طاولة المفاوضات أو ضمن نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية، أو حتى ضمن الوعود التي تطلقها من وقت لآخر"[3].

---

(1) انطوان شلحت، **مرجع سابق**، ص18.

(2) عاطف أبو سيف وامطانس شحادة، **مرجع سابق**، ص40.

(3) محسن صالح، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993 – 2011، **مرجع سابق**، ص57.

ويرى الباحث أن أهداف الاستيطان تتنوع لتشمل أهدافاً أمنية وسياسية واقتصادية ودينية، ورغم التداخل بينها، فإنه يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

أولاً: أهداف دينية وتاريخية:

فقد دأبت الحركة الصهيونية على ترويج أحقية اليهود في أرض فلسطيني انطلاقاً من أساطير تاريخية ودينية وانعكس ذلك على مشاريعهم ومخططاتهم الاستيطانية وذلك "بإقامة المستوطنات بالقرب من المدن التاريخية والدينية، التي يعتقد اليهود أحقيتهم فيها، لإيجاد الرابطة الأيديولوجية بين المستوطن والمكان، وكذلك لتحقيق الدعم السياسي الدولي في ذلك"[1].

وهذا يفسر ذلك التركيز الصهيوني في استهداف مدينة القدس بالاستيطان حيث إنه "منذ الاحتلال الصهيوني للقدس عام 1967م بدأت أطواق المستعمرات الاستيطانية تحيط بالقدس من أجل تحويلها إلى مدينةٍ يهودية، وتحيط بالقدس اليوم 29 مستوطنة تفصلها عن محيطها الفلسطيني بل وتمنعها من التوسع بالمساحة والسكان"[2].

ويتضح من خلال متابعة تطورات الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، "أن القدس هي المدينة الأكثر استهدافاً في قلب المشروع الصهيوني في فلسطين، وهي تشكل لب وجوهر هذا الصراع الدائر لا لأنها مساحة من الأرض العربية والفلسطينية، وإنما لكونها مدينة القدس التي حباها الله بهذه القدسية، وهي المدينة الدينية، وأولى القبلتين، ومسرى ومعراج الرسول (صلى الله عليه وسلم)"[3].

ثانياً: أهداف أمنية:

ولها حضور كبير في مخططات ومشاريع الاستيطان، ومن وجهة نظر الباحث تشمل هذه الأهداف:

1- تجزئة وتقسيم الأراضي الفلسطينية:

تعد تجزئة وتقسيم الأراضي الفلسطينية في فكر وممارسة الاحتلال (الإسرائيلي)، من أهم الإجراءات التي من خلالها يسيطر أمنياً على الأراضي الواقعة تحت سيطرته، وقد "عملت الحكومة (الإسرائيلية) على تقطيع كل من منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مناطق تفصل بينها تجمعات وبؤر استيطانية. فغزة تم تقطيعها إلى ثلاثة مناطق منفصلة حتى لا تتمكن القيادات الفلسطينية من التواصل والتلاحم بينها وفق ما تعتقده (إسرائيل). وأما الضفة الغربية

---

(1) ياسر سلامة، "السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية دراسة في الجغرافيا السياسية"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2008م) ص167.

(2) جهاد أبو طويلة، "القدس المدينة الأكثر استهدافاً من قبل الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين"، **مجلة عين على بيت المقدس**، العدد الرابع (غزة: مؤسسة القدس الدولية، 2013) ص4.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص6.

فكانت عمليات إقامة المستوطنات في أربعة مناطق، ثلاثة منها طولية من الشمال إلى الجنوب وهي الغور، جبال نابلس والخليل، وسفوح هذه الجبال الغربية نحو البحر المتوسط. والمنطقة الرابعة هي القدس ومحيطها الذي يشمل بيت لحم ورام الله"[1].

2- عزل القدس عن الضفة الغربية:

تحتل القدس مكانة مركزية في مشروع الاستيطان اليهودي، بدوافع دينية وتاريخية وسياسية وأمنية، ولا يوجد خلاف على هذه المكانة بين الأحزاب الصهيونية، و"يلاحظ في مخطط الاستيطان، هدف عزل القدس عن التجمعات السكانية العربية في الضفة الغربية، ومحاصرة الأحياء العربية في المدينة ومنعها من النمو والتوسّع، بالإضافة إلى العمل على شطر الضفة إلى جزأين منفصلين، بما يخدم سياسة الاستيطان الهادفة إلى تمزيق الكثافة السكانية العربية، والتخفيف من أبعادها الديموغرافية على كيان (إسرائيل)"[2] وقد تمكنت (إسرائيل) في أعقاب حرب 1967 وعبر العقود الأربعة الماضية من سلخ مدينة القدس عن بقية الضفة الغربية، وإحداث تغييرات هائلة لصالح تهويد المدينة المقدسة.

3- عزل الضفة بكاملها عن محيطها العربي (الأردن):

يشير الباحثون إلى أن أحد أهداف الاستيطان في الضفة الغربية عزلها عن البلد العربي الوحيد الذي يحدها وهو الأردن، فقد "أقيمت المستوطنات بهدف منع التواصل الفلسطيني داخل الضفة الغربية ومع الأردن"[3].

ويلاحظ في هذا السياق أنه "تم توجيه الاستيطان في المناطق ذات الأهمية السياسية والعسكرية مثل مرتفعات الجولان وغور الأردن لجعلهما حدودا سياسية في المستقبل وغوش عتصيون وسط الضفة الغربية"[4].

4- حماية المدن (الإسرائيلية) الكبرى:

عمد قادة الاحتلال في تخطيطهم عند توزيع المستوطنات إلى التفكير بكيفية توفير الحماية للمراكز (الإسرائيلية) الكبيرة، ولهذا تم "توزيع المستوطنات الصغيرة في المناطق البعيدة، وتركيز الكبيرة منها حول المدن الكبرى (القدس وتل أبيب) لتشكيل حزام استيطاني حولها واعتبارها ظهيرا لها وحماية لهذه المدن"[5].

---

(1) جوني منصور، **مرجع سابق**، ص97.

(2) عدنان حسين، **مرجع سابق**، ص51.

(3) خليل التفكجي، **مرجع سابق**.

(4) بيسان عدوان، **مرجع سابق**.

(5) خليل التفكجي، **مرجع سابق**.

ثالثاً: أهداف سياسية:

يأتي في مقدمتها القضاء على إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة ومترابطة وذات سيادة حقيقية فقد "لجأت الحكومات (الإسرائيلية) إلى انتهاج أكثر من أسلوب، وتحديد أكثر من شكل للاستيطان، بهدف السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية، ثم تقطيع أوصال الضفة الغربية، وذلك لتحقيق أهدافها السياسية الرامية إلى إعاقة قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة مستقبلا إذا ما تعرضت لأية ضغوطات دولية"[1].

وبقي هذا الهدف في جوهر تفكير قادة الاحتلال وعملوا من خلال المخططات الاستيطانية على جعله واقعاً معاشاً وفي تقرير لحركة السلام الآن لتلخيص الاستيطان (الإسرائيلي) في عهد حكومة نتنياهو، يخلص التقرير إلى أن "السياسة التي اختارتها الحكومة تدل على نيتها القضاء على حل الدولتين. إذ قامت الحكومة بتوسيع البناء في المستوطنات؛ إعلان مناقصات جديدة في مواقع حساسة تؤثر سلباً على احتمال توقيع اتفاق سلام؛ شرعنة البناء غير المرخص. كل هذا يشير إلى سياسة مدروسة للقضاء على أية إمكانية لإقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي في المستقبل. فعلى سبيل المثال كان قرابة 40% من البناء في مستوطنات منعزلة شرق الجدار وليس داخل ما يسمى الكتل الاستيطانية"[2].

رابعاً: أهداف اقتصادية:

فقد دأب الاحتلال والمستوطنون على استغلال موارد الشعب الفلسطيني وحرمانه منها، حيث تبين بأن "الاستيطان الاقتصادي وراء 70% من الاستيطان. ويأتي في مقدمة الأهداف الاقتصادية استغلال مياه وموارد الضفة الغربية، حيث تركَّز السياسة (الإسرائيلية) على الاستيطان في الضفة الغربية بوجه عام، لاستغلال مياهها، وأراضيها الزراعية، وفق مخططات استيطانية مستقبلية، رغم الكثافة السكانية العربية"[3] وتسعى (إسرائيل) إلى السيطرة على أي موارد أخرى إلى جانب استغلال المياه "وهذه الموارد هي هدف استراتيجي لإسرائيل تؤمنه من خلال وجود المستوطنات فيها. ويأتي من ضمن الأهداف الاقتصادية "الإعلان عن 16 كم2 كسارات في فترة رابين من أجل وضع اليد على المصدر الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني وهو الحجارة"[4].

---

(1) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص70.

(2) عاطف أبو سيف وامطانس شحادة، **مرجع سابق**، ص40.

(3) عدنان حسين، **مرجع سابق**، ص61.

(4) خليل التفكجي، **مرجع سابق**.

وهذه الأهداف قد تتداخل ويصعب الفصل بينها، وأحياناً تتحقق جميعها أو غالبيتها من خلال مخطط استيطاني في مكان ما من الضفة الغربية كما هو الأمر في الاستيطان بمنطقة الأغوار، فمثلاً "بدأ شارون في بلورة رؤيته لحدود الدولة العبرية منذ العام 1983، وعندما قرر بناء جدار الفصل عام 2001 وضع أمامه خطة أخرى لضم المناطق الشرقية من الضفة فور استكمال بناء الجدار. وبالنسبة إلى شارون فان ضم الأغوار يحقق له خمسة أهداف استراتيجية هي السيطرة على حوض المياه الجوفي الشرقي، والقضاء على إمكان إقامة دولة فلسطينية من خلال مصادرة مناطق التوسع العمراني المستقبلي لهذه الدولة، ومنع التواصل الجغرافي بين الضفة والأردن، والقضاء على إمكانات التوسع الاقتصادي الزراعي والصناعي، وحرمان الفلسطينيين من مدخل للبحر الميت حيث يمكن لهم تطوير نوع من السياحة العلاجية"[1].

خامساً: أهداف خاصة بمدينة القدس:

سعى القادة الإسرائيليون عقب احتلال مدينة القدس عام 1967 مباشرة، إلى فصل منطقة القدس عن بقية الضفة الغربية، لتحقيق أطماعهم التاريخية في القدس بشكل خاص، ولذلك عمدوا إلى الكثير من الإجراءات والمخططات التي تضمن لهم تهويد المدينة المقدسة، وفي مقدمتها الاستيطان. وتمثلت الأهداف الرئيسية للاستيطان (الإسرائيلي) في القدس بالآتي[2]:

1- تركيز أغلبية يهودية مطلقة في القدس تكون العامل الحاسم في أي اتفاق مستقبلي حول المدينة.
2- خلق حقائق تمنع تقسيم المدينة مجدداً.
3- عزل القدس العربية عن غيرها من مناطق الضفة الغربية.
4- تطويق حدود البلدية بمستعمرات/قلاع إسرائيلية.
5- إقامة القدس الكبرى التي تمتد من رام الله إلى الخليل، ومن أريحا إلى المنطقة التي يطلق عليها الإسرائيليون بيت شيمش (داخل الخط الأخضر).
6- خلق تواصل إقليمي بين المستعمرات في الجزء الشرقي من المدينة والأحياء اليهودية الواقعة في الجزء الغربي من المدينة، وبعبارة أخرى محو الخط الأخضر الذي يفصل بين شطري المدينة.

يتضح مما سبق خطورة الأهداف (الإسرائيلية) من الاستيطان في الضفة الغربية، فهي أهداف متنوعة وتشمل صعداً ومستويات عديدة، بغية تهويد الأرض الفلسطينية وتهجير السكان

---

(1) صحيفة الحياة، "تنفيذاً لخطة وضعها شارون في مطلع الثمانينات. ضم (إسرائيل) غور الأردن يلغي أسس دولة فلسطينية"، حوار صحفي مع خليل التفكجي، **صحيفة الحياة**، العدد 15657 (لندن: دار الحياة، 2006/2/15) ص1.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص31.

الفلسطينيين وإحلال اليهود مكانهم، وخاصة في مدينة القدس، وخلق واقع عملي يؤيد مزاعمهم وادّعاءاتهم بالأحقية في أرض فلسطين.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمستوطنات في الضفة الغربية:

لم تكن فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين اعتباطية أو عشوائية، وكذلك فإن توزيع المستوطنات وتركزها في محاور وكتل وأحزمة، وكثافتها في منطقة أكثر من أخرى، كان مخططاً له ومرتبطاً بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للاستيطان.

وهذا ما جعل (إسرائيل) تنتقي بعناية المناطق التي تقيم فيها المستعمرات بحيث "شرعت (إسرائيل) فور انتهاء حرب 1967م بفرض الواقع الاستيطاني في الضفة الغربية لنهر الأردن، فأقامت الأحزمة الاستيطانية في مناطق الأغوار، ثم في الجبال المحاذية لها، ثم في منطقة خطوط الهدنة لعام 1948م، ثم حول المدن العربية الكبرى مثل نابلس والخليل"[1].

وبنت العقلية (الإسرائيلية) خططها ومشاريعها الاستيطانية على دراسات دقيقة لجغرافية الضفة الغربية وجوارها، وكذلك وفقاً لأطماعهم في مدينة القدس ومحيطها. ويشير الباحثون إلى أن النظر في الخريطة الاستيطانية للضفة الغربية كما تمت في عهدي المعراخ والليكود، يُظهر أن هناك ثلاثة أحزمة رئيسة من المستعمرات تقسم الضفة الغربية إلى ثلاث شرائح على النحو التالي[2]:

1- سلسلة مستعمرات الأغوار على امتداد الجانب الغربي من نهر الأردن، وحتى عين جدي (وفقاً لمشروع آلون).
2- سلسلة المستعمرات التي أقيمت على امتداد المرتفعات الشرقية للضفة الغربية، وتمتد من الجنوب الشرقي لبيت لحم جنوباً على امتداد سفوح سلسلة مرتفعات الجبال المطلة على الأغوار وحتى بيسان شمالاً. وهي سلسلة المستعمرات التي تشكل الحاجز الأمني في منطقة رام الله والبيرة (وفقاً لمشروع دايان).
3- سلسلة المستعمرات الممتدة من القدس جنوباً إلى جنين شمالاً بمحاذاة خطوط الهدنة (وفقاً لمشروع شارون).

وتتقاطع هذه السلاسل والأحزمة الطولية عرضياً مع التجمعات الاستيطانية التي دعا إليها مشروع شارون وخطة دروبلس. ويمكن تمييز التكتلات العرضية التالية في نطاق مشروع شارون[3]:

---

(1) عدنان حسين، **مرجع سابق**، ص52-53.

(2) الموسوعة الفلسطينية، "الاستيطان الصهيوني بعد 1967"، **مرجع سابق**، ص223.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص223.

أ- التكتل الاستيطاني بسلاسله الثلاث التي تقسم الضفة الغربية إلى شطرين منفصلين تماماً.
ب- التكتل الاستيطاني حول مدينة الخليل.
ج- التكتل الاستيطاني حول منطقة بيت لحم.
د- التكتل الاستيطاني حول منطقة رام الله.
ه- التكتل الاستيطاني حول مدينة أريحا.

ومن خلال دراسة وتأمل هذه الأحزمة والمحاور والتكتلات الاستيطانية، يمكن دراسة النطاق الجغرافي للمستوطنات بناء على تقسيمه إلى "أربع مناطق: القطاع الشرقي، والقطاع الجبلي، وقطاع التلال الغربية، والقدس الكبرى"[1].

1- القطاع الشرقي:

هذا المحور له أهمية سياسية وأمنية واقتصادية كبيرة لوقوعه على الحدود مع دولة عربية هي الأردن، ونظراً لإمكانياته الاقتصادية، و"يضم هذا القطاع 28 مستعمرة حسب بيانات نهاية العام 2012. بلغ عدد المستعمرين في هذا القطاع 5,663 مستعمراً، يمثلون 1.0% من مجموع المستعمرين في الضفة الغربية"[2].

هذه الأهمية الاستراتيجية لهذا المحور جعلت منه هدفاً لأطماع الاحتلال والمخططات الاستيطانية، إذ "تحتل منطقة الأغوار ما مساحته 840.9 كم^2، أي ما نسبته 14.9% من مساحة الضفة الغربية. وتعدّ منطقة الأغوار المورد الأساسي للمنتجات الزراعية في الضفة الغربية وسلة الغذاء الفلسطيني بسبب غناها بالموارد المائية الجوفية والسطحية. وتعود المخططات (الإسرائيلية) لفصل منطقة الأغوار عن بقية محافظات الضفة الغربية إلى سنة 1967، عقب الاحتلال (الإسرائيلي)، حيث تم التعامل مع هذا المقطع بشكل مختلف عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة في سنة 1967، حيث أخضع جيش الاحتلال (الإسرائيلي) هذا المقطع لقوانين (إسرائيلية) خاصة، هذا بالإضافة إلى إعلان أجزاء كبيرة منه كمناطق عسكرية مغلقة. كما تم الاستحواذ على مساحات شاسعة أخرى لغرض إقامة القواعد العسكرية وبناء المستعمرات على الأراضي بموجب قانون أملاك الغائبين[3].

2- القطاع الجبلي:

ويطلق عليه بعض الباحثين القطاع الأوسط و"الأهداف الرئيسية من إقامة المستعمرات في هذا القطاع تتمثل بالسيطرة على شريان المواصلات الرئيسي الذي يربط أهم المدن

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص27.
(2) **المرجع السابق نفسه**، ص27.
(3) محسن صالح، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993 – 2011، **مرجع سابق**، ص20.

الفلسطينية في الضفة الغربية ببعضها (طريق رقم 60) من خلال إقامة تكتلات استعمارية تمنع البناء الفلسطيني بالقرب من هذا الطريق، ومنع التواصل العمراني الفلسطيني على حديه، إضافة إلى تطويق المدن الفلسطينية ومنع توسعها العمراني. يضم هذا القطاع 31 مستعمرة حسب بيانات نهاية العام 2012. بلغ عدد المستعمرين في هذا القطاع 50,026 مستعمراً، يمثلون 8.9% من مجموع المستعمرين في الضفة الغربية"[1].

3- قطاع التلال الغربية:

وتتمثل أهمية إقامة المستوطنات في هذا القطاع بالنسبة للاحتلال في أنه يعمل على "محو الخط الأخضر الذي يعتبر حداً سياسياً يفصل بين فلسطين وإسرائيل، وخلق تواصل عمراني بين المستعمرات والمدن الرئيسية في (إسرائيل) ومنع التواصل العمراني بين التجمعات الفلسطينية. ويضم قطاع التلال الغربية 48 مستعمرة حسب بيانات نهاية العام 2012. بلغ عدد المستعمرين في هذا القطاع 164,117 مستعمراً، يمثلون 29.1% من مجموع المستعمرين في الضفة الغربية"[2]

وهناك أهمية خاصة لهذا القطاع تحققها حكومة الاحتلال، إذ يلاحظ على موقع هذه المستوطنات الآتي[3]:

أ- محاذاتها لخط الهدنة، إذ لا تبتعد أكثر من 3 كيلو متر.

ب-تقارب بعض هذه المستوطنات يشكل كتلاً استيطانية، وذلك إلى الغرب من مجموعة من القرى والبلدات الفلسطينية في محافظة رام الله.

ج- تشكل مجموعة مستوطنات حزاما استيطانياً يحيط بمدينة قلقيلية، ويعيق التواصل الجغرافي مع باقي المناطق الفلسطينية.

د- يشكل انتشار مستوطنات هذا المحور حاجزاً بين التجمعات السكانية الفلسطينية في الشرق والتجمعات السكانية (الإسرائيلية) في الغرب.

4- قطاع القدس الكبرى:

لقد كان نصيب مدينة القدس وما حولها من مخططات الاستيطان كبيراً ويحظى بإجماع صهيوني "منذ اللحظة الأولى لاحتلال القدس كان واضحاً أن هناك إجماعاً تلتقي حوله أحزاب التجمع العمالي الحاكم وأحزاب اليمين المعارضة، وهو أن القدس ستكون العاصمة الموحدة للكيان الصهيوني، وأن الانسحاب منها أمر غير وارد على الإطلاق"[4].

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص27.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص27.

(3) المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، "التوزيع الاستيطاني في فلسطين"، **مرجع سابق**.

(4) الموسوعة الفلسطينية، "الاستيطان الصهيوني بعد 1967"، **مرجع سابق**، ص223.

ولم تتوان سلطات الاحتلال لحظة واحدة، فور احتلال مدينة القدس عام 1967 عن البدء في تنفيذ مخططها الاستيطاني التهويدي، فكان أن قامت بعدة إجراءات فورية أبرزها[1]:

أ- إصدار الكنيست (الإسرائيلي) قرار بضم القدس الشرقية إلى (إسرائيل).

ب-توسيع حدود القدس العربية إلى عشرة أضعاف مساحتها وضمها إلى الجزء الغربي من المدينة.

ج- شن حملة ترهيب ضد السكان العرب بغرض تشجيعهم على مغادرة المدينة.

د- هدم حي المغاربة وإجلاء سكانه.

ه- إجلاء قسم كبير من سكان حي الشرف.

و- عزل أحياء عربية كاملة عن القدس.

ز- مصادرة ووضع اليد على مساحات واسعة من الأراضي العربية.

وبطبيعة الحال تقف دوافع دينية وتاريخية للاستيطان في القدس فقد "برز التركيز الاستيطاني في منطقة القدس، أكثر من أية منطقة أخرى في الضفة الغربية، وقطاع غزة، لما تشكل القدس من أهمية تاريخية، ودينية، ومستقبلية في مصير الصراع العربي – (الإسرائيلي) برمّته، ولما تمثَّل من أهمية دينية عند كافة المسلمين في العالم. وهذا ما يفسِّر إمعان سلطات الاحتلال في تزوير معالم القدس، والمضي في محاولات تهويدها"[2].

ولجأت الحكومة (الإسرائيلية) إلى تثبيت الواقع الجديد لمدينة القدس وضواحيها بالإجراءات الاستيطانية المكثفة ثم بتثبيت هذا الواقع من الناحية القانونية من خلال إقرار الكنيست (الإسرائيلي) للقانون الأساسي في عام 1980، "الذي اعتبر بمثابة ضم قانوني نهائي للقدس بعد أن أحكمت السيطرة عليها عبر الاستيطان والاستيلاء علي الأراضي والممتلكات العامة والخاصة وتوسيع مساحة القدس الشرقية، فيما يسمى بالقدس الكبرى، وبموازاة الأنشطة الاستيطانية التهويدية في القدس، انتهجت سلطات الاحتلال (الإسرائيلية) سياسات تمييز منهجية ضد السكان الفلسطينيين المحليين للقدس في جميع الأمور الحياتية، وطبقت في عقد التسعينيات سياسة ترحيل للفلسطينيين قسرياً للمقيمين بالقدس الشرقية، بوسائل متعددة تشمل القوانين وتنظيمات وأحكام قضائية وتكتيكات إدارية تسببت بفقدان آلاف منهم حقهم في الإقامة بالمدينة"[3].

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص31.

(2) عدنان حسين، **مرجع سابق**، ص61.

(3) بيسان عدوان، **مرجع سابق**.

وإجراءات الاحتلال التهويدية والاستيطانية في مدينة القدس بدأت مبكرة جداً "ومنذ الساعات الأولى للاحتلال، بدأت السياسة (الإسرائيلية) والجرافات (الإسرائيلية) رسم المعالم لتهويد القدس من أجل فرْض الأمر الواقع وإيجاد أوضاع جيوسياسية يصعب على السياسي أو الجغرافي إعادة تقسيمها مرة أخرى وشرع في وضع أساسات الأحياء اليهودية في القدس الشرقية لتُقام عليها سلسلة من المستوطنات تحيط بالقدس من جميع الجهات، وإسكان مستوطنين فيها لإقامة واقع جغرافي وديمغرافي، وإحداث خلخلة سكانية في القدس العربية. وبعد أنْ كان السكان الفلسطينيون يشكّلون أغلبية في سنة 1967، أصبحوا أقلية في سنة 1995. وبعد أنْ كانوا يسيطرون على 100% من الأراضي، أصبحوا بعد عمليات المصادرة، وإقامة المشاريع الاستيطانية، وفتح الطرق، والبناء ضمن الأحياء العربية، يسيطرون على 21% من الأراضي. ثمّ أتت مرحلة أخرى من مراحل التهويد ورسم الحدود، وهى رسم ما يسمّى حدود القدس الكبرى (المتروبوليتان)، لتشمل أراضي تبلغ مساحتها 840 كم2 أو ما يعادل 15% من مساحة الضفة الغربية ولتبدأ حلقة أخرى من إقامة المستوطنات خارج حدود البلدية، لكن هدفها هو التواصل الإقليمي والجغرافي بين المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية وخارج حدود البلدية بالإضافة إلى إقامة شبكة من الطرق تصل بين هذه المستوطنات"[1] وتعتبر مستوطنة معاليه أدوميم من أكبر المستوطنات في قطاع القدس الكبرى.

عدد المستوطنات في الضفة الغربية حسب المحافظة:

يمكننا من خلال دراسة عدد المستوطنات في الضفة الغربية الوقوف على جانب هام من طبيعة انتشار المشروع الاستيطاني وبالتالي التعرف أكثر على أهدافه. حيث تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن "عدد المستوطنات في محافظة القدس هو الأكبر ويبلغ 26 مستوطنة، يليها محافظة رام الله والبيرة (24 مستوطنة)، ثم الخليل (19 مستوطنة)، فأريحا والأغوار (17 مستوطنة)، ثم بيت لحم (13 مستوطنة)، ثم سلفيت (12 مستوطنة)، ثم نابلس (11 مستوطنة)، فقلقيلية (7 مستوطنات)، طوباس (7 مستوطنات)، جنين (5 مستوطنات)، وأخيراً طولكرم بواقع 3 مستوطنات"[2]. (انظر الملحق رقم 6)

---

(1) خليل التفكجي، "الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج"، **موقع مؤسسة القدس الدولية الإلكتروني**، 2008/1/17، متوفر على الرابط

http://www.alquds-online.org/index.php?s=17&ss=17&id=301، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص11.

يتضح مما سبق أن المخططات الاستيطانية (الإسرائيلية) من الناحية الجغرافية، تتركز أكثر ما يكون في منطقة القدس ومحيطها، سواء من حيث عدد المستوطنات أو من حيث عدد المستوطنين، وهو ما يشير بوضوح إلى المشروع (الإسرائيلي) الهادف إلى تهويد القدس وسلخها عن بقية الضفة الغربية وإحداث تغيير ديمغرافي لصالح اليهود.

المطلب الرابع: الآثار المترتبة على الاستيطان في الضفة الغربية:

ترتب على وجود المستوطنات في عمق الأراضي الفلسطينية، وابتلاعها لمساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية، الكثير من الآثار والتداعيات المدمرة على حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني. ومن خلال الاطلاع على الأدبيات التي تناولت الاستيطان، يرى الباحث أن الآثار المترتبة على الاستيطان تشمل:

1- آثار سياسية:

وتتمثل الآثار السياسية في القضاء على فكرة حل الدولتين، واستغلال المفاوضات وتفريغها من مضمونها.

أ- **القضاء على فكرة حل الدولتين:** وهو ما صرح به الكثيرون من القيادات الفلسطينية، بناء على الواقع الذي كرسه الاحتلال في الضفة الغربية من خلال زرع المستوطنات والطرق الالتفافية التي تخدمها وإقامة الجدار العازل والسيطرة الفعلية على معظم أراضي الضفة الغربية المصنفة ج، وهذا الواقع دفع حتى الاتحاد الأوروبي "إلى رفض سياسة (إسرائيل) الرامية لتهجير الفلسطينيين قسراً من مناطق (ج)، والتي تشكل 62% من مساحة الضفة الغربية، حيث أشار الاتحاد إلى أن سياسة (إسرائيل) في هذه المناطق تهدف إلى مضاعفة أعداد المستوطنين وتقليل الفلسطينيين، وتحويلها إلى جيوب مقطوعة عن الضفة الغربية، وبالتالي منع إمكانية قيام دولة فلسطينية وفق حل الدولتين على حدود 1967/6/4[1] أي أن المخطط الاستيطاني في الضفة الغربية يقف عقبة كأداء أمام إمكانية قيام دولة فلسطينية.

ب- **استغلال المفاوضات وتفريغها من مضمونها:** فقد كان يتوقع أن تؤدي اتفاقية أوسلو وما سبقها وما تبعها من مفاوضات إلى توقف عمليات الاستيطان في الضفة الغربية، إلاّ أن الوقائع أثبتت عكس هذا الأمر، حيث إن (إسرائيل) تعمل تحت غطاء التسوية والمفاوضات لفرض الحقائق على الأرض من خلال مخططات الاستيطان والتهويد في الضفة الغربية.

---

(1) محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، **مرجع سابق**، ص289.

وكانت الموجة العاتية من الاستيطان ومخططاته قد بدأت منذ مجيء نتنياهو إلى الحكم وهو ما شكل عقبة كأداء في طريق استمرار المفاوضات الفلسطينية (الإسرائيلية) التي كانت قد قطعت شوطاً طويلاً في زمن سلفه أولمرت، "ولدى وصول بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة (الإسرائيلية) في نهاية آذار/مارس 2009، شكل البناء في المستوطنات اليهودية الموضوع الأول المدرج على جدول أعماله، ولا سيما في ظل مطالبة الإدارة الأميركية (إسرائيل) باستئناف المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين، وإصرار السلطة الفلسطينية على شرط تجميد البناء في المستوطنات للعودة إلى طاولة المفاوضات"[1].

وفور إعلان نتنياهو بتاريخ 2009/11/25، عن تجميد الاستيطان في الضفة الغربية شكك الفلسطينيون فيه بسبب استثناء القدس من القرار ووجود استثناءات أخرى، فقد "وصف النائب الدكتور مصطفى البرغوثي الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية حديث نتنياهو عن تجميد الاستيطان لمدة عشرة أشهر بأنه تشويه وتضليل وخداع لا يمكن القبول به وأن نتنياهو يمارس واحدة من أكبر الأكاذيب بحديثه عن تجميد الاستيطان. وقال البرغوثي إن استثناء القدس وثلاثة آلاف وحدة استيطانية طور البناء والنمو الطبيعي والمراكز الحكومية والمدارس والمرافق العامة والكنس من التجميد يؤكد أن اقتراح نتنياهو خبيث ويهدف إلى شطب القدس من خلال فصلها عن سائر الأراضي المحتلة واستثنائها من عملية تجميد الاستيطان"[2].

2- آثار أمنية:

مثّل وجود المستوطنين في الأراضي الفلسطينية خطراً أمنياً مستمراً على الفلسطينيين القاطنين بالقرب من المستوطنات، "فقد ساهم المستوطنون الذين يقيمون في المستوطنات القريبة من التجمعات السكنية الفلسطينية بنشر الرعب في نفوس المواطنين الفلسطينيين، وذلك من خلال الممارسات العدوانية على الأرض"[3].

3- آثار ديموغرافية وخاصة في القدس:

يحتل العامل الديموغرافي مكانة هامة في المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، وقد نجح القادة الصهاينة في تحقيق أجزاء مهمة متعلقة بالصراع الديموغرافي، كما حصل في المناطق المحتلة

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، "السياسة الاستيطانية في عهد حكومة بنيامين نتنياهو 2009 – 2012"، ص2-3، متوفرة على **الموقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية الإلكتروني** ورابطها
http://www.palestine-studies.org/ar/institute/ar_overview، تاريخ الزيارة 2014/12/3.

(2) وكالة معاً، "نتنياهو يعلن تجميد الاستيطان في الضفة مدة عشرة أشهر باستثناء القدس" 2009/11/26، متوفر على الرابط
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=242801، تاريخ الزيارة 2014/4/1.

(3) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص173.

عام 1948 مستخدمين في ذلك كل الطرق والأساليب ومستفيدين من دعم الانتداب البريطاني لهم على حساب حقوق الشعب الفلسطيني. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، فلم يكتب لهم النجاح في إحداث التغيير الديموغرافي المنشود بالنسبة لهم عن طريق الاستيطان في الضفة الغربية باستثناء نجاحهم في القدس. فعلى سبيل المثال يشير الباحثون إلى أنه "بعد أن كان السكان الفلسطينيون يشكلون أغلبية في سنة 1967، أصبحوا أقلية سنة 1995، وبعد أن كانوا يسيطرون على 100% من الأراضي، أصبحوا بعد عمليات المصادرة، وإقامة المشاريع الاستيطانية، وفتح الطرق، والبناء ضمن الأحياء العربية، يسيطرون على 21% من الأراضي فقط"[1].

4- آثار اقتصادية:

ترك الاستيطان تأثيرات سلبية كبيرة على حياة الشعب الفلسطيني من الناحية الاقتصادية، منها:

أ- **خسائر الشعب الفلسطيني الناجمة عن الاستيطان:** فقد تسبب الاستيطان (الإسرائيلي) بخسائر اقتصادية فادحة للشعب الفلسطيني، ومنها حرمان الاستفادة من الأراضي المقامة عليها المستوطنات أو المصادرة لخدمة المستوطنات، والسيطرة على غالبية أراضي الضفة الغربية وخاصة الأراضي الخصبة مثل الواقعة في منطقة الأغوار، وتجريف الأراضي المزروعة، وهدم البيوت والمنشآت، وإغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية (الإسرائيلية)، واستغلال العمال الفلسطينيين الذين يعملون داخل المستوطنات وهم بالآلاف حيث "تبين أن عدد العاملين من الضفة الغربية في (إسرائيل) والمستوطنات بلغ في الربع الثالث من 2013 أكثر من 103 آلاف عامل، منهم 30 ألف يعملون في المستوطنات"[2]. ويتم التعامل مع هؤلاء العمال الفلسطينيين بطريقة فيها الكثير من الإهانة والإذلال واستغلال الحاجة ولقمة العيش "وفي تقرير صادر عن منظمة العمل العربية في 2012 تبين أن 32% من العمال الفلسطينيين في المستوطنات يتعرضون للعنف المعنوي و27% يتعرضون لاضطهاد عنصري و7% لعنف جسدي و32% للتهديد بمصادرة تصريح العمل. بالإضافة إلى التمييز بين العمال العرب وغيرهم من عمال من جنسيات أخرى والعمال الإسرائيليين. كما أن 42% من العمال الفلسطينيين

---

(1) عدنان أبو عامر، "المخططات الاستيطانية في القدس- السياسات والآثار"، 2008/2/23، متوفر على **موقع مؤسسة القدس الدولية الإلكتروني**، على الرابط http://www.alquds-online.org/index.php?s=17&ss=17&id=330، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

(2) صحيفة الحدث، "العمال الفلسطينيون في المستوطنات ... أرغفة من دم والمنقذون كرة من ثلج!!"، **صحيفة الحدث**، العدد29،السنة الثانية (رام الله: شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر، 2014/12/23) ص8.

في المستوطنات يتعرضون للانتهاكات من قبل جيش الاحتلال"[1]. ويعمل الاحتلال على "تعميق تبعية المجتمع الفلسطيني (وخصوصاً القروي)، من خلال توفير فرص العمل في قطاع البناء والعمالة الرخيصة والصناعة التي تتطور في المستوطنات، وبذلك يلتحق اقتصاد هذه القرى بالمستوطنات؛ الأمر الذي يحول دون استقلالها الاقتصادي"[2]. كما أن معظم مساحة الضفة الغربية تقع في المنطقة ج التي يسيطر عليها الاحتلال وتتمدد فوق أراضيها المستوطنات، وينجم عن وجود هذه المستوطنات والسيطرة (الإسرائيلية) خسائر اقتصادية فادحة، لأنها "تمتلك الكثير مما يمكن أن تقدمه من إسهامات لصالح الاقتصاد الفلسطيني، فهذه المنطقة غنية بمواردها الطبيعية، فضلاً عن كونها مترابطة الأوصال، على عكس المنطقتين أ و ب اللتين تشكلان جزراً صغيرة منعزلة، لكن الأسلوب الذي تُدار به المنطقة ج في الوقت الراهن يكاد يحول دون قيام أنشطة الأعمال الفلسطينية بالاستثمار هناك"[3]. وقد رصدت دراسة صدرت عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" الأضرار الناجمة عن المستوطنات حيث أظهرت أن "حجم الخسارات الاقتصادية الناتجة عن وجود المستوطنات، وما يترتب عليها من قيود على الفلسطينيين في تنقلاتهم اليومية، ومصادرة مواردهم الطبيعية تبلغ كحد أدنى 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، علماً أن حساب الخسائر لا يشمل ثمن الموارد الطبيعية أو قيمتها الاقتصادية، وإنما القيمة المضافة لكافة مركبات الناتج المحلي، وما تنتجه من مداخيل للقوى العاملة الذي يعتبر محركا في عجلة الاقتصاد"[4].

ب- الآثار المترتبة على الوضع المائي: "تمثلت أهداف السياسة المائية (الإسرائيلية) بالسيطرة على كل قطرة ماء متاحة في الأراضي المحتلة، بهدف توفير أهم مقومات الاستيطان والسيطرة على الأرض، فكان النمو الاستيطاني المتزايد باستمرار على الأراضي المحتلة، وما يرتبط به من انعكاسات سلبية لا حصر لها على حياة المواطن الفلسطيني"[5].

---

(1) صحيفة الحدث، **مرجع سابق**، ص8.

(2) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، "أثر الاستيطان الإسرائيلي على الزراعة والبيئة والوضع الاجتماعي في فلسطين"، **مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا**، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4068، تاريخ الزيارة 214/11/30.

(3) البنك الدولي، "الضفة الغربية وقطاع غزة، المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني"، 2013/10/2، متوفر على الرابط
http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/WestBank_Arabic_executive_summary_area_C_sept13_final.pdf

(4) صحيفة الأيام، "جديد مدار: دراسة ترصد آثار الاستيطان الكارثية على الاقتصاد الفلسطيني"، **صحيفة الأيام**، العدد 6834 (رام الله: صحيفة الأيام، 2015/1/18) ص6.

(5) ياسر سلامة، **مرجع سابق**، ص171.

ونظراً لأهمية المياه وارتباطها بمجمل عملية التنمية فقد "أثرت المستوطنات (الإسرائيلية) على الاقتصاد والتنمية في الأراضي الفلسطينية، من خلال تسخير المياه لخدمة الاستيطان، وتوسيع المستوطنات، ومصادرة المزيد من الأراضي، وتطوير الاقتصاد الزراعي، وزيادة المساحات المروية في المستوطنات الزراعية، في حين لا تتجاوز الأراضي الزراعية المروية لدى الفلسطينيين 6%، من إجمالي الأراضي الزراعية القابلة للزراعة في الوقت الحالي"[1].

5- آثار بيئية:

فقد أدى سلوك المستوطنين وإجراءاتهم غير المسؤولة إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبيئة الفلسطينية، حيث "تشكل المستوطنات ونفاياتها ومخلفاتها الصلبة، والسائلة، والكيماوية، أضرارًا على حياة المواطن الفلسطيني، فهي تلوث مناطق التغذية الجوفية لأحواض المياه وخزاناتها، وكذلك مياه الصرف الصحي المكشوفة، التي تلوث المياه السطحية، وتلحق الأذى والضرر بالإنسان، وممتلكاته بكافة أشكالها"[2].

وتتعدد مظاهر الأضرار البيئية التي تسببت بها عمليات الاستيطان ووجود المستوطنات في الأراضي الفلسطينية ويمكن الإشارة إلى أبرزها، وهي[3]:

أ- تأثيرها على الغطاء النباتي.

ب- تأثيرها على المياه الجوفية.

ج- تدمير الموروث الحضاري الفلسطيني.

د- تأثيرها على الثروة الحيوانية البرية والداجنة.

ه- تلوث الهواء.

و- تشويه الطبيعة من خلال الطرق الالتفافية.

ز- تقليص الأراضي الزراعية الفلسطينية وتصحرها من خلال الجدران والأسلاك الشائكة ومكبات النفايات.

ويتضح مما سبق أن الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية أثر بشكل كبير على الفلسطينيين من جميع النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والبيئية، ومن أخطر التداعيات السياسية المترتبة على تلك الآثار جعل فكرة الدولة الفلسطينية على حدود 1967 تكاد تكون شبه مستحيلة.

---

(1) ياسر سلامة، **مرجع سابق**، ص173.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص173 .

(3) عبدالرحيم غانم، "أثر المستوطنات بيئيا على الغطاء النباتي والمياه الجوفية في الضفة الغربية المحتلة"، **مؤتمر الصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات الاسرائيلية**، 2010/2/14، جامعة القدس المفتوحة، طولكرم، ص1.

المبحث الثالث
المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من الاستيطان

يتناول هذا المبحث المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من الاستيطان ويشتمل على ثلاثة مطالب، حيث يتناول المطلب الأول الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي من الاستيطان، بينما يتناول المطلب الثاني المواقف العربية والدولية من الاستيطان، وحمل المطلب الثالث عنوان الاستيطان في القانون الدولي.

المطلب الأول: الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي من الاستيطان:

لا يختلف اثنان من أبناء الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، حديثاً وقديماً، على رفض الاستيطان اليهودي بكافة أشكاله على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، واعتباره تهديداً وجودياً للشعب الفلسطيني، في الحاضر والمستقبل، ويتناقض تناقضاً أساسياً مع مصلحته الوطنية العليا، ويخالف القوانين والأعراف الدولية. كما يُجمع أبناء الشعب الفلسطيني على أحقية مقاومة الاستيطان، وإن اختلفت الرؤى في شكل هذه المقاومة، وخاصة بعد اتفاقية أوسلو.

حيث "يرفض الشعب العربي الفلسطيني استمرار وجود المستعمرات اليهودية في أراضيه المحتلة، ولا يمكن أن يوافق على بقاء مستعمرة واحدة منها في وطنه مهما طال الزمن وغلا الثمن. إن بقاء المستعمرات اليهودية في الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها يعني استمرار الاحتلال (الإسرائيلي) وشرعنته بموافقة فلسطينية وعربية ودولية، الأمر الذي يرفضه الشعب الفلسطيني لأنه لا يمكن القبول بوجود المستعمرات والمستعمرين اليهود ولا يمكن التعايش معهم، لأنهم اغتصبوا الأرض والمياه والحقوق وعاثوا في الأراضي الفلسطينية فساداً وقتلاً وتقتيلاً ودماراً. ولا تستطيع الدولة الفلسطينية توفير الحماية لهم من الشعب الذي عانى منهم ومن الاحتلال (الإسرائيلي) الأمرين وذاق على أيديهم مرارة ووحشية وبربرية الاحتلال الإسرائيلي"[1].

وهذا الموقف الثابت من الاستيطان يشمل في الوقت الحاضر كل مكونات الشعب الفلسطيني السياسية والفكرية والاجتماعية، ويشمل ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية وحركة فتح، وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية بما في ذلك الجبهتان الشعبية

---

(1) غازي حسين، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية**، ط 1 (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003) ص157.

والديمقراطية، والفصائل الإسلامية ممثلة في حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وجميع الأحزاب والتيارات غير المنضوية تحت لواء منظمة التحرير أو الفصائل الإسلامية.

وفي هذا الإطار تم تشكيل كيان رسمي لمتابعة الشؤون المتعلقة بالاستيطان هو المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان "وهو أحد دوائر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تأسس في العام 1996 م، بمبادرة من السيد تيسير خالد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ورئيس المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان. المقر العام للمكتب يقع في مدينة نابلس، إضافة إلى الفروع واللجان التابعة للمكتب المنتشرة في أنحاء الوطن"[1].

وهذا الإجماع الوطني الفلسطيني لم يمنع، تحت ضغط الواقع المؤلم، ظهور آراء فلسطينية مستعدة للتفكير في حلول لمشكلة الاستيطان غير مألوفة وغير مقبولة وطنياً "وفي إطار عملية التسوية السلمية تجاوز المفاوض الفلسطيني والإسرائيلي التوجهات والمفاهيم الخطرة التي يشكلها الاستيطان على مستقبل القضية الفلسطينية وعلى الدولة الفلسطينية، من فكرة إزالة الاستيطان إلى أفكار جديدة مثل وقف الاستيطان، ومنع التوسيع الاستيطاني، وإزالة البؤر الاستيطانية، وضم المستعمرات للكيان (الإسرائيلي) في سياق عملية تبادل للأراضي... الخ"[2].

مقاومة الشعب الفلسطيني للاستيطان:

كان من الطبيعي في ظل الإجماع الفلسطيني، القديم والحديث، على رفض الاستيطان، أن يقاوم الفلسطينيون المستوطنين كما يقاومون جنود الاحتلال، وأن يستهدفوا بمقاومتهم المستوطنات في كل مكان وفي كل زمان، وذلك منذ أن نشأت في فلسطين ظاهرة الاستيطان، فحينما "بلغ عدد المستوطنات التي أقامتها الجمعيات والحركات اليهودية رافعة راية الهجرة 16 مستوطنة قبل انعقاد مؤتمر بازل عام 1897، لم يرض الفلسطينيون عن التحولات التي كانت تحصل على أراضيهم أو بالقرب منها، فنظموا سلسلة من الهجمات على عدد من المستوطنات تعبيراً عن غضبهم لطرد أعداد كبيرة من الفلاحين الفلسطينيين الذين كانوا يرتزقون من الأراضي التي بيعت على يد أثرياء سوريين ولبنانيين لصالح جمعيات الهجرة اليهودية"[3].

---

(1) المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، "المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان"، **موقع المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان الإلكتروني**، على الرابط http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=skr، تاريخ الزيارة 2014/12/3.

(2) محسن صالح، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993 – 2011، **مرجع سابق**، ص57.

(3) جوني منصور، **مرجع سابق**، ص18.

وبعد وقوع فلسطين تحت الاحتلال ثم الانتداب البريطاني، وانحياز بريطانيا السافر لليهود، وتنامي المستوطنات اليهودية في فلسطين، قام الشعب الفلسطيني بالعديد من الثورات ضد الإنجليز والمستوطنين اليهود، أبرزها ثورة 1920 وثورة 1929 (البراق) وثورة 1935 ثم الثورة العربية الكبرى عام 1936.

وأدت أعمال المقاومة الفلسطينية – إلى جانب عوامل أخرى – إلى عرقلة المخططات الاستيطانية في بعض الأحيان أو على الأقل كانت الجهات الصهيونية تحسب حساباً لها "فعمدت الحركة الصهيونية والحكومات (الإسرائيلية) المتعاقبة إلى تنفيذ مخططاتها الاستيطانية على مراحل، وكانت تخضع كل مرحلة للظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تمر بها المنطقة، بحيث تتجنب أي ردّات فعل عربية أو عالمية – إن وجدت – وتجنب أعمال المقاومة الفلسطينية التي كانت تتصاعد عند كل هجمة (إسرائيلية)"[1].

وعند اندلاع الانتفاضة الأولى عام 1987، كان المستوطنون هدفاً لأطفال الحجارة ولبعض العلميات العسكرية التي نجح المقاومون في تنفيذها رغم وجود الاحتلال المباشر في الضفة والقطاع، ولكن هذا الحال تغير في ظل اندلاع الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) عام 2001 إذ أخذت المواجهة مع الاحتلال شكلاً آخر يختلف عن سابقه لأن انتفاضة الأقصى تتميز ب "كونها الانتفاضة الأولى في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا بالتأكيد له دلالاته السياسية، إذ إن هناك اتفاقيات موقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وهناك قوة عسكرية فلسطينية في الداخل، لذلك تختلف معطيات الانتفاضة الثانية عن الانتفاضة الأولى من حيث الدلائل السياسية والأساليب النضالية، فطغى على الانتفاضة الثانية الأسلوب العسكري والذي كان له الآثار الواضحة على الوضع الاستيطاني في الضفة الغربية رغم محدوديته. في هذه الفترة، حاولت الحكومات (الإسرائيلية) التظاهر بعدم تأثير الانتفاضة على وضع المستوطنين، لذلك عمدت إلى إقامة أكثر من عشرين موقعًا استيطانيًا جديدًا في أنحاء من الضفة الغربية، بحيث يقيم فيها أعداد من المستوطنين بشكل مؤقت، وذلك بهدف إثبات أن الانتفاضة الفلسطينية فشلت في توجيه ضربة للاستيطان (الإسرائيلي)"[2].

تجربة المقاومة في قطاع غزة في مواجهة المستوطنين:

أثبتت تجربة المقاومة في قطاع غزة أنه في لحظة من اللحظات يمكن أن يضطر قادة الاحتلال للتراجع عن مخططاتهم الاحتلالية والاستيطانية رغم الشعارات التي كانوا يرفعونها بخصوص أهمية المستوطنات في قطاع غزة، فقد انسحب جنود الاحتلال والمستوطنون عن

---

(1) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص70.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص105– 106.

بكرة أبيهم من جميع أراضي قطاع غزة بتاريخ 2005/9/20، بغض النظر عن وجود آراء مختلفة بخصوص دوافع هذا الانسحاب، وما إذا كان يهدف بتخطيط مسبق لإحداث الانقسام الفلسطيني الداخلي. وأيًا كانت الدوافع والأهداف للانسحاب (الإسرائيلي) من قطاع غزة فقد أقدمت الحكومة (الإسرائيلية) على خطوة لربما هي الأولى في تاريخها منذ احتلالها لفلسطين عام 1948، ففككت المستوطنات (الإسرائيلية)، وأخلت المستوطنين ونقلتهم إلى خارج القطاع، لتكون الضفة الغربية الموطن الجديد لهؤلاء، وذلك ضمن خطة أعدها شارون في ذلك الوقت لوضع اليد على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وزيادة أعداد المستوطنين. كذلك فإن الانسحاب (الإسرائيلي) من قطاع غزة كان له الأثر الواضح على ارتفاع وتيرة الاستيطان في الضفة الغربية وذلك لاستيعاب المستوطنين الفارين من غزة، فقد صادقت الحكومة (الإسرائيلية) على بناء 48 وحدة سكنية في مستوطنة "أرييل" جنوب نابلس لمستوطنين تم إجلاؤهم من مستوطنات غزة"[1].

تصاعد المواجهات عام 2012:

ومع تواصل الاستيطان وازدياد وتيرته في الضفة الغربية، رغم اتفاقيات التسوية واستمرار المفاوضات، ازدادت المواجهات بين الفلسطينيين من جهة والمستوطنين وجنود الاحتلال من جهة أخرى، قناعة من الشعب الفلسطيني أنه مع مرور كل يوم تتوسع المستوطنات وتصادر أراض فلسطينية جديدة أو تجرف أو تدمر، و"شهد العام 2012 تصاعد حدَّة المواجهات في الضفة الغربية بين المواطنين الفلسطينيين وقوات جيش الاحتلال والمستوطنين، وتميزت المواجهات بشموليتها في بعض الأحيان، بحيث عمت أرجاء الضفة كافة، ما أثار أسئلة متكررة تجمع الإجابة عنها بأن انفجار انتفاضة ثالثة ليس إلا قضية وقت. وساهم حدثان مركزيان في تعميم حالة المواجهات الميدانية. تمثل الأول في رد الفعل الشعبي على العدوان على غزة في تشرين الثاني، حيث اندلعت المواجهات في كافة المدن والقرى وتمت مهاجمة حواجز الجيش وسيارات المستوطنين، وأصيب العشرات من المواطنين برصاص الجيش. وفي بعض المواجهات سجل تدخل قوات الأمن الوطني في التصدي للدوريات (الإسرائيلية) ومنعها من اقتحام بعض المدن، والتهديد بالرد بالنيران إذا تم استهدافها. أما الحدث الثاني فكان المشروع الاستيطاني (E1) حيث قام مائتا ناشط بإقامة خيام على أراضي قرية الطور المهددة بالمصادرة، وأطلقوا على القرية الجديدة "باب الشمس" في ما اعتبر تطوراً في أدوات النضال الشعبي في مواجهة سياسات الاستيطان وفرض أمر واقع بديل. ومنحت وزارة الحكم المحلي قرية باب الشمس صفة هيئة محلية. وقامت قوات الجيش أكثر من مرة بمداهمة القرية واقتلاع الخيام

(1) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص113.

منها، وبين كرّ وفرّ شهدت المناطق المهددة بالمصادرة مواجهات ميدانية تنبئ بشكل واضح عن التوتر الذي قد ينفجر في أية لحظة. أيضاً أقام نشطاء آخرون قرية خيام ثانية قرب قرية بيت إكسا باسم باب كرامة شمال غربي القدس، ولم يتردد الجيش بمهاجمة القرية الجديدة خمس مرات"[1].

مسيرات شعبية أسبوعية مناهضة للجدار والاستيطان:

انطلقت بانتظام حركة مقاومة شعبية منتظمة، ضد الجدار والاستيطان من قرية بلعين الواقعة على بعد 15 كم إلى الغرب من مدينة رام الله، بدء من فبراير 2005، وشكلت تحدياً من خلال مسيراتها الأسبوعية ولفتت انتباه وسائل الإعلام نظراً لوقوع اشتباكات بينها وبين جنود الاحتلال، واستقطبت إليها عدداً من المتضامنين الأجانب. واعتبر القائمون عليها أن "من العوامل التي أوصلت صوتنا للعالم قيامنا بالعمل بروح الجماعة، بعيداً عن الصراعات الحزبية والفصائلية والمناكفات والخلافات، ولم نرفع إلا العلم الفلسطيني منذ اليوم الأول لحركتنا الاحتجاجية في 20 شباط/ فبراير 2005. وكذلك تولي قيادة فلسطينية شابة للنشاط المناهض للاستيطان والجدار وأخذت على عاتقها متابعة الأمور قانونياً وسياسياً، وتنظيم الفعاليات والنشاطات بشكل سليم ومنظم بمشاركة حشد دائم من المتضامنين الأجانب ونشطاء حركات السلام الإسرائيليين الذين يرفضون الاحتلال والاستيطان والجدار وقرروا مقاومته عملياً وليس شعارات"[2].

وقد انتقل نموذج قرية بلعين إلى مناطق أخرى من الضفة الغربية تعاني هي الأخرى من آثار الجدار والاستيطان، فقد " أطلقت قرية بلعين/ غرب رام الله، شرارة المسيرات الأسبوعية المنتظمة، ضد جدار الفصل العنصري، وضد الاستيطان، وتبعتها قرى نعلين، وبدرس/ غرب رام الله، والنبي صالح/ شمال غرب رام الله، وبيت امر/ شمال الخليل، وارطاس، والمعصرة/ بيت لحم، واسكاكا/ شمال شرق محافظة سلفيت، وعراق بورين/ جنوب نابلس، وقرية سالم/ شرق نابلس، وجيوس/ شرق قلقيلية، ودير بلوط/ جنوب قلقيلية. وشارك في هذه المسيرات الشعبية، بالإضافة إلى أهالي القرى، والقرى المجاورة، العشرات من المتضامنين الإسرائيليين والأجانب. قابلت قوات الاحتلال المسيرات السلمية الطابع، بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط، والقنابل الغازية السامة والصوتية، والهراوات؛ الأمر الذي أدى إلى مواجهات،

---

(1) عاطف أبو سيف وامطانس شحادة، **مرجع سابق**، ص43.

(2) عبدالله أبو رحمة المنسق العام للجنة الشعبية لمقاومة الجدار في بلعين، **موقع مؤسسة ياسر عرفات الإلكتروني**، على الرابط http://www.yaf.ps/yaf/sub_award_details.php?pid=9، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

أسفرت عن إصابة العشرات بالرصاص المطاطي، وبحالات اختناق وإغماء جراء استنشاقهم الغاز السام"[1].

يتضح مما سبق أن الشعب الفلسطيني بكافة أطيافه، وفي مختلف المراحل ظل يقاوم الاستيطان والمستوطنين بأشكال مختلفة، وبقي رافضاً للمخططات الاستيطانية لأنها لا تعني بالنسبة لكل الفلسطينيين إلاً النفي للحق الفلسطيني والاعتداء على الممتلكات ومصادرة الأراضي وتهجير السكان والتغيير القسري للديموغرافيا لصالح اليهود.

المطلب الثاني: المواقف العربية والدولية من الاستيطان:

أولاً: الموقف العربي:

لا تختلف مواقف الدول العربية، رسمياً وشعبياً، عن الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي، الرافض بشكل مطلق للاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وقد عبرت الدول العربية عن ذلك الموقف تاريخياً، مراراً وتكراراً، سواء بشكل فردي أو جماعي، ويمكن التعرف على هذا الموقف بوضوح من خلال مواقف جامعة الدول العربية، التي تعبر رسمياً عن مواقف الدول العربية.

موقف جامعة الدول العربية:

من السهولة بمكان الاستنتاج بأن موقف جامعة الدول العربية من قضية الاستيطان هو نفسه موقف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية، لدرجة تبني نفس الموقف، سواء أكان ينم عن تصعيد سياسي أم إدانة أم مجرد تعبير عن موقف، وتجلى ذلك بوضوح خلال أزمة المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وتوقفها أو تعثرها بسبب النشاطات الاستيطانية خلال الأعوام 2010 –1012، فقد "كان هناك تأييد عربي شامل لموقف الرئيس (عباس) في لجنة المتابعة لمبادرة السلام العربية بخصوص ضرورة الوقف الشامل للنشاط الاستيطاني (الإسرائيلي) حتى يمكن أن تجري مفاوضات وستدرس لجنة المتابعة البدائل التي طرحها الرئيس"[2].

---

(1) فيحاء قاسم عبدالهادي، "مقاومة الاستيطان وجدار الفصل العنصري: نستطيع فعل ذلك"، **موقع تنوير الإلكتروني**، على الرابط
http://www.tanwer.org/tanwer/news/942.html، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

(2) صحيفة الأيام، "الجامعة العربية تمنح واشنطن شهراً إضافياً لمحاولة وقف الاستيطان وإحياء المفاوضات"، **صحيفة الأيام**، العدد 5294 (رام الله: شركة مؤسسة الأيام للطباعة والصحافة والنشر والتوزيع، 2010/10/9) ص1.

ووجهت جامعة الدول العربية نقداً للجنة الرباعية (الراعية لعملية السلام) بسبب موقفها الضعيف من إجراءات (إسرائيل) الاستيطانية، حيث "عبّرت جامعة الدول العربية، عن عدم رضاها من تهرب اللجنة الرباعية الدولية من مطالبتها (إسرائيل) بوقف الاستيطان، ومن عدم إصدار بيان واضح يتعلق بعملية السلام والإجراءات (الإسرائيلية) على الأرض"[1].

واستمر موقف جامعة الدول العربية المتماهي تماماً مع الموقف الفلسطيني الرسمي، فقد "أعلن الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية السفير محمد صبيح، أن الاستيطان (الإسرائيلي) تضاعف مرة ونصف في نهاية عام 2011 عن العام الذي سبقه. وطالب في تصريحات صحفية قبيل اجتماع اللجنة الرباعية الدولية في عمان، باتخاذ موقف واضح وحاسم ضد الاستيطان والجرائم (الإسرائيلية) والمستوطنين حتى يمكن دفع جهود استئناف المفاوضات"[2].

وللتأكيد على موقفها الثابت، دأبت جامعة الدول العربية على إصدار موقف من أي تطور بشأن قضية الاستيطان، ومن هذه المواقف أنها نددت بمصادقة لجنة المالية في الكنيست (الإسرائيلي) على ميزانية خاصة بدعم الاستيطان بقيمة 44 مليون شيكل. وأوضح الأمين العام المساعد لشئون فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الجامعة العربية السفير محمد صبيح، أن قرار الكنيست الأخير بشأن الاستيطان هو شهادة بأن (إسرائيل) دولة متغطرسة وتعتبر نفسها فوق القانون، مؤكداً أن الاستيطان باطل ولا يعتد به"[3].

ومتابعة من جامعة الدول العربية لتطورات المخططات والمشاريع والإجراءات الاستيطانية، "استعرض تقرير متخصص صادر عن قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الجامعة العربية، المساعي (الإسرائيلية) لشرعنة الاستيطان ومحاولة إيهام العالم بأن ما يجري لا يتنافى والقانون. وبين أنه استجابة لمطالب المستوطنين العنصريين تم تشكيل لجنة ليفي بتكليف من رئيس وزراء (إسرائيل) بنيامين نتنياهو، وذلك لدراسة سبل تشريع البؤر الاستيطانية غير القانونية والمستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة ولطرح توصيات ضد

---

(1) وكالة وفا، "الجامعة العربية: لا مجال للعودة للمفاوضات دون جدول زمني ومرجعية محددة"، **موقع وكالة وفا الإلكتروني**، 2011/7/12، على الرابط
http://www.wafa.ps/Arabic/index.php?action=detail&id=109111، تاريخ الزيارة 2014/3/13.

(2) صحيفة الحياة الجديدة، "الجامعة العربية تطالب الرباعية بحزم موقفها إزاء الاستيطان"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5806 (رام الله: الحياة الجديدة، 2012/1/3) ص1.

(3) وكالة وفا، "الجامعة العربية ترد على قرار الكنيست: الاستيطان باطل ومرفوض بالقانون الدولي"، **موقع وكالة وفا الإلكتروني**، بتاريخ 2012/5/17، على الرابط
http://www.wafa.ps/Arabic/index.php?action=detail&id=131246، تاريخ الزيارة 2014/6/20.

تقرير البؤر الاستيطانية، الذي أعدته المسؤولة السابقة في النيابة العامة (الإسرائيلية) طاليا ساسون بتكليف من رئيس الوزراء السابق أرئيل شارون في عام 2005"[1].

ثانياً: المواقف الدولية:

على الرغم من صعوبة اتفاق دول العالم على قضية معينة نظراً لاختلاف وتضارب المصالح والأيديولوجيات والتحالفات، وعلى الرغم من انحياز العديد من الدول صاحبة التأثير لإسرائيل، ودعم بعضها غير المحدود لها، إلاّ أن ما اصطلح على تسميته المجتمع الدولي يتبنى رسمياً معارضة الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، حيث "من الناحية الرسمية، يوجد ما يشبه الإجماع على عدم شرعية الاستيطان اليهودي في أراضي الضفة الغربية، وذلك لأن الاحتلال في القانون الدولي إنما هو حالة مؤقتة، ولا يجوز للمحتل أن يُسكن رعاياه في أراضي الدولة التي يقوم باحتلالها، أيّاً كان السبب، وذلك ضمن اتفاقيات جنيف ومعاهدة لاهاي وميثاق الأمم المتحدة"[2].

ويمكن استعراض أبرز المواقف الدولية، ذات التأثير وذات العلاقة بالقضية الفلسطينية، على النحو الآتي:

1- موقف الأمم المتحدة: والذي يتمثل من خلال:

أ- مجلس الأمن الدولي:

"نصت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن على عدم شرعية الاستيطان، وطالبت باستمرار الحكومات (الإسرائيلية) بضرورة إلغاء المستوطنات وتفكيكها سواء في الضفة الغربية أو القدس المحتلة، وهنا يمكن تسليط الضوء على أهم تلك القرارات"[3]

ب- الجمعية العامة للأمم المتحدة:

"نصت كافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل واضح وصريح على أن "إقامة المستوطنات (الإسرائيلية) في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (1967م) بما فيها القدس الشرقية تمثل خرقا للقانون الدولي، كما أن الإجراءات الاستيطانية المستمرة إنما تمثل خرقًا واضحًا لحقوق الإنسان الفلسطيني، وان هذه الإجراءات الاستيطانية المستمرة لها تأثيرات ضارة على جهود تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أنها تخالف ما تم الاتفاق

---

(1) صحيفة الحياة الجديدة، "الجامعة العربية تستعرض مساعي (إسرائيل) لشرعنة الاستيطان بالضفة"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 6004، (رام الله: الحياة الجديدة، 2012/7/18) ص9.

(2) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص45.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص46.

عليه بين الجانبين في إعلان المبادئ الموقع بين الجانبين عام 1993م بإشراف ورعاية دولية"[1].

وموقف الأمم المتحدة "يتسق مع الموقف الدولي شبه التام الرافض للاستيطان واعتباره مخالفاً للقوانين الدولية، فقد دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى تجميد الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية بما في ذلك شرقي القدس في مناسبات عديدة"[2] لكن السؤال المطروح دوماً، ماذا فعلت الأمم المتحدة بكل مؤسساتها، لإجبار (إسرائيل) على تنفيذ قراراتها بشأن الاستيطان، وهي القرارات التي تنتهك يومياً على أرض الواقع.

ج- إعلان الأمم المتحدة في جنيف حول الاستيطان:

جاء هذا الإعلان خلال انعقاد مؤتمر دولي نظمته الأمم المتحدة حول قضية فلسطين، حيث انعقد "في الفترة الواقعة ما بين 29 آب إلى 7 أيلول عام 1983، في مقر الأمم المتحدة في جنيف، للبحث عن الطرق والوسائل الفعالة لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها. وفي ختام اعماله أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، خافيير بيريز دي كويار، إعلان جنيف بشأن فلسطين وجاء فيه أن المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين يوصي جميع الدول منفردة أو مجتمعة معارضة ورفض السياسات التوسعية التي تنتهجها (إسرائيل) في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك القدس، بوصفها عقبة خطيرة ومستمرة في طريق السلم، وبخاصة تغيير الطابع الجغرافي والتكوين السكاني لتلك الأراضي والمحاولة (الإسرائيلية) لتغيير مركزها عن طريق إصدار تشريعات محلية، وكل التدابير المتخذة انتهاكاً لاتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وأنظمة (لوائح) لاهاي لعام 1907، مثل إنشاء وتوسيع المستوطنات ونقل المدنيين الإسرائيليين إلى تلك الأراضي والترحيل الفردي والجماعي للسكان الفلسطينيين عنها"[3].

2- موقف الاتحاد الأوروبي:

لا يخفى على أي باحث الدور الأوروبي ولا سيما البريطاني في نشوء المأساة الفلسطينية. وكانت أوروبا داعماً أساسياً لإسرائيل في جميع المراحل، و"على الرغم من ذلك التاريخ الاستعماري الذي يربط العالم الغربي بالقضية الفلسطينية، يمكن القول بأن هناك تطورًا بدأ يظهر تدريجيًا على المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية خاصة فيما يتعلق بمسألة

---

(1) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص48.

(2) محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، **مرجع سابق**، ص235.

(3) غازي حسين، **مرجع سابق**، ص144.

الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، وقد بدا ذلك واضحًا في الكلمة التي ألقاها ممثل المجموعة الأوروبية في افتتاح مؤتمر مدريد عام (1991م)، التي عبر فيها بشكل واضح عن عدم شرعية الاستيطان في الضفة الغربية، وأن إقامة المستوطنات يتنافى مع حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، الأمر الذي أثار الحكومة (الإسرائيلية)، مما جعلها تعترض على إعطاء المجموعة الأوروبية أية فرصة كي تكون راعية لعملية السلام عام 1993م إلا أن الدور الذي تؤديه أوروبا ما زال غير كافٍ، ويمكن وصفه بالموقف غير الفعال، وهذا يعود للهيمنة الأمريكية التي تفرضها على الدول الأوروبية، كذلك الضغوطات التي تفرضها بعض الحركات داخل الدول الأوروبية، لذلك فإن الموقف الأوروبي لم يرق حتى اللحظة إلى مستوى الضغط الفعلي على الحكومات (الإسرائيلية) لوقف سياستها الاستيطانية، كما أنه لم يتخذ موقفًا جازمًا بضرورة إلزامها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة فيما يخص الاستيطان في الضفة الغربية، خاصة وأن دول الاتحاد الأوروبي تشارك في صياغة هذه القرارات وتصوت عليها، مما يجعل من الموقف الأوروبي موقفًا هامشيًا مقارنة مع الموقف الأمريكي، إلا أنه في ذات الوقت يمكن وصفه بأنه أكثر توازنًا من الموقف الأمريكي المنحاز بالكامل لإسرائيل"[1].

ورغم الانتقاد الذي يمكن أن يوجه للدور الأوروبي، إلاّ أن هناك مواقف إيجابية له على صعيد الاستيطان تميز بها –بالتأكيد– عن الموقف الأمريكي، فمثلاً "ساعدت مؤسسات الاتحاد الأوروبي العاملة في القدس على فضح السياسة (الإسرائيلية) الرامية إلى السيطرة على المدينة، حيث أعلنت بشكل واضح أن ما يجري في مدينة القدس أمر لا يمكن القَبول به، سواء على المستوى الإنساني أو السياسي، فالحكومة (الإسرائيلية) تعمل على طرد السكان الفلسطينيين بشكل علني في القدس، مقابل زيادة أعداد المستوطنين فيها على الرغم من الاحتجاجات الدولية، فالحكومة (الإسرائيلية) تدعي بأن القدس مدينة موحدة، تم ضمها بعد حرب عام 1967م، ولكن لا يوجد أية دولة في العالم تعترف بهذا الضم سوى بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي. لذا فقد أعد القناصل الأوروبيون تقريرًا شاملاً حول الإجراءات (الإسرائيلية) في مدينة القدس، معبرين عن احتجاجهم على العديد من الإجراءات (الإسرائيلية) فيها، والتي ترمي إلى تغيير الطابع الديمغرافي لصالح المستوطنين، وعزلها عن الضفة الغربية من خلال الحزام الاستيطاني الذي تقيمه حول القدس"[2].

وقد عبرت كاثرين آشتون ممثلة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي عن هذه المواقف أكثر من مرة، فقد "كررت آشتون في بيان لها في 2011/10/15 الموقف الأوروبي

---

(1) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص55.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص57.

بخصوص الاستيطان (الإسرائيلي) المتواصل وقالت إنها تبدي أسفها لقرار السلطات (الإسرائيلية) بمواصلة خطة بناء 2600 وحدة إسكانية جديدة في مستعمرة جفعات هماتوس، كما تأسفت لإضفاء صفة المشروعية –طبقاً للقانون (الإسرائيلي)– على المنازل التي أقيمت في مواقع في الضفة الغربية. وكلا العملين مخالف للالتزامات الواردة في خريطة الطريق. ولا بد من التراجع عن هذه القرارات. وإن البناء في جفعات هماتوس سيؤدي إلى قطع التواصل الجغرافي بين القدس وبيت لحم. وقد دعا الاتحاد الأوروبي (إسرائيل) إلى إزالة كل ما بنته من مشاريع استيطانية منذ آذار/مارس 2001"[1].

كما كان للاتحاد الأوروبي دور إيجابي فيما يتعلق بمقاطعة منتجات المستوطنات. لكن مواقف الاتحاد الأوروبي تقف عند هذا الحد دون أن تترجم مواقفه إلى إجراءات ضاغطة على الجانب (الإسرائيلي) "فإن مواقف الاتحاد الأوروبي لم تتضمن في أي بيان من بياناته الإشارة إلى أي إجراء عقابي ضد (إسرائيل)"[2].

3- موقف الولايات المتحدة:

ليس خافياً على أحد الانحياز الأمريكي لإسرائيل في جميع القضايا، وفي كل فترات الإدارات الأمريكية والإسرائيلية، "ولم تقف الولايات المتحدة حتى عام 1990 أي موقف يذكر لصالح القضية الفلسطينية باستثناء ذلك الموقف الذي أبدته عام 1991م إبان انطلاق مؤتمر مدريد، حيث أوقفت بعض مساعداتها لإسرائيل كوسيلة ضغط لوقف المستوطنات في الضفة الغربية، وذلك تمهيدا لانطلاق مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين"[3].

ولا يمكن الاعتداد بهذا الموقف البسيط الذي كان استثناءً، ولا يمكن اعتباره تغيراً في السياسة الأمريكية تجاه قضية فلسطين، وقد أثبتت الأحداث والتطورات في السنوات اللاحقة أن التزام أمريكا بمصالح (إسرائيل) من الثوابت في السياسة الأمريكية.

"إن المتابع للسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، وفيما يتعلق بموضوع الاستيطان بشكل خاص، يجد الانحياز الواضح لصالح (إسرائيل)، الأمر الذي يجعل من الطرف الأمريكي طرفًا غير نزيه في رعايته لمشروع التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لأنه لا يتوفر فيها الدور الحيادي، الأمر الذي أوصل المفاوضات إلى ما وصلت إليه"[4].

---

(1) محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، **مرجع سابق**، ص221.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص221.

(3) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص62.

(4) **المرجع السابق نفسه**، ص70.

وبعد فوز المرشح الديمقراطي أوباما في انتخابات 2009 م، ظن البعض أن هناك توجهاً جديداً إيجابياً للإدارة الأمريكية، ونشأت آمال كبرى لدى هذا البعض، على ضوء الخطاب الذي ألقاه أوباما في القاهرة وطالب فيه الحكومة (الإسرائيلية) أن توقف العمل في المستوطنات.

وشهد العام 2009 نشاطاً مكثفاً للمبعوثين الأمريكيين بهدف إقناع الجانب (الإسرائيلي) بتجميد البناء في المستوطنات وذلك لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، لكن يتضح من تتبع الأحداث أن الاتفاق بين (إسرائيل) والولايات المتحدة لم يؤدّ لا إلى تجميد تام وشامل للبناء في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، ولا إلى الدفع قدماً بالمفاوضات مع السلطة الفلسطينية، إذ تبرز، بالأرقام والتفصيلات، خروقات وقف البناء خلال تلك الفترة. وتعكس الوقائع تراجع الضغوط الأمريكية على حكومة نتنياهو بشأن تمديد اتفاق تجميد البناء في 2010. أما في العام 2011 وبعد إعلان الموفد الأمريكي الخاص جورج ميتشل استقالته، استرجعت حكومة نتنياهو ملف البناء في المستوطنات اليهودية من يد الإدارة الأمريكية ومن أيدي الفلسطينيين، واستعادت أعمال البناء في المستوطنات زخمها، وأصبح المستوطنون أكثر قدرة على فرض أجندتهم على الحكومة بدعم كبير من صقور الليكود وأحزاب اليمين المتطرف"[1].

"إن الولايات المتحدة استخدمت في 18 شباط/فبراير 2011 حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي، يدين البناء الاستيطاني (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، وهو سلوك سياسي مارسته الولايات المتحدة سابقاً 42 مرة، لإفشال مشاريع قرارات تدين (إسرائيل) في مجلس الأمن الدولي"[2].

4- موقف الرباعية الدولية:

"تجسد بيانات اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا) اتجاهات السياسة الدولية للقوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، باستثناء الصين واليابان التي تبدو كل منهما غير معنية بمشاركة قد تضطرها لاتخاذ مواقف محددة، تضر بعلاقاتها مع أحد طرفي النزاع. وقد أصدرت اللجنة الرباعية منذ تأسيسها في مدريد سنة 2002 ما مجموعه 39 بياناً، تتكرر فيها المبادئ العامة التي تحكم عملها"[3].

---

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **مرجع سابق**، ص2 – 3.

(2) محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، **مرجع سابق**، ص210 و211.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص204.

ويشير الباحثون إلى أن هذه المبادئ هي[1]:

أ- القبول بإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود سنة 1967 مع ا لقبول بمبدأ المقايضة في أراضٍ معينة.

ب- معارضة الاستيطان بما في ذلك شرقي القدس.

ج- ترك قضايا الوضع النهائي لما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي.

د- معارضة ما يسمى الإرهاب، وتعني به المقاومة المسلحة، بالرغم من إقرارها في القانون الدولي.

ه- خلت بيانات اللجنة كلها (39 بياناً) من اتخاذ أي إجراء فعلى ضد (إسرائيل).

ويرى الباحثون "أن الرباعية تبنت عملياً استراتيجية إحالة الموضوع بأكمله إلى المفاوضات المباشرة بما يجعل البندين المتعلقين بالدولة الفلسطينية والاستيطان أشبه بذر الرماد في العيون. ولكن الرباعية كانت تتدخل لإنقاذ الوضع من الدخول في انسداد كامل فتسعى لتجديد المفاوضات وهو ما كان يسهم عملياً في استمرار الوضع السلبي. وقد بقيت بيانات اللجنة لسنة 2011 تدور في سياق السنوات السالفة نفسها"[2].

5- موقف روسيا:

إن روسيا تشترك مع الدول الأخرى في عدم اتخاذ أية إجراءات عقابية ضد (إسرائيل)، إلا أنها تقوم بتقليص المسافة بينها وبين الأطراف الفلسطينية والعربية بشكل تدريجي بشكل يبدو أنه للضغط على (إسرائيل)، لكنه في جوهره محاولة للتشبث بمصلحتها الاستراتيجية في عدم خسارة الجبهة الثانية في مجالها الحيوي. وتدل أقوال وزير خارجيتها لافروف على أن روسيا لا تمانع في بقاء المستعمرات الكبرى تحت السيطرة (الإسرائيلية)، وهو أمر متوافق مع توجهات بعض الدول الأوروبية. وكررت روسيا في بيان لخارجيتها في 2011/11/16 قلقها الجدي تجاه إعلان (إسرائيل) عن الإسراع في مشروعات الاستيطان في مناطق في شرقي القدس"[3].

يتبين مما سبق أن الموقف العربي من الاستيطان عبرت عنه بشكل عام جامعة الدول العربية، وأن هذا الموقف لا يختلف من الناحية النظرية عن الموقف الفلسطيني لكنه لم يقترن بأي إجراء عملي ضد الاستيطان. أما المواقف الدولية من الاستيطان فهي إما مواقف خجولة مثل المواقف الأوروبية أو متواطئة مثل المواقف الأمريكية. وفي جميع الحالات لم تكن هناك أي ضغوطات حقيقية على (إسرائيل) لإجبارها على مراجعة سياستها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية.

---

(1) محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011، **مرجع سابق**، ص204.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص204.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص224.

المطلب الثالث: الاستيطان في القانون الدولي:

إن القانون الدولي من أهم الأمور التي يستند الفلسطينيون إليها في كفاحهم الوطني ضد الاحتلال والاستيطان، إذ "يتعارض الاستعمار الاستيطاني مع مبادئ القانون الدولي المعاصر التي تؤكد على ضرورة إنهاء الاستعمار بكافة أشكاله، وفي مقدمتها الاستعمار الاستيطاني الذي يشكل أبشع وأخطر أنواع الاستعمار. فأنظمة الاستعمار الاستيطاني بحكم نشأتها الاستعمارية، وطبيعتها العنصرية، وممارساتها الوحشية تنتهك أحكام ومبادئ القانون الدولي وأهم العهود والمواثيق والاتفاقات الدولية، وتخالف قرارات الأمم المتحدة ولا تلتزم بتنفيذها، وبشكل خاص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٦٠ حول منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتصفية الاستعمار"[1].

وقد عارض القانون الدولي بوضوح الاستيطان في الأراضي المحتلة حيث "تعتبر إقامة المستوطنات في القانون الدولي بالإضافة إلى نقل سكان دولة الاحتلال إلى الإقليم المحتل مناقضة لكل المبادئ الدولية والاتفاقيات الدولية ومنها لائحة لاهاي 1907 واتفاقيات جنيف الرابعة لعام 1949، وميثاق الأمم المتحدة والعهدين الدوليين للحقوق الاجتماعية والاقتصادية...، والحقوق المدنية والسياسية، كما هي مناقضة لميثاق حقوق الإنسان الصادر عام 1948، بجانب إنها مخالفة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن عدم شرعية المستوطنات ووقفه وتفكيكها في المناطق المحتلة"[2].

و"بما أن (إسرائيل) استولت على الأراضي بالقوة، وحيث إن القانون الدولي ينص على عدم جواز ذلك، ما زالت (إسرائيل) في وضع احتلال محارب للأراضي التي استولت عليها في حرب حزيران 1967. وهذا يعني تحديداً أن معاهدة جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب تنطبق على هذه الأراضي، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة. ما زال هذا الرأي هو الموقف المتناغم للمجتمع الدولي. إضافة إلى ذلك، فان أنظمة لاهاي المضافة إلى اتفاقيات لاهاي المتعلقة بقوانين وعادات الحرب تنطبق أيضاً على هذا الوضع"[3].

ولم يحدث –طيلة عقود الصراع– أي تغير في موقف القانون الدول والمؤسسات الدولية المستندة إليه، تجاه الاحتلال والاستيطان (الإسرائيلي) "لذا فان سياسة (إسرائيل) الاستيطانية

---

(1) غازي حسين، **مرجع سابق**، ص14.

(2) بيسان عدوان، **مرجع سابق**.

(3) دائرة شؤون المفاوضات، "المستوطنات الإسرائيلية والقانون الدولي"، **موقع دائرة شؤون المفاوضات الإلكتروني**، منظمة التحرير الفلسطينية، على الرابط
http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=56، تاريخ الدخول 2014/4/22.

يرفضها القانون الدولي وقرارات هيئة الأمم المتحدة لصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واليونسكو، والتي تحظر على (إسرائيل) إجراء أي تغييرات قانونية أو عملية التركيبة الديمغرافية للأراضي المحتلة والقدس وفي معالمها الحضارية والتاريخية والدينية، وتعتبر جميع إجراءاتها لاغية وتطالبها بالرجوع عنها، وبضرورة ممارسة الضغط على (إسرائيل) لحملها على الإذعان لقرارات الشرعية الدولية"[1].

وتنفيذ المخططات الاستيطانية اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يحمل في طياته أكثر من سبب لجعله يتناقض مع القانون الدولي، "لذلك، فإن السياسة الاستيطانية لإسرائيل لا تنتهك فقط الحظر العام في المادة 49، الفقرة السادسة، من معاهدة جنيف الرابعة بعدم نقل سكانها إلى الأراضي المحتلة، ولكن أيضاً الأسلوب الذي تنتهك فيه السياسة المتّبعة بنود محددة من المعاهدة وأنظمة لاهاي. وبما أن إقامة المستوطنات يتطلب في معظم الحالات مصادرة أو تدمير الممتلكات الخاصة، تنتهك المستوطنات أيضاً المادة 53 من معاهدة جنيف والمادة 46 من لوائح لاهاي. وينطبق ذات الشيء على تدمير المزارع الخ. وإضافة إلى ذلك، فإن إقامة وتشغيل المستوطنات لا يتوافق مع الحقوق المحدودة التي تملكها القوة المحتلة وفقاً للمادة 55 من لوائح لاهاي بإدارة الممتلكات تحت الاحتلال وفقاً لقواعد الانتفاع. وهذا ينطبق تحديداً على حرمان السكان المحليين من موارد طبيعية قيّمة، مثل المياه، لمصلحة المستوطنات. كما لا تسمح قواعد الانتفاع للقوة المحتلة باستخدام الأرض والموارد الطبيعية الواقعة تحت الاحتلال لأهداف بناء مجمّعات صناعية، خصوصاً وأن المجمّعات الصناعية ستستخدم فقط لفائدة المستوطنات وليس لفائدة السكان المحليين. وينطبق نفس الشيء على شبكة الطرق السريعة التي بنتها (إسرائيل) لربط المستوطنات والمنشآت الأخرى التي أقامتها أو صادرتها (إسرائيل) لتخدم المستوطنات"[2].

وفي كل الأحوال لن تستطيع (إسرائيل) تبرير ما تنفذه من مشاريع استيطانية في الضفة الغربية نظراً لمخالفته الصريحة لمبادئ القانون الدولي، ويشير خبراء القانون إلى أن هناك على الأقل ثلاثة مبادئ في القانون الدولي ذات صلة بالمستوطنات (الإسرائيلية) في الأراضي المحتلة هي[3]:

---

(1) حنا عيسى، "الارتقاء بالعمل الشعبي في مجابهة الاستيطان وجدار الضم والتوسع "، **موقع وكالة معاً الإلكتروني**، بتاريخ 2012/5/3، على الرابط

http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=481870، تاريخ الدخول 2014/4/22.

(2) المستوطنات الإسرائيلية والقانون الدولي، **مرجع سابق**.

(3) **المرجع السابق نفسه**.

1- عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

2- مبدأ أن على الدول حل نزاعاتها بالوسائل السلمية والنتيجة بأن على الدول الامتناع عن القيام بأعمال يمكن أن تزيد الوضع سوءاً، وتُصعّب أو تُعيق الحل السلمي للنزاع.

3- ومبدأ أن الدول يجب ألاّ تتخذ أي إجراء يحرم الشعوب من حقّها في تقرير المصير.

ويتضح مما سبق أنه على الرغم من النفوذ الصهيوني في المحافل الدولية ولدى الدول المتنفذة في العالم، فإن مبادئ القانون الدولي لا تزال في تناقض واضح مع الاستيطان (الإسرائيلي) وتدينه. ويرى الباحث أن (إسرائيل) لا تعبأ بهذه المبادئ الدولية ولا تؤثر في مخططاتها وقراراتها الاستيطانية.

المبحث الرابع
دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الاستيطان (الإسرائيلي)

يتناول هذا المبحث دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الاستيطان (الإسرائيلي)، ويشتمل على ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول خلفية تاريخية عن دور الصحافة الفلسطينية في مواجهة الاستيطان (الإسرائيلي)، بينما يتناول المطلب الثاني تقييم أداء الإعلام تجاه القضايا الوطنية كالاستيطان، فيما يتناول المطلب الثالث مقترحات لتحسين المعالجة الإعلامية لقضية الاستيطان.

المطلب الأول: خلفية تاريخية عن دور الصحافة الفلسطينية في مواجهة الاستيطان (الإسرائيلي):

تعد الصحافة الفلسطينية منذ نشأتها في أواخر القرن التاسع عشر، أحد مكونات المجتمع الفلسطيني، وتحمّلت كما بقية المكونات مسؤولية تبني القضايا الوطنية والدفاع عنها، وفي مقدمة هذه القضايا الاستيطان والهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وتشير العديد من المصادر إلى أن الصحافة الفلسطينية أدت دوراً مهماً في مقاومة الأطماع اليهودية في أرض فلسطين. "فمنذ عام 1908 بدأت بعض الصحف تأخذ على عاتقها كشف المطامع الصهيونية وأخطار الهجرة وبيع الأراضي لليهود، وكان في طليعة تلك الصحف جريدة الكرمل التي أسسها نجيب نصار. وهكذا اتخذ رد الفعل العربي ضد الصهيونية منذ البداية أشكالاً مختلفة من إرسال البرقيات إلى الاحتجاج والمظاهرات والحملات الإعلامية في الصحف"[1].

وهذا التوجه الوطني لجريدة الكرمل جلب عليها غضب الصهيونيين "فبسبب مواقف الجريدة وصاحبها نجيب نصار من الاستيطان الصهيوني في فلسطين، لاقت عداءً شديداً من الحركة الصهيونية ومؤيديها وعملائها في فلسطين، كما انبرت الصحافة الصهيونية التي كانت قائمةً يومها، وحتى تلك التي صدرت لاحقاً، للتهجم الشديد الحاقد على الكرمل وعلى نجيب نصار، وحاولت أن تشوه رسالة الكرمل وأن تشكك في وطنية موقف نصار من مسألة الاستيطان موحيةً بأنها ردة فعل له على عدم استجابة أجهزة الحركة الصهيونية لمطلبه، لأن يكون وكيلاً لها في عمليات شراء الأراضي، وشطح خيال بعض الصهاينة إلى الحد الذي زعم

---

(1) أحمد الريماوي، **المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين**، ط 1 (الدمام: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، 2005) ص 123

فيه بأن نجيب نصار نفسه، قد باع وسمسر لعدة صفقات بيوع أرض لحساب الحركة الصهيونية في فلسطين. وفي موضوعة بيع الأراضي لحركة الاستيطان الصهيوني، لم تكن الكرمل ترهب أحداً، تسول له نفسه ممارسة هذه الخيانة، سواء أكان فرداً عادياً، أم موظفاً حكومياً، يقوم ببيع أملاكه الشخصية، أم أملاك الغير بالوكالة، حتى لو كانت السلطة نفسها. وكان لا يخشى النتائج التي يمكن أن تؤذيه شخصياً، بسبب اهتمامه ودأبه في متابعة أخبار البيوع وفضح مرتكبيها وتعميم أخبارها في صحيفة الكرمل"[1].

وهذا الموقف الوطني لصحيفة الكرمل لم تنفرد به وحدها بل شاركتها فيه صحف فلسطينية أخرى "فبعد الانقلاب الذي أطاح بالسلطان عبدالحميد الثاني اتهمت جريدة الاتحاد التي كان يصدرها نجيب عازوري في باريس الاتحاديين بالتحالف مع اليهود والماسونيين الأحرار وأن اليهود تسلطوا على جمعية الاتحاد والترقي ودبروا وخططوا ثورتهم على السلطان عبدالحميد بهدف إيجاد الفوارق بين الأتراك والعرب من أجل هدم الإمبراطورية وإقامة مملكة يهودية على أنقاضها"[2].

وواجهت سلطات الانتداب البريطاني الصحافة الفلسطينية بشتى أنواع المضايقات ومنها تعطيل الصحف ولكنها "تراجعت بشكل نهائي عن هذه السياسة مع الصحف الفلسطينية، بدءاً من نيسان 1936، عندما توحدت الصحافة الفلسطينية في موقف واحد حول الثورة، وضاعفت من حملتها على حكومة الانتداب والحركة الصهيونية، الأمر الذي زاد من السخط الجماهيري على الحكومة، وعلى حركة الاستيطان الصهيوني، فاتسع مدى لهيب الثورة"[3].

وهناك من الباحثين من يرى أن "مقاومة المخططات الصهيونية والتحذير من خطرها ان سبباً ودافعاً لنشأة الصحافة الفلسطينية ومحور اهتمامها ونشاطاتها"[4] ويؤكد الدارسون لتاريخ تلك الفترة أن الصحافة في فلسطين "عملت على بلورة الوعي الوطني، وعلى تعبئة الشعب لمواجهة المشروع الصهيوني"[5].

---

(1) محمد سليمان، **تاريخ الصحافة الفلسطينية 1876 – 1976**، الجزء الأول (1876 – 1918)، ط1(قبرص: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع، 1987) ص78 و79.

(2) أحمد الريماوي، **مرجع سابق**، ص 124

(3) محمد سليمان، **الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني**، ط1 (قبرص: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع، 1988) ص119.

(4) عثمان عثمان وعبدالستار قاسم ونايف أبو خلف ورائد نعيرات، **دراسات فلسطينية**، بدون طبعة (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2011) ص 55

(5) عبدالمجيد حمدان، "إطلالة على القضية الفلسطينية"، متوفر على **موقع المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية الإلكتروني**، على الرابط
http://www.medad.ps/ar/?page=details&newsID=270&cat=12، تاريخ الزيارة 2014/11/28.

وقد أشار حسين أبو شنب إلى أن الهدف الإعلامي في تلك المرحلة تبلور على النحو الآتي[1]:

1- وقف الهجرة الصهيونية.

2- منع استملاك الأراضي.

3- نشر الوعي الوطني والتحريض الجماهيري.

4- كشف الأهداف الصهيونية ومخاطرها.

5- توسيع دائرة الاتصال العربي والدولي.

6- تشكيل جبهة عمل وطني موحدة.

ويعدد عدنان أبو عامر أشكال المقاومة التي لعبتها الصحافة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني، ومنها[2]:

أ- النشاط الذي أبداه مراسلو الصحف ومحرروها في تدبيج المقالات الحماسية والتثقيفية وتنوير الجمهور الفلسطيني بآخر أخبار المقاومة.

ب-إصدار مطبوعات باللغات الأجنبية كانت تهرب سراً وتوزع على أفراد الجيش البريطاني.

ج- التوعية بمخاطر الوجود والهجرة اليهودية عبر الكتب والصحف، ومن أهم من كتب في تلك الفترة خليل السكاكيني ونجيب عازوري.

ويذكر أبو عامر أنه وكرد فعل على دور الصحافة في مجال المقاومة، فقد اتخذت سلطات الانتداب إجراءات تعسفية ضدها تمثلت في[3]:

أ- منع الصحف من استعمال كلمات مجاهد أو ثائر أو شهيد.

ب-منع نشر أخبار استقالة أي نفر من رجال الشرطة.

ومن الواضح أن الصحافة الفلسطينية لم تخضع لرغبات الانتداب البريطاني وأساليبه القمعية "وفي المرحلة الأخيرة من الانتداب البريطاني ومع بداية الحرب العالمية الثانية، استمرت الصحافة في حمل رسالة التوعية والتنوير تجاه مخاطر الاستيطان الذي بدأ يشتد عوده، في الوقت الذي بدأت فيه الصحافة الفلسطينية بالتطور بسبب الحراك الاقتصادي الذي طرأ مواكباً للتوسع في الجانب الصناعي والتجاري في فلسطين"[4].

---

(1) حسين أبو شنب، **الإعلام الفلسطيني**، ط1 (عمان: دار الجليل للنشر، 1988) ص26 و27.

(2) عدنان أبو عامر، المقاومة الفلسطينية للانتداب البريطاني، متوفرة على **موقع الجامعة الإسلامية الإلكتروني** على الرابط http://research.iugaza.edu.ps/files/10070.PDF، تاريخ الزيارة 2014/11/28.

(3) **المرجع السابق نفسه.**

(4) سهيل خلف، "حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية من عام 1994 إلى 2004 وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2005) ص20.

وبعد عام النكبة 1948، تبدلت الأوضاع بشكل كامل، واختلفت عما سبقها على جميع الصعد ومنها الصحافة، حيث إن "الصحف الفلسطينية التي كانت تصدر في القدس تحولت إلى صحف أردنية"[1]، وخضع قطاع غزة للإدارة المصرية، لكنه شهد إصدار العديد من الصحف أبرزها "صحيفة أسبوعية صدرت في غزة باسم أخبار فلسطين كناطقة باسم م. ت. ف. في 1965/10/4 واستمرت في الصدور حتى حرب يونيو 1967"[2].

وبسبب تمكُّن اليهود من إقامة دولتهم على معظم مساحة فلسطين التاريخية واعتراف دول العالم الكبرى بهم، لم تعد قضية الاستيطان بنفس المفهوم الذي كان سائداً قبل النكبة، ففي نظر العالم أصبح إقامة المستعمرات والمدن اليهودية وتطويرها واستقدام المهاجرين اليهود إليها من مختلف دول العالم هو أمر مشروع للكيان الصهيوني الذي أطلق على نفسه اسم (إسرائيل).

وطوال الفترة من 1948 حتى 1967، لم يكن هناك استيطان (إسرائيلي) في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما تتناوله هذه الدراسة وكانت القضية الوطنية الكبرى في ذلك الوقت قضية اللاجئين وحق العودة التي مثلت الشغل الشاغل والهم الأكبر للفلسطينيين.

وقد "ظهرت صحافة الثورة بعد عقد من الزمن تقريباً من الحرب العربية – (الإسرائيلية) الأولى (حرب 1948) ويرجع هذا التأخير للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة التي عاشها الشعب العربي الفلسطيني في المنفى. وأدى ما عاناه الشعب العربي الفلسطيني في البلاد العربية المختلفة إلى ضعف الشخصية الفلسطينية وتهديدها بالضياع في الجو العربي المتخبط بعد فقدان جزء من الأراضي الفلسطينية وإنشاء (دولة إسرائيلية). وظهر أثر ضعف الشخصية الفلسطينية بعد حرب 1948 في الصحافة المتبقية في الضفة وقطاع غزة، وفي الصحف العربية فقد كانت معالجات المشكلة الفلسطينية بين 1948 و1959 تنصب على النواحي الإنسانية للفلسطينيين كاللاجئين"[3]

وبعد هزيمة عام 1967 نشأت أوضاع جديدة، حيث احتل العدو الصهيوني بقية الأراضي الفلسطينية المتمثلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدأت مرحلة جديدة من الاستيطان الصهيوني، وقاوم الشعب الفلسطيني الاحتلال والاستيطان بطرق شتى. وكانت الصحافة جزءاً من هذه المقاومة بما امتلك الفلسطينيون من صحف صدرت تحت الاحتلال وأولاها صحيفة القدس المقدسية عام 1968، ففي الأرض المحتلة ظهر "فكر صحفي مثله عدد من الصحفيين الوطنيين مدوا جسورهم إلى الثورة الفلسطينية فلاقوا الدعم والتأييد، ونتيجةً لذلك صدرت

---

(1) حسين أبو شنب، **مرجع سابق**، ص120.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص54.

(3) الموسوعة الفلسطينية، "الثورة الفلسطينية (صحافة)"، **مرجع سابق**، ص642.

صحيفة الشعب عام 1970، وصحيفة الفجر عام 1972، والبيادر عام1974، والطليعة عام 1978، والشراع عام 1978، والأسبوع الجديد عام 1978، والكاتب عام 1979، والبيادر السياسي عام 1981، والدرب عام 1985، والميثاق عام 1980، وغير ذلك كثير حتى أصبحت الصحافة الفلسطينية منبراً مهماً في تحريك الجماهير وتعبئتها وكشف أساليب العدو ومواجهتها"[1] وكان الاستيطان أحد أبرز القضايا التي واجهتها الصحافة. وتعرض الصحفيون الفلسطينيون لأساليب القمع من قبل سلطات الاحتلال لكن الصحافة الفلسطينية استمرت "تؤدي رسالتها وتقدم على طريق الحرية شهداءها ويتصدى رجالها للقمع والظلم وسياسة التهجير والاستيطان"[2].

وتوازى مع العمل الصحفي في الأراضي المحتلة، جهد صحفي وإعلامي فلسطيني كبير في الخارج قامت به منظمة التحرير الفلسطينية، تطور بشكل نوعي وغلبت عليها سمة صحافة المقاومة الفلسطينية "التي صدرت عن المقاومة الفلسطينية وشكلت فكراً ثورياً مقاوماً، ورسمت ملامح سياسة إعلامية فلسطينية للثورة الفلسطينية"[3].

وبعد قيام السلطة الوطنية تغير المشهد مرة أخرى، وأصدر الفلسطينيون مزيداً من الصحف والمجلات وافتتحوا العديد من القنوات الإذاعية والتلفزيونية، وتناولوا من خلالها القضايا والموضوعات الوطنية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ومن بينها قضية الاستيطان خاصة وأن حركة الاستيطان (الإسرائيلي) في الأراضي الفلسطينية شهدت في تلك المرحلة تصعيداً متزايداً رغم اتفاقيات السلام والمفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي "وتوجه الاهتمام إلى البرامج الإخبارية والسياسية لفضح سياسات وممارسات الاحتلال والاستيطان (الإسرائيلي) على الأراضي الفلسطينية"[4].

يرى الباحث من خلال استعراض هذه الخلفية التاريخية أنه يمكن تلمس دور بارز للصحافة الفلسطينية في مواجهة الاستيطان اليهودي زمن الانتداب البريطاني. لكن لا نستطيع الوقوف على مثل هذا الموقف في المراحل التاريخية الأخرى وصولاً إلى الوقت الراهن، ومن هنا توجد حاجة ماسة لإجراء بحوث ودراسات حول هذا الموضوع الهام تتناول مختلف جوانبه ومراحله للتعرف على مواطن الضعف والقوة فيه.

---

(1) حسين أبو شنب، **مرجع سابق**، ص120.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص122.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص128

(4) عبدالله تايه، **الإعلام الثقافي في الإذاعة والتليفزيون**، ط1 (رام الله: دار الماجد للطباعة والنشر، 2006) ص18.

المطلب الثاني: تقييم أداء الإعلام الفلسطيني تجاه قضية الاستيطان:

يسود انطباع عام في كثير من الأوساط حالياً، بما فيها أوساط المثقفين والباحثين والإعلاميين الفلسطينيين، أن هناك تقصيراً من جانب الإعلام الفلسطيني تجاه القضايا الوطنية الكبرى مثل الاستيطان والقدس والأسرى واللاجئين وغيرها. ولم يتوفر للباحث دراسات وأبحاث علمية تناولت موضوع دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الاستيطان (الإسرائيلي)، للتأكد من دقة هذا الانطباع السلبي عن دور الإعلام الفلسطيني.

ولذلك رأى الباحث الاستعانة ببعض ما صدر من كتابات وتصريحات بخصوص الإعلام الفلسطيني والاستيطان أو الإعلام الفلسطيني وقضايا وطنية كبرى أخرى كالقدس واللاجئين.

1- آراء مهتمين وخبراء حول دور الإعلام الفلسطيني في مواجهة الاستيطان (الإسرائيلي):

كتب المدون محمد أبو علان في أحد مقالاته التي تناولت الإجراءات الاستيطانية (الإسرائيلية) في منطقة الأغوار الشمالية قائلاً "على الرغم من كل هذه الإجراءات (الإسرائيلية) المتواصلة نستطيع القول إن الإعلام الفلسطيني بصورة عامة غائب بشكل شبه مطلق عن تغطية هذه الإجراءات ميدانياً لنقل الصورة الحقيقية لما يجري من عمليات مصادرة أراضي وتهجير سكان وهدم مباني وخيم. معظم ما ينشره الإعلام الفلسطيني عن هذه المناطق عبارة عن مواضيع نثرية تغلب عليها عبارات الشجب والإدانة والاستنكار الصادرة عن مسؤولين قد يجهلون حتى جغرافية هذه المناطق، كما يغيب عن الإعلام الفلسطيني إلا ما ندر أية قصص إنسانية تمثل حجم معاناة السكان في تلك المناطق التي تشرد فيها عائلات بأكملها لتعيش هي وأطفالها تحت برد الشتاء القارس وحرارة الصيف الحارقة. وتغيب عن الإعلام الفلسطيني أيضاً الصورة الحية والأفلام الوثائقية التي تصور معاناة سكان هذه المناطق، فالصورة والفيلم الوثائقي يمكن أن يغنيا عن آلاف الكلمات وعن مئات عبارات الشجب والاستنكار التي تصدر من هذا المسؤول أو عن ذلك التنظيم أو عن تلك المؤسسة"[1].

وحول قضية وطنية لها علاقة بالاستيطان هي القدس قال أحمد قريع رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق "كانت التغطية الاعلامية لشؤون القدس وقضاياها الفرعية العديدة، أقل بكثير مما تستحقه عاصمة الروح وعاصمة دولتنا المستقبلية"[2].

---

(1) محمد أبو علان، "الأداء الإعلامي الفلسطيني في موضوع الاستيطان وسياسية التهجير الإسرائيلية"، منشور بتاريخ 28/ 2012/6 على **موقع شبكة فلسطين الإخبارية الإلكتروني** ورابطها www.pnn.ps، تاريخ الزيارة 2014/11/20.

(2) وكالة وفا، "خبراء وسياسيون يناقشون متابعة الإعلام لواقع مدينة القدس"، **موقع وكالة وفا الإلكتروني**، متوفر على الرابط http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=175537، تاريخ الزيارة 2014/11/28

وهذا الرأي السلبي عن دور الإعلام لا يقتصر على قضية الاستيطان، وإنما يشمل بقية القضايا الوطنية الكبرى الأخرى، فعن قضية اللاجئين "انتقد فريد أبو ضهير، أستاذ الإعلام في جامعة النجاح بنابلس في الضفة الغربية وسائل الإعلام الفلسطينية بمختلف مؤسساتها ومنابرها، لقصورها في تغطية القضايا المحورية الفلسطينية، مشيراً إلى أن المتتبع لحال وسائل الإعلام اليوم يجدها تتعامل مع قضية اللاجئين وكأنها قضية لشعب آخر، وأضاف متابعاً: اليوم، للأسف، ليس الإعلام الحكومي أو المموّل هو المقصر، بل يكاد الإعلام بكل أنواعه الخاص والعام يفتقر إلى كيفية التعامل مع قضية اللاجئين وكافة القضايا المحورية"[1].

وبخصوص نفس القضية هي اللاجئين "وجه باحثون وإعلاميون فلسطينيون سهام النقد إلى وسائل الإعلام الفلسطينية، بمختلف منابرها، لعدم قدرتها على معالجة ملفات القضية الفلسطينية المحورية والمهمة، وفي مقدمتها قضية اللاجئين وحق العودة"[2].

2- تقييم الأداء الإعلامي في مواجهة الاستيطان:

يصف الدكتور جواد الدلو، تعامل الإعلام الفلسطيني مع موضوع جدار الفصل العنصري الذي يعتبر وثيق الصلة بقضية الاستيطان قائلاً: "نجد الإعلام الفلسطيني تعامل متأخرا مع هذه القضية، وبالتحديد بعد أن أصبح الجدار أمراً واقعاً على الأرض، وشتان بين إعلام يواكب الأحداث ويسهم في صنعها، وآخر ناقل لجزء منها، يتعامل مع الآثار التي خلفها جدار الفصل العنصري على الفلسطيني كأرقام دون إبراز لحجم المعاناة المتولدة من جراء مصادرة أرضه أو الفصل بين بيته ومزرعته، أو بين الطالب وجامعته والطفل ومدرسته، والمواطن ومسجده، كلها قصص إنسانية تحتاج إلى معالجات عميقة من زوايا مختلفة لإحداث التأثير المناسب على الجمهور وكسب دعمه وتأييده"[3].

وفي مكالمة هاتفية أجراها الباحث مع خبير الاستيطان خليل التفكجي "انتقد بشدة دور الإعلام في قضية الاستيطان واعتبره إعلاماً تعيساً"[4].

---

(1) مجلة العودة، "خبراء: الإعلام الفلسطيني مقصّر في قضية "اللاجئين"، **موقع مجلة العودة الإلكتروني**، العدد الثاني والسبعون، سبتمبر 2013، متوفر على الرابط
http://alawda-mag.com/Default.asp?ContentID=1954&menuID=11، تاريخ الزيارة 2014/11/28

(2) **المرجع السابق نفسه.**

(3) جواد الدلو، "الإعلام الفلسطيني وجدار الفصل العنصري بين النجاح والفشل" **موقع الجامعة الإسلامية الإلكتروني** ، بتاريخ 2011/10/3، على الرابط
http://site.iugaza.edu.ps/jdalou/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%85%D9%84/course3194/، تاريخ الزيارة 2104/11/27.

(4) مكالمة هاتفية أجراها الباحث مع خبير الاستيطان خليل التفكجي، مساء الاثنين الموافق 2014/1/29.

ويورد المدون محمد أبو علان عن عاطف أبو الرب، الصحفي في صحيفة الحياة الجديدة، والمتابع لما يجري في الأغوار الشمالية من انتهاكات (إسرائيلية) تقييمه لأداء الإعلام الفلسطيني حيث يقول إنه "إعلام عاجز وهزيل، ومقصر في قضية وطنية مهمة جداً لا تقل أهميتها في أي حل ممكن عن القيمة الاستراتيجية لمدينة القدس"[1]. وينقل عن رئيس مجلس المضارب البدوية عارف دراغمة قوله "الاهتمام الإعلامي معدوم بمنطقة الأغوار، أحداث عديدة في الأغوار لم تغط إعلامياً"[2].

3- مظاهر التقصير الإعلامي تجاه قضية الاستيطان:

يأتي في مقدمة مظاهر التقصير الإعلامي اقتصار المعالجة الإعلامية -في الغالب- على فن الخبر الصحفي وإهمال بقية الفنون بما لها من أهمية كبيرة في شرح وتفسير الأحداث.

كذلك تناقض المعلومات التي توردها وسائل الإعلام الفلسطينية، ويورد الدكتور جواد الدلو مثالاً على ذلك بقضية جدار الفصل العنصري مشيراً إلى "تضارب وسائل إعلامنا في معلوماتها وبياناتها عن الجدار، فلا تزال هذه المعلومات متضاربة حول مساحة الأراضي الحكومية والأهلية التي تم مصادرتها، وعدد التجمعات السكنية والقرى والأسر التي تم عزلها، والأشجار التي تم قطعها وتجريفها، وإجمالي عدد السكان الذين تضرروا، والطلبة الذين حال الجدار بينهم وبين مدارسهم وجامعاتهم، وحجم الأضرار الاجتماعية والزراعية والصناعية والصحية والبيئية التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني"[3].

ومن هذه المظاهر أيضاً "اعتمادها (وسائل الإعلام) على المصادر (الإسرائيلية) في كثير من معلوماتها حول الجدار، فتقوم بنقلها والترويج لها دون التأكد من دقتها وسلامتها، أو إخضاعها للشرح والتفسير والتحليل، وهي إحدى الوظائف الرئيسية للإعلام"[4].

وأشارت دراسة ماجستير أعدها الباحث عبدالسلام عواد، الطالب بقسم الدراسات المقدسية في جامعة القدس، إلى "تغليب بعض الأخبار الخفيفة كالشؤون الرياضية على الموضوعات الأكثر أهمية؛ كالاستيطان، والجدار، ومصادرة الأراضي، وتهويد مدينة القدس"[5].

---

(1) محمد أبو علان، **مرجع سابق**.

(2) **المرجع السابق نفسه**.

(3) جواد الدلو، "الإعلام الفلسطيني وجدار الفصل العنصري بين النجاح والفشل" **مرجع سابق**.

(4) **المرجع السابق نفسه**.

(5) منبر الأقصى، "دراسة أكاديمية: الانقسام أثر إيجابيًا على اهتمام الصحف الفلسطينية بقضية القدس"، 2012/4/18، **موقع منبر الأقصى الإلكتروني**، على الرابط http://www.minbaralaqsa.com/detail.aspx?id=2123، تاريخ الزيارة 2014/11/24.

4- أسباب التقصير الإعلامي تجاه قضية الاستيطان:

يُرجع الدكتور جواد الدلو بعض أسباب تقصير الإعلام الفلسطيني "لضعف إمكاناته البشرية والتقنية ونقص الخبرة لدى العاملين فيه، واعتماده في كثير مما ينشره على وكالات الأنباء العالمية، وهو ما جعل تغطيته تتسم بالطابع الإخباري، والافتقار إلى الفنون الأخرى التي يمكن أن تسهم في تدعيم الموقف الفلسطيني داخلياً وخارجياً ضد بناء جدار الفصل العنصري"[1].

وينقل المدون محمد أبو علان عن عاطف أبو الرب الصحفي في صحيفة الحياة الجديدة أن أسباب التقصير الإعلامي الفلسطيني في متابعة الانتهاكات (الإسرائيلية) في منطقة الأغوار بالشكل المطلوب تعود إلى "غياب الصحافة الاستقصائية، وعدم وجود محاسبة على الأداء، والاتكالية لدى الصحفيين، وعدم استعدادهم لتحمل عبء المهنة، والافتقار للوازع الداخلي، وهذه الأسباب معظمها تتحمل مسؤوليتها بالدرجة الأولى المؤسسة الإعلامية نفسها"[2].

ويرى الباحث أن هناك تقصيراً يكاد يجمع عليه الباحثون والمهتمون من الإعلام الفلسطيني تجاه القضايا الوطنية وفي مقدمتها الاستيطان (الإسرائيلي)، ولا يتوفر للدارسين الباحثين ما يشير إلى أن الإعلام الفلسطيني قام بالدور المتوقع منه تجاه هذا القضية الكبيرة.

المطلب الثالث: مقترحات لتحسين المعالجة الإعلامية لقضية الاستيطان:

تناول بعض الباحثين مجموعة من المقترحات لتحسين المعالجة الإعلامية للقضايا الوطنية وفي مقدمتها قضية الاستيطان، ومن هؤلاء الباحثين الدكتور حسين أبو شنب الذي تقدم بالمقترحات الآتية[3]:

1- إنشاء إدارة للتخطيط الإعلامي للقدس والاستيطان، تقوم على الأسئلة الخمسة* ومتعلقاتها، وينتج عنها برامج عمل متعددة.

---

(1) جواد الدلو، "الإعلام الفلسطيني وجدار الفصل العنصري بين النجاح والفشل" **مرجع سابق**.

(2) محمد أبو علان، **مرجع سابق**.

(3) حسين أبو شنب، "الاستيطان في ذاكرة مؤسسة القدس الدولية قراءة في المضامين لتصور مقترح"، **مؤتمر القدس الخامس** "الاستيطان في القدس ودوره في تهويد المدينة"، (غزة: مؤسسة القدس الدولية – فلسطين، 2011)، ص230 – 232.

* المقصود بالأسئلة الخمسة كما أرادها حسين أبو شنب في مقترحاته: من يقول (المرسل)، لمن يقول (الجمهور المستهدف)، ماذا يقول (الرسالة)، كيف يقول (الوسائل)، أي تأثير (النتائج).

2- تأهيل القوى البشرية القيادية لقيادة العمل الإعلامي المتخصص لبناء منظومة من القوى الشابة المنتجة، وهذا يتطلب هيئة متخصصة في التأهيل والتدريب وتوفير الميزانية اللازمة.

3- تشكيل لجنة من الخبراء والمختصين تتولى عملية المتابعة والتقويم والتوجيه والتطوير، في ضوء مستجدات الصراع والمراحل والضرورات.

4- تنظيم العلاقة مع المؤسسات الإعلامية المحلية والعربية والدولية، وفق القانون والنظام وقانون المطبوعات الفلسطيني، بالرغم من الحاجة الماسة لتجديده وتطويره.

5- هيئة للبحوث والدراسات المتخصصة في موضوع القدس بوجه عام والاستيطان بوجه خاص بحيث يصبح الموضوع سهلاً ميسورا ومتناولاً بين فئات الشعب الفلسطيني.

6- العمل على توحيد الخطاب الإعلامي الفلسطيني بوجه عام والالتزام بالسياسة الإعلامية المعتمدة والاتفاق على سياسة إعلامية خاصة بالقدس والاستيطان.

7- إعداد مجموعة من البرامج الإعلامية الإذاعية، والتلفزيونية، والاسكتشات المسرحية والأغاني، والفنون الشعبية، التي تعكس حقائق التاريخ والارتباط بالقدس في مواجهة الافتراءات الصهيونية.

8- حشد الأقلام والكتاب والمبدعين في مختلف الميادين وحصر إنتاجهم المتعلق بالقدس والاستيطان وإعادة القراءة والاستخلاص وتصنيف الإنتاج وتقديمه إلى الجمهور وفق أسلوب يتم الاتفاق عليه.

ويشير الدكتور جواد الدلو إلى مقترحات أخرى على النحو الآتي[1]:

1- أن الأمر ينبغي ألا يقتصر على الاهتمام بتغطية الصحف والراديو والتلفزيون الفلسطيني على أهميتهم، بل يجب أن يشمل الوسائل الأخرى كالمعارض واللافتات والبوسترات والإنترنت والحملات الشعبية وغيرها.

2- هذا الوضع يتطلب من المسئولين عن الإعلام الفلسطيني، وخاصة وزارة الإعلام والهيئة العامة للاستعلامات متابعة كل ما يصدر عن الإعلام (الإسرائيلي) من مواقف ودعاية مضللة، وتقديم الرد المناسب عليها في حينه، بدلاً من ترك الساحة فارغة للإعلام (الإسرائيلي)، يبث فيها افتراءاته وأكاذيبه وسمومه لتضليل الرأي العام العالمي

3- الاستفادة من كل الخبرات والإمكانات المتاحة، فالإعلام اليوم أصبح مهنة وصناعة ورسالة، له قواعده وأصوله ونظرياته التي ينطلق منها للتأثير في الجمهور، وهذا يقتضي عدم العشوائية والارتجال في استخدامه، والتخطيط له على المستوى الوطني

---

(1) جواد الدلو، "الإعلام الفلسطيني وجدار الفصل العنصري بين النجاح والفشل" **مرجع سابق.**

والعربي بما يكفل له الخروج من مخاطبة الذات، والوصول إلى الجماهير الأخرى، في إطار سياسة إعلامية واضحة، وتنسيق بين وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، وإدراك لواقع الأحداث وجذورها، والتعامل معها بأساليب وأدوات العصر الذي نعيشه.

يتضح مما سبق أنه مطلوب من الإعلام الفلسطيني أن يواجه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، بشكل أفضل بكثير مما هو حاصل الآن، حيث هناك تقصير سواء في الفنون الصحفية التي يستخدمها أو في مواكبة تطورات هذه القضية الوطنية الكبرى بشكل منهجي ودائم وليس موسمي كما يشير الباحثون إلى ذلك.

الفصل الثالث
سمات محتوى وشكل قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث

الفصل الثالث
سمات محتوى وشكل قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث

تمهيد:

يعرض هذا الفصل نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث التي استخدمت استمارة تحليل المضمون، التي تم إعدادها بناء على أهداف وتساؤلات الدراسة الخاصة بتحليل المضمون.

وطبق تحليل المضمون على 499 مادة صحفية (أخبار وتقارير وأحاديث ومقالات) تناولت موضوعات الاستيطان في عينة صحف الدراسة الثلاث خلال عام 2012.

ويشتمل هذا الفصل على مبحثين هما:

المبحث الأول: السمات العامة لمحتوى قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث.

المبحث الثاني: السمات العامة لشكل قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث.

المبحث الأول
السمات العامة لمحتوى قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث

يهدف هذا المبحث إلى الكشف عن نتائج محتوى قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث، من خلال معرفة ترتيب أولويات ردود الفعل الفلسطينية تجاه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية التي اهتمت بها صحف الدراسة، والمناطق الجغرافية الاستيطانية (على مستوى محافظات الضفة الغربية) كما تناولتها صحف الدراسة، والمصادر الصحفية للمواد التي تناولت قضايا الاستيطان في صحف الدراسة، والمصادر الأولية للموضوعات التي تناولت هذه القضايا في صحف الدراسة، ونوع الأطر الإعلامية التي قدمت من خلالها صحف الدراسة حدث الاستيطان.

أولاً: ترتيب أولويات ردود الفعل الفلسطينية تجاه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، التي اهتمت بنشرها صحف الدراسة:

يبين الجدول رقم (1) ترتيب أولويات ردود الفعل الفلسطينية المتعلقة بقضية الاستيطان التي اهتمت بنشرها صحف الدراسة، من حيث التكرار والنسب المئوية، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (1)

يوضح ترتيب أولويات ردود الفعل الفلسطينية تجاه قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية التي اهتمت بنشرها صحف الدراسة الثلاث

الصحف / ردود الفعل الفلسطينية	القدس		الحياة الجديدة		فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مقاومة شعبية	33	16.9	42	22.8	14	11.7	89	17.8
جهود دبلوماسية وسياسية	45	23.1	24	13.0	10	8.3	79	15.8
بيانات وتصريحات ومؤتمرات	14	7.2	21	11.4	15	12.5	50	10.0
مقاطعة منتجات المستوطنات	5	2.6	4	2.2	6	5	15	3.0
دعاوى قانونية	4	2.1	4	2.2	0	0	8	1.6
مقاومة مسلحة	0	0	0	0	0	0	0	0
لا توجد ردود فعل	94	48.1	89	48.4	75	62.5	258	51.8
المجموع	**195**	**100**	**184**	**100**	**120**	**100**	**499**	**100**

تشير بيانات الجدول السابق إلى النتائج الآتية:

1- الاتجاه العام لصحف الدراسة الثلاث:

جاء موضوع مقاومة شعبية في المرتبة الأولى لردود الفعل الفلسطينية على قضية الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث بواقع 89 تكراراً وبنسبة 17.8.9%، وجاء في المرتبة الثانية موضوع جهود دبلوماسية وسياسية بواقع 79 تكراراً وبنسبة 15.8%، تلاه في المرتبة الثالثة موضوع بيانات وتصريحات ومؤتمرات بواقع 50 تكراراً وبنسبة 10%، ثم جاء في المرتبة الرابعة موضوع مقاطعة منتجات المستوطنات بواقع 15 تكراراً وبنسبة 3%، ثم جاء موضوع دعاوى قانونية في المرتبة الخامسة بواقع 8 تكرارات وبنسبة 1.6%، ولم تبرز أي نسبة لفئة مقاومة مسلحة، وجاءت فئة لا توجد ردود فعل بواقع 258 تكراراً وبنسبة 51.8% في صحف الدراسة الثلاث.

2- على مستوى كل صحيفة على حدة:

أ- صحيفة القدس:

جاء موضوع جهود دبلوماسية وسياسية في المرتبة الأولى للقضايا التي اهتمت بها صحيفة القدس بواقع 45 تكراراً وبنسبة 23.1%، وجاء في المرتبة الثانية موضوع مقاومة شعبية بواقع 33 تكراراً وبنسبة 16.9%، ثم جاء في المرتبة الثالثة موضوع بيانات وتصريحات ومؤتمرات بواقع 14 تكراراً وبنسبة 7.2%، تلاه في المرتبة الرابعة موضوع مقاطعة منتجات المستوطنات بواقع 5 تكرارات وبنسبة 2.6%، أما في المرتبة الخامسة فقد جاء موضوع دعاوى قانونية بواقع 4 تكرارات وبنسبة 2.1%، وجاءت فئة لا توجد ردود فعل بواقع 94 تكراراً وبنسبة 48.1% في صحيفة القدس.

ب- صحيفة الحياة الجديدة:

جاء موضوع مقاومة شعبية في المرتبة الأولى للقضايا التي اهتمت بها صحيفة الحياة الجديدة بواقع 42 تكراراً وبنسبة 22.8%، وجاء في المرتبة الثانية موضوع جهود دبلوماسية وسياسية بواقع 24 تكراراً وبنسبة 13%، ثم جاء في المرتبة الثالثة موضوع بيانات وتصريحات ومؤتمرات بواقع 21 تكراراً وبنسبة 11.4%، وجاء في المرتبة الرابعة والخامسة كل من موضوع مقاطعة منتجات المستوطنات وموضوع دعاوى قانونية بواقع 4 تكرارات وبنسبة 2.2% لكل منهما، وجاءت فئة لا توجد ردود فعل بواقع 89 تكراراً وبنسبة 48.4% في صحيفة الحياة الجديدة.

ج- صحيفة فلسطين:

جاء موضوع بيانات وتصريحات ومؤتمرات في المرتبة الأولى للقضايا التي اهتمت بها صحيفة فلسطين بواقع 15 تكراراً وبنسبة 12.5%، وجاء في المرتبة الثانية موضوع مقاومة شعبية بواقع 14 تكراراً وبنسبة 11.7%، ثم جاء في المرتبة الثالثة موضوع جهود دبلوماسية وسياسية بواقع 10 تكرارات وبنسبة 8.3%، ثم جاء في المرتبة الرابعة موضوع مقاطعة منتجات المستوطنات بواقع 6 تكرارات وبنسبة 5%، ولم يحظ موضوع دعاوى قانونية بأي نسبة، وجاءت فئة لا توجد ردود فعل بواقع 75 تكراراً وبنسبة 62.5% في صحيفة فلسطين.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف:

أ- اتفقت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات عدم وجود ردود فعل، حيث جاءت في المرتبة الأولى، بنسبة 48.1% في القدس و48.4% في الحياة الجديدة و62.5% في فلسطين.

ب-اتفقت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات مقاطعة منتجات المستوطنات، حيث جاءت في المرتبة الخامسة، بنسبة 2.6% في القدس و2.5% في الحياة الجديدة و5% في فلسطين.

ج- اتفقت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في عدم بروز أي نسبة للمقاومة المسلحة.

د- اتفقت صحيفتا القدس وفلسطين في ترتيب أولويات المقاومة الشعبية، حيث جاءت في المرتبة الثالثة بالصحيفتين بنسبة 16.9% في القدس، و11.7% في فلسطين، بينما جاءت في المرتبة الثانية في الحياة الجديدة بنسبة 22.8%.

ه- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات البيانات والتصريحات والمؤتمرات، حيث جاءت في المرتبة الرابعة بالصحيفتين بنسبة 7.2% في القدس، و11.4% في الحياة الجديدة، بينما جاءت في المرتبة الثانية بفلسطين بنسبة 12.5%.

و- اختلفت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات الجهود الدبلوماسية والسياسية، حيث جاءت في المرتبة الثانية في القدس بنسبة 23.1%، وفي المرتبة الثالثة في الحياة الجديدة بنسبة 13%، وفي المرتبة الرابعة في فلسطين بنسبة 8.3%.

ز- اختلفت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات الدعاوى القانونية، حيث جاءت في المرتبة الخامسة في الحياة الجديدة وبنسبة 2.2%، وجاءت في المرتبة السادسة في القدس وبنسبة 2.1%، ولم تحظَ في صحيفة فلسطين بأي نسبة.

ثانياً: المناطق الجغرافية الاستيطانية (على مستوى محافظات الضفة الغربية) كما تناولتها صحف الدراسة:

يبين الجدول رقم (2) المناطق الجغرافية الاستيطانية (على مستوى محافظات الضفة الغربية) كما تناولتها صحف الدراسة، من حيث التكرار والنسب المئوية، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (2)

يوضح المناطق الجغرافية الاستيطانية (على مستوى محافظات الضفة الغربية) كما تناولتها صحف الدراسة

الصحف / المحافظة	القدس		الحياة الجديدة		فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
محافظة القدس	58	29.7	38	20.7	41	34.1	137	27.6
محافظة رام الله والبيرة	22	11.3	33	17.9	12	10	67	13.4
محافظة الخليل	32	16.4	35	19.0	17	14.2	84	16.8
محافظة أريحا والأغوار	5	2.6	5	2.7	3	2.5	13	2.6
محافظة بيت لحم	16	8.2	15	8.2	9	7.5	40	8.0
محافظة سلفيت	8	4.1	6	3.3	5	4.2	19	3.8
محافظة نابلس	7	3.6	12	6.5	3	2.5	22	4.4
محافظة قلقيلية	2	1.0	6	3.3	3	2.5	11	2.2
محافظة طوباس	2	1.0	5	2.7	2	1.7	9	1.8
محافظة جنين	4	2.1	0	0	0	0	4	0.8
محافظة طولكرم	1	0.5	0	0	0	0	1	0.2
أكثر من محافظة	38	19.5	29	15.8	25	20.8	92	18.4
المجموع	**195**	**100**	**184**	**100**	**120**	**100**	**499**	**100**

تشير بيانات الجدول إلى النتائج الآتية:

1- الاتجاه العام لصحف الدراسة الثلاث:

جاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى من المحافظات التي تم تناول موضوعات الاستيطان في نطاقها الجغرافي في صحف الدراسة الثلاث بواقع 137 تكراراً وبنسبة 27,6%، ثم جاءت محافظة الخليل في المرتبة الثانية بواقع 84 تكراراً وبنسبة 16.8%، ثم في المرتبة الثالثة محافظة رام الله والبيرة بواقع 67 تكراراً وبنسبة 13.4%، تلتها في المرتبة الرابعة محافظة بيت لحم بواقع 40 تكراراً وبنسبة 8%، ثم في المرتبة الخامسة محافظة نابلس بواقع

22 تكراراً وبنسبة 4,4%، ثم في المرتبة السادسة محافظة سلفيت بواقع 19 تكراراً وبنسبة 3,8%، وجاءت في المرتبة السابعة محافظة أريحا والأغوار بواقع 13 تكراراً وبنسبة 2,6%، ثم في المرتبة الثامنة محافظة قلقيلية بواقع 11 تكراراً وبنسبة 2,2%، ثم جاءت في المرتبة التاسعة محافظة طوباس بواقع 9 تكراراً وبنسبة 1,8%، ثم في المرتبة العاشرة محافظة جنين بواقع 4 تكرارات وبنسبة 0,8%، وأخيراً محافظة طولكرم في المرتبة الحادية عشرة بواقع تكرار واحد وبنسبة 0,2%. وجاءت أكثر من محافظة بواقع 92 تكراراً وبنسبة 18,4%، من إجمالي فئات المناطق الجغرافية الاستيطانية البالغ عددها 499 تكراراً.

2- على مستوى كل صحيفة على حدة:

أ- صحيفة القدس:

جاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى من المحافظات التي تم تناول موضوعات الاستيطان في نطاقها الجغرافي في صحيفة القدس بواقع 58 تكراراً وبنسبة 29.7%، ثم جاءت محافظة الخليل في المرتبة الثانية بواقع 32 تكراراً وبنسبة 16,4%، ثم محافظة رام الله والبيرة في المرتبة الثالثة بواقع 22 تكراراً وبنسبة 11,3%، تلتها في المرتبة الرابعة محافظة بيت لحم بواقع 16 تكراراً وبنسبة 8,2%، ثم في المرتبة الخامسة محافظة سلفيت بواقع 9 تكرارات وبنسبة 4,1%، ثم جاءت في المرتبة السادسة محافظة نابلس بواقع 7 تكرارات وبنسبة 3,6%، ثم جاءت محافظة أريحا والأغوار في المرتبة السابعة بواقع 5 تكرارات وبنسبة 2,6%، ثم جاءت محافظة جنين في المرتبة الثامنة بواقع 4 تكرارات وبنسبة 2,1%، ثم جاءت في المرتبة التاسعة كل من محافظة قلقيلية ومحافظة طوباس بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 1%، وأخيراً جاءت محافظة طولكرم في المرتبة الحادية عشرة بواقع تكرار واحد وبنسبة 0,5%. وجاءت أكثر من محافظة بواقع 38 تكراراً وبنسبة 19,5%، من إجمالي فئات المناطق الجغرافية الاستيطانية البالغ عددها 195 تكراراً.

ب- صحيفة الحياة الجديدة:

جاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى من المحافظات التي تم تناول موضوعات الاستيطان في نطاقها الجغرافي في صحيفة الحياة الجديدة بواقع 38 تكراراً وبنسبة 20,7%، ثم جاءت محافظة الخليل في المرتبة الثانية بواقع 35 تكراراً وبنسبة 19%، ثم جاءت محافظة رام الله والبيرة في المرتبة الثالثة بواقع 33 تكراراً وبنسبة 17,9%، تلتها في المرتبة الرابعة محافظة بيت لحم بواقع 15 تكراراً وبنسبة 8,2%، ثم جاءت محافظة نابلس في المرتبة الخامسة بواقع 12 تكراراً وبنسبة 6,5%، ثم جاءت محافظتا سلفيت وقلقيلية في المرتبة السادسة بواقع 6 تكرارات لكل منهما وبنسبة 3.3%، تلتهما في المرتبة الثامنة محافظتا أريحا والأغوار وطوباس

بواقع 5 تكرارات لكل منهما وبنسبة 2.7%، ولم تحظ كل من محافظة جنين ومحافظة طولكرم بأي نسبة، وجاءت أكثر من محافظة بواقع 29 تكراراً وبنسبة 15,8% من إجمالي فئات المناطق الجغرافية الاستيطانية البالغ عددها 184 تكراراً.

ج- صحيفة فلسطين:

جاءت محافظة القدس في المرتبة الأولى من المحافظات التي تم تناول موضوعات الاستيطان في نطاقها الجغرافي في صحيفة فلسطين بواقع 41 تكراراً وبنسبة 34.1%، ثم جاءت محافظة الخليل في المرتبة الثانية بواقع 17 تكراراً وبنسبة 14,2%، ثم جاءت في المرتبة الثالثة محافظة رام الله والبيرة بواقع 12 تكراراً لكل منهما وبنسبة 10%، ثم جاءت محافظة بيت لحم في المرتبة الرابعة بواقع 9 تكرارات وبنسبة 7.5%، ثم جاءت محافظة سلفيت في المرتبة الخامسة بواقع 5 تكرارات وبنسبة 4.2%، ثم جاءت محافظة نابلس ومحافظة أريحا والأغوار ومحافظة قلقيلية في المرتبة السادسة بواقع 3 تكرارات لكل منهم وبنسبة 2,5%، تلتها في المرتبة التاسعة محافظة طوباس بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 1.7%، ولم تحظ كل من محافظة جنين ومحافظة طولكرم بأي نسبة، وجاءت أكثر من محافظة بواقع 25 تكراراً وبنسبة 20.8%، من إجمالي فئات المناطق الجغرافية الاستيطانية البالغ عددها 120 تكراراً.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف:

أ- اتفقت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات محافظة القدس حيث جاءت بها في المرتبة الأولى، بنسبة 29,7% في القدس و20,7% في الحياة الجديدة و34.1% في فلسطين.

ب- اتفقت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات محافظة الخليل حيث جاءت بها في المرتبة الثانية، بنسبة 16,4% في القدس، و19% في الحياة الجديدة، و14,2% في فلسطين.

ج- اتفقت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات محافظة رام الله والبيرة حيث جاءت بها في المرتبة الثالثة، بنسبة 11,3% في القدس، و17,9% في الحياة الجديدة، و10% في فلسطين.

د- اتفقت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات محافظة بيت لحم حيث جاءت بها في المرتبة الرابعة، بنسبة 8,2% في القدس، و8,2% في الحياة الجديدة، و7,5% في فلسطين.

ه- اتفقت صحيفتا القدس وفلسطين في ترتيب أولويات محافظة سلفيت حيث جاءت فيهما في المرتبة الخامسة، بنسبة 4,1% في القدس، و4,2% في فلسطين، بينما جاءت في الحياة الجديدة في المرتبة السادسة بنسبة 3.3%.

و- اتفقت صحيفتا القدس وفلسطين في ترتيب أولويات محافظة نابلس حيث جاءت فيهما في المرتبة السادسة بنسبة 3.6% في القدس، و2.2% في فلسطين، بينما جاءت في الحياة الجديدة في المرتبة الخامسة بنسبة 6.5%.

ز- اتفقت صحيفتا القدس وفلسطين في ترتيب أولويات محافظة طوباس حيث جاءت فيهما في المرتبة التاسعة بنسبة 1% في القدس و1,7% في فلسطين بينما جاءت في الحياة الجديدة في المرتبة الثامنة بنسبة 2.7%.

ح- اتفقت صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين في ترتيب أولويات محافظتي جنين وطولكرم حيث لم تحظيا بأية نسبة في الصحيفتين، بينما حظيت كل منهما في صحيفة القدس بنسبة 2,1% وبنسبة 0,5% على التوالي.

ط- اتفقت صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين في ترتيب أولويات محافظة قلقيلية حيث جاءت فيهما في المرتبة السادسة بنسبة 3.3%، و2.5% على الترتيب، بينما جاءت في المرتبة التاسعة في القدس بنسبة 1%.

ي- اختلفت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات محافظة أريحا والأغوار حيث جاءت في القدس في المرتبة السابعة بنسبة 2.6%، وفي المرتبة السادسة في فلسطين بنسبة 2.5%، بينما جاءت في الحياة الجديدة في المرتبة الثامنة وبنسبة 2.7%.

ثالثاً: المصادر الصحفية لموضوعات الاستيطان كما تناولتها صحف الدراسة:

يبين الجدول رقم (3) المصادر الصحفية لموضوعات الاستيطان كما تناولتها صحف الدراسة، من حيث التكرار والنسب المئوية، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (3)

يوضح المصادر الصحفية لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث

الصحف / المصادر الصحفية			القدس		الحياة الجديدة		فلسطين		الاتجاه العام	
			ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مصادر خاصة	الصحيفة والمراسل		53	27.2	64	34.8	90	75.0	207	41.5
	الكاتب		13	6.7	4	2.2	3	2.5	20	4.0
مصادر عامة	فلسطينية	وفا	34	17.4	55	29.9	0	0.0	89	17.8
		معا	0	0.0	3	1.6	0	0.0	3	0.6
		صفا	0	0.0	0	0.0	4	3.3	4	0.8
		قدس برس	0	0.0	0	0.0	6	5.0	6	1.2
	عربية		0	0.0	0	0.0	1	0.8	1	0.2
	صحف إسرائيلية		29	14.9	24	13.0	0	0.0	53	10.6
	وكالات أنباء عالمية		7	3.6	7	3.8	3	2.5	17	3.4
متعددة المصادر			23	11.8	26	14.1	13	10.8	62	12.4
لم تذكر المصادر			36	18.5	1	0.5	0	0.0	37	7.4
المجموع			**195**	**100**	**184**	**100**	**120**	**100**	**499**	**100**

تشير بيانات الجدول السابق إلى النتائج الآتية:

1- الاتجاه العام لصحف الدراسة الثلاث:

جاءت الصحيفة والمراسل في المرتبة الأولى للمصادر الصحفية لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث بواقع 207 تكراراً وبنسبة 41.5%، وجاءت وفا بالمرتبة الثانية بواقع 89 تكراراً وبنسبة 17.8%، وجاءت متعددة المصادر في المرتبة الثالثة بواقع 62 تكراراً بواقع 12.4، وجاءت الصحف (الإسرائيلية) في المرتبة الرابعة بواقع 53 تكراراً بواقع 10.6%، وجاءت لم تذكر المصادر في المرتبة الخامسة بواقع 37 تكراراً وبنسبة 7.4%، وجاء الكاتب بالمرتبة السادسة بواقع 20 تكراراً وبنسبة 4%، تلاه في المرتبة السابعة وكالات الأنباء العالمية بواقع 17 تكراراً وبنسبة 3.4%، وجاءت في المرتبة الثامنة قدس برس بواقع 6 تكرارات وبنسبة 1.2%، أما صفا فقد جاءت في المرتبة التاسعة بواقع 4 تكرارات وبنسبة 0.8%، وجاءت معاً في المرتبة العاشرة بواقع 3 تكرارات وبنسبة 0.6%، وجاءت المصادر العربية في المرتبة الحادية عشرة بواقع تكرار واحد وبنسبة 0.2%.

2- على مستوى كل صحيفة على حدة:

أ- صحيفة القدس:

جاءت الصحيفة والمراسل في المرتبة الأولى للمصادر الصحفية التي اهتمت بها صحيفة القدس بواقع 53 تكراراً وبنسبة 27.2%، وجاءت لم تذكر المصادر في المرتبة الثانية بواقع 36 تكراراً وبنسبة 18.5%، أما وفا فجاءت في المرتبة الثالثة بواقع 34 تكراراً وبنسبة 17.4%، وجاءت الصحف (الإسرائيلية) في المرتبة الرابعة بواقع 29 تكراراً وبنسبة 14.9%، وجاءت متعددة المصادر في المرتبة الخامسة بواقع 23 تكراراً وبنسبة 11.8%، أما الكاتب فجاء في المرتبة السادسة بواقع 13 تكراراً وبنسبة 6.7%، وجاءت وكالات الأنباء العالمية في المرتبة السابعة بواقع 7 تكرارات وبنسبة 3.6%، ولم تحظ معاً وصفا وقدس برس والعربية بأي نسبة.

ب- صحيفة الحياة الجديدة:

جاءت الصحيفة والمراسل في المرتبة الأولى للمصادر الصحفية التي اهتمت بها صحيفة الحياة الجديدة بواقع 64 تكراراً وبنسبة 34.8%، وجاءت وفا في المرتبة الثانية بواقع 55 تكراراً وبنسبة 29.9%، أما متعددة المصادر فجاءت في المرتبة الثالثة بواقع 26 تكراراً وبنسبة 14.1%، وجاءت الصحف (الإسرائيلية) في المرتبة الرابعة بواقع 24 تكراراً وبنسبة 13%، وجاءت وكالات الأنباء العالمية في المرتبة الخامسة بواقع 7 تكرارات وبنسبة 3.8%، أما الكاتب فجاء في المرتبة السادسة بواقع 4 تكرارات وبنسبة 2.2%، وجاءت معاً في المرتبة السابعة بواقع 3 تكرارات وبنسبة 1.6%، وجاءت لم تذكر المصادر في المرتبة الثامنة بواقع تكرار واحد وبنسبة 0.5%، ولم تحظ صفا وقدس برس والعربية بأي نسبة.

ج- صحيفة فلسطين:

جاءت الصحيفة والمراسل في المرتبة الأولى للمصادر الصحفية التي اهتمت بها صحيفة فلسطين بواقع 90 تكراراً وبنسبة 75%، وجاءت متعددة المصادر في المرتبة الثانية بواقع 13 تكراراً وبنسبة 10.8%، أما قدس برس فجاءت في المرتبة الثالثة بواقع 6 تكرارات وبنسبة 5%، أما صفا فجاءت في المرتبة الرابعة بواقع 4 تكرارات وبنسبة 3.3%، وجاء الكاتب ووكالات الأنباء العالمية في المرتبة الخامسة والسادسة بواقع 3 تكرارات وبنسبة 2.5% لكل منهما، أما المصادر العربية فجاءت في المرتبة السابعة بواقع تكرار واحد وبنسبة 0.8%، ولم تحظ وفا ومعاً والصحف (الإسرائيلية) ولم تذكر المصادر بأي نسبة.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف

أ- اتفقت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات الصحيفة والمراسل، حيث جاءت بها في المرتبة الأولى، بنسبة 27.2% في القدس و34.8% في الحياة الجديدة و75% في فلسطين.

ب- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات الصحف (الإسرائيلية)، حيث جاءت في المرتبة الرابعة بالصحيفتين بنسبة 14.9% في القدس، و13% في الحياة الجديدة، بينما لم تحظ في صحيفة فلسطين بأي نسبة.

ج- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات الكاتب، حيث جاء في المرتبة السادسة بالصحيفتين بنسبة 6.7% في القدس، و2.2% في الحياة الجديدة، بينما جاء في المرتبة الخامسة في الحياة الجديدة بنسبة 2.5%.

د- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات صفا، حيث لم تحظ بأي نسبة فيهما، بينما جاءت في المرتبة الرابعة في فلسطين بنسبة 3.3%.

ه- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات قدس برس، حيث لم تحظ بأي نسبة فيهما، بينما جاءت في المرتبة الثالثة في فلسطين بنسبة 5%.

و- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات المصادر العربية، حيث لم تحظ أي بأي نسبة فيهما، بينما جاءت في المرتبة السابعة في فلسطين بنسبة 0.8%.

ز- اختلفت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات المصادر التي لم تذكر، حيث جاءت في المرتبة الثانية في القدس بنسبة 18.5%، وفي المرتبة الثامنة في الحياة الجديدة بنسبة 0.5%، ولم تحظ في فلسطين بأي نسبة.

ح- اختلفت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات وفا، حيث جاءت في المرتبة الثانية في الحياة الجديدة بنسبة 29.9%، وفي المرتبة الثالثة في القدس بنسبة 17.4%، ولم تحظ في صحيفة فلسطين بأي نسبة.

ط- اختلفت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات متعددة المصادر، حيث جاءت في المرتبة الثانية في فلسطين بنسبة 10.8%، وفي المرتبة الثالثة في الحياة الجديدة بنسبة 14.1%، وفي المرتبة الخامسة في القدس بنسبة 11.8%.

ي- اختلفت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في وكالات الأنباء العالمية، حيث جاءت في المرتبة الخامسة في الحياة الجديدة بنسبة 3.8%، وفي المرتبة السادسة في فلسطين بنسبة 2.5%، وفي المرتبة السابعة في القدس بنسبة 3.6%.

ك- اختلفت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات معاً، حيث جاءت في المرتبة السابعة في الحياة الجديدة بنسبة 1.6%، ولم تحظ في صحيفتي القدس وفلسطين بأي نسبة.

رابعاً: المصادر الأولية لموضوعات الاستيطان كما تناولتها صحف الدراسة:

يبين الجدول رقم (4) المصادر الأولية لموضوعات الاستيطان كما تناولتها صحف الدراسة، من حيث التكرار والنسب المئوية، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (4)

يوضح المصادر الأولية لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث

الصحف / المصادر الأولية		القدس		الحياة الجديدة		فلسطين		الاتجاه العام	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
فلسطينية	رسمية	45	22.4	50	25.0	26	16.5	121	23.0
	غير رسمية	83	41.3	94	47.0	78	49.4	255	48.5
إسرائيلية	رسمية	22	10.9	18	9.0	17	10.8	57	10.8
	غير رسمية	31	15.4	17	8.5	20	12.7	68	12.9
عربية		1	0.5	4	2.0	1	0.6	6	1.1
دولية		19	9.5	17	8.5	16	10.1	19	3.6
المجموع		**201**	**100**	**200**	**100**	**158**	**100**	***526**	**100**

تشير بيانات الجدول بخصوص المصادر الأولية لموضوعات الاستيطان إلى النتائج الآتية:

1- الاتجاه العام لصحف الدراسة الثلاث:

جاءت المصادر الفلسطينية غير الرسمية في المرتبة الأولى للمصادر الأولية لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث بواقع 255 تكراراً وبنسبة 48.5%، وجاءت في المرتبة الثانية المصادر الفلسطينية الرسمية بواقع 121 تكراراً وبنسبة 23%، تلاها في المرتبة الثالثة المصادر (الإسرائيلية) غير الرسمية بواقع 68 تكراراً وبنسبة 12.9%، ثم جاءت في المرتبة الرابعة المصادر (الإسرائيلية) الرسمية بواقع 57 تكراراً وبنسبة 10.8%، وفي المرتبة الخامسة جاءت المصادر الدولية بواقع 19 تكراراً وبنسبة 3.6%، أما في المرتبة السادسة فقد جاءت المصادر العربية بواقع 6 تكرارات وبنسبة 1.1%.

* جاء عدد المصادر الأولية مختلفاً عن عدد المواد الصحفية البالغ 499 مادة، ومع عدد الموضوعات البالغ 558 موضوعاً، بسبب وجود أكثر من مصدر أولي في مادة صحفية واحدة، أو وجود موضوعين بمصدر أولي واحد.

2- على مستوى كل صحيفة على حدة:

أ- صحيفة القدس:

جاءت المصادر الفلسطينية غير الرسمية في المرتبة الأولى للمصادر الأولية لموضوعات الاستيطان في صحيفة القدس بواقع 83 تكراراً وبنسبة 41.3%، وجاءت في المرتبة الثانية المصادر الفلسطينية الرسمية بواقع 45 تكراراً وبنسبة 22.4%، تلاها في المرتبة الثالثة المصادر (الإسرائيلية) غير الرسمية بواقع 31 تكراراً وبنسبة 15.4%، ثم جاءت في المرتبة الرابعة المصادر (الإسرائيلية) الرسمية بواقع 22 تكراراً وبنسبة 10.9%، وفي المرتبة الخامسة جاءت المصادر الدولية بواقع 19 تكراراً وبنسبة 9.5%، أما في المرتبة السادسة فقد جاءت المصادر العربية بواقع تكرار واحد وبنسبة 0.5%.

ب-صحيفة الحياة الجديدة:

جاءت المصادر الفلسطينية غير الرسمية في المرتبة الأولى للمصادر الأولية لموضوعات الاستيطان في صحيفة الحياة الجديدة بواقع 94 تكراراً وبنسبة 47%، وجاءت في المرتبة الثانية المصادر الفلسطينية الرسمية بواقع 50 تكراراً وبنسبة 25%، تلاها في المرتبة الثالثة المصادر (الإسرائيلية) الرسمية بواقع 18 تكراراً وبنسبة 9%، ثم جاءت في المرتبة الرابعة والخامسة المصادر (الإسرائيلية) غير الرسمية والمصادر الدولية بواقع 17 تكراراً وبنسبة 8.5% لكل منهما، أما في المرتبة السادسة فقد جاءت المصادر العربية بواقع 4 تكرارات وبنسبة 2%.

ج- صحيفة فلسطين:

جاءت المصادر الفلسطينية غير الرسمية في المرتبة الأولى للمصادر الأولية لموضوعات الاستيطان في صحيفة فلسطين بواقع 78 تكراراً وبنسبة 49.4%، وجاءت في المرتبة الثانية المصادر الفلسطينية الرسمية بواقع 26 تكراراً وبنسبة 16.5%، تلاها في المرتبة الثالثة المصادر (الإسرائيلية) غير الرسمية بواقع 20 تكراراً وبنسبة 12.7%، ثم جاءت في المرتبة الرابعة المصادر (الإسرائيلية) الرسمية بواقع 17 تكراراً وبنسبة 10.8%، وفي المرتبة الخامسة جاءت المصادر الدولية بواقع 16 تكراراً وبنسبة 10.1%، أما في المرتبة السادسة فقد جاءت المصادر العربية بواقع تكرار واحد وبنسبة 0.6%.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف:

أ- اتفقت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات المصادر الفلسطينية غير الرسمية، حيث جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 41.3% في القدس، و47% في الحياة الجديدة و49.4% في فلسطين.

ب- اتفقت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات المصادر الفلسطينية الرسمية، حيث جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 22.4% في القدس، و25% في الحياة الجديدة و16.5% في فلسطين.

ج- اتفقت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات المصادر الدولية، حيث جاءت في المرتبة الخامسة بنسبة 9.5% في القدس، و8.5% في الحياة الجديدة و10.1% في فلسطين.

د- اتفقت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات المصادر العربية، حيث جاءت في المرتبة السادسة بنسبة 0.5% في القدس، و2% في الحياة الجديدة و0.6% في فلسطين.

ه- اتفقت صحيفتا القدس وفلسطين في ترتيب أولويات المصادر (الإسرائيلية) غير الرسمية، حيث جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 15.4% في القدس، و12.7% في فلسطين، بينما جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة 8.5% في الحياة الجديدة.

و- اتفقت صحيفتا القدس وفلسطين في ترتيب أولويات المصادر (الإسرائيلية) الرسمية، حيث جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة 10.9% في القدس، و10.8% في فلسطين، بينما جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 9% في الحياة الجديدة.

خامساً: الإطار الإعلامي لموضوعات الاستيطان كما تناولتها صحف الدراسة:

يبين الجدول رقم (5) الإطار الإعلامي لموضوعات الاستيطان كما قدمته صحف الدراسة، من حيث التكرار والنسب المئوية، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (5)

يوضح الإطار الإعلامي لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث

الصحف / نوع الإطار	القدس		الحياة الجديدة		فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصراع	160	82.1	136	73.9	80	66.7	376	75.4
الاهتمامات الإنسانية	6	3.1	3	1.6	6.0	5.0	15	3.0
النتائج الاقتصادية	7	3.6	5	2.7	7.0	5.8	19	3.8
الأخلاقي	7	3.6	15	8.2	2.0	1.7	24	4.8
المسؤولية	15	7.7	25	13.6	25.0	20.8	65	13.0
المجموع	**195**	**100**	**184**	**100**	**120**	**100**	**499**	**100**

تشير بيانات الجدول السابق إلى ما يأتي:

1- الاتجاه العام لصحف الدراسة الثلاث:

جاء إطار الصراع في المرتبة الأولى للأطر الإعلامية لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث بواقع 376 تكراراً وبنسبة 75.4%، وجاء في المرتبة الثانية إطار المسؤولية بواقع 65 تكراراً وبنسبة 13%، تلاه في المرتبة الثالثة الإطار الأخلاقي بواقع 24 تكراراً وبنسبة 4.8%، أما في المرتبة الرابعة فقد جاء إطار النتائج الاقتصادية بواقع 19 تكراراً وبنسبة 3.8%، وجاء في المرتبة الخامسة إطار الاهتمامات الإنسانية بواقع 15 تكراراً وبنسبة 3%.

2- على مستوى كل صحيفة على حدة:

أ- صحيفة القدس:

جاء إطار الصراع في المرتبة الأولى للأطر الإعلامية لموضوعات الاستيطان التي اهتمت بها صحيفة القدس بواقع 160 تكراراً وبنسبة 82.1%، وجاء في المرتبة الثانية إطار المسؤولية بواقع 15 تكراراً وبنسبة 7.7%، وجاء في المرتبة الثالثة والرابعة إطار النتائج الاقتصادية والإطار الأخلاقي بواقع 7 تكرارات وبنسبة 3.6% لكل منهما، أما في المرتبة الخامسة فقد جاء إطار الاهتمامات الإنسانية بواقع 6 تكرارات، وبنسبة 3.1%.

ب-صحيفة الحياة الجديدة

جاء إطار الصراع في المرتبة الأولى للأطر الإعلامية لموضوعات الاستيطان التي اهتمت بها صحيفة الحياة الجديدة بواقع 136 تكراراً وبنسبة 73.9%، وجاء في المرتبة الثانية إطار المسؤولية بواقع 25 تكراراً وبنسبة 13.6%، وجاء في المرتبة الثالثة الإطار الأخلاقي بواقع 15 تكراراً وبنسبة 8.2%، وفي المرتبة الرابعة جاء إطار النتائج الاقتصادية بواقع 5 تكرارات وبنسبة 2.7%، أما في المرتبة الخامسة فقد جاء إطار الاهتمامات الإنسانية بواقع 3 تكرارات، وبنسبة 1.6%.

ج- صحيفة فلسطين:

جاء إطار الصراع في المرتبة الأولى للأطر الإعلامية لموضوعات الاستيطان التي اهتمت بها صحيفة فلسطين بواقع 80 تكراراً وبنسبة 66.7%، وجاء في المرتبة الثانية إطار المسؤولية بواقع 25 تكراراً وبنسبة 20.8%، وجاء في المرتبة الثالثة إطار النتائج الاقتصادية بواقع 7 تكرارات وبنسبة 5.8%، وفي المرتبة الرابعة جاء إطار الاهتمامات الإنسانية بواقع 6 تكرارات وبنسبة 5%، أما في المرتبة الخامسة فقد جاء الإطار الأخلاقي بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 1.7%.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف:

أ- اتفقت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات إطار الصراع، حيث جاء في المرتبة الأولى بنسبة 82.1% في القدس، و74% في الحياة الجديدة و66.7% في فلسطين.

ب- اتفقت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات إطار المسؤولية، حيث جاء في المرتبة الثانية بنسبة 7.7% في القدس، و14% في الحياة الجديدة و20.8% في فلسطين.

ج- اتفقت صحيفتا القدس وفلسطين في ترتيب أولويات إطار النتائج الاقتصادية، حيث جاء بالمرتبة الثالثة بنسبة 3.6% في القدس، و5.8% في فلسطين، بينما جاء في المرتبة الرابعة بنسبة 2.7% في الحياة الجديدة.

د- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات إطار الاهتمامات الإنسانية، حيث جاء بالمرتبة الخامسة بنسبة 3.1% في القدس، و1.6% في الحياة الجديدة، بينما جاء في المرتبة الرابعة بنسبة 5% في فلسطين.

ه- اختلفت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في ترتيب أولويات الإطار الأخلاقي، حيث جاء بالمرتبة الأولى في القدس بنسبة 3.6%، وفي المرتبة الثانية في الحياة الجديدة بنسبة 8.2%، وفي المرتبة الثالثة في فلسطين بنسبة 1.7%.

المبحث الثاني
السمات العامة لشكل قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث

يهدف هذا المبحث إلى الكشف عن نتائج شكل قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث، من خلال معرفة الفنون الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة لتغطية موضوعات الاستيطان، والمساحة التي أفردتها صحف الدراسة لموضوعات الاستيطان، وموقع موضوعات الاستيطان في صحف الدراسة، والمعالجة التيبوغرافية لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة.

أولاً: الفنون الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة لتغطية موضوعات الاستيطان

يبين الجدول رقم (6) الفنون الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة لتغطية موضوعات الاستيطان، من حيث التكرار والنسب المئوية، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (6)

يوضح الفنون الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة لتغطية موضوعات الاستيطان

الصحف / الفنون الصحفية	القدس		الحياة الجديدة		فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أخبار	138	70.8	149	81.0	91	75.8	378	75.8
تقارير	10	5.1	7	3.8	26	21.7	43	8.6
أحاديث	2	1	0	0	0	0	2	0.4
مقالات*	45	23.1	28	15.2	3	2.5	76	15.2
المجموع	**195**	**100**	**184**	**100**	**120**	**100**	**499**	**100**

تشير بيانات الجدول السابق بخصوص الفنون الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة لتغطية موضوعات الاستيطان إلى النتائج الآتية:

* تشمل المقالات 53 مقالاً مترجماً من الصحف (الإسرائيلية) بنسبة 10.6% من إجمالي الفنون الصحفية في الصحف الثلاث، من بينها 29 مقالاً مترجماً في صحيفة القدس، و24 مقالاً مترجماً في صحيفة الحياة الجديدة، بينما لم تنشر صحيفة فلسطين أي مقال مترجم.

1- الاتجاه العام لصحف الدراسة الثلاث:

يشير الجدول السابق رقم (7) إلى أن فن الخبر الصحفي جاء في مقدمة الفنون الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة لتغطية موضوعات الاستيطان، بواقع 378 تكراراً وبنسبة 75.8%، تلاه فن المقال الصحفي بواقع 76 تكراراً وبنسبة 15.2%، ثم فن التقرير الصحفي بواقع 43 تكراراً وبنسبة 8.6%، وأخيراً فن الحديث الصحفي بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 0.4%، من إجمالي الفنون الصحفية البالغ عددها 499 تكراراً.

2- على مستوى كل صحيفة على حدة:

أ- صحيفة القدس:

يشير الجدول السابق إلى أن فن الخبر الصحفي جاء في مقدمة الفنون الصحفية المستخدمة في صحيفة القدس لتغطية موضوعات الاستيطان، بواقع 138 تكراراً وبنسبة 70,8%، تلاه فن المقال الصحفي بواقع 45 تكراراً وبنسبة 23,1%، ثم فن التقرير الصحفي بواقع 10 تكرارات وبنسبة 5,1%، وأخيراً فن الحديث الصحفي بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 1%، من إجمالي الفنون الصحفية البالغ عددها 195 تكراراً.

ب- صحيفة الحياة الجديدة:

يشير الجدول السابق إلى أن فن الخبر الصحفي جاء في مقدمة الفنون الصحفية المستخدمة في صحيفة الحياة الجديدة لتغطية موضوعات الاستيطان، بواقع 149 تكراراً وبنسبة 81%، تلاه فن المقال الصحفي بواقع 28 تكراراً وبنسبة 15,2%، ثم فن التقرير الصحفي بواقع 7 تكرارات وبنسبة 3,8%، ولم يحظ فن الحديث الصحفي بأية نسبة من إجمالي الفنون الصحفية البالغ عددها 184 تكراراً.

ج- صحيفة فلسطين:

يشير الجدول السابق إلى أن فن الخبر الصحفي جاء في مقدمة الفنون الصحفية المستخدمة في صحيفة فلسطين لتغطية موضوعات الاستيطان، بواقع 91 تكراراً وبنسبة 75,8%، تلاه فن التقرير الصحفي بواقع 26 تكراراً وبنسبة 21,7% ثم فن المقال الصحفي بواقع 3 تكرارات وبنسبة 2,5%، ولم يحظ فن الحديث الصحفي بأية نسبة، من إجمالي الفنون الصحفية البالغ عددها 120 تكراراً.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف:

أ- اتفقت صحف الدراسة الثلاث في ترتيب أولويات فن الخبر الصحفي، حيث جاء في المرتبة الأولى في القدس والحياة الجديدة وفلسطين، بنسبة 70,8%، 81%، و75,8% بالترتيب على التوالي.

ب- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات فن المقال الصحفي، حيث جاء في المرتبة الثانية فيهما بنسبة 23,1%، و15,2%، بالترتيب على التوالي، بينما جاء فن المقال الصحفي في المرتبة الثالثة بصحيفة فلسطين بنسبة 2,5%.

ج- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات فن التقرير الصحفي، حيث جاء في المرتبة الثالثة فيهما بنسبة 5,1%، و3,8%، بالترتيب على التوالي، بينما جاء فن التقرير الصحفي في المرتبة الثانية بصحيفة فلسطين بنسبة 21,7%.

د- اتفقت صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين، في عدم حصول فن الحديث الصحفي على أي نسبة، بينما حظي هذا الفن على نسبة 1% في صحيفة القدس.

ثانياً: من حيث المساحة التي أفردتها صحف الدراسة لموضوعات الاستيطان:

يبين الجدول رقم (7) مساحة موضوعات الاستيطان كما تناولتها صحف الدراسة، وتم قياسها بالسنتميتر/ عمود.

جدول رقم (7)

يوضح مساحة موضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث

الصحف / المساحة	القدس		الحياة الجديدة		فلسطين		الاتجاه العام	
	ك (سم/ع)	%	ك (سم/ع)	%	ك (سم/ع)	%	ك (سم/ع)	%
موضوعات الاستيطان	11158.5	1.6	8837.9	2.2	6097.15	2.3	26093.6	1.9
عينة الصحف	713584	100	394144	100	263844	100	1371572	100

تشير بيانات الجدول السابق إلى مساحة موضوعات الاستيطان كما تناولتها صحف الدراسة، من حيث التكرار والنسب المئوية، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:

1- الاتجاه العام لصحف الدراسة الثلاث:

يشير الجدول السابق إلى أن موضوعات الاستيطان المنشورة في عينة الصحف احتلت ما مساحته 26093,6 سم/عمود من المساحة الإجمالية لعينة صحف الدراسة البالغة 1371572 سم/عمود، أي ما نسبته 1,9%.

2- على مستوى كل صحيفة على حدة:

أ- صحيفة القدس:

يتضح من الجدول السابق أن صحيفة القدس أفردت لموضوعات الاستيطان ما مساحته 11158,5 سم/عمود من المساحة الإجمالية لعينة صحيفة القدس البالغة 713584 سم/عمود، أي ما نسبته 1,6%.

ب- صحيفة الحياة الجديدة:

يتضح من الجدول السابق أن صحيفة الحياة الجديدة أفردت لموضوعات الاستيطان ما مساحته 8837,9 سم/عمود من المساحة الإجمالية لعينة صحيفة الحياة الجديدة البالغة 394144 سم/عمود، أي ما نسبته 2,2%.

ج- صحيفة فلسطين:

يتضح من الجدول السابق أن صحيفة فلسطين أفردت لموضوعات الاستيطان ما مساحته 6097,15 سم/عمود من المساحة الإجمالية لعينة صحيفة فلسطين البالغة 263844 سم/عمود، أي ما نسبته 2,3%.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف:

اختلفت صحف الدراسة في نسبة المساحة التي أفردتها كل منها لموضوعات الاستيطان، حيث جاءت صحيفة فلسطين في مقدمة الصحف الثلاث بنسبة 2,3%، تلتها صحيفة الحياة الجديدة بنسبة 2,2%، وأخيراً صحيفة القدس بنسبة 1,6%.

ثالثاً: من حيث موقع موضوعات الاستيطان في صحف الدراسة:

يبين الجدول رقم (8) موقع موضوعات الاستيطان كما تناولتها صحف الدراسة، من حيث التكرار والنسب المئوية.

جدول رقم (8)

يوضح موقع موضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث

الصحف / الموقع	القدس		الحياة الجديدة		فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الصفحة الأولى	63	32.3	43	23.4	24	20	130	26.1
الصفحات الداخلية	132	67.7	141	76.6	95	79.2	368	73.7
الصفحة الأخيرة	0	0	0	0	1	0.8	1	0.2
المجموع	**195**	**100**	**184**	**100**	**120**	**100**	**499**	**100**

يشير الجدول السابق بخصوص موقع موضوعات الاستيطان في صحف الدراسة، إلى النتائج الآتية:

1- الاتجاه العام لصحف الدراسة الثلاث:

جاءت موضوعات الاستيطان المنشورة في الصفحات الداخلية في المرتبة الأولى، بواقع 368 تكراراً وبنسبة 73,7%، تلاها في المرتبة الثانية موضوعات الاستيطان المنشورة على الصفحة الأولى بواقع 130 تكراراً وبنسبة 26,1%، وأخيراً جاءت موضوعات الاستيطان

المنشورة على الصفحة الأخيرة بواقع تكرار واحد وبنسبة 0,2%، من إجمالي فئات المواقع البالغ عددها 499 تكراراً.

2- على مستوى كل صحيفة على حدة:

أ- صحيفة القدس:

يشير الجدول السابق إلى أن موضوعات الاستيطان المنشورة في الصفحات الداخلية لصحيفة القدس جاءت في المرتبة الأولى، بواقع 132 تكراراً وبنسبة 67.7%، تلاها في المرتبة الثانية موضوعات الاستيطان المنشورة على الصفحة الأولى بواقع 63 تكراراً وبنسبة 23.4%، ولم تحظ موضوعات الاستيطان المنشورة في الصفحة الأخيرة بأية نسبة، من إجمالي فئات المواقع البالغ عددها 195 تكراراً.

ب- صحيفة الحياة الجديدة:

يشير الجدول السابق إلى أن موضوعات الاستيطان المنشورة في الصفحات الداخلية لصحيفة الحياة الجديدة جاءت في المرتبة الأولى، بواقع 141 تكراراً وبنسبة 76.6%، تلاها في المرتبة الثانية موضوعات الاستيطان المنشورة على الصفحة الأولى بواقع 43 تكراراً وبنسبة 23,4%، ولم تحظ موضوعات الاستيطان المنشورة في الصفحة الأخيرة بأية نسبة، من إجمالي فئات المواقع البالغ عددها 184 تكراراً.

ج- صحيفة فلسطين:

يشير الجدول السابق إلى أن موضوعات الاستيطان المنشورة في الصفحات الداخلية لصحيفة فلسطين جاءت في المرتبة الأولى، بواقع 95 تكراراً وبنسبة 79,2%، تلاها في المرتبة الثانية موضوعات الاستيطان المنشورة في الصفحة الأولى بواقع 24 تكراراً وبنسبة 20%، وأخيراً جاءت موضوعات الاستيطان المنشورة في الصفحة الأخيرة بواقع تكرار واحد وبنسبة 0,8%، من إجمالي فئات المواقع البالغ عددها 120 تكراراً.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف:

أ- اتفقت صحف الدراسة الثلاث في ترتيب أولويات موضوعات الاستيطان المنشورة في الصفحات الداخلية، حيث جاءت في المرتبة الأولى في القدس والحياة الجديدة وفلسطين، بنسبة 67.7%، و76.6%، و79.2%، بالترتيب على التوالي.

ب- اتفقت صحف الدراسة الثلاث في ترتيب أولويات موضوعات الاستيطان المنشورة في الصفحة الأولى، حيث جاءت في المرتبة الثانية في القدس والحياة الجديدة وفلسطين، بنسبة 32.3%، و23,4%، و20%، بالترتيب على التوالي.

ج- انفردت صحيفة فلسطين بوجود موضوع واحد* عن الاستيطان في الصفحة الأخيرة بما نسبته 0.8%. بينما أظهرت النتائج أن صحيفتي القدس والحياة الجديدة لم تنشرا موضوعات عن الاستيطان في الصفحة الأخيرة.

رابعاً: من حيث المعالجة التيبوغرافية لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة:

[1] العناوين الرئيسية المستخدمة في صحف الدراسة:

يبين الجدول رقم (9) العناوين الرئيسية التي استخدمتها صحف الدراسة في المواد الصحفية التي اشتملت على موضوعات الاستيطان، من حيث التكرار والنسب المئوية. وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (9)

يوضح العناوين الرئيسية لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث

الصحف / العنوان	القدس		الحياة الجديدة		فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مانشيت	3	1.5	2	1.1	0	0	5	1
عريض	2	1	16	8.8	10	8.3	28	5.6
ممتد	180	92.3	158	85.7	107	89.2	445	89.2
عمودي	10	5.1	8	4.4	3	2.5	21	4.2
المجموع	**195**	**100**	**184**	**100**	**120**	**100**	**499**	**100**

يتضح من بيانات الجدول السابق النتائج الآتية:

1- الاتجاه العام لصحف الدراسة الثلاث:

يشير الجدول السابق إلى أن العنوان الممتد جاء في المرتبة الأولى للعناوين المستخدمة في صحف الدراسة، بواقع 445 تكراراً وبنسبة 89,2%، تلاه في المرتبة الثانية العنوان العريض بواقع 28 تكراراً وبنسبة 5,6%، ثم العنوان العمودي في المرتبة الثالثة بواقع 21 تكراراً وبنسبة 4,2%، وأخيراً العنوان المانشيت في المرتبة الرابعة بواقع 5 تكرارات وبنسبة 1%، من إجمالي العناوين المستخدمة والبالغ عددها 499 تكراراً.

2- على مستوى كل صحيفة على حدة:

أ- صحيفة القدس:

جاء العنوان الممتد في المرتبة الأولى للعناوين المستخدمة في صحيفة القدس، بواقع 180 تكراراً وبنسبة 92,3%، تلاه العنوان العمودي في المرتبة الثانية بواقع 10 تكرارات

* عمود صحفي للكاتب الدكتور يوسف رزقه وعنوانه الثابت "أبعاد" بتاريخ 2012/5/24.

وبنسبة 5.1%، ثم العنوان المانشيت في المرتبة الثالثة بواقع 3 تكرارات وبنسبة 1,5%، وأخيراً جاء العنوان العريض في المرتبة الرابعة بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 1% من إجمالي العناوين المستخدمة والبالغ عددها 195 تكراراً.

ب- صحيفة الحياة الجديدة:

جاء العنوان الممتد في المرتبة الأولى للعناوين المستخدمة في صحيفة الحياة الجديدة، بواقع 158 تكراراً وبنسبة 85,7%، تلاه العنوان العريض في المرتبة الثانية بواقع 16 تكراراً وبنسبة 8,8%، ثم العنوان العمودي في المرتبة الثالثة بواقع 8 تكرارات وبنسبة 4,4%، وأخيراً جاء العنوان المانشيت في المرتبة الرابعة بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 1,1% من إجمالي العناوين المستخدمة والبالغ عددها 184 تكراراً.

ج- صحيفة فلسطين:

جاء العنوان الممتد في المرتبة الأولى للعناوين المستخدمة في صحيفة فلسطين، بواقع 107 تكرارات وبنسبة 89,2%، تلاه في المرتبة الثانية العنوان العريض بواقع 10 تكرارات وبنسبة 8,3%، ثم جاء في المرتبة الثالثة العنوان العمودي بواقع 3 تكرارات وبنسبة 2,5%، ولم يحظ العنوان المانشيت بأية نسبة من إجمالي العناوين المستخدمة والبالغ عددها 120 تكراراً.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف:

أ- اتفقت صحف الدراسة الثلاث في ترتيب أولويات العنوان الممتد، حيث جاء في المرتبة الأولى في القدس والحياة الجديدة وفلسطين، بنسبة 92,6%، و85,7%، و89,2%، بالترتيب على التوالي.

ب- اتفقت صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين في ترتيب أولويات العنوان العريض حيث جاء في المرتبة الثانية في كل منهما، بنسبة 8,8%، و8,3% بالترتيب، بينما جاء في القدس في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة 1%.

ج- اتفقت صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين في ترتيب أولويات العنوان العمودي حيث جاء في المرتبة الثالثة في كل منهما، بنسبة 4,4%، و2,5% بالترتيب، بينما جاء في القدس في المرتبة الثانية بنسبة 5.1%.

د- اختلفت صحف الدراسة الثلاث في ترتيب أولويات العنوان المانشيت، حيث جاء في المرتبة الثالثة في القدس بنسبة 1,5%، وجاء في الحياة الجديدة في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة 1,1%، ولم يحظ في فلسطين بأية نسبة.

[2] عناصر الإبراز المستخدمة في صحف الدراسة:

يبين الجدول رقم (11) عناصر الإبراز التي استخدمتها صحف الدراسة في موضوعات الاستيطان، من حيث التكرار والنسب المئوية. وجاءت النتائج على النحو الآتي:

جدول رقم (10)

يوضح عناصر إبراز موضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث

الصحف / عناصر الإبراز	القدس		الحياة الجديدة		فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
صور فوتوغرافية	28	45.2	75	100	31	86.1	134	77.5
رسوم وخرائط	1	1.6	0	0	2	5.6	3	1.7
ألوان	14	22.6	0	0	2	5.6	16	9.2
إطارات	11	17.7	0	0	0	0.0	11	6.4
تظليل	8	12.9	0	0	1	2.8	9	5.2
المجموع	**62**	**100**	**75**	**100**	**36**	**100**	***173**	**100**

يشير الجدول السابق إلى أن الصور الفوتوغرافية جاءت في المرتبة الأولى من عناصر الإبراز في صحف الدراسة، بواقع 134 تكراراً وبنسبة 77,5%، تلتها في المرتبة الثانية الألوان بواقع 16 تكراراً وبنسبة 9,2%، ثم الإطارات في المرتبة الثالثة بواقع 11 تكراراً وبنسبة 6,4%، ثم التظليل في المرتبة الرابعة بواقع 9 تكرارات وبنسبة 5,2%، وأخيراً الرسوم والخرائط في المرتبة الخامسة بواقع 3 تكرارات وبنسبة 1,7%، من إجمالي عناصر الإبراز المستخدمة والبالغ عددها 173 تكراراً.

2- على مستوى كل صحيفة على حدة:

أ- صحيفة القدس:

جاءت الصور الفوتوغرافية في المرتبة الأولى من عناصر الإبراز في صحيفة القدس، بواقع 28 تكراراً وبنسبة 45,2%، تلتها في المرتبة الثانية الألوان بواقع 14 تكراراً وبنسبة 22,6%، ثم جاءت في المرتبة الثالثة الإطارات بواقع 11 تكراراً وبنسبة 17,7%، ثم جاء التظليل في المرتبة الرابعة بواقع 8 تكرارات وبنسبة 12,9%، وأخيراً جاءت الرسوم والخرائط في المرتبة الخامسة بواقع تكرار واحد وبنسبة 1,6%، من إجمالي عناصر الإبراز المستخدمة والبالغ عددها 62 تكراراً.

* جاء هذا العدد أقل من عدد المواد الصحفية البالغ 499، بسبب عدم وجود عناصر إبراز في كل مادة صحفية.

ب- صحيفة الحياة الجديدة:

جاءت الصور الفوتوغرافية في المرتبة الأولى من عناصر الإبراز في صحيفة الحياة الجديدة، بواقع 75 تكراراً وبنسبة 100%، ولم تحظ بقية العناصر (الرسوم والخرائط، الألوان، الإطارات، والتظليل) بأي نسبة، من إجمالي عناصر الإبراز المستخدمة والبالغ عددها 75 تكراراً.

ج- صحيفة فلسطين:

جاءت الصور الفوتوغرافية في المرتبة الأولى من عناصر الإبراز في صحيفة فلسطين، بواقع 31 تكراراً وبنسبة 86,1%، ثم جاء في المرتبة الثانية كل من الرسوم والخرائط والألوان بواقع تكرارين اثنين لكل منهما وبنسبة 5,6%، ثم جاء التظليل في المرتبة الرابعة بواقع تكرار واحد وبنسبة 2,8%، ولم تحظ الإطارات بأي نسبة، من إجمالي عناصر الإبراز المستخدمة والبالغ عددها 36 تكراراً.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف:

أ- اتفقت صحف الدراسة الثلاث في ترتيب أولويات الصور الفوتوغرافية، حيث جاءت في المرتبة الأولى في القدس والحياة الجديدة وفلسطين، بنسبة 45,2%، و100%، و86,1% بالترتيب على التوالي.

ب- اتفقت صحيفتا القدس وفلسطين في ترتيب أولويات الألوان حيث جاءت في المرتبة الثانية في كل منهما، بنسبة 22,6%، و5,6% بالترتيب، بينما لم تحظ في الحياة الجديدة بأية نسبة.

ج- اتفقت صحيفتا القدس وفلسطين في ترتيب أولويات التظليل حيث جاء في المرتبة الرابعة في كل منهما، بنسبة 12,9%، و2,8% بالترتيب، بينما لم تحظ في الحياة الجديدة بأية نسبة.

د- تميزت صحيفة القدس بحصول الإطارات على نسبة 17,7%، بينما لم تحظ في الحياة الجديدة وفلسطين بأية نسبة.

ه- اختلفت صحف الدراسة في ترتيب أولويات الرسوم والخرائط، حيث جاءت في فلسطين في المرتبة الثانية بنسبة 5,6%، وجاءت في القدس في المرتبة الخامسة والأخيرة بنسبة 1,6%، بينما لم تحظ في الحياة الجديدة وفلسطين بأية نسبة.

الفصل الرابع
سمات الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث

الفصل الرابع
سمات الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث

تمهيد:

يتناول هذا الفصل السمات العامة لتحليل الخطاب الصحفي لصحف القدس والحياة الجديدة وفلسطين نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، خلال الفترة الزمنية للدراسة الممتدة من 2012/1/1 حتى 2012/12/31، حيث تم استخدام استمارة تحليل الخطاب مشتملة على ثلاث أدوات هي الأطروحات، والقوى الفاعلة، ومسارات البرهنة، وتطبيقها على مواد الرأي المشتملة على المقالات وأحاديث الرأي، التي عالجت موضوع الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية.

ويشتمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: سمات الخطاب الصحفي لأطروحات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث.

المبحث الثاني: سمات الخطاب الصحفي للقوى الفاعلة وأدوارها الواردة في موضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث.

المبحث الثالث: سمات الخطاب الصحفي لمسارات البرهنة لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث.

المبحث الأول
سمات الخطاب الصحفي لأطروحات الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث

يعرض هذا المبحث نتائج التحليل المقارن لسمات الخطاب الصحفي في صحف الدراسة: القدس، والحياة الجديدة وفلسطين، فيما يتعلق بأطروحات الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، وكذلك يستعرض الباحث التحليل الكيفي للأطروحات كما تناولها الخطاب الصحفي لكل صحيفة على حدة، مع الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين صحف الدراسة.

أولاً: مواد الرأي في صحف الدراسة:

يوضح الجدول رقم (11) مواد الرأي التي تناولت الاستيطان في الضفة الغربية، وتم تحليلها في صحف الدراسة الثلاث، حيث بلغ عددها 78 مادة، منها 47 مادة في صحيفة القدس، و28 مادة في صحيفة الحياة الجديدة، و3 مواد في صحيفة فلسطين.

جدول رقم (11)

يوضح تكرار ونسب مواد الرأي التي تناولت الاستيطان في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث

الصحف / مواد الرأي	القدس		الحياة الجديدة		فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مقال افتتاحي	3	6.4	0	0	0	0	3	3.8
عمود صحفي	1	2.1	4	14.3	1	33.3	6	7.7
مقال تحليلي	12	25.5	0	0	2	66.7	14	17.9
حديث رأي	2	4.3	0	0	0	0	2	2.6
مقالات مترجمة من الصحف الإسرائيلية	29	61.7	24	85.7	0	0	53	67.9
المجموع	**47**	**100**	**28**	**100**	**3**	**100**	**78**	**100**

1- الاتجاه العام لصحف الدراسة:

يتبين من الجدول السابق أن المقالات المترجمة من الصحف (الإسرائيلية) جاءت في المرتبة الأولى بواقع 53 تكراراً وبنسبة 67,9%، تلاها في المرتبة الثانية المقال التحليلي بواقع 14 تكراراً وبنسبة 17,9%، ثم العمود الصحفي في المرتبة الثالثة بواقع 6 تكرارات وبنسبة 7,7%، ثم جاء في المرتبة الرابعة المقال الافتتاحي بواقع 3 تكرارات وبنسبة 3,8%، وأخيراً جاء حديث الرأي في المرتبة الخامسة بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 2.6%، من إجمالي مواد الرأي التي تم تحليلها في صحف الدراسة الثلاث والبالغ عددها 78 مادة.

2- كل صحيفة على حدة:

أ- القدس:

من خلال تحليل بيانات الجدول السابق يتبين أن المقالات المترجمة من الصحف (الإسرائيلية) جاءت في المرتبة الأولى بواقع 29 تكراراً وبنسبة 61.7%، تلاها في المرتبة الثانية المقال التحليلي بواقع 12 تكراراً وبنسبة 25.5%، ثم جاء المقال الافتتاحي في المرتبة الثالثة بواقع 3 تكرارات وبنسبة 6.4%، وجاء حديث الرأي في المرتبة الرابعة بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 4.3%، وأخيراً جاء العمود الصحفي في المرتبة الخامسة بواقع تكرار واحد وبنسبة 2.2%، من إجمالي جميع مواد الرأي المنشورة في صحيفة القدس البالغ عددها 47 مادة.

ب- الحياة الجديدة:

من خلال تحليل بيانات الجدول السابق يتبين أن المقالات المترجمة من الصحف (الإسرائيلية) جاءت في المرتبة الأولى بواقع 24 تكراراً وبنسبة 85.7%، تلاها العمود الصحفي في المرتبة الثانية بواقع 4 تكرارات وبنسبة 14.3%، ولم يحظ كل من المقال التحليلي والافتتاحي وحديث الرأي بأي نسبة من إجمالي جميع مواد الرأي المنشورة في صحيفة الحياة الجديدة والبالغ عددها 28 مادة.

ج- فلسطين:

من خلال تحليل بيانات الجدول السابق يتبين أن المقال التحليلي جاء في المركز الأول بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 66.7%، تلاه في المرتبة الثانية العمود الصحفي بواقع تكرار واحد وبنسبة 33.3%، ولم يحظ كل من المقال الافتتاحي وحديث الرأي بأي نسبة من إجمالي مواد الرأي المنشورة في صحيفة فلسطين والبالغ عددها 3 مواد.

3- أوجه الاتفاق والاختلاف:

أ- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات المقالات المترجمة حيث جاءت في المرتبة الأولى من مواد الرأي لدى كلٍ منهما وبنسبة 61.7%، و85.7%، بالترتيب على التوالي، بينما لم تحظ المقالات المترجمة في صحيفة فلسطين بأي نسبة.

ب- اتفقت صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين في ترتيب أولويات العمود الصحفي حيث جاء في المركز الثاني لدى كلٍ منهما بنسبة 14.3.%، و33.3% بالترتيب على التوالي، بينما جاء في صحيفة القدس في المركز الثالث بنسبة 2.1%.

ج- اختلفت صحف الدراسة الثلاث في ترتيب أولويات المقال التحليلي، حيث جاء في صحيفة القدس في المركز الثاني بنسبة 25.5%، وجاء في المركز الأول في صحيفة فلسطين بنسبة 66.7%، بينما لم يحظ في صحيفة الحياة الجديدة بأي نسبة.

د- اختلفت صحف الدراسة الثلاث في ترتيب أولويات المقال الافتتاحي، حيث جاء في صحيفة القدس في المركز الرابع بنسبة 6.4%، بينما لم يحظ في كلٍ من الحياة الجديدة وفلسطين بأي نسبة.

ه- اختلفت صحف الدراسة الثلاث في ترتيب أولويات حديث الرأي، حيث جاء في صحيفة القـدس في المركز الخامس بنسبة 4.3%، بينما لم يحظ في كل من الحياة الجديدة وفلسطين بأي نسبة.

ثانياً: أطروحات الاستيطان في صحف الدراسة:

يوضح الجدول رقم (12) أطروحات صحف الدراسة الثلاث نحو الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية من خلال جميع مواد الرأي.

جدول رقم (12)

يوضح أطروحات صحف الدراسة الثلاث

الصحف / الأطروحات		القدس		الحياة الجديدة		فلسطين		الاتجاه العام	
الأطروحات الرئيسية	الأطروحات الفرعية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تداعيات سلبية للاستيطان على الشعب الفلسطيني	إحداث تغيير ديمغرافي لصالح اليهود	17	23.5	5	13.2	5	33.3	27	21.6
	تهويد القدس وعزلها عن بقية الضفة الغربية	3	4.2	0	0	1	6.7	4	3.2
	تقطيع أواصر الضفة الغربية	5	6.9	0	0	0	0	5	4
	المجموع	25	34.6	5	13.2	6	40	36	28.8
تواطؤ حكومة الاحتلال مع المستوطنين	حكومة الاحتلال تحمي المستوطنين وتتحمل مسؤولية جرائمهم	2	2.8	0	0	0	0	2	1.6
	حكومة الاحتلال تقدم كافة أشكال الدعم للمستوطنين	13	18.1	15	39.4	0	0	28	22.4
	المجموع	15	20.9	15	39.4	0	0	30	24
الاستيطان وعملية السلام والمفاوضات	الاستيطان يدمر عملية السلام والمفاوضات ويقضي على حل الدولتين	13	18.1	5	13.2	1	6.7	19	15.2
	إسرائيل تستغل عملية السلام والمفاوضات لتكثيف الاستيطان	3	4.2	0	0	0	0	3	2.4
	المجموع	16	22.3	5	13.2	1	6.7	22	17.6
مخالفة الاستيطان للقانون الدولي		5	6.9	5	13.2	3	20.0	13	10.4
مقترحات أو مطالبات لمجابهة الاستيطان	مقاطعة منتجات المستوطنات	0	0	1	2.6	0	0	1	0.8
	إتمام المصالحة بين حركتي فتح وحماس	1	1.4	0	0	0	0	1	0.8
	إخلاء البؤر الاستيطانية	1	1.4	1	2.6	0	0	2	1.6
	تبني استراتيجية وخطاب جديد	0	0	0	0	2	13.3	2	1.6
	تبني القوة والرد على الاستيطان	1	1.4	1	2.6	0	0	2	1.6
	المجموع	3	4.2	3	7.8	2	13.3	8	6.4
لوم السلطة وتحميلها المسؤولية		1	1.4	0	0	2	13.3	3	2.4
أخرى		7	9.7	5	13.2	1	6.7	13	10.4
الإجمالي		**72**	**100**	**38**	**100**	**15**	**100**	***125**	**100**

* جاء هذا العدد أكبر من عدد مواد الرأي التي خضعت لتحليل الخطاب والبالغ 78 مادة، بسبب وجود أكثر من أطروحة أحياناً في نفس المادة الصحفية الواحدة.

تشير بيانات الجدول السابق إلى النتائج الآتية:

1- الاتجاه العام لصحف الدراسة الثلاث:

أ- **على مستوى الأطروحات الرئيسية:** جاءت أطروحة تداعيات سلبية للاستيطان على الشعب الفلسطيني في المرتبة الأولى في أطروحات صحف الدراسة الثلاث بواقع 36 تكراراً وبنسبة 28.8%، وجاءت في المرتبة الثانية أطروحة تواطؤ حكومة الاحتلال مع المستوطنين بواقع 30 تكراراً وبنسبة 24%، وجاءت في المرتبة الثالثة أطروحة الاستيطان وعملية السلام والمفاوضات بواقع 22 تكراراً وبنسبة 17.6%، وجاءت في المرتبة الرابعة أطروحة مخالفة الاستيطان للقانون الدولي بواقع 13 تكراراً وبنسبة 10.4%، وجاءت في المرتبة الخامسة أطروحة مقترحات أو مطالبات لمجابهة الاستيطان بواقع 8 تكرارات وبنسبة 6.4%، وجاءت في المرتبة السادسة أطروحة لوم السلطة وتحميلها المسئولية بواقع 3 تكرارات وبنسبة 2.4%، وجاءت أطروحة أخرى بواقع 13 تكراراً وبنسبة 10.4% من إجمالي عدد الأطروحات الرئيسية في صحف الدراسة الثلاث.

ب- **على مستوى الأطروحات الفرعية:** جاءت أطروحة حكومة الاحتلال تقدم كافة أشكال الدعم للمستوطنين في المرتبة الأولى للأطروحات في صحف الدراسة الثلاث بواقع 28 تكراراً وبنسبة 22.4%، وجاء في المرتبة الثانية أطروحة إحداث تغيير ديمغرافي لصالح اليهود بواقع 27 تكراراً وبنسبة 21.6%، تلاها في المرتبة الثالثة أطروحة الاستيطان يدمر عملية السلام والمفاوضات ويقضي على حل الدولتين بواقع 19 تكراراً وبنسبة 15.2%، ثم جاء في المرتبة الرابعة أطروحة مخالفة الاستيطان للقانون الدولي بواقع 13 تكراراً وبنسبة 10.4%، ثم جاءت أطروحة تقطيع أواصر الضفة الغربية في المرتبة الخامسة بواقع 5 تكرارات وبنسبة 4%، تلاها في المرتبة السادسة أطروحة تهويد القدس وعزلها عن بقية الضفة الغربية بواقع 4 تكرارات وبنسبة 3.2%، وفي المرتبة السابعة والثامنة جاءت أطروحة (إسرائيل) تستغل عملية السلام والمفاوضات لتكثيف الاستيطان وأطروحة لوم السلطة وتحميلها المسؤولية بواقع 3 تكرارات وبنسبة 2.4% لكل منهما، وفي المراتب التاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة جاءت أطروحة إخلاء البؤر الاستيطانية، وأطروحة تبني استراتيجية وخطاب جديد، وأطروحة تبني القوة والرد على الاستيطان، وأطروحة حكومة الاحتلال تحمي المستوطنين وتتحمل مسؤولية جرائمهم، بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 1.6% لكل منهم، تلاها في المرتبة الثالثة عشرة والرابعة عشرة أطروحة مقاطعة منتجات المستوطنات وأطروحة المصالحة بين فتح وحماس بواقع تكرار واحد وبنسبة 0.8% لكل منهما، وأما أطروحات أخرى فقد جاءت بواقع 13 تكراراً وبنسبة 10.4% من إجمالي عدد الأطروحات في صحف الدراسة الثلاث البالغ 125 أطروحة.

2- كل صحيفة على حدة:

أ- **القدس:**

جاءت أطروحة إحداث تغيير ديمغرافي لصالح اليهود في المرتبة الأولى للأطروحات الرئيسية التي اهتمت بها صحيفة القدس بواقع 17 تكراراً وبنسبة 23.6%، وجاء في المرتبة الثانية والثالثة أطروحة حكومة الاحتلال تقدم كافة أشكال الدعم للمستوطنين وأطروحة الاستيطان يدمر عملية السلام والمفاوضات ويقضي على حل الدولتين بواقع 13 تكراراً وبنسبة 18.1% لكل منهما، ثم جاء في المرتبة الرابعة والخامسة أطروحة تقطيع أواصر الضفة الغربية ومخالفة الاستيطان للقانون الدولي بواقع 5 تكرارات وبنسبة 6.9% لكل منهما، تلاها في المرتبة السادسة والسابعة أطروحة تهويد القدس وعزلها عن بقية الضفة الغربية، وأطروحة (إسرائيل) تستغل عملية السلام والمفاوضات لتكثيف الاستيطان، بواقع 3 تكرارات وبنسبة 4.2% لكل منهما، أما في المرتبة الثامنة فقد جاءت أطروحة حكومة الاحتلال تحمي المستوطنين وتتحمل مسؤولية جرائمهم، بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 2.8%، تلا ذلك في المراتب التاسعة والعاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة أطروحات إتمام المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وإخلاء البؤر الاستيطانية، وتبني القوة والرد على الاستيطان، ولوم السلطة وتحميلها المسؤولية، بواقع تكرار واحد وبنسبة 1.4% لكل منهم، بينما لم تحظ أطروحة مقاطعة منتجات المستوطنات، وأطروحة تبني استراتيجية وخطاب جديد، بأي نسبة في صحيفة القدس، وأما أطروحات أخرى فقد جاءت بواقع 7 تكرارات وبنسبة 9.7%، من إجمالي أطروحات صحيفة القدس البالغ عددها 72 أطروحة.

وسنعرض أمثلة على أطروحات صحيفة القدس، على النحو الآتي:

[1] أطروحة إحداث تغيير ديمغرافي لصالح اليهود:

أكد الكاتب محمد النوباني هذه الأطروحة قائلاً "ومن نافلة القول بأن الاستيطان الدائم والاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية بشتى الوسائل والطرق، وبناء سلسلة لا تنتهي من المستوطنات، وتوسيع القائم منها على مدار الساعة هو تهويد للأرض الفلسطينية تسويقاً للمقولة الصهيونية البالية الزاعمة بأن فلسطين هي أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض"[1].

[2] أطروحة حكومة الاحتلال تقدم كافة أشكال الدعم للمستوطنين:

أشار منتج الخطاب الكاتب علي بدوان إلى أنه "يلحظ المتابع لشؤون مدينة القدس وجود نشاط غير عادي لجمعيات ومؤسسات يهودية أميركية، تعمل على تمديد وتوسيع نشاطها

---

(1) محمد النوباني، "هل يمكن لإسرائيل أن تعيش بدون استيطان؟!"، **صحيفة القدس**، العدد 15311 (القدس: صحيفة القدس، 29 مارس 2012) ص18.

الاستيطاني الإجلائي ضمن حدود المدينة المقدسة، بالتناغم مع نشاطات وأعمال مجموعات المستوطنين ومع الجهات (الإسرائيلية) المعنية ومنها ما يسمى حارس أملاك الغائبين، حيث الدعم اللامحدود الذي تقدمه الحكومة (الإسرائيلية) لتلك الجهات"[1] ويقول الكاتب محمد النوباني "ومن يرجع بذاكرته قليلاً إلى الوراء فإنه يلاحظ بدون عناء بأن كافة الحكومات (الإسرائيلية) المتعاقبة وصولاً إلى حكومة نتنياهو الحالية وضعت الاستيطان على رأس سلم أولوياتها ورعته وساعدت المستوطنين وسهلت لهم الاستيلاء على الأراضي العربية بمختلف الوسائل"[2].

[3] أطروحة الاستيطان يدمر عملية السلام والمفاوضات ويقضي على حل الدولتين:

ذكر منتجو الخطاب هذه الأطروحة في معرض تناولهم للتأثير السلبي للاستيطان على عملية السلام والمفاوضات، فقد ورد في "حديث القدس" (افتتاحية الصحيفة) "وفي المحصلة فإن السلام والاستيطان لا يجتمعان تماماً كما أن السلام والاحتلال لا يجتمعان"[3].

وفي مقال (إسرائيلي) مترجم عن هآرتس ذكر الكاتب اليساري جدعون ليفي "يجب الآن رفع راية بيضاء. وأن نعلن على رؤوس الأشهاد أن حل الدولتين أُحبط"[4]

وأكد منتجو الخطاب على هذه الأطروحة في حديث رأي مع السيد أحمد قريع (أبو علاء) جاء فيه "وقال قريع في لقاء خاص ب (القدس) إن عملية السلام مشلولة وحل الدولتين يتآكل بسبب الممارسات (الإسرائيلية) وإصرار حكومة نتنياهو على الاستيطان وعلى مجموعة من الإجراءات التي تدلل على عدم نية (إسرائيل) إنهاء الاحتلال"[5].

[4] أطروحة تقطيع أواصر الضفة الغربية:

وأشار الكاتب مصطفى قاعود إلى خطورة التغييرات التي يحدثها الاستيطان بقوله "الأمر يتعلق بما هو أخطر بكثير من الحديث الاعتيادي عن مخططات استيطانية جديدة، أو وحدات سكنية في مستوطنات قائمة، فالعنوان العريض لهذه المرحلة النهائية من الاستيطان بالقدس، والتي أصبحت في نهايتها، هو عزل شرق القدس بشكل تام عن المحيط الفلسطيني، وتقسيم الضفة بين شمال

---

(1) علي بدوان، "مدينة القدس واللحظات الحاسمة"، **صحيفة القدس**، العدد 15231 (القدس: صحيفة القدس، 9 يناير 2012) ص19.

(2) محمد النوباني، **مرجع سابق**، ص18.

(3) حديث القدس، "اعتداءات المستوطنين ومسؤولية إسرائيل"، **صحيفة القدس**، العدد 15231 (القدس: صحيفة القدس، 9 يناير 2012) ص18 .

(4) جدعون ليفي، "سقوط حل الدولتين لشعبين"، **صحيفة القدس**، العدد 15319 (القدس: صحيفة القدس، 6 أبريل 2012)، ص17.

(5) مقابلة صحفية مع السيد أحمد قريع، **صحيفة القدس**، العدد 15359 (القدس: صحيفة القدس، 16 مايو 2012)، ص1.

وجنوب مع إغلاق المنفذ الوحيد باتجاه الأغوار، في المنطقة المسماة E1، والواقعة إلى الشمال الشرقي لمدينة القدس"[1]. ويؤكد الكاتب مصطفى البرغوثي على هذه الأطروحة بقوله "وفي الواقع فإن الاستيطان (الإسرائيلي) سيشطر عملياً الضفة الغربية إلى قطعتين منفصلتين في حين تتحكم (إسرائيل) بأي اتصال بينهما"[2].

[5] أطروحة مخالفة الاستيطان للقانون الدولي:

أورد منتجو الخطاب هذه الأطروحة في "حديث القدس" (الافتتاحية) من خلال قولهم "ومن الواضح أن (إسرائيل) ومستوطنيها لم يكتفوا بالوجود غير الشرعي للاحتلال والاستيطان بل إن الاعتداءات التي يرتكبها هؤلاء ضد الفلسطينيين لم تتوقف يوما، وبذلك تكون (إسرائيل) القوة المحتلة قد انتهكت بشكل فظ القانون الدولي واتفاقيات جنيف بشأن مسؤولية قوة الاحتلال عن حماية المدنيين وممتلكاتهم كما انتهكت القانون الدولي في كل ما يتعلق بالاستيلاء على الأراضي المحتلة، ونقل مستوطنين إليها.... الخ من الانتهاكات المتواصلة"[3].

[6] أطروحة تهويد القدس وعزلها عن بقية الضفة الغربية:

أشار الكاتب مصطفى البرغوثي إلى هذه الأطروحة بقوله "وفي نفس الوقت فإن المخططات (الإسرائيلية) تغلق حلقة العزل بالكامل حول القدس الشرقية، العاصمة المنشودة للدولة الفلسطينية"[4]. وأكد الكاتب علي بدوان على هذه الأطروحة قائلاً إن "تحويل هذه المساحات الشاسعة من الأراضي في القدس المحتلة يهدف إلى تحويل القدس إلى رمز ديني وتوراتي للشعب اليهودي على حد الرواية والسياسة (الإسرائيلية) القائمة على المشروع الاستيطاني التهويدي التوسعي"[5]. وأكد في المقال ذاته "وخلاصة القول، إن ما يجري الآن بحق مدينة القدس عبارة عن عملية تهويد كل ما هو فلسطيني في القدس الشرقية المحتلة. فالمدينة ومحيطها يتعرضان لأخطر المشاريع الاستيطانية حيث تسعى السلطات (الإسرائيلية) لرسم واقع جديد على الأرض يحسم مصير المدينة المقدسة عموماً والمسجد الأقصى على وجه الخصوص"[6].

---

(1) مصطفى قاعود، "القدس لا رجع لصدى الاستغاثة" **صحيفة القدس**، العدد 15255 (القدس: صحيفة القدس، 2 فبراير 2012) ص19.

(2) مصطفى البرغوثي، "هجمة (إسرائيل) الاستيطانية تقتل حل الدولتين"، **صحيفة القدس**، العدد 15578 (القدس: صحيفة القدس، 26 ديسمبر 2012) ص18.

(3) حديث القدس، **مرجع سابق**، ص18.

(4) مصطفى البرغوثي، **مرجع سابق**، ص18.

(5) علي بدوان، **مرجع سابق**، ص19.

(6) **المرجع السابق نفسه**، ص19.

[7] أطروحة (إسرائيل) تستغل عملية السلام والمفاوضات لتكثيف الاستيطان:

ذكر الكاتب نبيل عمرو أنه "هبت عاصفة موسمية من قبل الفصائل الفلسطينية ومعارضي المفاوضات من القوى الأردنية المختلفة، تندد باللقاء وتعتبره نوعا من التطبيع.. في الوقت الذي تمارس فيه (إسرائيل) سياسة استيطانية متسارعة في القدس وسائر الضفة الغربية"[1].

[8] أطروحة حكومة الاحتلال تحمي المستوطنين وتتحمل مسؤولية جرائمهم:

أكدت على هذه الأطروحة صحيفة القدس في افتتاحيتها التي جاء فيها "الاعتداءات المتواصلة التي يرتكبها المستوطنون وآخرها اعتداؤهم أمس على طفلين بالضرب... هذه الاعتداءات المتواصلة التي تجري تحت سمع وبصر الحكومة (الإسرائيلية) وجيشها تؤكد مرة أخرى أن (إسرائيل) ومستوطنيها يستخدمون كل الوسائل لاستهداف الوجود الفلسطيني وتوسيع الاستيطان بالاستيلاء على مساحات أخرى من الأراضي الفلسطينية، تماماً كما تشير إلى ان من يرتكب مثل هذه الاعتداءات ومن يحميه ويموله ويسلحه غير معني بالسلام مع الشعب الفلسطيني"[2].

وتأكيداً على هذه الأطروحة يرى الكاتب محمد إلياس نزال "أن المشروع الاستيطاني في الأراضي المحتلة عام 1967 إنما يجري تنفيذه بتناغم وتعاون بين مجمل أجهزة ومؤسسات سلطة الاحتلال، وعلى رأسها الجهاز القضائي. وما المستوطنون إلا واجهةً وذراعاً تنفيذية لهذه الأجهزة والمؤسسات حينما وحيثما، يتعذر عليها ممارسة دورها بشكل مفضوح"[3].

[9] أطروحة إتمام المصالحة بين حركتي فتح وحماس:

فقد أوضح الكاتب سليمان الوعري وهو يتناول موضوع الاستيطان أن "الرد الفلسطيني على هذه النكبات المتتالية يجب أن يكون بإتمام المصالحة فوراً بين حركتي فتح وحماس وإعادة اللحمة إلى شطري الوطن"[4].

---

(1) نبيل عمرو، المشهد السياسي – "لقاء عمان الدوافع الواضحة والنتائج الغامضة"، **صحيفة القدس**، العدد 15231 (القدس: صحيفة القدس، 9 يناير 2012) ص2.

(2) حديث القدس، **مرجع سابق**، ص18.

(3) محمد إلياس نزال، " البؤرة الاستيطانية ميغرون... إخلاء أم تبييض؟! "، **صحيفة القدس**، العدد 15447 (القدس: صحيفة القدس، 2012/8/12) ص18.

(4) سليمان الوعري، "نكبة.. استيطان.. وانقسام"، **صحيفة القدس**، العدد 15351 (القدس: صحيفة القدس، 8 مايو 2012) ص19.

[10] أطروحة إخلاء البؤر الاستيطانية:

حيث أوضحت أسرة تحرير صحيفة هآرتس (الإسرائيلية) أنه "بدلاً من إدارة مفاوضات مهينة مع غزاة ميجرون، حان الوقت لأن تخلي الحكومة دون إبطاء كل البؤر الاستيطانية بدون استثناء"[1].

[11] أطروحة تبني القوة والرد على الاستيطان:

حيث اعتبر الكاتب عوني صادق في سياق حديثه عن الاستيطان أنه "كانت القوة دائماً هي الطريق إلى تحقيق العدل والدفاع عن الحق"[2].

[12] أطروحة لوم السلطة وتحميلها المسؤولية:

وأشار الكاتب نبيل عمرو إلى "حرج اتهام الفلسطينيين بالتراجع عن شروطهم لاستئناف المفاوضات وأهمها وأشدها سخونة هو الاستيطان المستمر والمتنامي. ولقد اسهمت اللغة الفلسطينية المتشددة في هذا الشأن في تعظيم الحرج، وأظهر الجانب الفلسطيني كما لو أنه مضطر الى القفز عن الطوابق العليا الى الأرض"[3].

[13] أمثلة على أطروحات أخرى:

وردت أطروحة دعوة للاهتمام والعناية بوثائق المحاكم الشرعية، حيث أورد منتج الخطاب الكاتب عباس نمر دعوة تقدم بها الباحثان عبدالرحيم غانم وإبراهيم ربايعة في توصيات دراسة لهما "للاهتمام والعناية بوثائق المحاكم الشرعية في فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص ودراستها ونشرها للباحثين لما لها من أثر وبرهان وحجة على تفنيد الادعاء (الإسرائيلي) وزيف الاستيطان اليهودي ومحاولة مصادرة واغتصاب الأراضي العربية الخاصة والعامة، وأراضي الوقف الإسلامي والمسيحي في القدس خاصة"[4].

كما وردت أطروحة الاستثمار الفلسطيني في (إسرائيل) والمستوطنات، حيث ذكرتها الكاتبة غانية ملحيس في إطار مقالتها التي راجعت فيها دراسة ماجستير أثارت جدلاً كبيراً، موضحة أن "موضوع الاستثمار الفلسطيني في الاقتصاد (الإسرائيلي) (إسرائيل والمستوطنات)

---

(1) أسرة تحرير صحيفة هآرتس الإسرائيلية، "قضية ميجرون تحقير للقانون في إسرائيل"، **صحيفة القدس**، العدد 15247 (القدس: صحيفة القدس، 25 يناير 2012) ص17.

(2) عوني صادق، "الاستيطان الإسرائيلي والنفاق الدولي"، **صحيفة القدس**، العدد 15423 (القدس: صحيفة القدس، 19 يوليو 2012) ص19.

(3) نبيل عمرو، **مرجع سابق**، ص2.

(4) عباس نمر، "ممتلكات الأديرة في القدس تواجه آلة الاستيطان – أرض دير مار إلياس في القدس كما أظهرتها وثائق محكمة القدس الشرعية"، **صحيفة القدس**، العدد 15335 (القدس: صحيفة القدس، 22 أبريل 2012) ص20.

لم يحظ بعد بقبول مجتمعي فلسطيني باعتباره لا يدخل في إطار الضرورات التي تبيح المحظورات، وإنما ما يزال في الوعي الجمعي الفلسطيني يندرج في إطار الجشع غير المقبول وطنياً، للحصول على عوائد أعلى مما يتيحه الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني"[1].

وجاءت أطروحة الاستيطان عدوان فقط ليس حقاً وليس عقاباً (رداً على مزاعم (إسرائيل) بأنها تعاقب الفلسطينيين على ذهابهم للأمم المتحدة) وقد جاءت على لسان منتج الخطاب الكاتب خيري منصور حيث أوضح أن "الاستيطان عدوان فقط ليس حقاً وليس عقاباً، ولا يقابله أي ثواب محتمل من محتل يريد أن يحول المسلوب إلى استحقاق بالتقادم"[2].

ب- الحياة الجديدة:

جاءت أطروحة حكومة الاحتلال تقدم كافة أشكال الدعم للمستوطنين في المرتبة الأولى للأطروحات الرئيسية التي اهتمت بها صحيفة الحياة الجديدة بواقع 15 تكراراً وبنسبة 39.5%، وجاء في المراتب الثانية والثالثة والرابعة أطروحات إحداث تغيير ديمغرافي لصالح اليهود، والاستيطان يدمر عملية السلام والمفاوضات ويقضي على حل الدولتين، ومخالفة الاستيطان للقانون الدولي، بواقع 5 تكرارات وبنسبة 13.2% لكل منهم، ثم جاء في المرتبة الخامسة والسادسة والسابعة أطروحات مقاطعة منتجات المستوطنات، وإخلاء البؤر الاستيطانية، وتبني القوة والرد على الاستيطان، بواقع تكرار واحد وبنسبة 2.6% لكل منهم، بينما لم تحظ أطروحات تهويد القدس وعزلها عن بقية الضفة الغربية، وتقطيع أواصر الضفة الغربية، وإتمام المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وتبني استراتيجية وخطاب جديد، وحكومة الاحتلال تتحمل مسؤولية جرائم المستوطنين وتحميهم، وإسرائيل تستغل عملية السلام والمفاوضات لتكثيف الاستيطان، ولوم السلطة وتحميلها المسؤولية، بأي نسبة في صحيفة الحياة الجديدة، وأما أطروحات أخرى فقد جاءت بواقع 5 تكرارات وبنسبة 13.5%، من إجمالي أطروحات صحيفة الحياة الجديدة البالغ عددها 38 أطروحة.

وسنعرض أمثلة على أطروحات صحيفة الحياة الجديدة، على النحو الآتي:

[1] أطروحة حكومة الاحتلال تقدم كافة أشكال الدعم للمستوطنين:

أوضح منتج الخطاب عادل عبدالرحمن أن ""تقرير لجنة ليفي جاء على مقاس رؤية حكومة قطعان المستوطنين، لأنه أكد على شرعنة الاستيطان الاستعماري في الضفة الفلسطينية،

---

(1) غانية ملحيس، "الاستثمار الفلسطيني في (إسرائيل) والمستوطنات"، **صحيفة القدس**، العدد 15223 (القدس: **صحيفة القدس**، 1 يناير 2012) ص45.

(2) خيري منصور، "الاستيطان وذريعة العقاب"، **صحيفة القدس**، العدد 15570 (القدس: صحيفة القدس، 18 ديسمبر 2012) ص20.

وأكد على أن المستوطنات في الضفة الغربية، هي عمل قانوني، كون نقل السكان اليهود الى مناطق يهودا والسامرة (نابلس والخليل وعموم المدن الفلسطينية وعلى رأسها القدس الشرقية) لا يتعارض والقانون الدولي" ويضيف في نفس المقال "ومما جاء على لسان رئيس الحكومة المتطرفة إن التقرير قائم على الحقائق..!! ووجه شكره وتقديره لأعضاء اللجنة ورئيس قضاة المحكمة العليا السابق إدموند ليفي" وفي موضع آخر من المقال يؤكد أن "ما تقدم ينقل بعض ملامح المشهد (الإسرائيلي) بعد تعميم توصيات تقرير لجنة ليفي المتساوقة مع رؤية حكومة أقصى اليمين الصهيوني وقطعان المستوطنين"[1] وفي نفس السياق أكد منتج الخطاب الكاتب عدلي صادق هذه الأطروحة قائلاً ""دونما اكتراث بالتبعات القانونية والسياسية، في المنطقة والعالم، وحتى في (إسرائيل) نفسها؛ ذهب نتنياهو إلى مسافة أبعد في جنون التطرف وكراهية التسوية وسد آفاقها. هو، باعتماده تقرير اللجنة التي ترأسها القاضي المتقاعد إدموند ليفي، يجعل أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة، في حال الضم عملياً لإسرائيل"[2].

[2] أطروحة إحداث تغيير ديمغرافي لصالح اليهود:

وردت هذه الأطروحة على لسان الكاتب عدلي صادق في مقاله الذي تناول فيه التقرير (الإسرائيلي) الذي شرعن البؤر الاستيطانية حيث قال عن نتنياهو "هو، باعتماده تقرير اللجنة التي ترأسها القاضي المتقاعد إدموند ليفي، يجعل أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة، في حال الضم عملياً لإسرائيل"[3].

[3] أطروحة الاستيطان يدمر عملية السلام والمفاوضات ويقضي على حل الدولتين:

أوضح منتج الخطاب كاتب العمود الصحفي في صحيفة الحياة الجديدة "علامات على الطريق" يحيى رباح أن "جنون الاستيطان (الإسرائيلي)، عربدة الاستيطان (الإسرائيلي)، التداعيات التدميرية للاستيطان (الإسرائيلي)، كل هذه لا تبقي أدنى فرصة للسلام، أو المفاوضات كبوابة رئيسية للسلام، أو حل الدولتين الذي هو الركيزة الوحيدة الممكنة للسلام"[4] ويضيف رباح في نفس المقال "لقد أجمع العالم على حل الدولتين، وأظهر الشعب الفلسطيني بالممارسة العملية والسياسية التزامه بحل الدولتين، ولكن الاستيطان هو موضوعياً يجعل حل

---

(1) عادل عبدالرحمن، نبض الحياة – "ليفي يشرع الاستيطان الاستعماري..!!"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5996 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 11 يوليو 2012) ص24.

(2) عدلي صادق، مدارات – "الخطيئة تشرعن الجريمة"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5996 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 11 يوليو 2012) ص24.

(3) عدلي صادق، **مرجع سابق**، ص24.

(4) يحيى رباح، علامات على الطريق – "لا فرصة مطلقاً مع الاستيطان" **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 6012 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 27 يوليو 2012) ص5.

الدولتين غير قائم فعلياً، ويضعه في خانة المستحيل، لأن الدولة الفلسطينية يجب أن تقوم فوق الأرض الفلسطينية وليس في الخيال أو في كوكب أخر !!!".

ووردت هذه الأطروحة في المقالات (الإسرائيلية) المترجمة، ومنها ما جاء في مقال الكاتب دان مرغليت في صحيفة إسرائيل اليوم "وهذا ضوء تحذير لأن الأكثرية التي تؤيد دولتين للشعبين ضئيلة، برغم أن الحديث فيها عن اعتراف فلسطيني بأن (إسرائيل) دولة الشعب اليهودي وحفاظ على الكتل الاستيطانية"[1].

[4] أطروحة مخالفة الاستيطان للقانون الدولي:

ذكر منتج الخطاب الكاتب يحيى رباح هذه الأطروحة قائلاً "ليس هناك طرف حتى أقوى حلفاء (إسرائيل) يقر بمشروعية الاحتلال، أو مشروعية الاستيطان، أو مشروعية الضم (الإسرائيلي) لأي أراضي فلسطينية"[2] وتم تأكيد منتج الخطاب على هذه الأطروحة من خلال الكاتب (الإسرائيلي) في صحيفة هآرتس عكيفا إلدار حيث قال في مقال له "لا ريب للبروفيسور ايل بنبنستي، خبير القانون الدولي في جامعة تل أبيب بأن ضم هذه المنطقة سيكون انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي ولاتفاقات أوسلو التي التزم فيها الطرفان بالحفاظ على الوضع الراهن"[3].

[5] مقاطعة منتجات المستوطنات

حيث اعتبر منتج الخطاب كاتب العمود الصحفي "سؤال عالماشي" في صحيفة الحياة الجديدة موفق مطر أنه من "المخجل المحرج هو تكدس رفوف محلاتنا الكبرى والصغرى بمعلبات مخلل خيار المستوطنات مثالا لا تحديداً ؟ فيستهلكها بعضنا البطوني"[4] ويضيف في نفس المقال "متى سنحترم تضحيات الشهداء الأسرى والمناضلين بإخلاص من أجل الحرية والاستقلال فنقرر الانتصار لمنتجاتنا الوطنية، دعمها، حمايتها، وتفضيلها فخيار المستوطنات ليس قدرا محتوما علينا، فخياراتنا لا محدودة".

---

(1) دان مرغليت، "أحادية الطرف سيف ذو حدين" **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5956 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 1 يونيو 2012) ص14.

(2) يحيى رباح، **مرجع سابق**، ص5.

(3) عكيفا إلدار، "مساهمة موفاز في المفاوضات مع الفلسطينيين لم تتضح"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5940 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 16 مايو 2012) ص15.

(4) موفق مطر، سؤال عالماشي – "جنوب أفريقيا وخيار المستوطنات"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5948 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 24 مايو 2012) ص6.

[6] أطروحة إخلاء البؤر الاستيطانية:

حيث أوضحت أسرة تحرير صحيفة هآرتس (الإسرائيلية) أنه "حان الوقت لأن تخلي الحكومة دون إبطاء كل البؤر الاستيطانية بدون استثناء"[1].

[7] أطروحة تبني القوة والرد على الاستيطان:

حيث أوضح منتج الخطاب عادل عبدالرحمن كاتب العمود الصحفي (نبض الحياة) أن "حكومة نتنياهو تتجه خطوة خطوة لتعميق خيار الاستيطان الاستعماري... الأمر الذي يفرض على القيادة الفلسطينية الرد المباشر والواضح والعميق على التقرير الذي رحب به رئيس حكومة قطعان المستوطنين"[2]. ويضيف في نفس المقال "لابد من قلب الطاولة على رأس حكومة أقصى اليمين ضمن الإمكانيات المتاحة، والتحرك في الذكرى الثامنة لقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد الاستيطان وجدار الفصل العنصري وكل القرارات الأممية ذات الصلة بالانتهاكات (الإسرائيلية) المعادية لعملية السلام".

[8] أمثلة على أطروحات أخرى:

أشار الكاتب يحيى رباح إلى أطروحة تتعلق بعدم الاستقرار الذي ينجم عن الاستيطان بقوله "فهذا الاستيطان غير الشرعي المعتمد على عربدة القوة، لا يمكن أن ينتج عنه سوى البطلان والشذوذ والشرور والاحتقان الذي لا يعرف أحد مداه أو حدوده"[3].

وجاءت أطروحة التأثير الانتخابي للمستوطنين، من خلال الكاتب في صحيفة هآرتس (الإسرائيلية) عاموس هرئيل، فقد أوضح أن "الجلبة السياسية حول إخلاء البيت في الخليل تدل على أن أعضاء الائتلاف يشمون انتخابات في الهواء. في الوقت الذي يعلن فيه بنيامين نتنياهو بأنه لا يعتزم تقديم موعد الانتخابات، فإن حكومته تفقد السيطرة: وزراء ونواب من الليكود أموا البيت في زيارات تضامنية مع المستوطنين"[4].

ج- فلسطين:

جاءت أطروحة إحداث تغيير ديمغرافي لصالح اليهود في المرتبة الأولى للأطروحات الرئيسية التي اهتمت بها صحيفة فلسطين بواقع 5 تكرارات وبنسبة 33.3%، وجاءت في

---

(1) أسرة تحرير صحيفة هآرتس، "إخلاء الجميع"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5828 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 25 يناير 2012) ص19.

(2) عادل عبدالرحمن، **مرجع سابق**، ص24.

(3) يحيى رباح، **مرجع سابق**، ص5.

(4) عاموس هرئيل، "يشمون انتخابات في الهواء"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5900 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 6 أبريل 2012) ص15.

المرتبة الثانية أطروحة مخالفة الاستيطان للقانون الدولي بواقع 3 تكرارات وبنسبة 20%، ثم جاءت في المرتبة الثالثة والرابعة أطروحة لوم السلطة وتحميلها المسؤولية، وأطروحة تبني استراتيجية وخطاب جديد، بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 13.3% لكل منهما، تلاها في المرتبة الخامسة والسادسة أطروحة تهويد القدس وعزلها عن بقية الضفة الغربية، وأطروحة الاستيطان يدمر عملية السلام والمفاوضات ويقضي على حل الدولتين، بواقع تكرار واحد وبنسبة 6.7% لكل منهما، بينما لم تحظ بقية الأطروحات بأي نسبة في صحيفة فلسطين، وهي: أطروحات تقطيع أواصر الضفة الغربية ومقاطعة منتجات المستوطنات، وإتمام المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وإخلاء البؤر الاستيطانية، وحكومة الاحتلال تحمي المستوطنين وتتحمل مسؤولية جرائمهم، وحكومة الاحتلال تقدم كافة أشكال الدعم للمستوطنين، وإسرائيل تستغل عملية السلام والمفاوضات لتكثيف الاستيطان، وأما أطروحات أخرى فقد جاءت بواقع تكرار واحد وبنسبة 6.7%، من إجمالي أطروحات صحيفة فلسطين البالغ عددها 15 أطروحة.

وسنعرض أمثلة على أطروحات صحيفة فلسطين، على النحو الآتي:

[1] إحداث تغيير ديمغرافي لصالح اليهود:

ذكر هذه الأطروحة منتج الخطاب الكاتب نبيل السهلي قائلاً "ثمة أهداف كامنة من وراء مصادرة المؤسسة (الإسرائيلية) لأراضي العرب الفلسطينيين وبناء المستوطنات (الإسرائيلية) عليها، وفي مقدمة تلك الأهداف طرد أكبر عدد من العرب خارج أرضهم، والقيام بعملية إحلال ديموغرافي لمزيد من المهاجرين اليهود ليصبحوا أمرا واقعا يصعب الانفكاك عنه"[1].

[2] مخالفة الاستيطان للقانون الدولي:

وردت هذه الأطروحة على لسان منتج الخطاب الكاتب نبيل السهلي، حيث أوضح "ومن القرارات الدولية التي يمكن الاستناد إليها في المعركة ضد الاستيطان؛ القرار رقم 446 لسنة 1979 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، حيث أكد أن الاستيطان ونقل السكان الإسرائيليين للأراضي الفلسطينية غير شرعي، والقرار رقم 452 للعام 1979 ويقضي بوقف الاستيطان حتى في مدينة القدس وبعدم الاعتراف بضمها إلى الكيان الصهيوني. وكذلك القرار رقم 465 لسنة 1980 الذي دعا إلى تفكيك المستوطنات (الإسرائيلية) بكونها من مفرزات الاحتلال الإسرائيلي"[2].

---

(1) نبيل السهلي، "تجريم دولي للاستيطان الإسرائيلي"، **صحيفة فلسطين**، العدد 1759 (غزة: صحيفة فلسطين، 14 أبريل 2012) ص15

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص15.

[3] لوم السلطة وتحميلها المسؤولية:

حيث ذكر منتج الخطاب الكاتب جمال أبو ريدة هذه الأطروحة من خلال تساؤله "أين ذهبت تهديدات السلطة الفلسطينية التي كانت إلى وقت قريب تتهدد وتتوعد حكومة نتنياهو باتخاذ خطوات من شأنها تغيير وجه المنطقة العربية، إذا ما أصرت على الاستمرار في الاستيطان؟!"[1].

كما وردت هذه الأطروحة على لسان منتج الخطاب الكاتب يوسف رزقة الذي قال "ما يقدمه عباس من مشروع تسوية من خلال المفاوضات هو كنز تفتحه يد فلسطينية أمام إسرائيل، وأن هذا الكنز ليس بمخلد ولا دائم، ومع ذلك فإسرائيل ترفض احتضان هذا الكنز وتصر على الاستيطان"[2].

[4] تبني استراتيجية وخطاب جديد:

وردت أطروحة الدعوة لتبني خطاب سياسي فلسطيني جديد، من خلال الكاتب نبيل السهلي حيث يقول "بات الأمر يتطلب تبني خطاب سياسي فلسطيني جديد يطالب بتفكيك المستوطنات وليس تجميدها، خاصة أن القرارات الدولية تؤكد أن المستوطنات تمثل عقبة رئيسة أمام تحقيق السلام العادل والشامل وإنشاء الدولة الفلسطينية القابلة للحياة ذات السيادة على الأرض والموارد الطبيعية في الوقت نفسه"[3].

[5] أطروحة تهويد القدس وعزلها عن بقية الضفة الغربية:

وردت هذه الأطروحة في مقال الكاتب نبيل السهلي حيث يقول "ويلحظ المتابع للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، أن حكومة نتنياهو تسعى إلى فرض وقائع استيطانية خاصة في مدينة القدس، وذلك من أجل ترسيخ فكرة يهودية الدولة على أكبر مساحة من الأرض الفلسطينية".

[6] الاستيطان يدمر عملية السلام والمفاوضات ويقضي على حل الدولتين:

وقد ذكرها منتج الخطاب الكاتب جمال أبو ريدة حيث اعتبر "إن الجهود التي بذلتها السلطة في اللقاءات الاستكشافية لا تستقيم بأي حال من الأحوال مع الإجماع الوطني الفلسطيني الذي يرفض العودة إلى المفاوضات مع الجانب (الإسرائيلي) بعد اليوم، وذلك في ظل بناء وتوسيع المستوطنات المتسارع في الضفة الغربية وشرقي القدس"[4].

---

(1) جمال أبو ريدة، "ما وراء اللقاءات الاستكشافية"، **صحيفة فلسطين**، العدد 1671 (غزة: صحيفة فلسطين، 17 يناير 2012) ص20.

(2) يوسف رزقة، أبعاد – "الاستيطان والقيم الصفرية"، **صحيفة فلسطين**، العدد 1799 (غزة: صحيفة فلسطين، 24 مايو 2012) ص32.

(3) نبيل السهلي، **مرجع سابق**، ص15.

(4) جمال أبو ريدة، **مرجع سابق**، ص20.

[7] أطروحة أخرى:

وردت أطروحة في مقال الكاتب يوسف رزقة مفادها أن "الاستيطان في القدس وفي الضفة ليس إجراءً تكتيكياً أو تفاوضياً يستهدف الوصول إلى تسوية سياسية، بل هو قاعدة من قواعد الاستراتيجية الصهيونية التي استهدفت فلسطين ابتداء قبل النكبة في عام 1948"[1].

3- أوجه الاتفاق والاختلاف:

أ- اتفقت صحيفتا القدس وفلسطين في أطروحة إحداث تغيير ديمغرافي لصالح اليهود، حيث جاءت في المرتبة الأولى بالصحيفتين بنسبة 23.6% في القدس، و33.3% في فلسطين، بينما جاءت في المرتبة الثانية في الحياة الجديدة بنسبة 13.2%.

ب- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في أطروحة الاستيطان يدمر عملية السلام والمفاوضات ويقضي على حل الدولتين، حيث جاءت في المرتبة الثالثة بالصحيفتين بنسبة 18.1% في القدس، و13.2% في الحياة الجديدة، بينما جاءت في المرتبة السادسة بفلسطين بنسبة 6.7%.

ج- اتفقت صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين في عدم وجود أي نسبة لأطروحة (إسرائيل) تستغل عملية السلام والمفاوضات لتكثيف الاستيطان، بينما جاءت في المرتبة السابعة في القدس بنسبة 4.2%.

د- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في عدم وجود أي نسبة لأطروحة تبني استراتيجية وخطاب جديد، بينما جاءت في المرتبة الثالثة في فلسطين بنسبة 13.3%.

ه- اتفقت صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين في عدم وجود أي نسبة لأطروحة تقطيع أواصر الضفة الغربية، بينما جاءت في المرتبة الرابعة في القدس بنسبة 6.9%.

و- اتفقت صحيفتا القدس وفلسطين في عدم وجود أي نسبة لأطروحة مقاطعة منتجات المستوطنات، بينما جاءت في المرتبة الخامسة في الحياة الجديدة بنسبة 2.6%.

ز- اتفقت صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين في عدم وجود أي نسبة لأطروحة إتمام المصالحة بين حركتي فتح وحماس، بينما جاءت في المرتبة التاسعة في القدس بنسبة 1.4%.

ح- اتفقت صحيفتا الحياة الجديدة وفلسطين في عدم وجود أي نسبة لأطروحة حكومة الاحتلال تحمي المستوطنين وتتحمل مسؤولية جرائمهم، بينما جاءت في المرتبة الثامنة في القدس بنسبة 2.8%.

ط- اختلفت الصحف الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في أطروحة إخلاء البؤر

---

(1) يوسف رزقة، **مرجع سابق**، ص32.

الاستيطانية، حيث جاءت في المرتبة العاشرة في القدس وبنسبة 1.4%، وفي المرتبة السادسة في الحياة الجديدة وبنسبة 2.6%، بينما لم تحظ في فلسطين بأي نسبة.

ي- اختلفت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في أطروحة حكومة الاحتلال تقدم كافة أشكال الدعم للمستوطنين، حيث جاءت في المرتبة الأولى في الحياة الجديدة بنسبة 39.5%، وفي المرتبة الثانية في القدس بنسبة 18.1%، ولم تحظ بأي نسبة في فلسطين.

ك- اختلفت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في أطروحة مخالفة الاستيطان للقانون الدولي، حيث جاءت في المرتبة الثانية في فلسطين بنسبة 20%، وفي المرتبة الرابعة في الحياة الجديدة بنسبة 13.2%، وفي المرتبة الخامسة في القدس بنسبة 6.9%.

ل- اختلفت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في أطروحة لوم السلطة وتحميلها المسؤولية، حيث جاءت في المرتبة الرابعة في فلسطين بنسبة 13.3%، وفي المرتبة الثانية عشرة في القدس بنسبة 1.4%، ولم تحظ بأي نسبة في الحياة الجديدة.

م- اختلفت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في أطروحة تهويد القدس وعزلها عن بقية الضفة الغربية، حيث جاءت في المرتبة الخامسة في فلسطين بنسبة 6.7%، وفي المرتبة السادسة في القدس بنسبة 4.2%، ولم تحظ بأي نسبة في الحياة الجديدة.

ن- اختلفت صحف الدراسة الثلاث (القدس، الحياة الجديدة وفلسطين) في أطروحة تبني القوة والرد على الاستيطان، حيث جاءت في المرتبة السابعة في الحياة الجديدة بنسبة 2.6%، وفي المرتبة الحادية عشرة في القدس بنسبة 1.4%، ولم تحظ بأي نسبة في فلسطين.

المبحث الثاني
سمات الخطاب الصحفي للقوى الفاعلة في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة الثلاث

يتناول هذا المبحث سمات الصفات والأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية في صحف الدراسة: القدس، والحياة الجديدة وفلسطين، ويعرض الباحث التكرارات والنسب الإجمالية للقوى الفاعلة الرئيسية في صحف الدراسة، ثم يعرض موجزاً لتحليل الصفات والأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في كل صحيفة على انفراد.

أولاً: التكرارات والنسب الإجمالية للقوى الفاعلة الرئيسية في صحف الدراسة

1- الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة في قضية الاستيطان الإسرائيلي في صحف الدراسة الثلاث:

يبين الجدول رقم (13) الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة في قضية الاستيطان الإسرائيلي في صحف الدراسة الثلاث

جدول رقم (13)

يوضح الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة في قضية الاستيطان الإسرائيلي في صحف الدراسة الثلاث

الصحيفة / القوى الفاعلة	القدس				الحياة الجديدة				فلسطين				إجمالي عدد الصفات			
	الصفات الإيجابية		الصفات السلبية		الصفات الإيجابية		الصفات السلبية		الصفات الإيجابية		الصفات السلبية		الصفات الإيجابية		الصفات السلبية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القوى الفاعلة الفلسطينية	2	66.7	2	5.1	0	0	6	18.2	0	0	5	83.3	2	50	13	16.7
القوى الفاعلة الإسرائيلية	1	33.3	12	30.8	1	100	25	75.7	0	0	1	16.7	2	50	38	48.6
القوى الفاعلة العربية	0	0	2	5.1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	2.6
القوى الفاعلة الدولية	0	0	23	59	0	0	2	6.1	0	0	0	0	0	0	25	32.1
المجموع	**3**	**100**	**39**	**100**	**1**	**100**	**33**	**100**	**0**	**0**	**6**	**100**	**4**	**100**	**78**	**100**

من خلال تحليل بيانات الجدول السابق يتضح الآتي:

أ- الاتجاه العام لصحف الدراسة:

يتضح من الجدول السابق أن كلاً من القوى الفاعلة الفلسطينية والقوى الفاعلة الإسرائيلية حازت على ما نسبته 50% من الصفات الإيجابية، بينما لم تحصل كل من القوى الفاعلة العربية والقوى الفاعلة الدولية على أي نسبة من الصفات الإيجابية البالغ عددها 4 صفات في صحف الدراسة. وتبين أن القوى الفاعلة الإسرائيلية جاءت في المرتبة الأولى من حيث الصفات السلبية بنسبة 48.6%، تلتها القوى الفاعلة الدولية بنسبة 32.1%، ثم القوى الفاعلة الفلسطينية بنسبة 16.7%، وأخيراً القوى الفاعلة العربية بنسبة 2.6% من مجموع الصفات السلبية البالغ عددها 78 صفة في صحف الدراسة .

ب- الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة في صحيفة القدس:

- **الصفات الإيجابية:**

جاءت القوى الفاعلة الفلسطينية في المرتبة الأولى من حيث الصفات الإيجابية بنسبة 66.7%، تلتها القوى الفاعلة الإسرائيلية بنسبة 33.3%، بينما لم تحظ كل من القوى الفاعلة العربية والقوى الفاعلة الدولية على أي نسبة من الصفات الإيجابية البالغ عددها 3 صفات في صحيفة القدس.

- **الصفات السلبية:**

جاءت القوى الفاعلة الدولية في المرتبة الأولى من حيث الصفات السلبية بنسبة 59%، تلتها في المرتبة الثانية القوى الفاعلة الإسرائيلية بنسبة 30.8%، ثم جاءت كل من القوى الفاعلة الفلسطينية والقوى الفاعلة العربية في المرتبة الثالثة بنسبة 5.1% لكل منهما، من مجموع الصفات السلبية البالغ عددها 39 صفة في صحيفة القدس.

ج- الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة في صحيفة الحياة الجديدة:

- **الصفات الإيجابية:**

حظيت القوى الفاعلة الإسرائيلية بصفة إيجابية واحدة وبنسبة 100% ولم تحظ بقية القوى الفاعلة بأي نسبة من الصفات الإيجابية في صحيفة الحياة الجديدة.

- **الصفات السلبية:**

جاءت القوى الفاعلة الإسرائيلية في المرتبة الأولى من حيث الصفات السلبية بنسبة 75.7%، تلتها في المرتبة الثانية القوى الفاعلة الفلسطينية بنسبة 18.2%، ثم جاءت القوى الفاعلة الدولية في المرتبة الثالثة بنسبة 6.1%، ولم تحظ القوى الفاعلة العربية بأي نسبة من مجموع الصفات السلبية البالغ عددها 33 صفة في صحيفة الحياة الجديدة.

د- الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة في صحيفة فلسطين:

- **الصفات الإيجابية:**

لم تتوفر أي صفة إيجابية لأي قوة فاعلة في صحيفة فلسطين.

- **الصفات السلبية:**

جاءت القوى الفاعلة الفلسطينية في المرتبة الأولى من حيث الصفات السلبية بنسبة 83.3%، تلتها في المرتبة الثانية القوى الفاعلة الإسرائيلية بنسبة 16.7%، ولم تحظ كل من القوى الفاعلة العربية والدولية بأي نسبة من مجموع الصفات السلبية البالغ عددها 6 صفات في صحيفة فلسطين.

2- الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في قضية الاستيطان الإسرائيلي في صحف الدراسة الثلاث:

يبين الجدول رقم (14) الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في قضية الاستيطان الإسرائيلي في صحف الدراسة الثلاث

جدول رقم (14)

يوضح الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في قضية الاستيطان الإسرائيلي في صحف الدراسة الثلاث

الصحيفة / القوى الفاعلة	القدس				الحياة الجديدة				فلسطين				إجمالي عدد الأدوار			
	الأدوار الإيجابية		الأدوار السلبية		الأدوار الإيجابية		الأدوار السلبية		الأدوار الإيجابية		الأدوار السلبية		الأدوار الإيجابية		الأدوار السلبية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
القوى الفاعلة الفلسطينية	3	8.8	6	6.1	1	7.7	4	6.8	1	50	7	33.3	5	10.2	17	9.5
القوى الفاعلة الإسرائيلية	19	55.9	75	75.7	10	76.9	53	89.8	0	0	12	57.2	29	59.2	140	78.2
القوى الفاعلة العربية	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0.6
القوى الفاعلة الدولية	12	35.3	17	17.2	2	15.4	2	3.4	1	50	2	9.5	15	30.6	21	11.7
المجموع	**34**	**100**	**99**	**100**	**13**	**100**	**59**	**100**	**2**	**100**	**21**	**100**	**49**	**100**	**179**	**100**

من خلال تحليل بيانات الجدول السابق يتضح الآتي:

أ- الاتجاه العام لصحف الدراسة:

يتضح من الجدول السابق أن القوى الفاعلة الإسرائيلية جاءت في المرتبة الأولى من حيث الأدوار الإيجابية بنسبة 59.2%، تلتها في المرتبة الثانية القوى الفاعلة الدولية بنسبة 30.6%، ثم جاءت في المرتبة الثالثة القوى الفاعلة الفلسطينية بنسبة 10.2%، ولم تحظ القوى الفاعلة العربية بأي نسبة من مجموع الأدوار الإيجابية البالغ عددها 49 دوراً في صحف الدراسة.

وجاءت القوى الفاعلة الإسرائيلية في المرتبة الأولى من حيث الأدوار السلبية بنسبة 78.2%، تلتها في المرتبة الثانية القوى الفاعلة الدولية بنسبة 11.7%، ثم جاءت في المرتبة الثالثة القوى الفاعلة الفلسطينية بنسبة 9.5%، وأخيراً جاءت القوى الفاعلة العربية بنسبة 0.6% من مجموع الأدوار السلبية البالغ عددها 179 دوراً في صحف الدراسة.

ب- الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في صحيفة القدس:

- **الأدوار الإيجابية:**

جاءت القوى الفاعلة الإسرائيلية في المرتبة الأولى من حيث الأدوار الإيجابية بنسبة 55.9%، تلتها في المرتبة الثانية القوى الفاعلة الدولية بنسبة 35.3%، ثم جاءت القوى الفاعلة الفلسطينية في المرتبة الثالثة بنسبة 8.8%، ولم تحظ القوى الفاعلة العربية بأي نسبة من الأدوار الإيجابية البالغ عددها 34 دوراً في صحيفة القدس.

- **الأدوار السلبية:**

جاءت القوى الفاعلة الإسرائيلية في المرتبة الأولى من حيث الأدوار السلبية بنسبة 75.7%، تلتها في المرتبة الثانية القوى الفاعلة الدولية بنسبة 17.2%، ثم جاءت القوى الفاعلة الفلسطينية في المرتبة الثالثة بنسبة 6.1%، وأخيراً جاءت القوى الفاعلة العربية بنسبة 1% من مجموع الأدوار السلبية البالغ عددها 99 دوراً في صحيفة القدس.

ج- الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في صحيفة الحياة الجديدة:

- **الأدوار الإيجابية:**

جاءت القوى الفاعلة الإسرائيلية في المرتبة الأولى من حيث الأدوار الإيجابية بنسبة 76.9%، تلتها في المرتبة الثانية القوى الفاعلة الدولية بنسبة 15.4%، ثم جاءت القوى الفاعلة الفلسطينية في المرتبة الثالثة بنسبة 7.7%، ولم تحظ القوى الفاعلة العربية بأي نسبة من الأدوار الإيجابية البالغ عددها 13 دوراً في صحيفة الحياة الجديدة.

- **الأدوار السلبية:**

جاءت القوى الفاعلة الإسرائيلية في المرتبة الأولى من حيث الأدوار السلبية بنسبة 89.8%، تلتها في المرتبة الثانية القوى الفاعلة الفلسطينية بنسبة 6.8%، ثم جاءت القوى الفاعلة

الدولية في المرتبة الثالثة بنسبة 3.4%، ولم تحظ القوى الفاعلة العربية بأي نسبة من الأدوار السلبية البالغ عددها 59 دوراً في صحيفة الحياة الجديدة.

د- الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في صحيفة فلسطين:

- **الأدوار الإيجابية:**

لم يبرز في صحيفة فلسطين سوى دورين إيجابيين اثنين، أحدهما للقوى الفاعلة الفلسطينية والآخر للقوى الفاعلة الدولية بنسبة 50% لكل منهما.

- **الأدوار السلبية:**

جاءت القوى الفاعلة الإسرائيلية في المرتبة الأولى من حيث الأدوار السلبية بنسبة 57.2%، تلتها في المرتبة الثانية القوى الفاعلة الفلسطينية بنسبة 33.3%، ثم جاءت القوى الفاعلة الدولية في المرتبة الثالثة بنسبة 9.5%، ولم تحظ القوى الفاعلة العربية بأي نسبة من الأدوار السلبية البالغ عددها 21 دوراً في صحيفة فلسطين.

ثانياً: القوى الفاعلة في صحيفة القدس:

1- القوى الفاعلة الفلسطينية:

أ- الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة القدس:

يوضح الجدول رقم (15) السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة القدس.

جدول رقم (15)

يوضح السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في صحيفة القدس

الصفات المنسوبة للفاعل / القوى الفاعلة الفلسطينية	السمات الإيجابية		السمات السلبية		إجمالي عدد الصفات المنسوبة للفاعل	
	ك	%	ك	%	ك	%
السلطة الفلسطينية	0	0	2	100	2	50
منظمة التحرير	0	0	0	0	0	0
حكومة غزة	0	0	0	0	0	0
الشعب الفلسطيني	2	100	0	0	2	50
حركات وطنية	0	0	0	0	0	0
أخرى	0	0	0	0	0	0
المجموع	**2**	**100**	**2**	**100**	**4**	**100**

تشير بيانات الجدول السابق إلى الآتي:

حظي الشعب الفلسطيني بالمرتبة الأولى في السمات الإيجابية للصفات المنسوبة له بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 100%، بينما لم تحظ بقية القوى الفاعلة وهي: السلطة الفلسطينية، منظمة التحرير، حكومة غزة، حركات وطنية، لجان شعبية أخرى، بأي نسبة من السمات الإيجابية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة في خطاب صحيفة القدس، والبالغ عددها سمتين اثنتين.

وحازت السلطة الفلسطينية على المرتبة الأولى في السمات السلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 100%، بينما لم تحظ بقية القوى الفاعلة وهي: منظمة التحرير، حكومة غزة، الشعب الفلسطيني، حركات وطنية، وأخرى بأي نسبة من السمات السلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة في خطاب صحيفة القدس، والبالغ عددها سمتين اثنتين.

ونستعرض فيما يلي أمثلة من صحيفة القدس للسمات الإيجابية والسلبية المنسوبة لصفات القوى الفاعلة الفلسطينية:

- **السمات الإيجابية المنسوبة لصفات القوى الفاعلة الفلسطينية:**

وردت سمات إيجابية لصفات منسوبة **للشعب الفلسطيني** كقوة فاعلة من قبل منتج الخطاب الكاتب علي بدوان قائلاً في سياق حديثه عن المعركة ضد الاستيطان "بالرغم من كل المصاعب والالتواءات فقد كسر الشعب الفلسطيني بصموده العنيد خصوصاً داخل الأرض المحتلة عام 1948 هذه الثوابت الصهيونية، متمسكاً ببقائه فوق أرض وطنه التاريخي"[1] وأكد على هذه السمة الإيجابية لصفات الشعب الفلسطيني الكاتب مصطفى البرغوثي في قوله "أما نحن الفلسطينيين، فمن المؤكد أننا لسنا عاجزين كما يعتقد البعض وخاصة بعد المكانة الجديدة التي تحققت في الامم المتحدة، إذ إننا نستطيع التوجه فوراً إلى محكمة الجنايات الدولية وإلى محكمة العدل الدولية. ونحن قادرون على جر القادة الإسرائيليين المسؤولين عن الأنشطة الاستعمارية غير الشرعية في E1 وغيرها، لمحاسبتهم قانونياً على ما يعتبر جرائم حرب في القانون الدولي"[2].

- **السمات السلبية المنسوبة لصفات القوى الفاعلة الفلسطينية:**

وردت سمات سلبية لصفات منسوبة **للسلطة الفلسطينية** كقوة فاعلة فلسطينية لدى منتجي الخطاب، حيث أوضحت منتجة الخطاب غانية ملحيس أن "هذه المبررات لم تقنع الشعب الفلسطيني باعتبار الاستثمار الفلسطيني في الاقتصاد (الإسرائيلي) ضرورة، ولم تخفف من تحفظ غالبيته على سلوك المستثمرين، وبدرجة أكبر على السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية

---

(1) علي بدوان، **مرجع سابق**، ص19.

(2) مصطفى البرغوثي، **مرجع سابق**، ص18.

المحابية لرجال الاعمال، ولم تبدد الشكوك الشعبية بموقف السلطة الصامت والمحايد تجاه ظاهرة تعمق واتساع شبكة المصالح الاقتصادية الفلسطينية- الاسرائيلية، بالتزامن مع انحسار افاق التسوية السياسية وتسارع التوسع الاستيطاني"[1].

ب- الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة القدس:

يوضح الجدول رقم (16) السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة القدس.

جدول رقم (16)

يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في صحيفة القدس

الأدوار المنسوبة للفاعل / القوى الفاعلة الفلسطينية	إيجابي		سلبي		إجمالي عدد الأدوار المنسوبة للفاعل	
	ك	%	ك	%	ك	%
السلطة الفلسطينية	1	33,3	3	50	4	33.3
منظمة التحرير	0	0	0	0	0	0
حكومة غزة	0	0	0	0	0	0
الشعب الفلسطيني	2	66,7	0	0	2	22.2
حركات وطنية	0	0	1	16,7	1	11.2
أخرى	0	0	2	33,3	2	33.3
المجموع	**3**	**100**	**6**	**100**	**9**	**100**

تشير بيانات الجدول السابق إلى الآتي:

حظي الشعب الفلسطيني بالمرتبة الأولى في السمات الإيجابية للأدوار المنسوبة له بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 66,7%، تلته السلطة الفلسطينية بواقع تكرار واحد وبنسبة 33,3%، بينما لم تحظ كل من: منظمة التحرير، حكومة غزة، حركات وطنية وأخرى، بأي نسبة من السمات الإيجابية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في خطاب صحيفة القدس، والبالغ عددها 3 سمات.

وحازت السلطة الوطنية على المرتبة الأولى في السمات السلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة بواقع 3 تكرارات وبنسبة 50%، تلتها أخرى التي تشتمل على المجتمع الأكاديمي وبعض رجال الأعمال والسياسيين بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 33,3%، ثم حركات وطنية التي

(1) غانية ملحيس، **مرجع سابق**، ص45.

حازت على تكرار واحد بنسبة 16,7%، بينما لم تحظ كل من منظمة التحرير، حكومة غزة، والشعب الفلسطيني بأية نسبة من السمات السلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة في خطاب صحيفة القدس، والبالغ عددها 6 سمات.

ونستعرض فيما يلي أمثلة من صحيفة القدس للسمات الإيجابية والسلبية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة الفلسطينية:

- **السمات الإيجابية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة الفلسطينية:**

وردت سمات إيجابية لأدوار منسوبة لقوى فاعلة فلسطينية لدى منتجي الخطاب، على النحو الآتي:

1- **الشعب الفلسطيني:** إذ أشار منتج الخطاب الكاتب علي بدوان إلى أن "معركة الشعب الفلسطيني تتجدد كل يوم دفاعاً عن الأرض ودفاعاً عن البقاء فوقها، فالأرض تشكل الركيزة الأولى في المشروع الصهيوني الذي أراد فلسطين أرضاً بلا شعب"[1] وأكد هذا المعنى الكاتب خيري منصور بقوله "فالأجيال الفلسطينية التي ولدت في الشتات هي التي تمد القضية الآن بوقودها المالي والمعنوي ومن يتظاهرون ضد الاحتلال معظمهم ممن ولدوا في سبعينات القرن الماضي وليس في أربعيناته أو خمسيناته، لأن الانقطاع المادي أو الجسدي عن مسقط الرأس لا يؤدي إلى انقطاع مماثل عن مسقط الروح والوجدان والضمير القومي"[2].

2- **السلطة الفلسطينية:** فقد أوضح الكاتب سليمان الوعري "إن انسداد الأفق السياسي نتيجة التعنت (الإسرائيلي)، وتوقف العملية السياسية واستمرار الاستيطان (الإسرائيلي) دفع القيادة الفلسطينية إلى البحث عن خيارات أخرى للدفع بالمصالح الفلسطينية وتحريك المياه الراكدة، فكان التوجه للأمم المتحدة لطلب العضوية في أيلول الماضي أحد هذه الخيارات، وبرغم عدم نجاحها إلا أنها استطاعت إحداث حراك محلي ودولي واسع"[3].

- **السمات السلبية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة الفلسطينية:**

1- **السلطة الفلسطينية:** فقد أشارت افتتاحية صحيفة القدس إلى هذه السمة السلبية بقولها "هذه التوصيات تحمل في طياتها ما يشير إلى أن المقصود بها هو إضفاء الشرعية الرسمية (الإسرائيلية) على البؤر الاستيطانية، التي كان من المفروض أن تفكك بموجب المرحلة الأولى من خطة خريطة الطريق، التي لا يذكرها اليوم أحد لا من المسؤولين

---

(1) علي بدوان، **مرجع سابق**، ص19.

(2) خيري منصور، **مرجع سابق**، ص20.

(3) سليمان الوعري، **مرجع سابق**، ص19.

الإسرائيليين ولا الأميركيين، ولا حتى الفلسطينيين"[1] وأوضحت منتجة الخطاب غانية ملحيس "أن السلطة الفلسطينية، وخلافا لسلوكها المناهض لظاهرة تسرب الأراضي والممتلكات العقارية الفلسطينية للإسرائيليين، لا تملك موقفاً واضحاً من ظاهرة تسرب رأس المال الفلسطيني للاقتصاد (الاسرائيلي). فلم تضعه خارج القانون، ولم تطالب بوقفه كما تفعل إزاء الدعوة لمقاطعة منتجات المستوطنات والعمل فيها، وتواصل التجاهل وتبقي خيار الاستثمار في الاقتصاد (الإسرائيلي) مفتوحاً لرجال الأعمال والمستثمرين الفلسطينيين يقررونه وفقاً لمصالحهم الشخصية، وحتى دون أن تولي اهتماماً لتتبع تطور تلك الظاهرة إحصائياً، كما هو الحال بالنسبة للعمالة والتجار"[2].

2- **حركات وطنية:** حيث ذكر الكاتب نبيل عمرو في سياق انتقاده للفصائل الفلسطينية "وهبت عاصفة موسمية من قبل الفصائل الفلسطينية* ومعارضي المفاوضات من القوى الأردنية المختلفة، تندد باللقاء وتعتبره نوعا من التطبيع.. في الوقت الذي تمارس فيه (إسرائيل) سياسة استيطانية متسارعة في القدس وسائر الضفة الغربية"[3].

3- **أخرى:** ومنها ما يتعلق ببعض رجال الأعمال والسياسيين، حيث اعتبرت منتجة الخطاب غانية ملحيس "أن بعض رجال الأعمال والسياسيين والاقتصاديين الفلسطينيين في القطاعين الرسمي والأهلي قد نظروا لجدوى توسيع شبكة المصالح الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية، خصوصاً في أعقاب توقيع اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني – (الإسرائيلي) وبروتوكول العلاقات الاقتصادية الفلسطينية – (الإسرائيلية) في مطلع التسعينيات، وروجوا لوجود فرصة ذهبية تتيح إمكانية استفادة الاقتصاد الفلسطيني الصغير والمتخلف من الاقتصاد (الإسرائيلي) الكبير والمتطور. ودافعوا عن مفاهيمهم تلك، حتى بعد تعثر عملية التسوية السياسية بفعل السلوك العدواني (الإسرائيلي) وتنامي التوسع الاستيطاني"[4]. ومن أخرى أيضاً ما يتعلق بالمجتمع الأكاديمي، فقد انتقدت غانية ملحيس، دور الأكاديميين بسبب عدم بذلهم جهداً في مجال تقديم إحصاءات ودراسات تتعلق بالاستثمار الفلسطيني في

---

(1) حديث القدس، "هذا العجز الدولي عن مجرد تجميد الاستيطان"، **صحيفة القدس**، العدد 15415 (القدس: صحيفة القدس، 11 يوليو 2012) ص18.

(2) غانية ملحيس، **مرجع سابق**، ص45.

* مصطلح موسمية يشير إلى دور سلبي، لأنه يعني عدم وجود منهج لدى الفصائل الفلسطينية.

(3) نبيل عمرو، **مرجع سابق**، ص2.

(4) غانية ملحيس **مرجع سابق**، ص45.

المستوطنات، قائلة "فإذا كان ذلك مفهوماً من قبل بعض المسؤولين في القطاعين الرسمي والخاص، لحساسية الموضوع والتوقيت، واحتداد المزاج الشعبي ونفاذ صبره تجاه أوجه القصور والتقصير، فهو أمر يتعذر فهمه من قبل الأكاديميين والباحثين، فغلاة المهاجمين للبحث لم يقدموا بدائل علمية لقياس الظاهرة* على نحو أدق. وسارعوا إلى التقليل من حجم الاستثمار باستخدام مؤشرات اقتصادية لا دلالة لها، ويمكن أن تشوش غير المختصين"[1].

2- القوى الفاعلة (الإسرائيلية):

أ- الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة القدس:

يوضح الجدول رقم (17) السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة القدس.

جدول رقم (17)

يوضح السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة القدس

الصفات المنسوبة للفاعل / القوى الفاعلة (الإسرائيلية)		إيجابية		سلبية		إجمالي عدد الصفات المنسوبة للفاعل	
		ك	%	ك	%	ك	%
جهات حكومية	الحكومة	0	-	6	49.9	6	46.1
	رئيس الحكومة "نتنياهو"	0	-	2	16.7	2	15.4
مستوطنون		0	-	2	16.7	2	15.4
قوى سلام		1	100	0	-	1	7.7
أحزاب		0	-	2	16.7	2	15.4
أخرى		0	-	0	-	0	0
المجموع		**1**	**100**	**12**	**100**	**13**	**100**

يتبين من الجدول السابق أن قوى السلام هي الوحيدة التي حصلت على سمة إيجابية من السمات المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة القدس بواقع تكرار واحد وبنسبة 100%، وأما باقي القوى فلم تحظَ بأي نسبة.

---

* الظاهرة هنا كما ورد في مقال الكاتبة هي الاستثمارات الفلسطينية المباشرة من الضفة الغربية في الاقتصاد الاسرائيلي (إسرائيل والمستوطنات).

(1) غانية ملحيس **مرجع سابق**، ص45.

وتبين أن الحكومة جاءت في المرتبة الأولى في الحصول على السمات السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) بواقع 6 تكرارات وبنسبة 49.9%، وجاء في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة رئيس الحكومة "نتنياهو" والمستوطنون والأحزاب بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 16.7% لكل منهم، بينما لم تحظ بقية القوى الفاعلة بأي نسبة.

والمثال على السمة الإيجابية الوحيدة لصفات القوى الفاعلة (الإسرائيلية) جاء من خلال مقال للكاتب (الإسرائيلي) جدعون ليفي في معرض مديحه لقوى السلام التي وقفت بقوة ضد إقامة البؤر الاستيطانية حيث قال "إن تصميم منظمات سياسية مثل سلام الآن ونكسر الصمت وكتلة سلام على عدم التخلي يجب أن يثير الإجلال في البلاد وفي العالم"[1].

ونستعرض فيما يلي أمثلة من صحيفة القدس للسمات السلبية المنسوبة لصفات القوى الفاعلة (الإسرائيلية):

1- **الحكومة:** أوضح هذه السمة السلبية الكاتب سليمان الوعري قائلاً "وقد تعززت بناءً على ذلك مكانة المستوطنين السياسية والبرلمانية وأصبحت لهم قوة تأثير واضحة في الحياة (الإسرائيلية)، وتحولت حكومة بنيامين نتنياهو إلى حكومة يمين يحكمها المتطرفون اليهود وتسودها العقلية الصهيونية التي لا تؤمن بالسلام"[2]. وتم التأكيد على هذه السمة من خلال الكاتب جدعون ليفي الذي قال "فإذا كانت الدولة تتجرأ بوقاحة على محاولة الالتفاف على أقضية محكمة العدل العليا كما حاولت أن تفعل في ميغرون فإن الأمر أخذ يبدو مثل معركة خاسرة"[3]

2- **رئيس الحكومة "نتنياهو":** فقد اعتبر الكاتب عوني صادق أن "نتنياهو منافق كبير، وهو أمر بتشكيل لجنة ليفي لتقول ما قالته في تقريرها، وليس صحيحا أن اللجنة تريد أن تجر حكومة نتنياهو إلى القول بأن الاستيطان لا يتناقض مع القانون الدولي"[4].

3- **المستوطنون:** حيث أشار الكاتب محمد إلياس نزال إلى هذه السمة في قوله "أما المستوطنون فقد لجأوا إلى لعبتهم القديمة الجديدة، ألا وهي لعبة التزوير"[5].

---

(1) جدعون ليفي، **مرجع سابق**، ص17.

(2) سليمان الوعري، **مرجع سابق**، ص19.

(3) جدعون ليفي، **مرجع سابق**، ص17.

(4) عوني صادق، **مرجع سابق**، ص19.

(5) محمد إلياس نزال، **مرجع سابق**، ص18.

4- **أحزاب:** وقد أشار الكاتب (الإسرائيلي) نداف هعتسني إلى صفات سلبية في حزب الليكود بقوله "لقد تصرف قادة الليكود على مدى السنين بجبن وازدواجية. تحدثوا عالياً عن الاستيطان، ولكنهم عمقوا التمييز ضد اليهوما"[1].

ب- الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة القدس:

يوضح الجدول رقم (18) السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة القدس.

جدول رقم (18)

يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة القدس

الأدوار المنسوبة للفاعل / القوى الفاعلة (الإسرائيلية)		إيجابية		سلبية		إجمالي عدد الأدوار للفاعل	
		ك	%	ك	%	ك	%
جهات حكومية	الحكومة	3	15.8	22	29.3	25	26.6
	رئيس الحكومة "نتنياهو"	2	10.5	13	17.3	15	16
	وزير الجيش "باراك"	6	31.6	2	2.7	8	8.5
	الجهاز القضائي	0	–	7	9.3	7	7.4
	حكومية أخرى*	0	–	16	21.3	16	17
مستوطنون		0	–	12	16	12	12.8
قوى سلام		6	31.6	0	–	6	6.4
أحزاب		0	–	2	2.7	2	2.1
أخرى		2**	10.5	1***	1.3	3	3.2
المجموع		**19**	**100**	**75**	**100**	**94**	**100**

(1) نداف هعتسني، "ضحايا الليكود"، **صحيفة القدس**، العدد 15311 (القدس: صحيفة القدس، 2012/3/29) ص16.

* فئة أخرى هنا تشمل، حسب ما أبرزته الدراسة التحليلية عدة قوى فاعلة أبرزها: مديرية أراضي إسرائيل، جنود الاحتلال، حارس أملاك الغائبين، مراقبو الإدارة المدنية، أجهزة ومؤسسات سلطات الاحتلال.

** القاضية تاليا ساسون.

*** قطاع خاص.

يتبين من الجدول السابق أن وزير الجيش "باراك" وقوى سلام جاءتا في المرتبة الأولى من الأدوار الإيجابية المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) بواقع 6 تكرارات وبنسبة 31.6% لكل منهما، وجاءت الحكومة في المرتبة الثالثة بواقع 3 تكرارات وبنسبة 15.8%، وجاء رئيس الحكومة "نتنياهو" في المرتبة الرابعة بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 10.5%، بينما لم يحظَ الجهاز القضائي وحكومية أخرى ومستوطنون وأحزاب بأي نسبة، بينما جاءت أخرى بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 10.5%.

وتبين أن الحكومة جاءت في المرتبة الأولى من الأدوار السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) بواقع 22 تكراراً وبنسبة 29.3%، وجاءت حكومية أخرى في المرتبة الثانية بواقع 16 تكراراً وبنسبة 21.3%، تلاها رئيس الحكومة "نتنياهو" في المرتبة الثالثة بواقع 13 تكراراً وبنسبة 17.3%، وفي المرتبة الرابعة جاء مستوطنون بواقع 12 تكراراً وبنسبة 16%، أما في المرتبة الخامسة فقد جاء الجهاز القضائي بواقع 7 تكرارات وبنسبة 9.3%، وجاء في المرتبة السادسة والسابعة وزير الجيش "باراك" وأحزاب بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 2.7% لكل منهما، ولم تحظَ قوى سلام بأي نسبة، بينما جاءت أخرى بواقع تكرار واحد وبنسبة 1.3%.

ونستعرض فيما يلي أمثلة من صحيفة القدس للسمات الإيجابية والسلبية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة (الإسرائيلية):

- **السمات الإيجابية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة (الإسرائيلية):**

1- **الحكومة:** ذكرت هذا الدور الإيجابي الكاتبة في يديعوت أحرونوت ياعيل غبيرتس بقولها "وهكذا كانت الأمور: المستوطنون ضربوا عيونهم لزمن طويل نحو التلة 811، أرض فلسطينية عاشت فيها حيوانات برية نادرة. ولما كانت الحكومة عارضت بشدة إقامة بؤرة استيطانية في المكان، فكروا بفكرة عبقرية في التوجه الى إحدى الشركات الخلوية والطلب منها أن تنصب لاقطا"[1].

2- **رئيس الحكومة "تتنياهو":** حيث أشار الكاتب في صحيفة يديعوت أحرونوت (الإسرائيلية) سيما كدمون إلى ذلك قائلاً "فقد برهن رئيس الحكومة و(وزير الدفاع) أمس على أن هذا ممكن وأنه لا يجب أن ينتهي كل استيلاء للمستوطنين على أرض أو بيت إلى بقاء دائم وسنين من الاستئنافات القضائية"[2].

---

(1) ياعيل غبيرتس، "قصة الموقع الاستيطاني ميغرون كالساطي على البنك بدون عقاب"، **صحيفة القدس**، العدد 15287 (القدس: صحيفة القدس، 2012/3/5) ص17.

(2) سيما كدمون، "إخلاء البيت في الخليل وتهديدات اليمين الجوفاء"، **صحيفة القدس**، العدد 15319 (القدس: صحيفة القدس، 6 أبريل 2012) ص17.

3- **وزير الجيش "باراك"**: وردت هذه السمة الإيجابية من خلال مقال للكاتب عاموس هرئيل بقوله (وزير الدفاع) استخدم الوحدة الخاصة كي يسارع الى إخلاء الغزاة قبل ليل الفصح، أما وزراء الليكود الذين هاجموا باراك، مقللين لاعتبارات الراحة من دور نتنياهو في قرار الاخلاء"[1].

4- **قوى سلام:** تشير الكاتبة عميرة هس إلى الدور الإيجابي لقوى السلام بقولها "المواجهة العنيفة بين المستوطنين من منطقة ايتمار والبؤرة الاستيطانية 777 وبين سكان عقربا كانت خطيرة للغاية هذا الشهر،..... تستند إلى تقارير مؤكدة وشهادات عيان جمعتها منظمات تعايش، أوتشا وبتسيلم"[2].

5- **أخرى:** وقد تناول الكاتب عوني صادق هذا الجور الإيجابي قائلاً "ولقد اعتبرت المحامية (الإسرائيلية)، تاليا ساسون* تقرير لجنة ليفي متناقضا بصورة فظة مع كافة التشريعات الدولية والقانون الدولي. وقالت القاضية تاليا ساسون: إذا كانت لجنة ليفي تهدف من وراء تقريرها إلى جر الحكومة للقول إن القانون الدولي لا يسري على المناطق المحتلة، فإنها بهذا تكون قد وضعت (إسرائيل) في مواجهة مع العالم"[3] كما عبر الكاتب محمد إلياس نزال عن موقف مشابه قائلاً "تقرير تاليا ساسون بشأن البؤر الاستيطانية، وبضمنها ميجرون، الذي قدمته لرئيس حكومة الاحتلال عام 2005، كان واضحاً وضوح الشمس فيما يتعلق والوضع القانوني للأراضي التي تم اغتصابها لإقامة تلك البؤر الاستيطانية، وبشكل خاص الأراضي التي أقيمت عليها بؤرة ميجرون"[4].

---

(1) عاموس هرئيل، "يشمون انتخابات في الهواء"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5900، **مرجع سابق**، ص15.

(2) عميرة هس، "دونم هنا وكبش هناك"، **صحيفة القدس**، العدد 15439 (القدس: صحيفة القدس، 4 أغسطس 2012) ص17.

* القاضية الإسرائيلية تاليا ساسون: محامية (إسرائيلية) أعدت في عام 2005 –بتكليف من الحكومة الإسرائيلية التي كان يرأسها أريئيل شارون– تقريراً قرر أن البؤر الاستيطانية العشوائية غير شرعية، وقبلته الحكومة الإسرائيلية في حينه، لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، عيّن في عام 2012 لجنة برئاسة القاضي إدموند ليفي، لإعداد تقرير يستبدل به تقرير ساسون. وصدر تقرير ليفي معتبراً أن (إسرائيل) ليست سلطة احتلال في الضفة الغربية، وأن الضفة ليست أرضا محتلة، ولا تنطبق عليها قيود الاستيطان فيها والذي لا يتعارض مع القانون الدولي.

(3) عوني صادق، **مرجع سابق**، ص19.

(4) محمد إلياس نزال، **مرجع سابق**، ص18.

- **السمات السلبية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة (الإسرائيلية):**

1- **الحكومة:** أسهب منتجو الخطاب في تناول الدور السلبي للحكومة (الإسرائيلية) فقد ورد في حديث القدس أن "هذه الاعتداءات (التي يرتكبها المستوطنون) المتواصلة التي تجري تحت سمع وبصر الحكومة (الإسرائيلية) وجيشها تؤكد مرة أخرى أن (إسرائيل) ومستوطنيها يستخدمون كل الوسائل لاستهداف الوجود الفلسطيني وتوسيع الاستيطان بالاستيلاء على مساحات أخرى من الأراضي الفلسطينية، تماما كما تشير إلى أن من يرتكب مثل هذه الاعتداءات ومن يحميه ويموله ويسلحه غير معني بالسلام مع الشعب الفلسطيني"[1]. وورد على لسان الكاتب جدعون ليفي "في 2012 تحاول حكومة (إسرائيل) أن تُبيض جرائم عقارية وأن تُحل سلب أراض فلسطينية عن استهانة تصم الآذان بالقانون"[2].

2- **رئيس الحكومة "نتنياهو"**: ذكر هذا الدور الكاتب محمد النوباني في معرض تناوله لردة فعل نتنياهو على بتشكيل لجنة للتحقيق في تداعيات المستوطنات (الإسرائيلية) من قبل مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، وذلك بقوله "وصلت إلى حد اتهام هذه الهيئة الأممية بالنفاق من قبل نتنياهو وبلغت ذروتها بالقرار الذي اتخذته حكومته بقطع علاقاتها مع المجلس ورفضها السماح للجنة التحقيق بدخول (إسرائيل) والضفة الغربية"[3].

3- **وزير الجيش "باراك"**: أشار إلى هذا الدور الكاتب عكيفا إلدار بقوله "ميغرون وحي الأولبانه أقيما في وردية موفاز في مكتب رئيس الأركان. في ورديته في مكتب (وزير الدفاع) البؤرتان صعدتا وازدهرتا، مع عشرات البؤر الاستيطانية الأخرى. وكتعويض لمستوطني مزرعة ماعون في جنوب جبل الخليل، الذين نقلوا من مكانهم في 1999، أعد الفريق موفاز، بالتشاور مع (وزير الدفاع) اهود باراك، المناورة النتنة للإعلان عن منطقة واسعة بأنها ميدان إطلاق نار الدخول إليها محظور. وهكذا تحول مئات من سكان الكهوف الفلسطينيين الذين يسكنون في المنطقة إلى ماكثين غير قانونيين في أراضيهم"[4].

---

(1) حديث القدس، "اعتداءات المستوطنين ومسؤولية إسرائيل"، **مرجع سابق**، ص18.

(2) جدعون ليفي، "سياسة السلب الإسرائيلية للأرض الفلسطينية"، **صحيفة القدس**، العدد 15343، (القدس: صحيفة القدس، 30 أبريل 2012)، ص16.

(3) محمد النوباني، **مرجع سابق**، ص18.

(4) عكيفا إلدار، **مرجع سابق**، ص17.

4- **الجهاز القضائي:** أشار الكاتب علي بدوان إلى هذا الدور عند تناوله لاستعانة الحكومة (الإسرائيلية) في دعم نشاطات المستوطنين بقوله "حيث الدعم اللامحدود الذي تقدمه الحكومة (الإسرائيلية) لتلك الجهات مستعينة بالجهاز القضائي الذي يوفر الغطاء والدعم القانوني لها"[1].

5- **حكومية أخرى:** أشار إليها الكاتب عكيفا إلدار في الاقتباس المذكور أعلاه بخصوص وزير الجيش بارك.

6- **مستوطنون:** وقد تم ذكر هذا الدور السلبي من خلال المقابلة مع السيد أبو علاء قريع "ولفت أبو علاء إلى اعتداءات المستوطنين على الفلاحين والمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية واستهدافهم للمساجد والمقابر في الضفة الغربية وانتهاكاتهم المتواصلة في المسجد الأقصى المبارك والقدس العتيقة"[2] كما ورد هذا الدور من خلال أسرة تحرير صحيفة هآرتس في قولها "سكان البؤرة الاستيطانية وأسيادهم السياسيون رفضوا في الماضي التسوية التي تحققت قبل ثلاث سنوات، بين (وزير الدفاع إيهود باراك) ومجلس يشع للمستوطنين، وبموجبه كان يفترض بالدولة أن تقيم لهم بنية تحتية لحي جديد في مستوطنة آدام. في حينه أيضا رفض الغزاة ومؤيدوهم السياسيون اقتراح الحل الوسط السخي وهددوا بالاضطراب ضد رئيس الوزراء وإشعال المناطق[3].

7- **أحزاب:** وقد أشار الكاتب عاموس هرئيل إلى الدور السلبي لوزراء ونواب من الليكود "في الوقت الذي يعلن فيه بنيامين نتنياهو بأنه لا يعتزم تقديم موعد الانتخابات، فإن حكومته تفقد السيطرة: وزراء ونواب من الليكود أموا البيت* في زيارات تضامنية مع المستوطنين"[4].

8- **أخرى:** يشير الكاتب شلوميت تسور إلى مشاركة القطاع الخاص (الإسرائيلي) في بناء وتسويق الوحدات السكنية في المستوطنات القائمة بالضفة الغربية قائلاً "أوهد سبان، نائب مدير عام التسويق في شركة دونا، التي تسوق مشروعا في شعاريه تكفا يقول

---

(1) علي بدوان، **مرجع سابق**، ص19.

(2) مقابلة صحفية مع السيد أحمد قريع، **مرجع سابق**، ص1.

(3) أسرة تحرير صحيفة هآرتس الإسرائيلية، "قضية ميجرون تحقير للقانون في إسرائيل"، صحيفة القدس، **مرجع سابق**، ص17.

* بيت أحد المواطنين الفلسطينيين في مدينة الخليل، استولى عليه المستوطنون زاعمين أنهم اشتروه من صاحبه، وبعد حوالي أسبوع تم إخلاؤهم بتاريخ 2012/4/4، من قبل شرطة الاحتلال (الإسرائيلي).

(4) عاموس هرئيل، "يشمون انتخابات في الهواء"، **صحيفة القدس**، العدد 15319، **مرجع سابق**، ص17.

خلف الخط الأخضر يعيش 350 ألف نسمة* ينقسمون إلى ثلاثة أنواع من الفئات السكانية الأساسية – الأصوليين، المتدينين الوطنيين والعلمانيين– الذين يسكنون في بلدات مثل أريئيل، معاليه أدوميم، أورانيت، ألفي منشه وغيرها. اليوم نحن نبني مثلا في شعاريه تكفا، المجاورة للخط الأخضر. يأتون إلى المكان ليس لأسباب أيديولوجية، بل أساساً بسبب عنصر الثمن"[1].

3– القوى الفاعلة العربية:

أ– الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة العربية في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة القدس:

يتضح من تحليل البيانات عدم وجود سمات إيجابية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة العربية. ووجود سمتين اثنتين من السمات السلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة العربية.

ونستعرض فيما يلي أمثلة على هاتين السمتين:

فقد أورد منتج الخطاب الكاتب محمد النوباني إحداها قائلاً "وبالتالي فان المسألة اليوم هي بالنسبة لهذه الحكومة العقائدية هي مسألة وجودية لا يمكن التساهل بشأنها طالما أن العرب يكتفون بتوسل واستجداء (إسرائيل) لكي تتكرم فقط بتجميد الاستيطان"[2].

وأشارت افتتاحية صحيفة القدس إلى السمة السلبية الثانية بقولها "وهو ما يعني أن (إسرائيل) تفعل ما يحلو لها بما يتناقض مع القانون الدولي وأسس ومرجعيات عملية السلام التي دفنتها منذ وقت طويل، معتمدة على غياب أي موقف عربي أو دولي جاد في مواجهة انتهاكاته"[3].

ب– الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة العربية في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة القدس:

يتضح من تحليل البيانات عدم وجود أي سمة إيجابية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة العربية، ووجود سمة سلبية واحدة بنسبة 100% من الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة العربية والبالغ عددها سمة واحدة.

---

* المقصود بهم المستوطنون.

(1) شلوميت تسور، "فيلا مع أرض في المستوطنات تكلف أقل من شقة داخل إسرائيل"، **صحيفة القدس**، العدد 15223 (القدس: صحيفة القدس، 1 يناير 2012) ص23.

(2) محمد النوباني، **مرجع سابق**، ص18.

(3) حديث القدس، "الاستيطان والانقسام وصمت المجتمع الدولي"، **صحيفة القدس**، العدد 15383 (القدس: صحيفة القدس، 9 يونيو 2012) ص18.

وقد أشارت إلى هذه السمة السلبية افتتاحية صحيفة القدس في معرض حديثها عن الاستيطان بقولها "ومن الواضح أن (إسرائيل) تستغل إلى أقصى مدى غياب... وانشغال الدول العربية بشؤونها الداخلية منذ أن انطلقت شرارة الربيع العربي في تونس وما تلا ذلك من إحداث في اليمن وليبيا والبحرين ومصر وسوريا"[1].

4- القوى الفاعلة الدولية:

أ- الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة القدس:

يوضح الجدول رقم (19) السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة القدس.

جدول رقم (19)

يوضح السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة القدس

الصفات المنسوبة للفاعل / القوى الفاعلة الدولية	إيجابية		سلبية		إجمالي عدد الصفات المنسوبة للفاعل	
	ك	%	ك	%	ك	%
المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية	0	0	14	60.9	14	60.9
الولايات المتحدة الأمريكية	0	0	3	13	3	13
أوروبا/ الاتحاد الأوروبي	0	0	6	26.1	6	26.1
أخرى	0	0	0	0	0	0
المجموع	**0**	**0**	**23**	**100**	**23**	**100**

يشير الجدول السابق إلى الآتي:

عدم وجود سمات إيجابية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية.

وبالنسبة للسمات السلبية، حاز المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية على المرتبة الأولى بواقع 14 تكراراً وبنسبة 60.9%، وجاء في المرتبة الثانية أوروبا/ الاتحاد الأوروبي، بواقع 6 تكرارات وبنسبة 26.1%، تلاه الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة بواقع 3 تكرارات وبنسبة 13%، ولم تحظ أخرى بأي نسبة.

ويستعرض الباحث أمثلة توضح السمات السلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية على النحو الآتي:

---

(1) حديث القدس، "الاستيطان والانقسام وصمت المجتمع الدولي"، **مرجع سابق**، ص18.

1- **المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية:** أوضح منتج الخطاب هذه السمة من خلال افتتاحية صحيفة القدس التي جاء فيها "ومن الواضح أن (إسرائيل) تستغل إلى أقصى مدى غياب المجتمع الدولي"[1] وتم التأكيد على هذه السمة من خلال افتتاحية أخرى جاء فيها "والمؤسف، بل والمحزن، أن العالم كله يشهد هذا التوسع الاستيطاني بلا مبالاة وبقدر غير قليل من التسامح وبرود الأعصاب. وهذا التخاذل من جانب الأسرة الدولية، حتى عن الضغط لتفكيك البؤر الاستيطانية وفقاً لخطة خريطة الطريق التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي ضمن أحد قراراته النافذة يجعل (إسرائيل) تستهين بالأسرة الدولية"[2] وتأكيداً على هذه السمة تساءل الكاتب عوني صادق "يجدر بنا، أولاً، أن نتساءل عن مصير عشرات القرارات التي اتخذها المجتمع الدولي بشأن القضية الفلسطينية منذ العام 1947 على الأقل، وما الذي جرى تنفيذه منها، لنقف على حجم النفاق الذي مارسه وهو يزعم أنه يفعل ذلك حرصا على إرساء العدل وإحلال السلام في المنطقة والمحافظة على السلام والأمن الدوليين. وفيما يتعلق بموضوع الاستيطان، نذكر أنه منذ ما يقرب من العامين توقفت أكبر عملية نفاق مارسها هذا المجتمع باسم عملية السلام في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين، بسبب الاستيطان ورفض الحكومة (الإسرائيلية) الحالية تجميد العمليات الاستيطانية. فماذا فعل المجتمع الدولي في هذا السبيل؟"[3].

2- **الولايات المتحدة الأمريكية:** "ومن الواضح أن (إسرائيل) تستغل إلى أقصى مدى غياب المجتمع الدولي ومعركة الانتخابات الرئاسية الأميركية التي يتبارى فيها المتنافسون على تأييد (إسرائيل) طمعاً في الصوت اليهودي"[4].

3- **أوروبا/ الاتحاد الأوروبي:** أشار الكاتب عوني صادق إلى سمة سلبية قائلاً "على سبيل المثال وليس الحصر، أكد الاتحاد الأوروبي في نيسان الماضي، في تقرير له، أن (إسرائيل) تنفذ سياسة منهجية لضم القدس وتعزيز طابعها اليهودي، وبشكل يسد الطريق أمام حل الدولتين، لكنه لم يقدم على أكثر من إصدار بيانات تسجل مواقف خجولة في إطار عملية النفاق المتواصلة"[5] وتؤكد افتتاحية صحيفة القدس هذه السمة قائلة "وعندما

---

(1) حديث القدس، "الاستيطان والانقسام وصمت المجتمع الدولي"، **مرجع سابق**، ص18.

(2) حديث القدس، "هذا العجز الدولي عن مجرد تجميد الاستيطان"، **مرجع سابق**، ص18.

(3) عوني صادق، **مرجع سابق**، ص19.

(4) حديث القدس، "الاستيطان والانقسام وصمت المجتمع الدولي"، **مرجع سابق**، ص18.

(5) عوني صادق، **مرجع سابق**، ص19.

ترى (إسرائيل) أيضا أوروبا صامتة، فإن ذلك يشجع الحكومة (الإسرائيلية) على المضي قدما في تنفيذ مخططاتها"[1].

ب- الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة القدس:

يوضح الجدول رقم (20) السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة القدس.

جدول رقم (20)

يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة القدس

الأدوار المنسوبة للفاعل / القوى الفاعلة الدولية	إيجابية		سلبية		إجمالي عدد الأدوار المنسوبة للفاعل	
	ك	%	ك	%	ك	%
المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية	3	25.0	5	29.4	8	27.6
أوروبا/ الاتحاد الأوروبي	8	66.7	3	17.6	11	37.9
الولايات المتحدة الأمريكية	0	-	5	29.4	5	17.2
أخرى	1	8.3	4	23.5	5	17.2
المجموع	**12**	**100**	**17**	**100**	**29**	**100**

يتبين من الجدول السابق أن أوروبا/ الاتحاد الأوروبي جاء في المرتبة الأولى من الأدوار الإيجابية المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية بواقع 8 تكرارات وبنسبة 66.7%، وجاء المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية في المرتبة الثانية بواقع 3 تكرارات وبنسبة 25%، ولم تحظ الولايات المتحدة الأمريكية بأي نسبة، وأما أخرى فقط جاءت بواقع تكرار واحد وبنسبة 8.3%.

وتبين أن كلاً من المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية والولايات المتحدة الأمريكية جاءتا في المرتبة الأولى من الأدوار السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية بواقع 5 تكرارات لكل منهما وبنسبة 29.4%، وجاءت أوروبا/ الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثالثة بواقع 3 تكرارات وبنسبة 17.6%، وأما أخرى فقد جاءت بواقع 4 تكرارات وبنسبة 23.5%.

ونضرب أمثلة توضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية على النحو الآتي:

---

(1) حديث القدس، العدد 15383، **مرجع سابق**، ص18.

- **السمات الإيجابية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية:**

1- **أوروبا/ الاتحاد الأوروبي:** أوضح منتج الخطاب الكاتب مصطفى قاعود أن "الاتحاد الأوروبي قدم احتجاجاً رسمياً لوزارة الخارجية (الإسرائيلية) بعد أن كشف عن النية (الإسرائيلية) إجلاء السكان البدو الفلسطينيين من المناطق المسماة E1 الواقعة بين مدينة القدس ومستوطنة معاليه أدوميم. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذا المشروع (الإسرائيلي) الجديد الذي يستهدف القدس سيحبط أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في المستقبل"[1]. وحول هذا الدور الإيجابي للاتحاد الأوروبي يقول أحمد قريع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في مقابلة صحفية "إن الاتحاد الأوروبي عندما ينتقد بشدة سياسة (إسرائيل) في الضفة الغربية والقدس الشرقية ويعبر عن قلقه الشديد من التطورات الميدانية التي تهدد بتصفية وتدمير إمكانية حل الدولتين من خلال الاستيطان والانتهاكات، فإنه يؤيد الموقف الذي كانت ولا تزال تتخذه القيادة الفلسطينية منذ تولي حكومة نتنياهو"[2]. ويضيف في نفس المقابلة "أن الاتحاد الأوروبي وصل إلى النتيجة التي سبق وبيناها للعالم بأن هذه الحكومة (الإسرائيلية) حكومة استيطان وليست حكومة سلام، حيث أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء التطورات على الأرض والتي تهدد بجعل حل الدولتين أمراً مستحيلاً".

2- **المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية:** أشار الكاتب عماد عصفور إلى الدور الإيجابي للمجتمع الدولي في معرض انتقاده لتعنت الحكومة (الإسرائيلية) بخصوص الاستيطان بقوله "وهذه نتيجة منطقية وفق سياسة الحكومة (الإسرائيلية) من خلال بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية داخل الأراضي الفلسطينية رغم دعوات المجتمع الدولي المتكررة لوقف الاستيطان والعودة إلى العملية السلمية"[3]

3- **أخرى:** وهي تشير إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حيث رأى منتج الخطاب الكاتب محمد النوباني أنه "يستطيع المرء أن يفسر سبب ردة الفعل (الإسرائيلية) العنيفة جداً على قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يوم الخميس الماضي 3/22 والقاضي بتشكيل لجنة للتحقيق في تداعيات المستوطنات (الإسرائيلية) وآثارها

---

(1) مصطفى قاعود، **مرجع سابق**، ص19.

(2) مقابلة صحفية مع السيد أحمد قريع، **مرجع سابق**، ص1.

(3) عماد عصفور، "الاستيطان إلى أين؟"، **صحيفة القدس**، العدد 15231 (القدس: صحيفة القدس، 9 يناير 2012) ص19.

على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة[1].

- **السمات السلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية:**

1- **الولايات المتحدة الأمريكية:** وقد عبر عن هذه السمة الكاتب مصطفى البرغوثي بقوله "إذن إن الولايات المتحدة كانت العضو الوحيد في مجلس الأمن الذي لم يصدر بياناً يدين إعلان الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية"[2]. وأكدت على هذه السمة افتتاحية صحيفة القدس بقولها "ووسط هذا الكم الهائل من الانتهاكات (الإسرائيلية) وعرقلة عملية السلام، وفي الوقت الذي ترى فيه (إسرائيل) أن الولايات المتحدة الأميركية لا تتخذ أي موقف جاد مناهض لهذا الاستيطان"[3].

2- **المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية:** أشار الكاتب عوني صادق إلى هذه السمة السلبية بقوله "كلما طرق سمعي مصطلح المجتمع الدولي استبدت بي رغبة شديدة في الضحك، وكلما سمعت أحداً يراهن على المجتمع الدولي لإحقاق حق أو إبطال باطل، أو ينتظر ذلك من الشرعية الدولية، استغرقتني حالة من الكآبة تصل حد الرغبة في البكاء. وقد مررت في الحالتين قبل أيام، عندما سمعت وقرأت عن تقرير لجنة ليفي (الإسرائيلية) حول الاستيطان في الضفة الغربية، ومواقف المجتمع الدولي منها"[4].

3- **أوروبا/ الاتحاد الأوروبي:** حيث يطالب الكاتب مصطفى البرغوثي أوروبا بتغيير موقفها السلبي من الاستيطان بقوله "لكن ذلك لا يكفي، إذ على أوروبا أن تنتقل لما هو أكثر من إصدار البيانات... وما زال الجميع ينتظرون منذ وقت طويل إجراءات أوروبية فعالة، بما في ذلك إعادة النظر في مجمل العلاقات الاقتصادية مع (إسرائيل) وخاصة فيما يتعلق بمنتجات المستوطنات التي تمثل خرقاً للقانون الدولي"[5].

4- **أخرى:** فقد أشار أحمد قريع إلى دور سلبي للجنة الرباعية الدولية حيث "طالب اللجنة الرباعية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية إذا كانت تريد السلام في المنطقة أن تتبنى موقفاً واضحاً من الاستيطان غير الشرعي وغير القانوني والقدس أرض محتلة وحدود

---

(1) محمد النوباني، **مرجع سابق**، ص18.

(2) مصطفى البرغوثي، **مرجع سابق**، ص18.

(3) حديث القدس، "الاستيطان والانقسام وصمت المجتمع الدولي"، **مرجع سابق**، ص18.

(4) عوني صادق، **مرجع سابق**، ص19.

(5) مصطفى البرغوثي، **مرجع سابق**، ص18.

67 هي الحدود التي لا يجوز ولا يمكن التنازل أو التحرك عنها"[1]. وأشار الكاتب عوني صادق إلى دور سلبي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بقوله "وفي 22 آذار الماضي، وافق مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على إنشاء أول لجنة تحقيق دولية مستقلة بشأن تداعيات بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية. وفي السادس من تموز الجاري عين المجلس ثلاثة خبراء كأعضاء في هذه اللجنة للقيام بمهمة التحقيق. ولكن ما الذي سيفعله المجلس بعد ذلك؟ الجواب تقرير آخر، أو بيان آخر يضاف إلى مجموعة التقارير والبيانات التي صدرت منذ حزيران،1967 والتي لم توقف أو حتى تؤخر عمليات الاستيطان (الإسرائيلي)"[2].

ثانياً: القوى الفاعلة في صحيفة الحياة الجديدة:

1- القوى الفاعلة الفلسطينية:

أ- الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة الحياة الجديدة:

يتضح من تحليل البيانات أن حكومة غزة (أو حركة حماس) احتلت المرتبة الأولى في السمات السلبية المنسوبة لصفات القوى الفاعلة الفلسطينية بواقع 4 تكرارات وبنسبة 60%، تلتها أخرى (التي تشمل بعض الفلسطينيين) بواقع تكرارين وبنسبة 40%، بينما لم تحظ بقية القوى الفاعلة الفلسطينية بأي نسبة من السمات السلبية البالغ عددها 6 سمات. ولم توجد سمات إيجابية منسوبة لصفات القوى الفاعلة الفلسطينية.

ويستعرض الباحث فيما يلي أمثلة من صحيفة الحياة الجديدة للسمات السلبية المنسوبة لصفات القوى الفاعلة الفلسطينية:

1- **حكومة غزة أو حركة حماس:** حيث جاءت السمات السلبية لصفات منسوبة لحكومة غزة أو حركة حماس من قبل الكاتب عادل عبدالرحمن، وذلك بعد أن تطرق لمخططات حكومة الاحتلال في مصادرة وتهويد الأراضي الفلسطينية حيث قال "بعد أن قدمت لجنة ليفي المبرر القانوني الكاذب والمزيف، آن الأوان للقيادة أن ترتقي بدورها.... وفضح وتعرية قتلة المصالحة في غزة، أولئك الانقلابيون المتأسلمون، الذين عبثوا ومازالوا يعبثون حتى الآن بوحدة الأرض والشعب والقضية الوطنية"[3].

---

(1) مقابلة صحفية مع السيد أحمد قريع، **مرجع سابق**، ص1.

(2) عوني صادق، **مرجع سابق**، ص19.

(3) عادل عبدالرحمن، **مرجع سابق**، ص24.

2- **أخرى:** وتشير هنا إلى (بعض الفلسطينيين) حيث أشار لهذه السمة الكاتب موفق مطر قائلاً "ولا أدري إن كان الخجل سيدفع بعضنا الذي ما زال مدمناً على منتجات المستوطنات إلى الاعتراف بالخطيئة"[1] وفي موقع آخر من نفس المقال أضاف "لكن المخجل المحرج هو تكدس رفوف محلاتنا الكبرى والصغرى بمعلبات مخلل خيار المستوطنات مثالاً لا تحديداً فيستهلكها بعضنا البطوني، رغم معرفة الأكثرية من (بعضنا هذا) اللغة العبرية قراءة وكتابة".

ب- الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة الحياة الجديدة:

يوضح الجدول رقم (21) السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في صحيفة الحياة الجديدة.

جدول رقم (21)

يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في صحيفة الحياة الجديدة

الأدوار المنسوبة للفاعل / القوى الفاعلة الفلسطينية	إيجابي		سلبي		إجمالي عدد الأدوار المنسوبة للفاعل	
	ك	%	ك	%	ك	%
السلطة الفلسطينية	0	0	1	25	1	20
منظمة التحرير	0	0	1	25	1	20
حكومة غزة	0	0	0	0	0	0
الشعب الفلسطيني	1	100	0	0	1	20
حركات وطنية	0	0	1	25	1	20
أخرى	0	0	1	25	1	20
المجموع	**1**	**100**	**4**	**100**	**5**	**100**

يتضح من بيانات الجدول السابق أنه:

حصل الشعب الفلسطيني على سمة إيجابية واحدة منسوبة لدوره بنسبة 100% ولم تحصل بقية القوى الفاعلة الفلسطينية على أي نسبة من السمات الإيجابية المنسوبة للأدوار.

(1) موفق مطر، **مرجع سابق**، ص6.

وحصلت كل من السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وحركات وطنية وأحرى، على سمة سلبية واحدة منسوبة لأدوارها وبنسبة 25% لكل منهم.

ويستعرض الباحث فيما يلي أمثلة من صحيفة الحياة الجديدة للسمات الإيجابية والسلبية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة الفلسطينية:

- **السمات الإيجابية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة الفلسطينية:**

الشعب الفلسطيني: أوضح الكاتب يحيى رباح أنه "أجمع العالم على حل الدولتين، وأظهر الشعب الفلسطيني بالممارسة العملية والسياسية التزامه بحل الدولتين، ولكن الاستيطان هو موضوعياً يجعل حل الدولتين غير قائم فعليا"[1].

- **السمات السلبية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة الفلسطينية:**

1- **السلطة الفلسطينية:** ذكر الكاتب عادل عبدالرحمن "الأمر الذي يفرض على القيادة الفلسطينية الرد المباشر والواضح والعميق على التقرير الذي رحب به رئيس حكومة قطعان المستوطنين، وهنا لا يكفي إطلاق تصريح من قبل الناطق باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة أو بيان عن اللجنة المركزية أو اللجنة التنفيذية للمنظمة، بل تدعو الضرورة إلى اشتقاق تكتيك سياسي مغاير تماما لما هو قائم[2].

2- **منظمة التحرير:** وهو نفس الاقتباس السابق الوارد في مقال الكاتب عادل عبدالرحمن.

3- **حركات وطنية:** وهو نفس الاقتباس السابق الوارد في مقال الكاتب عادل عبدالرحمن، حيث إنه قصد حركة فتح بذكره اللجنة المركزية.

4- **أخرى:** ويقصد بها في هذا الموضع بعض الفلسطينيين، حيث اعتبر الكاتب موفق مطر أنه من "المخجل المحرج هو تكدس رفوف محلاتنا الكبرى والصغرى بمعلبات مخلل خيار المستوطنات مثالاً لا تحديداً، فيستهلكها بعضنا البطوني، رغم معرفة الأكثرية من (بعضنا هذا) اللغة العبرية قراءة وكتابة"[3].

2- القوى الفاعلة (الإسرائيلية):

أ- الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة الحياة الجديدة:

يوضح الجدول رقم (22) السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة الحياة الجديدة.

---

(1) يحيى رباح، **مرجع سابق**، ص5.

(2) عادل عبدالرحمن، **مرجع سابق**، ص24.

(3) موفق مطر، **مرجع سابق**، ص6.

جدول رقم (22)

يوضح السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة الحياة الجديدة

الصفات المنسوبة للفاعل / القوى الفاعلة (الإسرائيلية)		إيجابية		سلبية		إجمالي عدد الصفات المنسوبة للفاعل	
		ك	%	ك	%	ك	%
جهات حكومية	الحكومة	0	–	7	28	7	27
	رئيس الحكومة "نتنياهو"	0	–	7	28	7	27
	وزير الجيش "باراك"	0	–	0	0	0	0
	الجهاز القضائي	0	–	0	0	0	0
	حكومية أخرى	0	–	2	8	2	8
مستوطنون		0	–	6	24	6	22
قوى سلام		1	100	0	0	1	4
أحزاب		0	–	2	8	2	8
أخرى		0	–	1	4	1	4
المجموع		**1**	**100**	**25**	**100**	**26**	**100**

يتبين من الجدول السابق وجود صفة إيجابية واحدة وبنسبة 100% منسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة الحياة الجديدة، وهي لقوى سلام.

ويتبين أن الحكومة ورئيس الحكومة "نتنياهو" جاءا في المرتبة الأولى من الصفات السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة الحياة الجديدة بواقع 7 تكرارات وبنسبة 28% لكل منهما، وجاء في المرتبة الثالثة المستوطنون بواقع 6 تكرارات وبنسبة 24%، تلاهم في المرتبة الرابعة حكومية أخرى وأحزاب، بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 8%، وجاء في المرتبة السادسة أخرى بواقع تكرار واحد وبنسبة 25%، بينما لم تحظ بقية القوى بأي نسبة تُذكر.

والمثال على الصفة الإيجابية الوحيدة لقوى السلام ورد في مقال للكاتب جدعون ليفي* في معرض مديحه لقوى السلام التي وقفت بقوة ضد إقامة البؤر الاستيطانية حيث قال "إن تصميم منظمات سياسية مثل سلام الآن ونكسر الصمت وكتلة سلام على عدم التخلي يجب أن يثير الإجلال في البلاد وفي العالم"[1].

---

* هذا الاقتباس مكرر في كل من صحيفة القدس وصحيفة الحياة الجديدة لأن الصحيفتين نشرتا نفس المقال المترجم.

(1) جدعون ليفي، "خراب الخليل"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5900 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 6 أبريل 2012) ص15.

ويستعرض الباحث فيما يلي أمثلة من صحيفة الحياة الجديدة للسمات السلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية):

1- الحكومة:

يؤكد الكاتب عادل عبدالرحمن هذه السمة السلبية لصفات الحكومة (الإسرائيلية) قائلاً "ومما جاء على لسان رئيس الحكومة المتطرفة: إن التقرير قائم على الحقائق..!!"[1] ويقول في موضع آخر من المقال "وما لم ترتق الدول والأقطاب لمستوى المسؤولية فإن حكومة أقصى اليمين الصهيوني ماضية في خيارها الإجرامي لمصادرة وتهويد الأراضي الفلسطينية كلها وليس فقط في القدس"[2]. وأورد منتج الخطاب هذه الصفة السلبية للحكومة من خلال المقالات المترجمة، فقد جاء في مقالة للكاتب يهودا نوريئيل "تم إحباط التزام الدولة بإخلاء المباني حتى الأول من أيار 2012 بالتسويف السياسي"[3] وأكد الكاتب بوعز أوكون على هذه الصفات السلبية بقوله "عمليا، توجد سياسة خنق البناء العربي في أماكن عديدة. بالمقابل تمارس (إسرائيل) في المناطق نظريات قانونية مشكوك فيها وعديمة الأصل القانوني كي تسيطر على الأراضي العامة وتضعها تحت تصرف المستوطنين. التمييز هو ضد العرب"[4].

2- رئيس الحكومة "نتنياهو":

أوضح الكاتب عدلي صادق وهو يتناول موقف نتنياهو من تقرير ليفي الذي شرعن البؤر الاستيطانية أنه "دونما اكتراث بالتبعات القانونية والسياسية، في المنطقة والعالم، وحتى في (إسرائيل) نفسها؛ ذهب نتنياهو إلى مسافة أبعد في جنون التطرف وكراهية التسوية وسد آفاقها"[5] ويقول في موضع آخر من نفس المقال "وهو الانقلاب الذي بدأ، عندما نفذت الأوساط المتطرفة التي ينتمي إليها نتنياهو، عملية اغتيال رابين"[6].

3- حكومية أخرى:

وأشار الكاتب باراك ربيد إلى أن "المراسلين الذين تساءلوا إذا كان التقرير رفع، تلقوا عندها إجابات جافة ومتملصة من جانب مستشاري نتنياهو"[7] وكذلك اعتبر الكاتب إيال غروس

---

(1) عادل عبدالرحمن، **مرجع سابق**، ص24.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص24.

(3) يهودا نوريئيل، "حربي حسن: الأرض هي وطني ومسقط رأسي وليست للبيع أو الإيجار ولن يأخذها أحد منا"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5964 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 9 يونيو 2012) ص12.

(4) بوعز اوكون، "القانون فوق الجميع"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 6050 (رام الله: الحياة الجديدة 5 سبتمبر 2012) ص17.

(5) عدلي صادق، **مرجع سابق**، ص24.

(6) **المرجع السابق نفسه**، ص24.

(7) براك ربيد، "تقرير قابل للانفجار.. البضاعة التي لن يشتريها العالم"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5996 (رام الله: الحياة الجديدة 11 يوليو 2012) ص18.

"الاستناد إلى تصريح بلفور يجسد بالملموس بأن لجنة ليفي لا تزال على ما يبدو تعيش في العصر الاستعماري، وليس في عصر حق تقرير المصير"[1].

4- مستوطنون:

فقد أشار الكاتب عادل عوض الله إلى أن "تقرير لجنة ليفي جاء على مقاس رؤية حكومة قطعان المستوطنين"[2] ويؤكد ذلك الكاتب عدلي صادق بقوله "هناك رمزية لافتة، وسوداء، في اعتماد إدموند ليفي بالذات، رئيساً للجنة الخاصة التي قدمت تقريراً يتيح للمتطرفين أن يستوطنوا في كل أرجاء الأراضي المحتلة"[3] كما ذهب الكاتب يحيى رباح إلى تأكيد هذه الصفة قائلاً "وخضوع نتنياهو بشكل غير مسبوق لقطعان المستوطنين وجمعياتهم وأصواتهم الملوثة في الانتخابات، وتشكيلاتهم المسيطرة، ونفوذهم المتزايد، لدرجة أنه ليس مستبعدا أن تقوم دولة المستوطنين الإسرائيليين إلى جانب دولة (إسرائيل)"[4].

5- أحزاب:

يقول الكاتب (الإسرائيلي) نداف هعتسني* "لقد تصرف قادة الليكود على مدى السنين بجبن وازدواجية. تحدثوا عالياً عن الاستيطان، ولكنهم عمقوا التمييز ضد اليهود"[5].

6- أخرى:

وردت في هذا الموضع فيما يتعلق بإدموند ليفي[6] حيث اعتبر الكاتب عدلي صادق أنه "كان إدموند ليفي، العراقي المولد، قاضياً متطرفاً متعاطفاً مع يغال عمير قاتل رابين"[7].

ب- الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة الحياة الجديدة:

يوضح الجدول رقم (23) السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة الحياة الجديدة.

---

(1) إيال غروس، "نهاية الازدواجية.. مع حسم الفلسطينيين لا احتلال"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5996 (رام الله: الحياة الجديدة 11 يوليو) ص18.

(2) عادل عبدالرحمن، **مرجع سابق**، ص24.

(3) عدلي صادق، **مرجع سابق**، ص24.

(4) يحيى رباح، **مرجع سابق**، ص5.

* هذا الاقتباس مكرر في كل من صحيفة القدس وصحيفة الحياة الجديدة لأن الصحيفتين نشرتا نفس المقال المترجم.

(5) نداف هعتسني، "ضحايا الليكود"، صحيفة الحياة الجديدة، العدد 5892، **مرجع سابق**، ص24.

(6) قاض إسرائيلي متطرف، عينه رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو عام 2012 رئيساً للجنة القانونية التي خرجت بتقرير أحدث جدلاً واسعاً بسبب اعتباره البؤر الاستيطانية شرعية ولا تخالف القانون، خلافاً لتقرير سابق أعدته المحامية تاليا ساسون في عام 2005 بتكليف من رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك شارون، وأوصت فيه بإزالة هذه البؤر الاستيطانية.

(7) عدلي صادق، **مرجع سابق**، ص24.

جدول رقم (23)

يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة الحياة الجديدة

الصفات المنسوبة للفاعل / القوى الفاعلة (الإسرائيلية)		إيجابية		سلبية		إجمالي عدد الصفات الأدوار للفاعل	
		ك	%	ك	%	ك	%
جهات حكومية	الحكومة	1	10	7	13.2	8	12.7
	رئيس الحكومة "نتنياهو"	1	10	16	30.2	17	27
	وزير الجيش "باراك"	3	30	2	3.8	5	7.9
	الجهاز القضائي	0	–	2	3.8	2	3.2
	حكومية أخرى*	0	–	10	18.8	10	15.9
مستوطنون		0	–	14	26.4	14	22.2
قوى سلام		5	50	0	0	5	7.9
أحزاب		0	–	2	3.8	2	3.2
أخرى		0	–	0	.	0	0
المجموع		**10**	**100**	**53**	**100**	**63**	**100**

يتبين من الجدول السابق أن قوى السلام جاءت في المرتبة الأولى من الأدوار الإيجابية المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في جريدة الحياة الجديدة بواقع 5 تكرارات وبنسبة 50%، وجاء وزير الجيش "باراك" في المرتبة الثانية بواقع 3 تكرارات وبنسبة 30%، أما الحكومة ورئيس الحكومة "نتنياهو" فجاءا في المرتبة الثالثة بواقع تكرار واحد وبنسبة 10% لكل منهما، بينما لم يحظ الجهاز القضائي وحكومية أخرى ومستوطنون وأحزاب وأخرى بأي نسبة.

وتبين أن رئيس الحكومة "نتنياهو" جاء في المرتبة الأولى من الأدوار السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) بواقع 16 تكراراً وبنسبة 30.2%، وجاء مستوطنون في المرتبة الثانية بواقع 14 تكراراً وبنسبة 26.4%، ثم جاء في المرتبة الثالثة حكومية أخرى بواقع 10 تكرارات وبنسبة 18.8%، أما في المرتبة الرابعة فجاءت الحكومة بواقع 7 تكرارات وبنسبة 13.2%، وجاء في المرتبة الخامسة وزير الجيش "باراك" والجهاز القضائي وأحزاب بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 3.8% لكل منهم، ولم تحظَ قوى سلام وأخرى بأي نسبة من الأدوار السلبية.

* فئة أخرى هنا تشمل، حسب ما أبرزته الدراسة التحليلية عدة قوى فاعلة أبرزها: جنود الاحتلال، حارس أملاك الغائبين، الكنيست، لجنة ليفي، أجهزة ومؤسسات سلطات الاحتلال.

ويستعرض الباحث فيما يلي أمثلة من صحيفة الحياة الجديدة للسمات الإيجابية والسلبية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة (الإسرائيلية):

- **السمات الإيجابية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة (الإسرائيلية):**

1- **الحكومة:** ذكرت هذا الدور الإيجابي الكاتبة في يديعوت أحرونوت ياعيل غبيرتس بقولها "وهكذا كانت الأمور: المستوطنون ضربوا عيونهم لزمن طويل نحو التلة 811، أرض فلسطينية عاشت فيها حيوانات برية نادرة. ولما كانت الحكومة عارضت بشدة إقامة بؤرة استيطانية في المكان، فكروا بفكرة عبقرية في التوجه الى إحدى الشركات الخلوية والطلب منها أن تنصب لاقطا"[1].

2- **رئيس الحكومة "نتنياهو":** أشار إلى هذه السمة الإيجابية الكاتب في صحيفة يديعوت أحرونوت سيما كدمون* بقوله "برهن رئيس الحكومة ووزير الدفاع أمس (الأربعاء) على أن هذا ممكن وأنه لا يجب أن ينتهي كل استيلاء للمستوطنين على أرض أو بيت إلى بقاء دائم وسنين من الاستئنافات القضائية"[2].

3- **وزير الجيش "باراك":** وردت هذه السمة الإيجابية في الاقتباس السابق المتعلق بنتنياهو وكذلك من خلال مقال آخر للكاتب عاموس هرئيل بقوله "(وزير الدفاع) استخدم الوحدة الخاصة كي يسارع الى إخلاء الغزاة قبل ليل الفصح، أما وزراء الليكود الذين هاجموا باراك، مقللين لاعتبارات الراحة من دور نتنياهو في قرار الاخلاء"[3].

4- **قوى سلام:** وقد أشار إلى ذلك الكاتب عدلي صادق قائلاً "ولعل هذا هو ما دعا ميخائيل سافارد، المستشار القانوني لمنظمة يش دين (الإسرائيلية) لحقوق الإنسان، إلى القول بأن لجنة ليفي تشكلت بالخطيئة، من أجل شرعنة جريمة، ونفذت المهمة التي ألقيت على عاتقها بكاملها، والتقرير ليس قانونياً وإنما أيديولوجي، يتجاهل مبادئ أساسية لسلطة القانون"[4] وهو ما أكده الكاتب يهودا نوريئيل حيث أوضح أنه "في نهاية 2008 رفعت منظمة يوجد حكم، بواسطة المحامي ميخائيل سفاراد استئنافاً إلى المحكمة العليا لتنفيذ

---

(1) ياعيل غبيرتس، "كذبة ميغرون .. قصة لاقط"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5868 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 2012/3/5) ص18.

* هذا الاقتباس مكرر في كل من صحيفة القدس وصحيفة الحياة الجديدة لأن الصحيفتين نشرتا نفس المقال المترجم.

(2) سيما كدمون، "أتيت فرأيت فأخليت"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5900 (رام الله: الحياة الجديدة، 6 أبريل، 2012) ص15.

(3) عاموس هرئيل، "يشمون انتخابات في الهواء"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5900، **مرجع سابق**، ص15.

(4) عدلي صادق، **مرجع سابق**، ص24.

الأوامر ومنع سكن المباني التي بنيت بناء غير قانوني على أرض خاصة"[1] وأوضحت أسرة تحرير صحيفة هآرتس هذه السمة الإيجابية بقولها "فلولا المساعدة القانونية والأخلاقية التي قدمتها حركة السلام الآن لأصحاب الأرض، لكانت ميغرون واصلت الازدهار على الأرض السليبة"[2].

5- **أخرى:** ويتعلق أحد الأدوار الإيجابية بالقاضية تاليا ساسون حيث أشار إلى دورها الإيجابي الكاتب عادل عبدالرحمن في مقال جاء فيه "فقالت خبيرة القانون الدولي والرئيسة السابقة لقسم العمليات الخاصة في النيابة العامة (الإسرائيلية) البرفيسور تاليا ساسون، التي سبق لها أن أعدت تقريرا يتعلق بالبؤر الاستيطانية والمستوطنات ووضعها القانوني في زمن رئيس الوزراء الأسبق اريك شارون عام 2005، أن نتائج القاضي ليفي تتعارض بشكل كامل مع توصيات تقرير 2005، ولقد شعرت بالاستغراب الشديد من وجود تقرير (...) لا يعرض أمامها (الحكومة) ما قضت به المحكمة (الإسرائيلية) العليا قبل 45 عاماً"[3]. ويتعلق دور إيجابي آخر بخبراء قانون حيث ذكر الكاتب عدلي صادق "أن خبيراً إسرائيلياً في القانون الدولي، نظر إلى التقرير من وجهة أخرى فقال: إذا لم تكن (إسرائيل) دولة محتلة، فإن عليها أن تعيد فوراً الأراضي الخاصة التي صادرتها طوال السنين لاحتياجات الجيش"[4] ويقول الكاتب عادل عبدالرحمن "كما أن التقرير استوقف عدداً من رجال القانون في دولة الأبرتهايد (الإسرائيلية) واعتبروه مخالفاً للقانون الدولي"[5].

- **السمات السلبية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة الإسرائيلية:**

1- **الحكومة:** تأكيداً على الدور السلبي للحكومة أوضحت أسرة تحرير صحيفة هآرتس أن "عشرات ملايين الشواكل التي استثمرتها الحكومة في إقامة مستوطنة بديلة لمخلي ميغرون تقول للجمهور إنه في بلاد المستوطنين الجريمة مجزية"[6]. ويقول الكاتب شاؤول أريئيلي "ونتعلم أيضا أن جميع حكومات (إسرائيل) كانت قد فضلت أن تحدد

---

(1) يهودا نوريئيل، "حربي حسن: الأرض هي وطني ومسقط رأسي وليست للبيع أو الإيجار ولن يأخذها أحد منا"، **مرجع سابق**، ص12.

(2) أسرة تحرير هآرتس، "ميغرون أولاً"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 6050 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 5 سبتمبر 2012) ص17.

(3) عادل عبدالرحمن، **مرجع سابق**، ص24.

(4) عدلي صادق، **مرجع سابق**، ص24.

(5) عادل عبدالرحمن، **مرجع سابق**، ص24.

(6) أسرة تحرير هآرتس، "ميغرون أولاً"، **مرجع سابق**، ص17.

مسار العائق بحسب اعتبارات سياسية واستيطانية غريبة عن الحاجة والتسويغ الأمنيين"[1]. ويقول الكاتب ناحوم برنياع "من المؤكد أن القارئ يتذكر الدراما حول بيوت الاولبانه في بيت إيل التي انتهت بالتزام الحكومة أن تعيد نشر البيوت التي أخليت وأن تبني مقابل كل واحد منها عشرة بيوت في الجانب الثاني من المستوطنة، وتم البناء بالطبع على حساب الدولة"[2].

2- **رئيس الحكومة "نتنياهو"**: اعتبر الكاتب عدلي صادق أنه "عندما بدأ نتنياهو، عملية المزاودة على شارون في موضوع الأراضي وفي استرضاء المستوطنين؛ نازع بشراسة المستشار القانوني لحكومته، في موضوع اختيار رئيس اللجنة التي طُلب منها مراجعة تقرير تاليا ساسون، حول تملك المستوطنين للأراضي في الضفة"[3].

3- **وزير الجيش "باراك"**: أشار إلى هذا الدور الكاتب عكيفا إلدار* بقوله "ميغرون وحي الأولبانه أقيما في وردية موفاز في مكتب رئيس الأركان. في ورديته في مكتب (وزير الدفاع) البؤرتان صعدتا وازدهرتا، مع عشرات البؤر الاستيطانية الأخرى. وكتعويض لمستوطني مزرعة ماعون في جنوب جبل الخليل، الذين نقلوا من مكانهم في 1999، أعد الفريق موفاز، بالتشاور مع (وزير الدفاع) اهود باراك، المناورة النتنة للإعلان عن منطقة واسعة بأنها ميدان إطلاق نار الدخول إليها محظور. وهكذا تحول مئات من سكان الكهوف الفلسطينيين الذين يسكنون في المنطقة إلى ماكثين غير قانونيين في أراضيهم"[4].

4- **الجهاز القضائي:** وقد ورد هذا الدور السلبي للجهاز القضائي من خلال مقال الكاتب ناحوم برنياع الذي قال "ولدت الخطيئة القديمة في المحكمة العليا. في العقد الثاني بعد حرب الأيام الستة حينما تحولت المستوطنات من نزوة هامشية إلى سياسة حكومات (إسرائيل) الغالبة في المناطق، طلب إلى المحكمة العليا أن تحدد موقفها بسلسلة من الاستثنافات. واختار القضاة على اختلاف أجيالهم تجاهل القانون الدولي الذي يحظر

---

(1) شاؤول اريئيلي، "موت فكرة بناء العائق"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5996 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة 11 يوليو 2012) ص18.

(2) ناحوم برنياع، "لا تخلو ميغرون"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 6042 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 2012/8/28) ص17.

(3) عدلي صادق، **مرجع سابق**، ص24.

* هذا الاقتباس مكرر في كل من صحيفة القدس وصحيفة الحياة الجديدة لأن الصحيفتين نشرتا نفس المقال المترجم.

(4) عكيفا إلدار، **مرجع سابق**، ص15.

استيطان أرض محتلة، وأن يحصروا عنايتهم في مسألة الملكية فقالوا إنه إذا كانت الأرض لفلسطيني فلا يجوز استيطانها وإذا لم تكن فإنه يجوز"[1].

5- **حكومية أخرى:** أورد الكاتب عادل عبدالرحمن سمة سلبية لدور وزراء الائتلاف الحاكم في (إسرائيل) بقوله "السمة العامة لردود الفعل (الإسرائيلية) وخاصة من وزراء الائتلاف الحكومي الأكثر يمينية ونواب الأحزاب الحاكمة جاءت مرحبة ومثمنة لتوصيات التقرير الإجرامي المخالف للقرارات والقوانين الدولية"[2].

6- **المستوطنون:** أوضحت أسرة تحرير صحيفة هآرتس أن "محاولة أخرى من المستوطنين لإخضاع القانون في الضفة إلى أيديولوجيتهم المتطرفة فشلت أمس (الأربعاء) مع إخلاء بيت الماكفيلا في الخليل"[3].

7- **أحزاب:** أشار أكثر من كاتب في الصحف (الإسرائيلية) إلى الدور السلبي لحزب الليكود الحاكم، فأسرة تحرير صحيفة هآرتس اعتبرت أنه "على رئيس الوزراء أن يطلب من رفاقه في الحزب وشركائه الائتلافيين أن يختاروا بين سلطة القانون وتقدم السلام وبين تشجيع خرق القانون وتخليد النزاع. لتهدئة الخواطر في اليمين أعلن بنيامين نتنياهو عن نيته تسويغ مستوطنات سنسانا، رحاليم، وبروخين والاجتهاد لتسويغ حي جفعات هأولبانا في بيت ايل أيضا منعاً لهدمه"[4].

القوى الفاعلة العربية:

أ- السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة العربية في صحيفة الحياة الجديدة:

يتضح من تحليل البيانات عدم وجود صفات سلبية أو إيجابية للقوى الفاعلة العربية في صحيفة الحياة الجديدة.

ب- السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة العربية في صحيفة الحياة الجديدة:

يتضح من تحليل البيانات عدم وجود أدوار سلبية أو إيجابية للقوى الفاعلة العربية في صحيفة الحياة الجديدة.

---

(1) ناحوم برنياع، "لا تخلو ميغرون"، **مرجع سابق**، ص17.

(2) عادل عبدالرحمن، **مرجع سابق**، ص24.

(3) أسرة تحرير هآرتس، "خطوة سليمة"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5900 (رام الله: الحياة الجديدة، 6 أبريل، 2012) ص15.

(4) **المرجع السابق نفسه**، ص15.

3- القوى الفاعلة الدولية:

أ- السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة الحياة الجديدة:

يتضح من تحليل البيانات عدم وجود سمات إيجابية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية. وبالنسبة للسمات السلبية، حاز المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية على المرتبة الأولى بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 100%، ولم تحظ بقية القوى الفاعلة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا/ الاتحاد الأوروبي، وأخرى بأي نسبة من السمات السلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية البالغ عددها سمتين اثنتين.

ويستعرض الباحث أمثلة توضح السمات السلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية على النحو الآتي:

المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية: حيث ذكر الكاتب (الإسرائيلي) إيتان هابر أنه "استيقظ هذا العالم من نومه الطويل"[1] ويضيف في نفس المقال "هذا العالم الهازئ لا تؤثر فيه الأعداد لا آلاف البيوت والمباني العامة والشوارع والحدائق الزاهرة، ولا مئات آلاف الناس الذين ولد عدد منهم هناك".

ب- السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة الحياة الجديدة:

يوضح الجدول رقم (24) السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة الحياة الجديدة.

جدول رقم (24)

يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة الحياة الجديدة

الأدوار المنسوبة للفاعل / القوى الفاعلة الدولية	إيجابية		سلبية		إجمالي عدد الأدوار المنسوبة للفاعل	
	ك	%	ك	%	ك	%
المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية	0	0	1	50	1	25
الولايات المتحدة الأمريكية	0	0	1	50	1	25
أوروبا/ الاتحاد الأوروبي	0	0	0	0	0	0
أخرى	2	100	0	0	2	50
المجموع	**2**	**100**	**2**	**100**	**4**	**100**

(1) إيتان هابر، "العالم ضاق ذرعاً بالاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5924 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 30 أبريل 2012) ص20.

يشير الجدول السابق إلى الآتي:

حصلت أخرى على تكرارين اثنين من السمات الإيجابية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية وبنسبة 100%، ولم تحصل على أي نسبة من السمات السلبية، وحاز كل من المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية والولايات المتحدة الأمريكية على سمة سلبية واحدة وبنسبة 50% لكل منهما، ولم تحظ بقية القوى الفاعلة الدولية بأي نسبة من السمات الإيجابية والسلبية البالغ عددها 4 سمات.

ويستعرض الباحث أمثلة توضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية على النحو الآتي:

- **السمات الإيجابية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية:**

أخرى: حيث أشار الكاتب موفق مطر إلى أنه "ستكون جنوب أفريقيا أول دولة في العالم تعمل على تنبيه مواطنيها من مغبّة الإقدام على الخطأ أو القبول بالخداع، فالوزير وهو بالمناسبة يهودي يساري كان قد قال في الأول من أيار: يتوجب على المستهلكين في جنوب إفريقيا ألاّ يظلوا مخطئين ومخدوعين كي يصدقوا أن المنتجات التي مصدرها المستوطنات هي منتجات (إسرائيلية)"[1] وأضاف في نفس المقال "فمسافة آلاف الأميال التي تفصل بلد المهد والمقدسات عن بلاد رأس الرجاء الصالح، لم تمنع وزير التجارة والصناعة في حكومة جنوب أفريقيا الدكتور روف ديفيس من إصدار قرار يلزم التجار في جنوب إفريقيا بوضع إشارات على منتجات المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة""[2]. وأشار نفس الكاتب (موفق مطر) إلى الدور الإيجابي للدنماركيين قائلاً "فيدعمنا الدنماركيون الذين قال وزير الخارجية في حكومتهم ويلي سوبندال: نحن معنيون بالسماح لمحال السوبر ماركت بوضع إشارة على منتجات المستوطنات في الضفة الغربية، حتى يتمكن المستهلك من معرفة أي المنتجات عليه شراؤها"[3].

- **السمات السلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية:**

1- **المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية:** ذكر الكاتب يحيى رباح أن "هذه هي الإشكالية الكبرى القائمة اليوم في المنطقة والعالم، وكيف يكون الاحتلال (الإسرائيلي) غير شرعي، والاستيطان (الإسرائيلي) غير شرعي، ولكن حين يكون المطلوب من المجتمع الدولي أن تتحول قراراته، وثوابته، وإداناته إلى أفعال، لا نرى شيئا حقيقيا على الأرض؟"[4].

---

(1) موفق مطر، **مرجع سابق**، ص6.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص6.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص6.

(4) **المرجع السابق نفسه**، ص5.

2- **الولايات المتحدة:** أشار إلى دورها السلبي الكاتب يحيى رباح بقوله "ولقد سمعنا الرئيس باراك أوباما يعلن أمام العالم التزامه القوي والكامل بأمن (إسرائيل)، فأين التزام الرجل بالقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية التي تنص بكل وضوح على حقوق الشعب الفلسطيني؟ هذه هي الإشكالية الكبرى القائمة اليوم في المنطقة والعالم، وكيف يكون الاحتلال (الإسرائيلي) غير شرعي، والاستيطان (الإسرائيلي) غير شرعي"[1].

ثالثاً: القوى الفاعلة في صحيفة فلسطين:

1- القوى الفاعلة الفلسطينية:

أ- الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة فلسطين:

يتضح من تحليل البيانات أن أياً من القوى الفاعلة الفلسطينية لم يحظ بأي نسبة من السمات الإيجابية. وحازت السلطة الفلسطينية على 5 صفات سلبية بنسبة 100%، ولم تحظ بقية القوى الفاعلة الفلسطينية بأي نسبة من السمات السلبية البالغ عددها 5 سمات.

ويستعرض الباحث فيما يلي أمثلة من صحيفة فلسطين للسمات السلبية المنسوبة لصفات القوى الفاعلة الفلسطينية:

- **السلطة الفلسطينية:**

يشير الكاتب جمال أبو ريدة إلى أنه "يمكن القول إن توجه السلطة إلى اللقاءات الاستكشافية هو عمل غير مبرر على الإطلاق، ولا يخدم المصلحة الفلسطينية من قريب أو بعيد، فضلاً عن أنه يظهرها بمظهر الطرف الضعيف الذي يدور في الفلك الأمريكي سلبًا وإيجابًا، ومن شأن هذا الموقف زيادة الابتزاز الأمريكي لها مستقبلاً، لتكون طرفًا في لعبة المحاور في المنطقة العربية"[2] ويضيف في ذات المقال "ويمكن القول إن السلطة الفلسطينية قد أدركت حقيقة هذه اللقاءات الاستكشافية على وجه السرعة، وأنه لا فائدة ترجى منها على الإطلاق، وأعلنت على استحياء أن لقاءات عمان لن تتعدى 26 يناير الجاري.

ب- الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الفلسطينية في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة فلسطين:

يتضح من تحليل البيانات أن السلطة الفلسطينية حازت على سمة إيجابية واحدة بنسبة 100%، ولم تحظ بقية القوى الفاعلة الفلسطينية بأي نسبة من السمات الإيجابية البالغ عددها

---

(1) يحيى رباح، **مرجع سابق**، ص5.

(2) جمال أبو ريدة، **مرجع سابق**، ص20.

سمة واحدة فقط. في المقابل حازت السلطة الفلسطينية على 7 سمات سلبية بنسبة 100%، ولم تحظ بقية القوى الفاعلة الفلسطينية بأي نسبة من السمات السلبية البالغ عددها 7 سمات.

ويستعرض الباحث فيما يلي أمثلة من صحيفة فلسطين للسمات الإيجابية والسلبية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة الفلسطينية:

- **السمات الإيجابية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة الفلسطينية:**

السلطة الفلسطينية: يقول الكاتب نبيل السهلي إنه "قرر الفلسطينيون التوجه إلى مجلس الأمن الدولي لدعوته إلى تشكيل لجنة تقصي حقائق في أمر المستوطنات باعتبار النشاطات الاستيطانية تشكل جريمة حرب وفقا لاتفاقيات جنيف الرابعة للعام 1949 وللمادة الثامنة لمحكمة الجنايات الدولية التي تنص على أن الاستيطان جريمة حرب"[1].

- **السمات السلبية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة الفلسطينية:**

السلطة الفلسطينية: أورد هذه السمة الكاتب يوسف رزقة الذي قال "ما يقدمه عباس من مشروع تسوية من خلال المفاوضات هو كنز تفتحه يد فلسطينية أمام (إسرائيل)، وأن هذا الكنز ليس بمخلد ولا دائم، ومع ذلك فإسرائيل ترفض احتضان هذا الكنز وتصر على الاستيطان"[2].

وفي موضع آخر من نفس المقال يعتبر رزقة أن "الفلسطيني يواجه استراتيجية الاستيطان بالقطعة، وتقوم المواجهة على الشجب والاستنكار والاستغاثة بالأشقاء وبالأصدقاء، وبالقانون الدولي في أحسن الأحوال"[3] ويؤكد الكاتب جمال أبو ريدة هذا الدور السلبي قائلاً "فاجأت السلطة الفلسطينية الكل الفلسطيني مطلع العام الجديد بالعودة إلى طاولة المفاوضات مع الجانب (الإسرائيلي) دون قيد أو شرط، وذلك بعد (16) شهرًا من توقف المفاوضات بين الجانبين، وتحديدًا منذ أكتوبر/ 2010م، وذلك بعد رفض حكومة نتنياهو اليمينية وقف الاستيطان في الضفة الغربية وشرقي القدس كشرط فلسطيني للعودة مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات"[4] ويضيف في نفس المقال "ويمكن القول إن هذه المفاوضات قد جاءت تحت تأثير الضغوط الأمريكية المباشرة على الجانب الفلسطيني للعودة إلى طاولة المفاوضات دون قيد أو شرط، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف التي تخدم المصالح الأمريكية العليا في المنطقة العربية خلال هذه الفترة"[5] ويتابع أبو ريدة بالقول "ولعله من المفيد القول إن الجهود التي بذلتها السلطة في

---

(1) نبيل السهلي، **مرجع سابق**، ص15.

(2) يوسف رزقة، **مرجع سابق**، ص32.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص32.

(4) جمال أبو ريدة، **مرجع سابق**، ص20.

(5) **المرجع السابق نفسه**، ص20.

اللقاءات الاستكشافية لا تستقيم بأي حال من الأحوال مع الإجماع الوطني الفلسطيني الذي يرفض العودة إلى المفاوضات مع الجانب (الإسرائيلي) بعد اليوم، وذلك في ظل بناء وتوسيع المستوطنات المتسارع في الضفة الغربية وشرقي القدس، وذلك لخلق حقائق جديدة على الأرض تحدد شكل ومضمون الدولة الفلسطينية التي تريدها (إسرائيل) للشعب الفلسطيني مستقبلاً"[1] ويؤكد أبو ريدة على هذا الدور مشيراً إلى أنه "ويبقى السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان هو: أين ذهبت تهديدات السلطة الفلسطينية التي كانت إلى وقت قريب تتهدد وتتوعد حكومة "نتنياهو" باتخاذ خطوات من شأنها تغيير وجه المنطقة العربية، إذا ما أصرت على الاستمرار في الاستيطان ؟!"[2].

2- القوى الفاعلة (الإسرائيلية):

أ- الصفات المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة فلسطين:

يتضح من تحليل البيانات عدم وجود أي صفة إيجابية للقوى الفاعلة (الإسرائيلية). وتبين وجود صفة سلبية واحدة للحكومة (تم التعبير عنها بمصطلح السلطات الإسرائيلية) وبنسبة 100%.

وقد وردت هذه الصفة في مقال للكاتب نبيل السهلي حيث يقول "وحتى في هذه الحالة لا يجوز مصادرة الأراضي، بل يسمح بالسيطرة المؤقتة عليها، بخلاف النقض الفاضح الذي تقوم به السلطات (الإسرائيلية) بإقامة مبان سكنية دائمة لإسكان مهاجرين يهود"[3]

ب- الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في صحيفة فلسطين:

يوضح الجدول رقم (25) السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة فلسطين.

---

(1) جمال أبو ريدة، **مرجع سابق**، ص20.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص20.

(3) نبيل السهلي، **مرجع سابق**، ص15.

جدول رقم (25)

يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة فلسطين

الأدوار المنسوبة للفاعل / القوى الفاعلة (الإسرائيلية)		إيجابية		سلبية		إجمالي عدد الأدوار المنسوبة للفاعل	
		ك	%	ك	%	ك	%
جهات حكومية	الحكومة	0	0	8	66.7	8	66.7
	حكومية أخرى	0	0	2	16.7	2	16.7
مستوطنون		0	0	0	0	0	0
قوى سلام		0	0	0	0	0	0
أحزاب		0	0	1	8.3	1	8.3
أخرى		0	0	1	8.3	1	8.3
المجموع		**0**	**0**	**12**	**100**	**12**	**100**

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن الحكومة جاءت في المرتبة الأولى من حيث الحصول على السمات السلبية لأدوارها بواقع 8 سمات وبنسبة 66.7%، وجاءت حكومية أخرى في المرتبة الثانية بواقع تكرارين وبنسبة 16.7 %، وجاء في المرتبة الثالثة كل من أحزاب وأخرى بواقع تكرار واحد وبنسبة 8.3% لكل منهما، ولم تحظ بقية القوى الفاعلة (الإسرائيلية) بأي نسبة من السمات السلبية للأدوار المنسوبة لها والبالغ عددها 12 سمة. ولم توجد أي سمة إيجابية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية).

ويستعرض الباحث فيما يلي أمثلة من صحيفة فلسطين للسمات السلبية المنسوبة لصفات القوى الفاعلة (الإسرائيلية):

1- **الحكومة:** يشير الكاتب جمال أبو ريدة إلى الدور السلبي للحكومة (الإسرائيلية) بقوله "وذلك بعد رفض حكومة نتنياهو اليمينية وقف الاستيطان في الضفة الغربية وشرقي القدس كشرط فلسطيني للعودة مرة أخرى إلى طاولة المفاوضات"[1] وذكر مثل هذا الدور الكاتب نبيل السهلي في معرض تعليقه على رد فعل الحكومة (الإسرائيلية) على تقرير أممي خاص بالاستيطان أنه "في الوقت الذي علقت فيه (إسرائيل) المشاركة في مجلس حقوق الإنسان رداً على قرار المؤسسة الدولية المذكورة..."[2] ويضيف في نفس

(1) جمال أبو ريدة **مرجع سابق**، ص20.

(2) نبيل السهلي، **مرجع سابق**، ص15.

المقال "والملاحظ أن الحكومات (الإسرائيلية) المتعاقبة منذ العام 1967 وصولاً حتى العام 2012 لم تكتف بنقض القوانين الدولية المذكورة، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، حين قامت بالسيطرة على الأراضي الخاصة في الضفة الغربية التي نصت المواثيق الدولية على حمايتها"[1] ويرى السهلي أنه "يلحظ المتابع للنشاطات الاستيطانية (الإسرائيلية)، أن حكومة نتنياهو تسعى إلى فرض وقائع استيطانية خاصة في مدينة القدس، وذلك من أجل ترسيخ فكرة يهودية الدولة على أكبر مساحة من الأرض الفلسطينية"[2].

2- **حكومية أخرى:** أشار الكاتب يوسف رزقة إلى هذه السمة السلبية بقوله "وزيرا المالية والتعليم في دولة الاحتلال يمنحان كلية مستوطنة (آريئيل) مكانة الجامعة، ويتجاوزان الاعتراضات المقدمة على قواعد مهنية، تأكيداً منهما على أهمية ترسيخ الاستيطان"[3].

3- **أحزاب:** يقول الكاتب يوسف رزقة "بل إن الدراسات العلمية الموضوعية تثبت أن الأحزاب (الإسرائيلية)، تنافست فيما بينها على دعم الاستيطان وتعزيز وجوده"[4].

4- **أخرى:** فقد جاء في مقال للكاتب يوسف رزقة أن "الكنيست يقر قانون تشجيع الاستيطان، بالقراءتين الثانية والثالثة، وبموجب هذا القانون يحصل كل متبرع لصالح الأنشطة الاستيطانية على خصم ضريبي بقيمة 35%"[5].

3- القوى الفاعلة العربية:

أ- **السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة العربية في صحيفة فلسطين:**

يتضح من تحليل البيانات عدم وجود صفات إيجابية أو سلبية للقوى الفاعلة العربية في صحيفة فلسطين.

ب-**السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة العربية في صحيفة فلسطين:**

يتضح من تحليل البيانات عدم وجود أدوار إيجابية أو سلبية للقوى الفاعلة العربية في صحيفة فلسطين.

---

(1) نبيل السهلي، **مرجع سابق**، ص15.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص15.

(3) يوسف رزقة، **مرجع سابق**، ص32.

(4) **المرجع السابق نفسه، ص32.**

(5) **المرجع السابق نفسه**، ص32.

4- القوى الفاعلة الدولية:

أ- السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة فلسطين:

يتضح من تحليل البيانات عدم وجود صفات إيجابية أو سلبية للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة فلسطين.

ب- السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة فلسطين:

يوضح الجدول رقم (26) السمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة فلسطين.

جدول رقم (26)

يوضح السمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة فلسطين

الأدوار المنسوبة للفاعل / القوى الفاعلة الدولية	إيجابية		سلبية		إجمالي عدد الأدوار المنسوبة للفاعل	
	ك	%	ك	%	ك	%
المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية	0	0	0	0	0	0
الولايات المتحدة الأمريكية	0	0	2	100	2	66,7
أوروبا/ الاتحاد الأوروبي	0	0	0	0	0	0
أخرى	1	100	0	0	1	33,3
المجموع	**1**	**100**	**2**	**100**	**3**	**100**

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية حازت على سمتين سلبيتين بنسبة 100%، ولم تتسم بقية القوى الفاعلة الدولية بأي سمة سلبية منسوبة لأدوارها.

وحازت أخرى على سمة إيجابية واحدة بنسبة 100%، ولم تحظ بقية القوى الفاعلة الدولية على أي نسبة من السمات الإيجابية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية البالغ عددها سمة إيجابية واحدة.

ويستعرض الباحث فيما يلي أمثلة من صحيفة فلسطين للسمات الإيجابية والسلبية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة الدولية:

- **السمات الإيجابية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة الدولية:**

أخرى: يذكر الكاتب نبيل السهلي أنه "أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارا في نهاية مارس/آذار المنصرم يقضي بإجراء تحقيق في الانتهاكات (الإسرائيلية) الناتجة عن الاستيطان على حقوق الفلسطينيين، وهو ما لاقى ترحيبا فلسطينيا"[1].

(1) نبيل السهلي، **مرجع سابق**، ص15.

- **السمات السلبية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة الدولية:**

الولايات المتحدة: جاء في مقال للكاتب نبيل السهلي "في المقابل أبدت (إسرائيل) والولايات المتحدة الأميركية معارضتهما الشديدة لصدور مشروع القرار*"[1] ويضيف السهلي في نفس المقال "ويمكن القول إن هذه المفاوضات قد جاءت تحت تأثير الضغوط الأمريكية المباشرة على الجانب الفلسطيني للعودة إلى طاولة المفاوضات دون قيد أو شرط**، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف التي تخدم المصالح الأمريكية العليا في المنطقة العربية خلال هذه الفترة"[2].

رابعاً: أوجه الاتفاق والاختلاف بين صحف الدراسة:

1- اتفقت الصحف الثلاث على إبراز صفات وأدوار سلبية للقوى الفاعلة الإسرائيلية الحكومية تنسجم مع خطاب فلسطيني واضح ضد الدعم الحكومي (الإسرائيلي) للاستيطان والمستوطنين.

2- عكست كل من صحيفة الحياة الجديدة وصحيفة فلسطين في تناولهما للقوى الفاعلة الفلسطينية رؤيتهما الفكرية والسياسية تجاه خصومهما السياسيين في الساحة الفلسطينية.

3- برز بشكل جلي غياب أو ضعف شديد للقوى الفاعلة العربية في خطاب الصحف الثلاث، وهو ما يعكس ضعف الدور العربي الفعلي على مستويات متعددة تجاه قضية الاستيطان.

4- عكست صحيفة فلسطين في خطابها الصحفي انسجاماً مع رؤيتها السياسية والأيديولوجية أكثر من الصحيفتين الأخريين. وربما يعود هذا في أحد أسبابه إلى قلة مواد الرأي المنشورة في الصحيفة خلال فترة الدراسة حيث لم يجد الباحث أكثر من 3 مواد ليس فيها أي مقال (إسرائيلي) مترجم.

5- وجود نسبة ملموسة من الصفات الإيجابية لقوى فاعلة حكومية (إسرائيلية) في صحيفتي القدس والحياة الجديدة بعضها لرئيس الحكومة نتنياهو وبعضها الآخر لوزير الجيش باراك، وهذا يتنافى مع الخطاب الرسمي والشعبي الفلسطيني، وهو من سلبيات نشر المقالات (الإسرائيلية) المترجمة.

6- أن هناك هامشاً من الحرية تمنحه صحيفتا القدس والحياة الجديدة لكتابها، مما يتيح لهما أحياناً الاختلاف مع التوجهات الفلسطينية الرسمية التي تتبناها صحيفة الحياة الجديدة بشكل كامل وبشكل أقل صحيفة القدس.

---

* هذا القرار يقضي بإجراء تحقيق في الانتهاكات (الإسرائيلية) الناتجة عن الاستيطان.

(1) نبيل السهلي، **مرجع سابق**، ص15.

** المقصود بالشرط هنا تجميد أو وقف الاستيطان (الإسرائيلي).

(2) جمال أبو ريدة، **مرجع سابق**، ص20.

المبحث الثالث
سمات الخطاب الصحفي لمسارات البرهنة في صحف الدراسة الثلاث

يستعرض هذا المبحث نتائج التحليل المقارن لسمات الخطاب الصحفي نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية فيما يتعلق بمسارات البرهنة في صحف الدراسة الثلاث.

ويبين الجدول رقم (27) تكرار ونسب مسارات البرهنة الواردة في صحف الدراسة الثلاث.

جدول رقم (27)

يوضح تكرار ونسب مسارات البرهنة الواردة في صحف الدراسة الثلاث

الصحف / مسارات البرهنة	القدس		الحياة الجديدة		فلسطين		الاتجاه العام	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حقائق ووقائع	47	42.7	25	43.9	3	30	75	42.4
أقوال مسؤولين	15	13.6	10	17.5	0	0	25	14.1
عرض وجهة نظر واحدة	14	12.7	9	15.8	2	20	25	14.1
إحصائيات وأرقام	13	11.8	6	10.5	2	20	21	11.9
عرض وجهتي النظر	10	9.1	3	5.3	0	0	13	7.3
قوانين	5	4.5	3	5.3	2	20	10	5.6
بحوث ودراسات	4	3.6	1	1.8	1	10	6	3.4
برهنة تاريخية	2	1.8	0	0.0	0	0	2	1.1
المجموع	**110**	**62.2**	**57**	**32.2**	**10**	**5.6**	***177**	**100**

يتضح من بيانات الجدول السابق ما يلي:

1- الاتجاه العام لصحف الدراسة:

احتلت حقائق ووقائع المرتبة الأولى بواقع 75 تكراراً وبنسبة 42,4%، تلتها كل من أقوال مسؤولين وعرض وجهة نظر واحدة بواقع 25 تكراراً لكل منهما وبنسبة 14,1%، وجاءت في المرتبة الرابعة إحصائيات وأرقام بواقع 21 تكراراً وبنسبة 11,9%، ثم جاءت في

* جاء هذا العدد أكبر من عدد مواد الرأي البالغ 78 مادة، بسبب استخدام أكثر من مسار برهنة أحياناً في مادة صحفية واحدة.

المرتبة الخامسة عرض وجهتي النظر بواقع 13 تكراراً وبنسبة 7,3%، وجاءت في المرتبة السادسة قوانين بواقع 10 تكرارات وبنسبة 5,6%، وجاءت في المرتبة السابعة بحوث ودراسات بواقع 6 تكرارات وبنسبة 3,4%، وأخيراً جاءت في المرتبة الثامنة برهنة تاريخية بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 1,1%، من إجمالي عدد مسارات البرهنة في خطاب صحف الدراسة الثلاث: القدس والحياة الجديدة وفلسطين، نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، البالغ عددها 177 مسار برهنة.

2- على مستوى كل صحيفة على حدة:

أ- صحيفة القدس:

احتلت حقائق ووقائع المرتبة الأولى من بين مسارات البرهنة في خطاب صحيفة القدس، بواقع 47 تكراراً وبنسبة 42,7%، تلتها أقوال مسؤولين بواقع 15 تكراراً وبنسبة 13,6%، ثم جاءت في المرتبة الثالثة عرض وجهة نظر واحدة بواقع 14 تكراراً وبنسبة 12,7%، وجاءت في المرتبة الرابعة إحصائيات وأرقام بواقع 13 تكراراً وبنسبة 11,8%، ثم جاءت في المرتبة الخامسة عرض وجهتي النظر بواقع 10 تكرارات وبنسبة 9,1%، وجاءت في المرتبة السادسة قوانين بواقع 5 تكرارات وبنسبة 4,5%، وجاءت في المرتبة السابعة بحوث ودراسات بواقع 4 تكرارات وبنسبة 3,6%، وأخيراً جاءت في المرتبة الثامنة برهنة تاريخية بواقع تكرارين اثنين وبنسبة 1,8%، من إجمالي عدد مسارات البرهنة في خطاب صحيفة القدس، نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، البالغ عددها 110 مسارات برهنة.

ويستعرض الباحث فيما يلي أمثلة من مسارات البرهنة المتعلقة بقضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية كما طرحها الخطاب الصحفي لصحيفة القدس:

- **حقائق ووقائع:**

أوضح الكاتب عماد عصفور أنه "لم تكتف عصبة تاج محير بهذا الحد بل تجرأت واقتحمت المعسكر (الإسرائيلي) في بيت إيل وقطعت كوابح السيارات العسكرية بمساعدة جنود من داخل المعسكر وهذه العملية تعتبر حسب قانون الطوارئ السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة الشروع بالقتل العمد"[1] وأشار الكاتب علي بدوان إلى أنه "أقدمت الحكومة (الإسرائيلية) خلال الشهور الماضية على استصدار موافقات عديدة ومنها منح الجمعيات الاستيطانية اليهودية الضوء الأخضر للاستيلاء على العديد من المعالم التراثية والثقافية التاريخية في مدينة القدس، ومنها منزل مفتي فلسطين المرحوم محمد أمين الحسيني، والشروع في إقامة حديقة توراتية على الجهة الشرقية من جبل المشارف والطور والعيسوية في محيط المدينة القريب"[2].

---

(1) عماد عصفور، **مرجع سابق**، ص19.

(2) علي بدوان، **مرجع سابق**، ص19.

- **أقوال مسؤولين:**

أوضح الكاتب عوني صادق أنه "اعتبرت المحامية (الإسرائيلية)، تاليا ساسون تقرير لجنة ليفي متناقضا بصورة فظة مع كافة التشريعات الدولية والقانون الدولي. وقالت القاضية تاليا: إذا كانت لجنة ليفي تهدف من وراء تقريرها إلى جر الحكومة للقول إن القانون الدولي لا يسري على المناطق المحتلة، فإنها بهذا تكون قد وضعت (إسرائيل) في مواجهة مع العالم"[1] وذكر الكاتب خيري منصور "تنسِب مقالة حانوخ داؤوم المنشورة قبل يومين في يديعوت أحرونوت إلى هيلاري كلينتون قولها إنّ باراك سبق أن عرض على الراحل ياسر عرفات كل شيء، ثم تكرر هذا العرض السخي من أولمرت على أبو مازن، يأتي هذا الزعم في سياق الدفاع عن قرار معاقبة الفلسطينيين بعد التصويت على الدولة كمراقب ببناء ثلاثة آلاف وحدة استيطانية، وهكذا يأتي عنصر الكذب ليضاف إلى الحديد والأسمنت في بناء المستوطنات"[2].

- **عرض وجهة نظر واحدة:**

تمثل ذلك في قول الكاتب الأسير المقدسي حسام شاهين "بهذا المعنى، فإننا نقول بملء أفواهنا، وأعلى أصواتنا: نحن لسنا أهم من الاستيطان"[3] وكذلك قول الكاتب عماد عصفور "إن الخطر المحدق بالمنطقة النابع من العقلية اليمينية (الإسرائيلية) سيلقي بظلاله على المنطقة جمعاء وليس فقط على القضية الفلسطينية وسيجتاح معه الإسرائيليين العلمانيين والمعتدلين[4].

- **إحصائيات وأرقام:**

أشار الكاتب علي بدوان إلى أن "الحقائق على الأرض تقول بأن أكثر من (10%) من مساحة الضفة الغربية، والتي تزيد عن (5760) كيلومتراً مربعاً عزلت داخل الجدار الفاصل، إضافة لعزل مناطق الأغوار الفلسطينية التي تمثل (26%) من مساحة الضفة الغربية، بهدف قطع حدود الضفة الغربية عن واقعها العربي (الأردن شرقا)، ولمنع إقامة دولة فلسطينية"[5]. ويضيف في نفس المقال "وتجدر الإشارة إلى أن أعداد المستوطنين في الضفة الغربية بلغت مع نهاية العام 2010 ما مجموعه (517,774) مستوطناً. وتشير الإحصائيات إلى أكثر من (500)

---

(1) عوني صادق، **مرجع سابق**، ص19.

(2) خيري منصور، **مرجع سابق**، ص20.

(3) حسام شاهين، "نحن لسنا أهم من الاستيطان"، **صحيفة القدس**، العدد 15255 (القدس: صحيفة القدس، 2 فبراير 2012) ص18.

(4) عماد عصفور، **مرجع سابق**، ص19.

(5) علي بدوان، **مرجع سابق**، ص19.

ألف مستوطن يتوزعون على أكثر من (450) مستوطنة وبؤرة استيطانية بالضفة الغربية منذ العام 1967، وينفذ هؤلاء المستوطنون عشرات الاعتداءات اليومية ضد الفلسطينيين".

ويشير الكاتب (الإسرائيلي) شاؤول أريئيلي "اتُخذ في مثل هذا الأسبوع قبل عشر سنين قرار حكومي بالبدء ببناء جدار الفصل في الضفة. وقد بُني اليوم 60 في المائة من المسار المخطط له وطوله 815 كم – أطول من الخط الأخضر بثلاثة أضعاف تقريبا – بكلفة تزيد على 11 مليار شيكل، ويُصان بكلفة سنوية تبلغ مليار شيكل. وبقيت ثلاثة منافذ كبيرة على طول الخط الأخضر وأكثر الكتل الاستيطانية وهي: غوش عصيون ومعاليه ادوميم وأريئيل – كدوميم، توجد خارج الجدار المبني"[1].

- **قوانين:**

يقول الكاتب محمد إلياس نزال "إن نقل السكان المدنيين التابعين لقوة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة يشكل مخالفةً جسيمة لنصوص القانون الدولي الإنساني، ليست اقل من تخصيص مساحات من الأراضي المحتلة لإقامة مساكن لهؤلاء عليها، فكيف بتخصيص الأرض ونقل السكان وتوفير البنية التحتية والدعم المالي لتنفيذ ذلك؟! ذلك أن قرار المحكمة العليا إخلاء هذه البؤرة إنما يتم ترجمته بنقل سكانها ومنازلها من الأراضي الفلسطينية الخاصة بأهالي قرية برقة، إلى أراضي القرية المجاورة مخماس"[2].

- **عرض وجهتي النظر:**

استعرض الكاتب محمد النوباني وجهتي نظر بخصوص النظرة للاستيطان الصهيوني أولاهما أنه "وحسب وجهة نظر حكومة نتنياهو فإن (إسرائيل) هي التجسيد المادي للفكرة الصهيونية والاستيطان هو محور تلك الفكرة وركيزتها باعتباره أداة تطبيق المشروع الصهيوني على الأرض"[3] وثانيها كما جاء في نفس المقال أنه "وكما لاحظ المفكر العربي المصري الراحل الدكتور عبدالوهاب المسيري، فإذا كان الاستيطان هو العامل الرئيسي في عملية التهويد فإن التهويد هو هدف الاستيطان والمشروع الصهيوني برمته".

ويطرح الكاتبان إليور ليفي وايتمار فليشمان وجهتي نظر المستوطنين والفلسطينيين بقولهما "وقال المتحدث باسم يتسهار أفراهام بنيامين لسوء الحظ فالجيش (الإسرائيلي) يحافظ على الهدوء لكنه لا يدافع عن (إسرائيل). وفي حالة محاولة الفلسطينيين شن هجمات على

---

(1) شاؤول أريئيلي، "الاستيطان يبطل فكرة الجدار العازل"، **صحيفة القدس**، العدد 15415 (القدس: صحيفة القدس، 11 يوليو 2012) ص16.

(2) محمد إلياس نزال، **مرجع سابق**، ص18.

(3) محمد النوباني، **مرجع سابق**، ص18.

يتسهار، فهناك رجال بيننا يتولون مسؤولية الأمن. شحادة، من جانبه، يقول إن مستوطني يتسهار هم الأكثر تطرفاً. ومن الواضح بالنسبة إلينا أنه ليس كل المستوطنين يتسببون في مشاكل"[1].

ويستعرض الكاتب عاموس هرئيل موقف طرفي الائتلاف الحكومي (الإسرائيلي) من الاستيطان قائلاً: "الجدال في موقف الحكومة من المستوطنين شخصي في بعضه. باراك ويعلون يمقتان الواحد الآخر. ويقف الرجلان على طرفي المتراس في كل مسألة، من المستوطنين وحتى إيران. يعلون مقتنع بان باراك يشعل الحرائق عن قصد، في كل مكان يحاول فيه هو، بيغن ونتنياهو إطفاءها. وبرأيه، يبادر باراك إلى صدامات مع المستوطنين لأغراضه الخاصة ورفع شعبيته بين الجمهور، فيما يدعي تبني سلطة القانون. أما باراك فيشتبه بأن الخوف من الفايغليين يؤثر على تفكير كبار الليكود. وعندما تكون الانتخابات التمهيدية تقترب، فإن قادة الحزب يستقيمون مع خط اليمين المتطرف"[2].

- **بحوث ودراسات:**

أشارت الكاتبة غانية ملحيس إلى أنه "أطلقت رسالة الماجستير للطالب عيسى سميرات حول محددات الاستثمار الفلسطيني من الضفة الغربية في (إسرائيل) والمستوطنات جدلاً وطنياً واسعاً"[3] وذكر الكاتب (الإسرائيلي) تسفي برئيل أنه "أبلغ استطلاع للرأي عن معهد غوتمان وجود كثرة مؤمنة في دولة (إسرائيل) لكن العلمانيين حتى الآن ذوو ضجيج كبير"[4] ويقول الكاتب محمد النوباني "من يريد أن يستكشف موقف نتنياهو من مسألة تجميد الاستيطان على وجه التحديد فان بإمكانه أن يعيد قراءة كتاب نتنياهو مكان تحت الشمس لكي يرى بأم عينيه كيف يفكر الرجل وهل من الممكن أن يوافق حتى على مقولة تجميد الاستيطان كشرط لاستئناف المفاوضات"[5].

- **برهنة تاريخية:**

يشير الكاتب علي بدوان إلى أنه "استولت سلطات الاحتلال على الجزء الأكبر من مقبرة مأمن الله التاريخية في قلب مدينة القدس والتي تضم رفات الآلاف من الشهداء الذي سقطوا على

---

(1) إليور ليفي وايتمار فليشمان، "حرب استنزاف بين القرى الفلسطينية والمستوطنين"، **صحيفة القدس**، العدد 15383 (القدس: **صحيفة القدس**، 9 يونيو 2012) ص2.

(2) عاموس هرئيل، "يشمون انتخابات في الهواء"، **صحيفة القدس**، العدد 15319، **مرجع سابق**، ص17.

(3) غانية ملحيس، **مرجع سابق**، ص45.

(4) تسفي برئيل، "اليمين الاستيطاني يسيطر على وعي الشبيبة"، **صحيفة القدس**، العدد 15255 (القدس: صحيفة القدس، 2 فبراير 2012) ص19.

(5) محمد النوباني، **مرجع سابق**، ص18.

مر العقود الماضية في الدفاع عن المدينة المقدسة وعن أرض فلسطين، كما تضم أيضاً رفات عدد من الصحابة ومنهم الصحابي الجليل عبادة بن الصامت"[1].

وينقل الكاتبان إليور ليفي وايتمار فليشمان عن رئيس مجلس عوريف القروي فوزي شحادة قوله "إيماني أقوى من أسلحتهم. ولدت هنا قبل 50 عاماً، ولم تكن يتسهار حتى قد وضعت أساساتها. المكان الذي يعيشون فيه هناك هو موقع مقدس بالنسبة لي (قبر الشيخ سلمان الفارسي). المستوطنون يزورون قبر يوسف في نابلس حينما يريدون، لكنني لا أستطيع زيارة قبر الشيخ سلمان"[2].

ب-صحيفة الحياة الجديدة:

احتلت حقائق ووقائع المرتبة الأولى من بين مسارات البرهنة في خطاب صحيفة الحياة الجديدة، بواقع 25 تكراراً وبنسبة 43,9%، تلتها أقوال مسؤولين بواقع 10 تكرارات وبنسبة 17,5%، ثم جاءت في المرتبة الثالثة عرض وجهة نظر واحدة بواقع 9 تكرارات وبنسبة 15,8%، وجاءت في المرتبة الرابعة إحصائيات وأرقام بواقع 6 تكراراً وبنسبة 10,5%، ثم جاءت في المرتبة الخامسة كل من قوانين وعرض وجهتي النظر بواقع 3 تكرارات وبنسبة 5,3%، وجاءت في المرتبة السابعة بحوث ودراسات بواقع تكرار واحد وبنسبة 1,8%، ولم تحظ برهنة تاريخية بأي نسبة من إجمالي عدد مسارات البرهنة في خطاب صحيفة الحياة الجديدة نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، البالغ عددها 57 مسار برهنة.

ويستعرض الباحث فيما يلي أمثلة من مسارات البرهنة المتعلقة بقضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية كما طرحها الخطاب الصحفي لصحيفة الحياة الجديدة:

- **حقائق ووقائع:**

يوضح الكاتب عادل عبدالرحمن أنه "في الحادي والعشرين من حزيران/ يونيو الماضي رفعت لجنة ليفي تقريرها لرئيس الوزراء (الإسرائيلي) عن البؤر الاستيطانية في الأراضي المحتلة عام 1967. وطيلة الفترة الماضية بقي تقرير لجنة إدموند ليفي على طاولة نتنياهو، ليس رفضا للتقرير ونتائجه، إنما بحثاً عن الوقت المناسب لتعميمه ونشره في الأوساط (الإسرائيلية)"[3] ويشير الكاتب نير حسون إلى أنه "دخل مستوطنون من ممثلي ارفين موسكوفيتش أمس الأول غرفة في بيت عائلة حمد الله في رأس العمود في شرقي القدس، ويتمتع

---

(1) علي بدوان، **مرجع سابق**، ص19.

(2) إليور ليفي وايتمار فليشمان، **مرجع سابق**، ص2.

(3) عادل عبدالرحمن، **مرجع سابق**، ص24.

رسل موسكوفيتش كما هي الحال في الحالات الأخرى بميزة ليست لسكان القدس العرب وهي أن يستردوا أملاكا تركت في 1948"[1].

- **أقوال مسؤولين:**

يقول الكاتب عدلي صادق "ولعل هذا هو ما دعا ميخائيل سافارد، المستشار القانوني لمنظمة يش دين (الإسرائيلية) لحقوق الإنسان، إلى القول بأن لجنة ليفي تشكلت بالخطيئة، من أجل شرعنة جريمة، ونفذت المهمة التي ألقيت على عاتقها بكاملها، والتقرير ليس قانونياً وإنما أيديولوجي، يتجاهل مبادئ أساسية لسلطة القانون"[2].

- **عرض وجهة نظر واحدة:**

"وبحسب هذا المخطط، يجب على (إسرائيل) أن تتبنى قوانين الاستيطان وأن ترى المستوطنين سكاناً أعلين وأن تعترف بأن المستوطنات والأماكن المقدسة في المناطق هي ملك المستوطنين قبل كل شيء وأن الرواية الصهيونية والدينية والقومية لم تعد تسيطر عليها الدولة الأم"[3].

- **إحصائيات وأرقام:**

ذكر الكاتب عدلي صادق أن "ذلك كله، لتشريع وجود نحو 120 بؤرة استيطانية .فتلك البؤر، حسب الإحصائية التي وردت في تقرير أعدته وقدمته الى شارون، في العام 2005"[4].

- **قوانين:**

يقول الكاتب عادل عبدالرحمن "كما أن التقرير استوقف عدداً من رجال القانون في دولة الابرتهايد (الإسرائيلية) واعتبروه مخالفاً للقانون الدولي"[5] ويستشهد الكاتب عكيفا إلدار بخبير قانون قائلاً "ويذكر بنبنستي بأنه على أي حال القانون (الإسرائيلي) ينطبق شخصيا على المستوطنين وأن إحلاله على المستوطنات لن يحل مشكلة البؤر الاستيطانية التي تقع على أرض خاصة للفلسطينيين. ويتساءل الخبير هل القانون (الإسرائيلي) يسمح بسلب ملك شخص ما؟"[6].

---

(1) نير حسون، "أسرلة القدس الشرقية"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 6050 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 5 سبتمبر 2012) ص17.

(2) عدلي صادق، **مرجع سابق**، ص24.

(3) تسفي برئيل، "اليمين يسيطر على الوعي"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5836 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 2 فبراير 2012) ص 19

(4) عدلي صادق، **مرجع سابق**، ص24.

(5) عادل عبدالرحمن، مرجع سابق، ص24.

(6) عكيفا إلدار، **مرجع سابق**، ص15.

- **عرض وجهتي النظر:**

يقول الكاتب أفيعاد كلاينبرغ "كانت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع توشك أن تصادق على اقتراح قانون لإنفاذ القانون (الإسرائيلي) في المستوطنات بادرت إليه النائبة البرلمانية ميري ريغف من الليكود. ومع نهاية النقاش الأول أيد أكثر أعضاء اللجنة المصادقة على القانون. وفي آخر لحظة أُصيب رئيس اللجنة الوزير يعقوب نئمان بالتردد. وربما ينبغي مع كل ذلك أن نسأل السيد هل يخدم اقتراح القانون هذا قضاياه. وأعلن السيد أن لا. واجتمعت اللجنة من جديد بسرعة وأسقطت القرار. وفي الطريق حاولوا إقناع ميري ريغف بقبول مصالحة نموذجية أخرى من يعقوب نئمان – تأجيل التصويت شهرا – بل جندوا للمهمة الوزير بني بيغن. بيد أن بيغن أعلن أن تسوية ميغرون أسهل من التحادث معها"[1].

- **بحوث ودراسات:**

يستدل الكاتب عادل عبدالرحمن برأي قانوني أكاديمي صدر عن إحدى الجامعات البريطانية بخصوص الاستيطان قائلاً "والاستفادة من رؤية القانونيين البريطانيين، الذين طالبوا بفرض مقاطعة مالية وتجارية على المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفق ما نشرته الاستشارة القانونية، وسلمتها جامعة كامبريدج الى الحكومة البريطانية وحكومات باقي الدول الاوروبية"[2].

وذكر الكاتب (الإسرائيلي) تسفي برئيل أنه "أبلغ استطلاع للرأي عن معهد غوتمان وجود كثرة مؤمنة في دولة (إسرائيل) لكن العلمانيين حتى الآن ذوو ضجيج كبير"[3].

ج- صحيفة فلسطين:

احتلت حقائق ووقائع المرتبة الأولى من بين مسارات البرهنة في خطاب صحيفة فلسطين، بواقع 3 تكرارات وبنسبة 30%، تلتها كل من إحصائيات وأرقام وقوانين وعرض وجهة نظر واحدة بواقع تكرارين اثنين لكل منهما وبنسبة 20%، ثم جاءت في المرتبة الخامسة بحوث ودراسات بواقع تكرار واحد وبنسبة 10%، ولم تحظ كل من أقوال مسؤولين، وعرض وجهتي النظر، وبرهنة تاريخية بأي نسبة من إجمالي عدد مسارات البرهنة في خطاب صحيفة

---

(1) أفيعاد كلاينبرغ، "ليس لحكومة نتنياهو معارضة حقيقية تخشاها"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5940 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 16 مايو 2012) ص18.

(2) عادل عبدالرحمن، **مرجع سابق**، ص24.

(3) تسفي برئيل، "اليمين يسيطر على الوعي"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5836 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 2 فبراير 2012) ص19.

فلسطين نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، البالغ عددها 10 مسارات برهنة.

ويستعرض الباحث فيما يلي أمثلة من مسارات البرهنة المتعلقة بقضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية كما طرحها الخطاب الصحفي لصحيفة فلسطين:

- **حقائق ووقائع:**

أوضح الكاتب نبيل السهلي أنه "بعد النجاح الدبلوماسي الجزئي الذي حققه الفلسطينيون من خلال قبول فلسطين عضواً كامل العضوية في اليونسكو قبل عدة أشهر، أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراراً في نهاية مارس/آذار المنصرم يقضي بإجراء تحقيق في الانتهاكات (الإسرائيلية) الناتجة عن الاستيطان على حقوق الفلسطينيين، وهو ما لاقى ترحيبا فلسطينيا"[1].

- **إحصائيات وأرقام:**

أكد الكاتب نبيل السهلي أنه "قد صادرت الحكومات (الإسرائيلية) المتعاقبة أكثر من 40% من مساحة الضفة الغربية البالغة 5800 كيلومتر مربع لمصلحة إنشاء المستوطنات والطرق الالتفافية التي تربط بينها، ناهيك عن سيطرة (إسرائيلية) على أكثر من 80% من مساحة مدينة القدس"[2] وأضاف في ذات المقال قائلاً "ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الجدار العازل –الذي سيصل طوله إلى (720) كيلومتر وسيلتهم نحو 42% من مساحة الضفة الغربية– يعد هو الآخر من أكبر النشاطات الاستيطانية (الإسرائيلية) غير الشرعية في عمق الضفة الغربية. وقد أكدت ذلك هيئات دولية عديدة في مقدمتها محكمة العدل الدولية التي استصدرت قرارا يعد الجدار عملاً إسرائيلياً غير شرعي، وهو بذلك مناف للقوانين الدولية"[3].

- **بحوث ودراسات:**

يقول الكاتب نبيل السهلي "تشير الدراسات إلى أن النشاطات الاستيطانية (الإسرائيلية) منذ العام 1967 وحتى بداية العام 2012 أدت إلى بناء (151) مستوطنة (إسرائيلية) في الضفة الغربية تستحوذ على (350) ألف مستوطن (إسرائيلي)، ناهيك عن 26 مستوطنة تلف القدس بطوقين من المستوطنات، ويتركز فيها أكثر من 180 ألف مستوطن (إسرائيلي)"[4].

---

(1) نبيل السهلي، **مرجع سابق**، ص15.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص15.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص15.

(4) **المرجع السابق نفسه**، ص15.

• **قوانين:**

ذكر الكاتب نبيل السهلي أنه "من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه يمكن الاعتماد على قرارات الشرعية الدولية إزاء المعلم الأساسي للاحتلال، أي المستوطنات (الإسرائيلية)، حيث نصت القوانين الدولية على حماية حقوق المواطنين في أرضهم الواقعة تحت الاحتلال، فميثاق جنيف المدني للعام 1949 يشير في مادته (49) الفقرة السادسة إلى أن "القوة المحتلة لا يجب أن تنقل أو تحول جزءا من سكانها إلى الأراضي التي احتلتها"[1].

• **عرض وجهة نظر واحدة:**

اعتبر الكاتب جمال أبو ريدة أن "توجه السلطة إلى اللقاءات الاستكشافية هو عمل غير مبرر على الإطلاق، ولا يخدم المصلحة الفلسطينية من قريب أو بعيد، فضلاً عن أنه يظهرها بمظهر الطرف الضعيف الذي يدور في الفلك الأمريكي سلبًا وإيجابًا، ومن شأن هذا الموقف زيادة الابتزاز الأمريكي لها مستقبلاً، لتكون طرفًا في لعبة المحاور في المنطقة العربية"[2].

3- أوجه الاتفاق والاختلاف بين صحف الدراسة:

أ- اتفقت صحف الدراسة الثلاث على ترتيب أولويات مسار البرهنة "حقائق ووقائع" حيث احتل المرتبة الأولى فيها جميعاً، بنسبة 42,7% في خطاب صحيفة القدس، وبنسبة 43,9% في خطاب صحيفة الحياة الجديدة، وبنسبة 30% في خطاب صحيفة فلسطين.

ب- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات أقوال مسؤولين حيث جاء فيهما في المرتبة الثانية بنسبة 13,6% في القدس، 17,5% في الحياة الجديدة، بينما لم يحظ بأي نسبة في فلسطين.

ج- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات عرض وجهة نظر واحدة حيث جاءت فيهما في المرتبة الثالثة بنسبة 12,7% في القدس، و15,8% في الحياة الجديدة، بينما جاءت في صحيفة فلسطين في المرتبة الثانية بنسبة 20%.

د- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات إحصائيات وأرقام حيث جاءت في المرتبة الرابعة بنسبة 11.8% في القدس و10,5% في الحياة الجديدة، بينما جاءت في صحيفة فلسطين في المرتبة الثانية (مكرر) بنسبة 20%.

ه- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات عرض وجهتي النظر حيث جاءت في المرتبة الخامسة في كل منهما بنسبة 9,1% في القدس، و5,3% في الحياة الجديدة، بينما لم تحظ بأي نسبة في فلسطين.

---

(1) نبيل السهلي، **مرجع سابق**، ص15.

(2) جمال أبو ريدة، **مرجع سابق**، ص20.

و- اتفقت صحيفتا القدس والحياة الجديدة في ترتيب أولويات بحوث ودراسات حيث جاءت فيهما في المرتبة السابعة، بنسبة 3,6% في القدس، و1,8% في الحياة الجديدة، بينما جاءت في صحيفة فلسطين بالمرتبة الخامسة وبنسبة 10%.

ز- اختلفت صحف الدراسة الثلاث في ترتيب أولويات قوانين حيث جاءت في فلسطين في المرتبة الثانية (مكرر) بنسبة 20%، وفي الحياة الجديدة في المرتبة الخامسة (مكرر) بنسبة 5,3% وفي القدس في المرتبة السادسة بنسبة 4,5%.

ح- انفردت صحيفة القدس من بين صحف الدراسة بوجود بنسبة 1,8%، من برهنة تاريخية بينما لم تحظ برهنة تاريخية بأي نسبة في خطاب صحيفتي الحياة الجديدة وفلسطين.

الفصل الخامس
مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

الفصل الخامس
مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بتحليل المضمون، وتحليل الخطاب وتفسيرها، وتقديم التوصيات، وذلك سعياً لتحقيق الفائدة على صعيد تقويم الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية.

وتم تقسيم الفصل الخامس إلى ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: مناقشة نتائج تحليل المضمون.

المبحث الثاني: مناقشة نتائج تحليل الخطاب.

المبحث الثالث: التوصيات.

المبحث الأول
مناقشة نتائج دراسة تحليل المضمون

يسعى هذا المبحث إلى مناقشة نتائج تحليل المضمون، وتم تقسيم المبحث إلى مطلبين حيث يتناول المطلب الأول نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالسمات العامة لمحتوى المعالجة الصحفية في صحف الدراسة، أما المطلب الثاني يتضمن نتائج الدراسة التحليلية الخاصة للسمات العامة لشكل المعالجة الصحفية بصحف الدراسة.

المطلب الأول: نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالسمات العامة لمحتوى المعالجة الصحفية في صحف الدراسة الثلاث:

يتناول هذا المطلب مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بردود الفعل الفلسطينية على الاستيطان التي اهتمت بنشرها صحف الدراسة، والمناطق الجغرافية الاستيطانية كما تناولتها صحف الدراسة على مستوى محافظات الضفة الغربية، والمصادر الصحفية للموضوعات التي تناولت قضايا الاستيطان، والمصادر الأولية للموضوعات التي تناولت هذه القضايا، ونوع الأطر الإعلامية التي قدمت من خلالها صحف الدراسة حدث الاستيطان.

أولاً: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بردود الفعل الفلسطينية على الاستيطان كما تناولتها صحف الدراسة الثلاث:

جاءت فئة لا توجد ردود فعل بنسبة كبيرة جداً وهي 51.8، ثم جاء موضوع مقاومة شعبية في المرتبة الأولى لردود الفعل الفلسطينية على قضية الاستيطان في صحف الدراسة الثلاث بنسبة 17.8%، وهي نسبة مرتفعة (إذا أخذنا في الاعتبار نسبة عدم وجود ردود فعل) تعكس مدى اهتمام صحف الدراسة الثلاث بموضوع المقاومة الشعبية، وهو موضوع أصبح له حضور قوي في الخطاب الإعلامي والسياسي الفلسطيني في السنوات الأخيرة وينسجم تماماً مع الخطاب الرسمي وخاصة أنه لم تظهر في الدراسة التحليلية أي نسبة للمقاومة المسلحة، وهو ما يتفق مع التفسير الذي ذهب إليه موقع رسمي تابع للسلطة الفلسطينية من أن "خيار المقاومة الشعبية بدأ يستعيد زخمه وأهميته في الآونة الأخيرة؛ وذلك في ظل غياب المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، وحالة التهدئة السائدة نسبياً في قطاع غزة؛ ما جعل المقاومة الشعبية القاسم المشترك والحل التوافقي المتاح، في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ القضية الفلسطينية"[1].

---

(1) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، "المقاومة الشعبية الفلسطينية"، **موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا الإلكتروني**، على الرابط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9241، تاريخ الزيارة 2014/11/5.

وهذا ما ذهبت إليه دراسة صلاح العويصي من أن "هناك أطراف فلسطينية عديدة بدأت تلتفت لفعالية استراتيجية المقاومة اللاعنفية مثل الحكومة الفلسطينية، وحركة فتح وخاصة بعد المؤتمر السادس في بيت لحم الذي نادى بالمقاومة الشعبية، ومعظم الفصائل والحركات الفلسطينية حتى داخل حركة حماس أصبحت مقتنعة بإمكانية تبني هذا النوع من المقاومة، بشكل أو بآخر"[1]. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة رامي خريس من أن "أطروحة المقاومة السلمية حصلت على النسبة الأكبر في صحيفة الحياة الجديدة."[2].

وجاء في المرتبة الثانية لردود الفعل موضوع جهود دبلوماسية وسياسية بنسبة 15.8%، وهي نسبة مرتفعة أيضاً تعكس اهتماماً كبيراً من قبل صحف الدراسة بهذه الجهود، ويلاحظ من بيانات الدراسة التحليلية أن موضوع جهود دبلوماسية وسياسية احتل في صحيفة الحياة الجديدة موقعاً متقدماً أكثر من الصحيفتين الأخريين، ويرى الباحث أن الاهتمام بهذا الموضوع بهذه النسبة العالية مباشرة بعد المقاومة الشعبية يؤكد على اهتمام صحف الدراسة بإبراز خيارات ردود الفعل المفضلة لدى الشعب الفلسطيني على الاستيطان خلال فترة الدراسة.

تلاه في المرتبة الثالثة موضوع بيانات وتصريحات ومؤتمرات بنسبة 10%، وهذا اهتمام كبير من قبل صحف الدراسة بهذه الموضوعات، ويتوافق مع النتيجتين السابقتين.

ثم جاء في المرتبة الرابعة موضوع مقاطعة منتجات المستوطنات بنسبة 3%، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع غيرها من الموضوعات وربما يشير هذا إلى ضعف مواكبة صحف الدراسة لهذا الموضوع من ردود الفعل الفلسطينية، والذي يعتبر ذا أهمية في مقاومة الاستيطان، ويمثل موضع اتفاق بين جميع أطياف الشعب الفلسطيني وتمت رعايته رسمياً حينما "صادق الرئيس محمود عباس في 26 نيسان 2010م على قانون لحظر ومكافحة منتجات وخدمات المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية، وإحلال المنتجات الوطنية محلها؛ دعماً للاقتصاد الوطني الفلسطيني، ولتوفير فرص تسويقية أفضل للسلع والبضائع الفلسطينية"[3].

ثم جاء موضوع دعاوى قانونية في المرتبة الخامسة بنسبة 1.6%، وهي نسبة منخفضة قد تعكس عدم الثقة لدى الفلسطينيين في اللجوء إلى دعاوى قانونية أمام المحاكم (الإسرائيلية)؛ لأنها محاكمة تابعة لحكومة احتلال الذي أوجد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية. حيث إن

---

(1) صلاح العويصي، ""المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد اتفاق إعلان مبادئ/ أوسلو بلعين ونعلين نموذجاً" **رسالة ماجستير غير منشورة** (غزة: جامعة الأزهر، 2013) ص7.

(2) رامي خريس، **مرجع سابق**، ص 216.

(3) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، "مقاطعة منتجات المستوطنات (لمحة عامة)"، **موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا الإلكتروني**، على الرابط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9271، تاريخ الزيارة 2014/11/5.

"المحكمة العليا لإسرائيل، وهي تؤدي دور محكمة العدل العليا، لا تتيح للفلسطينيين سبيلاً واضحاً للانتصاف. فقد دأبت محكمة العدل العليا على الإذعان لحكومة (إسرائيل) في المسائل المتعلقة بالمستوطنات وجعلت من مسألة مشروعية المستوطنات مسألة غير قابلة للتقاضي بشأنها"[1].

ومما يلاحظ أن موضوع عمليات مسلحة ضد المستوطنين لم ينل أي نسبة من إجمالي ردود الفعل البالغ عددها 241 موضوعاً. وهذا يشير إلى أنه على الرغم من الاختلاف السياسي والأيديولوجي بين صحف الدراسة إلاّ أنها اتفقت في ترتيب أولويات هذا الموضوع، وربما يعود السبب إلى التراجع الملحوظ في المقاومة المسلحة وخاصة ضد المستوطنين والمستوطنات خلال فترة الدراسة في الضفة الغربية، وهو ما تمت الإشارة إليه في مناقشة المقاومة الشعبية. وهذا يختلف مع ما توصلت إليه دراسة رامي خريس من أن "اهتمام صحيفة فلسطين في أطروحة المقاومة المسلحة يفوق صحيفة الحياة الجديدة"[2].

ثانياً: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالمناطق الجغرافية الاستيطانية (على مستوى محافظات الضفة الغربية) كما تناولتها صحف الدراسة:

جاءت محافظة القدس في مقدمة المحافظات التي تم تناول موضوعات الاستيطان في نطاقها الجغرافي في صحف الدراسة الثلاث بنسبة 27,6%. وقد اتفقت صحف الدراسة منفردة في ترتيب أولوياتها بحيث احتلت المرتبة الأولى فيها جميعاً، بنسبة 34,1% في صحيفة فلسطين، و29,7% في صحيفة القدس، و20,7% في صحيفة الحياة الجديدة. والنسبة في الحياة الجديدة تقل بشكل ملموس عن نظيرتيها. وهذا الاهتمام العام بمحافظة القدس يعكس الموقع المتقدم لها في أجندة صحف الدراسة وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة جواد الدلو حيث أشارت إلى أنه "وبشكل عام فإن اهتمام صحف الدراسة بقضايا القدس جيد من حيث التكرار والمساحة"[3] ويشير هذا الاهتمام أيضاً من جهة أخرى إلى الاستهداف الصهيوني المحموم للمدينة المقدسة، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة أمين يحيى عواد "سياسة التهويد

---

(1) مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية وعلى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية"، **الأمم المتحدة**، 7 فبراير 2013، متوفر على الرابط
http://www.wafainfo.ps/pdf/international_report_2014.PDF، تاريخ الزيارة 2014/11/5

(2) رامي خريس، **مرجع سابق**، ص 215.

(3) جواد الدلو، "قضايا القدس في الصحافة الفلسطينية"، **مرجع سابق**.

(الإسرائيلية) في القدس الشرقية وتبعاتها في ظل العملية السلمية (1993–2010م) التي أكدت أنه على صعيد الاستيطان، منذ عام 1993م تعمل (إسرائيل) على تكثيف الاستيطان في القدس، واستجلاب أعداد هائلة من المستوطنين، ليقيموا مكان سكانها الأصليين لتهويد المدينة، وكثفت من بناء المستوطنات وتوسيع مستوطنات قائمة، استكمالاً لسياسة الأطواق الاستيطانية"[1].

كما أن أجندة الصحف الثلاث اتفقت في ترتيب أولويات محافظة الخليل التي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 16.8%، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة صلاح أبو الرب من أن "(إسرائيل) تعتبر مدينة الخليل منطقةً ذات أهمية تاريخية لليهود، وأن مدينة الخليل شكلت ثاني مدينة بعد القدس يتم الاستيطان فيها وإقامة البؤر الاستيطانية داخل أحيائها بدوافع دينية"[2].

كما اتفقت أجندة الصحف الثلاث في ترتيب أولويات محافظة رام الله والبيرة التي جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 13.4%، تلتها محافظة بيت لحم في المرتبة الرابعة بنسبة 8%، وكذلك أولت صحف الدراسة اهتماماً لمحافظة نابلس بنسبة 4,4%، ثم محافظة سلفيت بنسبة 3,8%، وهذا يدل على الاستهداف المنظم من قبل حكومة الاحتلال بالاستيطان في هذه المحافظات.

وجاء اهتمام صحف الدراسة بمحافظة أريحا والأغوار بنسبة 2,6%، وهو اهتمام منخفض، بالنظر إلى استهداف منطقة الأغوار الفلسطينية بالاستيطان، وإلى أهمية هذه المنطقة الفلسطينية في الفكر الصهيوني الاستيطاني، وهو ما أكده خبير الاستيطان خليل التفكجي حيث "بدأ شارون في بلورة رؤيته لحدود الدولة العبرية منذ العام 1983، وعندما قرر بناء جدار الفصل عام 2001 وضع أمامه خطة أخرى لضم المناطق الشرقية من الضفة فور استكمال بناء الجدار. وبالنسبة إلى شارون فان ضم الأغوار يحقق له خمسة أهداف استراتيجية هي: السيطرة على حوض المياه الجوفي الشرقي، والقضاء على إمكان إقامة دولة فلسطينية من خلال مصادرة مناطق التوسع العمراني المستقبلي لهذه الدولة، ومنع التواصل الجغرافي بين الضفة والأردن، والقضاء على إمكانات التوسع الاقتصادي الزراعي والصناعي، وحرمان الفلسطينيين من مدخل للبحر الميت حيث يمكن لهم تطوير نوع من السياحة العلاجية"[3].

وجاء الاهتمام بمحافظة قلقيلية منخفضاً بنسبة 2,2%، ثم محافظة طوباس بنسبة 1,8%. وينخفض اهتمام صحف الدراسة أكثر بمحافظة جنين بنسبة 0,8%، وأخيراً محافظة طولكرم بنسبة 0,2%، من إجمالي المناطق الجغرافية الاستيطانية.

---

(1) أمين يحيى عواد، **مرجع سابق**، ص201.

(2) صلاح أبو الرب، **مرجع سابق**، ص157.

(3) صحيفة الحياة، "تنفيذاً لخطة وضعها شارون في مطلع الثمانينات. ضم (إسرائيل) غور الأردن يلغي أسس دولة فلسطينية"، **مرجع سابق**.

وبشكل عام تتفق أجندة صحف الدراسة من حيث المناطق الجغرافية الاستيطانية للاستيطان مع ما أورده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بخصوص ترتيب المحافظات حسب عدد المستوطنات الجاثمة على أراضيها من الأكثر إلى الأقل، وهي: محافظة القدس، محافظة رام الله والبيرة، محافظة الخليل، محافظة أريحا والأغوار، محافظة بيت لحم، محافظة سلفيت، محافظة نابلس، محافظة قلقيلية، محافظة طوباس، محافظة جنين، محافظة طولكرم"[1].

ثالثاً: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالمصادر الصحفية لموضوعات الاستيطان كما تناولتها صحف الدراسة:

تشير بيانات الدراسة التحليلية إلى أن مصادر الصحيفة والمراسل جاءت في المرتبة الأولى من بين المصادر الصحفية بنسبة 41.5%، أي أن صحف الدراسة اعتمدت في تناولها لقضية الاستيطان بشكل كبير على مصادرها الخاصة، وهذا يعكس اهتماماً كبيراً من قبل صحف الدراسة بالقضية المطروحة. وبما أن الصحف تعمد إلى توظيف هذه المصادر في مجال توجيه معالجات الخطاب الصحفي لأحداث القضية، فإن اعتماد صحف الدراسة على مصادرها الخاصة بهذه النسبة يشير إلى سعي هذه الصحف لامتلاك روايتها الصحفية التي تتفق مع سياستها التحريرية.

تلاها في المرتبة الثانية من المصادر الصحفية وكالة وفا بنسبة 17.8%، لكن يلاحظ أن الاعتماد على وكافة وفا في صحيفة فلسطين لم يحظ بأي نسبة، بينما حظيَ في صحيفة القدس بنسبة 17.4%، وفي صحيفة الحياة الجديدة بنسبة 29.9%، ويؤكد حضور وكالة وفا بنسبة عالية في صحيفتي القدس والحياة الجديدة تأثرهما بالخطاب الفلسطيني الرسمي وهو ما أكدته دراسة سلام أحمد عبده حيث أشار إلى أن "الأطر الخبرية للمجلات موضوع الدراسة اعتمدت على المصادر الرسمية بشكل أساسي في متابعة الاعتداءات (الإسرائيلية) على قطاع غزة، لذلك جاء خطابها الإعلامي متوافقاً مع الخطاب السياسي الرسمي للحكومة المصرية، وهو ما يتفق مع سياستها التحريرية"[2].

وجاء في المرتبة الثالثة من المصادر الصحفية (متعددة المصادر) بنسبة 12.4%، وهي نسبة مرتفعة نسبياً لكنها لا تعطي دلالة معينة على تأثر صحف الدراسة بخلفياتها الفكرية والسياسية، لأنها قد تشتمل على مصادر خاصة وأخرى عامة.

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص31.

(2) سلام أحمد عبده، **مرجع سابق**، ص180 و181.

وجاءت المصادر الصحفية (الإسرائيلية) في المرتبة الرابعة بنسبة 10.6%، وهذه النسبة المرتفعة جاءت بسبب استعانة صحيفتي القدس والحياة الجديدة بالمقالات المترجمة من الصحف (الإسرائيلية) وعددها 53 مقالاً، بينما لم يظهر في الدراسة أي مقال في صحيفة فلسطين.

وجاء في المرتبة الخامسة (لم تذكر المصادر) بنسبة 7.4% وهذه النسبة المرتفعة جاءت بسبب وجود 36 تكراراً لها في صحيفة القدس، بينما لم يوجد في الحياة الجديدة إلا تكرارٌ واحد، ولم يوجد في صحيفة فلسطين أي تكرار، وهذا خلل لا يتناسب مع التجربة العريقة لصحيفة القدس.

وجاء في المرتبة السادسة مصدر الكاتب بنسبة 4%، وهي نسبة غير مرتفعة تشير إلى ضعف حضور المقالات في صحف الدراسة، وإن تفوقت صحيفة القدس على الصحيفتين الأخريين في النسبة، حيث جاءت نسبة المقالات فيها 6.7%، بينما جاءت 2.2% في الحياة الجديدة و2.5% في فلسطين.

وجاءت في المرتبة السابعة المصادر العالمية بنسبة 3.4%، وهو ما يشير إلى قلة اعتماد صحف الدراسة على المصادر العالمية في موضوعات الاستيطان، وهذا شيء إيجابي أكده اعتماد صحف الدراسة على مصادرها الصحفية الخاصة والمصادر الأولية الفلسطينية، رغم ما لوكالات الأنباء العالمية من انتشار واسع على صعيد كونها مصدراً أساسياً من المصادر الصحفية. وهذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة زهير عابد ومروان الصادق من أن "وكالات الأنباء العالمية كانت المصدر الأول لصحف الدراسة في معالجتها للحرب السادسة"[1]، مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن عينة الصحف في دراستهما هي القدس، الحياة الجديدة والأيام، بينا عينة هذه الدراسة هي القدس، الحياة الجديدة، وفلسطين.

وجاءت قدس برس وصفا في المرتبتين الثامنة والتاسعة بنسبة 1.2% و0.8%، ولم تظهر أي نسبة لهما إلا في صحيفة فلسطين، وهو ما يؤكد مرة أخرى تأثر صحف الدراسة بخلفياتها الفكرية والسياسية عند الاستعانة بالمصادر الصحفية، وتأكيداً على هذه الملاحظة جاءت معاً في المرتبة العاشرة بنسبة 0.6%، ولم يظهر لها حضور إلا في صحيفة الحياة الجديدة.

وأخيراً جاءت المصادر العربية في المرتبة الحادية عشرة والأخيرة بنسبة 0.2%، ولم يكن لها حضور إلا في صحيفة فلسطين، ويشير هذا الضعف في المصادر العربية إلى ضعف الاهتمام العربي بشكل عام بقضية الاستيطان (الإسرائيلي) في فلسطين، وهو ما يتفق مع النتيجة التي خلصت إليها دراسة جواد الدلو وجمال السماك من أن "اهتمام الصحف الخليجية على

---

(1) زهير عابد ومروان الصادق، **مرجع سابق**.

الإنترنت بانتفاضة الأقصى من حيث التكرار والمساحة ضعيف، خاصة أن الصحف التي خضعت للتحليل تمثل الشهور الثلاثة الأولى للانتفاضة"[1].

ويرى الباحث أن بروز المصادر الفلسطينية بهذه النسبة من بين المصادر الصحفية يؤكد انسجام هذه الصحف مع رؤيتها الوطنية تجاه قضية الاستيطان.

رابعاً: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالمصادر الأولية لموضوعات الاستيطان كما تناولتها صحف الدراسة:

تشير بيانات الدراسة التحليلية إلى أن المصادر الفلسطينية غير الرسمية جاءت في مقدمة المصادر الأولية لموضوعات الاستيطان كما تناولتها صحف الدراسة بنسبة 48,5%، تلتها المصادر الفلسطينية الرسمية بنسبة 23%، وهذا يعني أن المصادر الفلسطينية احتلت ما نسبته 71,5% من مجموع المصادر الأولية وهي نسبة مرتفعة وتؤكد ما ذكرناه في مناقشة المصادر الصحفية بخصوص انسجام هذه الصحف مع رؤيتها الوطنية تجاه قضية الاستيطان.

ثم جاءت المصادر (الإسرائيلية) غير الرسمية بنسبة 12,9%، تلتها المصادر (الإسرائيلية) الرسمية بنسبة 10,8%، أي أن مجموع المصادر الأولية (الإسرائيلية) 23,7% وهي نسبة غير مرتفعة بالنظر إلى أن الفاعل الأساسي في موضوع الاستيطان هو الاحتلال (الإسرائيلي).

ويلاحظ أن صحيفة الحياة الجديدة اختلفت مع نظيرتيها: القدس وفلسطين في ترتيب أولويات المصادر الأولية (الإسرائيلية) الرسمية وغير الرسمية، حيث جاءت الرسمية في المرتبة الثالثة بنسبة 9% وغير الرسمية في المرتبة الرابعة بنسبة 8,5%، بينما جاءتا بالعكس في صحيفتي القدس وفلسطين، حيث جاءت غير الرسمية فيهما في المرتبة الثالثة بنسبة 15,4%، و12,7% بالترتيب، وجاءت الرسمية فيهما في المرتبة الرابعة وبنسبة 10,9%، و10,8% بالترتيب. وهذا الاختلاف بين صحف الدراسة يظهر تفاوتاً في كيفية التعاطي مع المصادر الأولية (الإسرائيلية) الرسمية وغير الرسمية، ويشير إلى اختلاف السياسة التحريرية والتوجهات الفكرية لصحف الدراسة.

وجاءت المصادر الدولية بنسبة 3,6%، وأخيراً المصادر العربية بنسبة 1,1%، من إجمالي المصادر الأولية البالغ عددها 526 مصدراً، وهذا ينسجم أيضاً مع ما تم ذكره في مناقشة المصادر الصحفية، والذي يؤكد حضور المصادر الدولية بنسب متواضعة، وضعف حضور المصادر العربية بشكل عام، ويرى الباحث أن صحف الدراسة باعتمادها على المصادر

---

(1) جواد الدلو وجمال السماك، **مرجع سابق**.

الأولية الفلسطينية بنسبة عالية تؤكد على مكانة القضية المطروحة في أجندتها كقضية وطنية من الدرجة الأولى.

خامساً: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالإطار الإعلامي لموضوعات الاستيطان كما تناولتها صحف الدراسة:

تشير بيانات الدراسة التحليلية إلى أن إطار الصراع جاء في المرتبة الأولى من الأطر الإعلامية لموضوعات الاستيطان كما تناولتها صحف الدراسة بنسبة 75.4%، وهو ما تحقق في كل صحيفة على حدة، وهذا ينسجم تماماً مع كون موضوع الدراسة هو الاستيطان (الإسرائيلي) بما يشمل الاستيلاء والمصادرة بالقوة والاعتداء على ممتلكات الشعب الفلسطيني. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة نسرين حسونة حيث جاء إطار الصراع في مقدمة الأطر المستخدمة في قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية"[1].

وجاء إطار المسؤولية في المرتبة الثانية بنسبة 13%، وهو ما كان موضع اتفاق أيضاً بين صحف الدراسة، فخطاب الصحف في هذه الحالة يبرز أهمية تحمل المسؤولية تجاه موضوع مصيري كالاستيطان (الإسرائيلي).

وانخفض مستوى اهتمام صحف الدراسة بكل من الإطار الأخلاقي الذي جاء في المرتبة الثالثة بنسبة 4.8%، ثم إطار النتائج الاقتصادية الذي جاء في المرتبة الرابعة بنسبة 3.8%، أعقبه في المرتبة الخامسة إطار الاهتمامات الإنسانية بنسبة 3%، من إجمالي الأطر الإعلامية البالغ عددها 499 تكرارات.

وهذا يشير إلى أجندة الصحف الفلسطينية في تقديم حدث الاستيطان من خلال إطار الصراع الذي سيطر بشكل أساسي على مشهد الأطر الإعلامية، وهو ما يمكّن الصحف من إبراز حقيقة العدوان الاستيطاني (الإسرائيلي) على الشعب الفلسطيني.

ومن الملاحظ أن إطار الاهتمامات الإنسانية تراوح في صحف الدراسة بين المرتبة الرابعة والخامسة، وهو ما يشير إلى ضعف لدى صحف الدراسة في هذا الجانب بالنظر إلى كثرة الموضوعات التي تأخذ الطابع الإنساني الناجمة عن الاعتداءات المستمرة للمستوطنين وجيش الاحتلال على الفلسطينيين وممتلكاتهم.

---

(1) نسرين حسونة، **مرجع سابق**، ص295.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالسمات العامة لشكل المعالجة الصحفية في صحف الدراسة الثلاث:

أولاً: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالفنون الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة لتغطية موضوعات الاستيطان:

أشارت بيانات الدراسة التحليلية إلى أن فن الخبر الصحفي جاء في المرتبة الأولى من الفنون الصحفية المستخدمة في صحف الدراسة لتغطية موضوعات الاستيطان، بنسبة 75.8%، وهو ما يتفق مع دراسة زهير عابد ومروان الصالح حيث أبزت نتائجها "أن الصحف الثلاث اعتمدت على الخبر الصحفي بشكل أساسي في معالجة الحرب السادسة وتداعياتها على القضية الفلسطينية"[1]. ويتفق ذلك أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة رامي العجلة حيث " كان من أبرز نتائج الدراسة تركيز صحيفتي الدراسة على الخبر في تناول قضية القدس بفارقٍ كبير مع الأشكال الصحفية الأخرى مثل المقال، والتحقيق، والتقرير، والحديث"[2]. وهذه النتيجة تشير إلى اقتصار دور صحف الدراسة على التغطية الخبرية وممارستها لهذه الوظيفة على حساب وظائف أخرى هامة مثل التفسير والشرح والإرشاد والتوجيه لتعبئة الرأي العام نحو القضية المطروحة (الاستيطان).

وجاء في المرتبة الثانية فن المقال الصحفي بنسبة 15.2% بما في ذلك 53 مقالاً مترجماً بنسبة 10,6% من إجمالي الفنون الصحفية وبنسبة 69.7% من إجمالي المقالات الصحفية، بمعنى أن ما تبقى للمقالات غير المترجمة بأنواعها المختلفة (الافتتاحي والتحليلي والعمود الصحفي) 30.3% وهي نسبة قليلة جداً لصحف فلسطينية تسعى لتقديم معالجة وخطاب صحفي ينبع من فلسطينيتها تجاه قضية وطنية كبرى بحجم الاستيطان، حتى وإن كانت غالبية المقالات (الإسرائيلية) من كتاب إسرائيليين يتبنون موقفاً معارضاً لحكومتهم (الإسرائيلية) بخصوص موضوع أو أكثر من موضوعات الاستيطان. ويجدر الإشارة إلى أن صحيفة فلسطين انفردت عن الصحيفتين الأخريين بعدم وجود أي مقال (إسرائيلي) مترجم، وربما يعود هذا إلى طبيعة التوجه السياسي والأيديولوجي لصحيفة فلسطين.

وجاء الاهتمام بفن التقرير الصحفي منخفضاً حيث حاز على نسبة 8,6%، وجاء الاهتمام بفن الحديث الصحفي قليلاً جداً بنسبة 0,4%، من إجمالي الفنون الصحفية البالغ عددها 499 تكراراً.

---

(1) زهير عابد ومروان الصالح، **مرجع سابق**، ص43.

(2) رامي العجلة، **مرجع سابق**.

وهذه النسبة العالية من اعتماد صحف الدراسة على الخبر الصحفي على حساب التقرير والحديث بشكل خاص، وعلى حساب المقال بشكل أقل، يشير إلى تقصير هذه الصحف في تنويع الفنون الصحفية المستخدمة لديها بشكل كاف بالنظر إلى أهمية بقية الفنون لتسليط الضوء على المخططات الاستيطانية (الإسرائيلية) وتحليلها وكشف مراميها وأبعادها وآثارها الخطيرة على الشعب الفلسطيني.

ومما يلاحظ في هذا السياق أن صحيفة القدس تميزت عن نظيرتيها باستخدام المقال الافتتاحي والحديث الصحفي بينما خلت منهما الصحيفتان الأخريان، وهذه ميزة إيجابية في صحيفة القدس.

ثانياً: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالمساحة التي أفردتها صحف الدراسة لموضوعات الاستيطان:

أوضحت بيانات الدراسة التحليلية أن المساحة التي احتلتها موضوعات الاستيطان المنشورة في عينة صحف الدراسة الثلاث بلغت 26093,6 سم/عمود من المساحة الإجمالية لعينة صحف الدراسة البالغة 1371572 سم/عمود، أي ما نسبته 1,9%. أما على مستوى كل صحيفة على حدة فإن صحيفة فلسطين تقدمت على صحيفتي القدس والحياة الجديدة حيث حازت على ما نسبته 2,3% من إجمالي مساحة عينة صحيفة فلسطين، وجاءت بعدها صحيفة الحياة الجديدة التي بلغت نسبتها 2,2%، بينما جاءت نسبة صحيفة القدس 1,6%.

وهذا يدل على أن صحيفة فلسطين تفوقت على نظيرتيها في حجم الاهتمام بقضية الاستيطان، مع الأخذ في الاعتبار حجم وعدد صفحات كل صحيفة، حيث إن صحيفة فلسطين صحيفة نصفية (تابلويد).

فلو –جدلاً– أن موضوعات الاستيطان المنشورة في صحيفة القدس، نشرت في صحيفة الحياة الجديدة لكانت نسبتها 2,8%، ولو نشرت في صحيفة فلسطين لكانت نسبتها 4,2%، وهذا راجع إلى أن إجمالي عدد صفحات عينة القدس التي خضعت للتحليل بلغ 1732 صفحة من القطع العادي (ستاندارد) حيث تراوح عدد صفحات الصحيفة بين 36 و52 صفحة، وبلغ إجمالي عدد الصفحات في عينة الحياة الجديدة 1144 صفحة من القطع العادي (ستاندارد) وتراوح عدد صفحات الصحيفة بين 16، 20، 24، 28 و32 صفحة، بينما بلغ إجمالي عدد صفحات عينة فلسطين 1396 صفحة من القطع النصفي (تابلويد) وتراوح عدد صفحات الصحيفة بين 20، 28 و32 صفحة.

ثالثاً: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بموقع موضوعات الاستيطان في صحف الدراسة:

تشير بيانات الدراسة التحليلية إلى أن موضوعات الاستيطان المنشورة في الصفحة الأولى جاءت بما نسبته 26.1%، وقد تفوقت صحيفة القدس على صحيفتي الحياة الجديدة وفلسطين في نسبة موضوعات الاستيطان المنشورة على الصفحة الأولى تلتها صحيفة الحياة الجديدة، حيث حازت الصحف الثلاث على 32.3%، و23.4%، و20%، بالترتيب على التوالي.

وتعكس النسبة الإجمالية اهتماماً من قبل صحف الدراسة بقضية الاستيطان وموضوعاتها المختلفة، إذ إن الصفحة الأولى تفوق في أهميتها بقية الصفحات.

وتعكس بيانات الدراسة التحليلية ضعفاً في اهتمام صحف الدراسة بنشر موضوعات الاستيطان في الصفحة الأخيرة التي تلي الصفحة الأولى في الأهمية، إذ جاءت بواقع تكرار واحد فقط وبنسبة 0.2%، من إجمالي فئة الموقع البالغ عددها 499 تكراراً. وقد انفردت صحيفة فلسطين بوجود هذا الموضوع الوحيد عن الاستيطان في الصفحة الأخيرة. **ويرى الباحث أن اهتمام صحف الدراسة بنشر موضوعات الاستيطان على الصفحة الأولى لم يرافقه اهتمام مماثل بنشر مثل هذه الموضوعات على الصفحة الأخيرة التي تليها في الأهمية، وهذا خلل لدى صحف الدراسة بالنظر إلى أهمية القضية المطروحة.**

رابعاً: مناقشة نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالمعالجة التيبوغرافية لموضوعات الاستيطان في صحف الدراسة:

1- العناوين:

تشير بيانات الدراسة التحليلية إلى أن العنوان الممتد جاء في المرتبة من العناوين المستخدمة في صحف الدراسة، بنسبة 89,2%، تلاه في المرتبة الثانية العنوان العريض بنسبة 5,6%، ثم جاء في المرتبة الثالثة العنوان العمودي بنسبة 4,2%، وأخيراً جاء العنوان المانشيت في المرتبة الرابعة بنسبة 1%، من إجمالي العناوين المستخدمة والبالغ عددها 499 عنواناً.

ويرى الباحث أن هذه البيانات تعكس ضعف اهتمام صحف الدراسة باستخدام العنوان المانشيت والعنوان العريض على الرغم من أهميتهما، فالعناوين "من أهم العناصر التيبوغرافية التي ترشد القارئ إلى قراءة الموضوعات المختلفة والتي تميز موضوعاً عن آخر"[1] وقد تفوقت صحيفة القدس على نظيرتيها في استخدام العنوان المانشيت حيث جاء فيها بنسبة 1,5%، وجاء في صحيفة الحياة الجديدة بنسبة 1,1%، بينما لم يحظ العنوان المانشيت بأية نسبة في صحيفة

(1) سمير محمود، **مرجع سابق**، ص90.

فلسطين، وهذا ما ينسجم مع نتيجة الدراسة التحليلية بخصوص الموضوعات المنشورة على الصفحة الأولى، حيث أشارت إلى تفوق صحيفة القدس على صحيفتي الحياة الجديدة وفلسطين.

2- عناصر الإبراز:

تشير بيانات الدراسة التحليلية إلى أن إجمالي عدد عناصر الإبراز المستخدمة في صحف الدراسة بلغ 173 تكراراً، أتت الصور الفوتوغرافية في المرتبة الأولى منها بنسبة 77,5%، وهذه النسبة العالية للصور الفوتوغرافية تدل على إدراك صحف الدراسة لأهمية الصورة الصحفية، فمن البديهي أن الصحف "توظف كافة إمكانياتها الشكلية (موقع ومساحة النشر – استخدام العناوين والصور) والتأثيرية (القالب الصحفي) في سبيل التأكيد على فكرة معينة أو مجموعة من الأفكار في تناول موضوعات الصراع وأطرافه"[1].

ولوحظ من خلال بيانات الدراسة التحليلية انخفاض مستوى الاهتمام من قبل صحف الدراسة باستخدام الألوان التي جاءت بنسبة 9,2%، والإطارات التي حازت على ما نسبته 6,4%، ثم التظليل بنسبة 5,2%. ولم تستخدم صحيفة الحياة الجديدة من عناصر الإبراز سوى الصور الفوتوغرافية، وهذا يدل على عدم اهتمامها بالعناصر التي لم تستخدمها وهي الألوان والإطارات والتظليل والرسوم.

وجاءت الرسوم والخرائط بنسبة قليلة (1,7%) على أهميتها في موضوع مثل الاستيطان. **ويرى الباحث أنه كان من المفيد والضروري أن يكون للخرائط والرسوم التوضيحية حضور أكثر في صحف الدراسة، لا سيما وأن الساحة الرئيسية للاستيطان هي الجغرافيا الفلسطينية.**

---

(1) رانيا حيدر، **مرجع سابق**، ص269.

المبحث الثاني
مناقشة نتائج دراسة تحليل الخطاب

المطلب الأول: مناقشة نتائج دراسة تحليل الخطاب الخاصة بالأطروحات:

أولاً: مناقشة النتائج الخاصة بمواد الرأي في صحف الدراسة:

يتضح من بيانات الدراسة التحليلية أن المقالات المترجمة من الصحف (الإسرائيلية) جاءت في المركز الأول بواقع 53 تكراراً بنسبة 67.9% من إجمالي مواد الرأي التي تم تحليلها في صحف الدراسة الثلاث والبالغ عددها 78 مادة. وكان نصيب صحيفة القدس من المقالات (الإسرائيلية) ما نسبته 54.7%، وصحيفة الحياة الجديدة 45,3%، بينما خلت صحيفة فلسطين منها.

وجاء المقال التحليلي في المرتبة الثانية من مواد الرأي بنسبة 17.9%، تلاه العمود الصحفي في المرتبة الثالثة بنسبة 7.7%، ثم جاء المقال الافتتاحي الذي انفردت به صحيفة القدس في المرتبة الرابعة بنسبة 3.8%، وأخيراً جاء حديث الرأي في المرتبة الخامسة بنسبة 2.6%، وهو ما انفردت به أيضاً صحيفة القدس.

ويرى الباحث أن هذه النسب تدل على وجود تنوع يميز صحيفة القدس في مجال استخدام الفنون الصحفية الخاصة بمواد الرأي، حيث لم يحظ كل من المقال التحليلي والافتتاحي وحديث الرأي بأي نسبة من إجمالي مواد الرأي المنشورة في صحيفة الحياة الجديدة، ولم يحظ كل من المقال الافتتاحي وحديث الرأي بأي نسبة من إجمالي مواد الرأي المنشورة في صحيفة فلسطين.

موقف الباحث من نشر المقالات (الإسرائيلية) المترجمة في الصحف الفلسطينية:

ربما يكون مبرر صحيفتي القدس والحياة الجديدة لنشر هذه النسبة العالية من المقالات المترجمة من الصحف الإسرائيلية، أنها بمضمونها تخدم الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه قضية الاستيطان، وهذا صحيح إلى حد كبير كما أظهرت ذلك نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالخطاب الصحفي سواء من ناحية الأطروحات أو من ناحية القوى الفاعلة، لكن يؤخذ على الصحيفتين الفلسطينيتين ما يأتي:

1- هناك عدم توازن بين هذه المقالات المترجمة والمقالات المنتجة فلسطينياً وهو ما يشير إلى خلل في خطاب الصحف الفلسطينية، إذ إن الأولوية يجب أن تذهب للمقالات الفلسطينية، وليس ذلك فقط بل من الضروري أن يكون هناك فرق واضح في العدد لصالح المقالات الفلسطينية.

2- مما لاحظه الباحث أثناء التحليل أن هناك تشابهاً كبيراً بين صحيفتي القدس والحياة الجديدة فيما يتعلق بنشر المقالات الإسرائيلية، بحيث يتم نشر نفس المقال أو المقالات في الصحيفتين وفي نفس اليوم، وهذا يشير إلى أن المصدر الذي يقوم بترجمتها وتوزيعها أو بيعها هو مصدر واحد* يشرف عليه الباحث عطا القيمري، وبالتالي يكون له دور في انتقاء الخطاب والتحكم في وقت نشر هذه المقالات، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

أ- نشرت كل من صحيفة القدس[1] وصحيفة الحياة الجديدة[2] في يوم الاثنين الموافق 30 أبريل 2012، نفس المقالات (الإسرائيلية) المترجمة بخصوص الاستيطان وعددها أربعة، للكتاب إيتان هابر، وبن درور يميني، وجدعون ليفي، وأسرة تحرير هآرتس.

ب- كما نشرت صحيفة القدس[3] وصحيفة الحياة الجديدة[4] في يوم الأربعاء الموافق 5 سبتمبر 2012، نفس المقالات (الإسرائيلية) المترجمة بخصوص الاستيطان وعددها ثلاثة، للكتاب نير حسون، وبوعز أوكون، وأسرة تحرير هآرتس.

وهذا الأمر تكرر عدة مرات، وهو ما يتفق مع ما لاحظه الباحث من انقطاع هذه المقالات المترجمة فجأة في الصحيفتين معاً بشكل لافت خلال الفترة الممتدة من 2012/9/21 حتى 2012/12/26، وهو دليل إضافي على دور الجهة الموزعة لهذه المقالات المترجمة في التحكم بها، وبالتالي التأثير على نوعية الخطاب.

3- أن كثيراً من هذه المقالات المترجمة ركزت على موضوع البؤر الاستيطانية، خاصة بعد صدور تقرير القاضي إدموند ليفي الذي شرعن هذه البؤر. وصحيح أن محتوى هذه المقالات يعارض وجود البؤر الاستيطانية، لكن هذه المعارضة لا تشمل الاستيطان بشكل عام في الضفة الغربية، وهو الموضوع الأهم بالنسبة للفلسطينيين نظراً لخطورته وآثاره المدمرة.

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة قام بها الباحث عاطف الرفوع حول موقف خمس صحف إسرائيلية من محددات الصراع وفي مقدمتها الاستيطان حيث خلصت الدراسة

---

* تم التأكد من ذلك من خلال مكالمة هاتفية أجراها الباحث مع بشار برماوي نائب رئيس تحرير صحيفة الحياة الجديدة مساء الخميس الموافق 2014/12/11.

(1) صحيفة القدس، العدد 15343 (القدس: صحيفة القدس، 30 أبريل 2012) ص16.

(2) صحيفة الحياة الجديدة، العدد 5924 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 30 أبريل 2012) ص20.

(3) صحيفة القدس، العدد 15469 (القدس: صحيفة القدس، 5 سبتمبر 2012) ص16.

(4) صحيفة الحياة الجديدة، العدد 6050 (رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 5 سبتمبر 2012) ص17.

إلى أن "الصحف الخمس متفقة جميعها على التعامل مع محددات الصراع بما يخدم الكيان (الإسرائيلي)، وهي وإن تباينت فيها بعض الآراء إلا أن الأساس يبقى واحداً وحيداً، ولهذا كانت النتيجة أن مسألة الاستيطان احتلت نسبة 71.64% من مجموع ما كتب من نصوص حول محددات الصراع. وهكذا يتضح أن مسألة الاستيطان ستبقى محدداً للصراع متأججاً وذلك ما تدل عليه هذه النسبة المرتفعة جداً من المقالات التي كتبت وهي 71.64% من مجموع ما نشر في الصحف (الإسرائيلية) الخمس التي تناولتها الدراسة، فغالبية الآراء رافضة للانسحاب، رافضة لإعادة الأراضي، رافضة لوقف الاستيطان، وهو ما لا يقبل به الطرف العربي موضوع الصراع[1].

4- أنه لا يتم تنقية هذه المقالات من بعض المصطلحات والمواقف التي تتناقض والموقف الوطني الفلسطيني، ومنها استخدام مصطلح يهودا والسامرة بدلاً من الضفة الغربية، ووجود بعض الأدوار الإيجابية لقوى فاعلة (إسرائيلية) حكومية مثل نتنياهو وباراك بسبب إخلاء بعض البؤر الاستيطانية، علماً أن تصرف أقطاب حكومة الاحتلال لا يكون بأي حال من الأحوال في مصلحة الشعب الفلسطيني. ومن أمثلة المصطلحات (الإسرائيلية) المستخدمة في صحف الدراسة، "يهودا والسامرة" التي وردت في مقال الكاتب (الإسرائيلي) إيتان هابر المنشور في صحيفة الحياة الجديدة، وإن كانت وضعت هذا المصطلح بين أقواس صغيرة"[2]. أما صحيفة القدس التي نشرت نفس المقال في نفس اليوم فقد استبدلت هذا المصطلح (الإسرائيلي) بالمصطلح الفلسطيني "الضفة الغربية"[3]، وهذا هو المطلوب من جميع الصحف الفلسطينية.

ثانياً: مناقشة النتائج الخاصة بتحليل الأطروحات:

أشارت بيانات الدراسة التحليلية الخاصة بالأطروحات إلى أن إجمالي عدد الأطروحات في صحف الدراسة بلغ 125 أطروحة، كان نصيب صحيفة القدس منها 72 أطروحة، وصحيفة الحياة الجديدة 38 أطروحة، وصحيفة فلسطين 15 أطروحة، **وهذا يعكس التفوق الكبير لصحيفة القدس في خطابها الخاص بالأطروحات المتعلقة بالاستيطان، وهو أساساً مرتبط بما**

---

(1) عاطف الرفوع، **الإعلام الإسرائيلي ومحددات الصراع (الصحافة نموذجاً)**، ط1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004)، ص318.

(2) إيتان هابر، **مرجع سابق**، ص20.

(3) إيتان هابر، "العالم لن يقبل ببقاء الاستيطان الإسرائيلي"، **صحيفة القدس**، العدد 15343، (القدس: صحيفة القدس، 2012/4/30)، ص 16.

توصلت إليه الدراسة التحليلية بخصوص تفوق صحيفة القدس في استخدام وتنويع مواد الرأي، كما يعكس ضعف حضور صحيفة فلسطين فيما يتعلق بمواد الرأي.

وتبين أن أطروحة "حكومة الاحتلال تقدم كافة أشكال الدعم للمستوطنين"، جاءت على مستوى صحف الدراسة بالمرتبة الأولى بنسبة 22.4%، مع الإشارة إلى أن هذه الأطروحة لم ترد في صحيفة فلسطين. **مما يدل على أن الخطاب الصحفي الفلسطيني أراد ان يبرز هذه الحقيقة ويجعلها في الصدارة، وهو ما ينسجم مع الخطاب السياسي الفلسطيني بكافة أطيافه.** كما أن هذه الحقيقة ماثلة للعيان ومجسدة على الأرض كما تؤكد ذلك الكثير من التقارير، فالحكومة (الإسرائيلية) هي التي تأخذ وتنفذ القرارات المتعلقة بالاستيطان ابتداء من الاستيلاء على الأرض الفلسطينية ومصادرتها بالقوة ومروراً بعمليات البناء والتوسعة وليس انتهاء بتوفير الحماية والأمن وكل الظروف المريحة للمستوطنين.

ثم جاءت أطروحة إحداث تغيير ديموغرافي لصالح اليهود في المرتبة الثانية وبنسبة 21.6%، **وهذه النسبة المرتفعة للأطروحة تؤكد على مدى إدراك صحف الدراسة لخطورة موضوع التغيير الديموغرافي القسري الذي تمارسه حكومة الاحتلال عن طريق الاستيطان،** وهو ما أكدته دراسة عايش قاسم من أن "الصراع الديموغرافي شكل أحد أهم مداخل الصراع (الإسرائيلي) الفلسطيني"[(1)].

ثم جاءت أطروحة الاستيطان يدمر عملية السلام والمفاوضات ويقضي على حل الدولتين، بنسبة 15.2% في المرتبة الثالثة، **وهي نسبة مرتفعة تعكس تأثر الخطاب الصحفي بلغة الخطاب السياسي الفلسطيني أيضاً كما هو الحال في الأطروحة الأولى، وربما يكون لهذا الأمر علاقة بما أشرنا إليه أعلاه من ضعف حضور أطروحات صحيفة فلسطين ذات التوجه السياسي المعارض للخطاب الرسمي الفلسطيني.** وتتفق هذه الأطروحة مع ما توصلت إليه دراسة بلال إبراهيم من أن "المشروع الاستيطاني انطلق في الضفة الغربية من الدواعي والاحتياجات الأمنية المزعومة من قبل الحكومات (الإسرائيلية)، إلا أن الأبعاد السياسية المتمثلة في تقسيم الأرض لاستبعاد قدرة الفلسطينيين على إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس هي الدافع الحقيقي لهذا المشروع"[(2)].

وجاءت أطروحة مخالفة الاستيطان للقانون الدولي في المرتبة الرابعة وبنسبة 10.4%، وهو ما يشير إلى اهتمام الصحف الفلسطينية بإبراز تناقض الاستيطان مع القوانين الدولية، وهي أطروحة تنسجم مع الرأي العالمي بهذا الخصوص. وتتفق هذه الأطروحة مع ما توصلت لها

---

(1) عايش قاسم، **مرجع سابق**، ص170.

(2) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص185.

دراسة عاشور موسى من "أن قيام دولة الاحتلال بالإجراءات الاستيطانية والضم هو أبرز مخالفة تقوم بها (إسرائيل) لأنها تخرق مبدأً أساسياً من مبادئ القانون الدولي المعاصر"[1].

ثم جاءت أطروحة تقطيع أواصر الضفة الغربية في المرتبة الخامة وبنسبة 4%، تلتها في المرتبة السادسة أطروحة تهويد القدس وعزلها عن الضفة الغربية بنسبة 3.2%، وهما نسبتان متواضعتان بالنظر إلى خطورة ما يحدث من تغييرات جوهرية لصالح الاحتلال (الإسرائيلي) على الأرض الفلسطينية في جميع الضفة الغربية بما فيها القدس، حيث تشير الوقائع إلى أن مدينة القدس تتعرض لحملة صهيونية محمومة تهدف إلى تغيير معالمها العربية وإضفاء الطابع اليهودي عليها، كما أن انخفاض نسبة أطروحة تهويد القدس لا يتناسب مع كون القدس "هي جوهر الصراع العربي (الإسرائيلي)"[2] وتتفق هذه الأطروحة مع ما توصلت إليه دراسة فوزي الجدية من أن "الكيان الصهيوني استخدم العديد من السياسات للسيطرة على الأراضي في شرقي القدس، وأن المستوطنات اليهودية هي مستوطنات عنصرية، لأن كل سكانها من المتطرفين اليهود، وأن هذه المستوطنات جاءت للسيطرة على الأراضي الفلسطينية وطرد السكان الأصليين منها"[3]. وكذلك مع ما توصلت إليه دراسة رياض العيلة وأيمن شاهين من أن "مدينة القدس تحتل أهمية خاصة في مخططات الاستيطان (الإسرائيلي)، بحكم أبعادها السياسية، التي تهدف إلى فرض الأمر الواقع لجهة تهويد المدينة وضمها إلى الاحتلال كعاصمة أبدية لها"[4].

واتفقت الدراسة بخصوص أطروحتي تهويد القدس وعزلها عن بقية الضفة الغربية وتقطيع أواصر الضفة الغربية، مع دراسة نسرين حسونة التي جاءت الأطروحتان فيها كأطروحة واحدة وبرزت في صحيفة فلسطين بنسبة 6.4% من إجمالي أطروحات الصحيفة ولم تبرز بأي نسبة في صحيفة الحياة الجديدة ، في حين برزتا في هذه الدراسة بنسبة 6.7% في صحيفة فلسطين، ولم تبرزا بأي نسبة في صحيفة الحياة الجديدة.

وجاءت أطروحة (إسرائيل) تستغل عملية السلام والمفاوضات لتكثيف الاستيطان، وأطروحة لوم السلطة وتحميلها المسؤولية في المرتبتين السابعة والثامنة وبنسبة 2.4% لكل

---

(1) عاشور موسى، **مرجع سابق**، ص195.

(2) كمال الأسطل، "مستقبل مدينة القدس في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي في المدينة بعد عام 1967" **الأعمال الكاملة لمؤتمر القدس الدولي الأول** (غزة – بيروت – القدس)، 2007، ص214 – 280.

(3) فوزي الجدبة، **مرجع سابق**، ص121.

(4) رياض العيلة وأيمن شاهين، **مرجع سابق**، ص936

منهما، حيث تشير الأطروحة الأولى إلى خطاب فلسطيني عام تتفق عليه كافة الأطراف ولا يتأثر بالخلفية السياسية والفكرية لصحف الدراسة، أما الأطروحة الأخرى فهي موجودة في صحيفة فلسطين بنسبة 13.3% من إجمالي أطروحات صحيفة فلسطين، وفي صحيفة القدس بنسبة 1.4% من إجمالي أطروحات صحيفة القدس، ولم تحظَ بأي نسبة في صحيفة الحياة الجديدة، **ويرى الباحث أن هذه النسب بخصوص أطروحة لوم السلطة وتحميلها المسؤولية تعكس بالضرورة تأثر صحف الدراسة بخلفياتها السياسية والفكرية.**

ثم جاءت أطروحة حكومة الاحتلال تحمي المستوطنين وتتحمل مسؤولية جرائمهم في المرتبة التاسعة بنسبة 1.6%، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع التواطؤ الواضح للعيان من قبل حكومة الاحتلال مع المستوطنين والتستر على جرائمهم وأحياناً كثيرة حمايتهم، وجاء في نفس المرتبة (التاسعة) ثلاث أطروحات تقع جميعها في مقترحات أو مطالبات لمجابهة الاستيطان وهي إخلاء البؤر الاستيطانية، وتبني استراتيجية وخطاب جديد، وتبني القوة والرد على الاستيطان بنسبة 1.6% لكل منهما، حيث جاءت الأطروحة الأولى بشكل أساسي من المقالات المترجمة، وهي تعكس رؤية كُتَّابِها الإسرائيليين الذين يعارضون البؤر الاستيطانية، لكنهم لا يعارضون الاستيطان بشكل عام (إلا القليل جداً منهم)، أما الأطروحتان الأخريان فتعتبر نسبتهما منخفضة، وهو ما يشير إلى أولوية ضعيفة لهما في صحف الدراسة، وأخيراً جاءت في المرتبة الثانية عشرة كل من أطروحة مقاطعة منتجات المستوطنات وأطروحات إتمام المصالحة بين حركتي فتح وحماس بنسبة 0.8%، وهي نسبة منخفضة جداً تشير إلى ضعف اهتمام صحف الدراسة بهما.

وعلى مستوى الصحف ككل وردت تحت فئة مقترحات أو مطالبات بشأن الاستيطان مجموعة من الأطروحات، برز من بينها الدعوة الضمنية لاستخدام القوة التي وردت في أحد مقالات صحيفة القدس (كانت القوة دائماً هي الطريق إلى تحقيق العدل والدفاع عن الحق)"[1]، **وهذا ربما يشير إلى وجود مسافة بين خطاب صحيفة القدس والخطاب الرسمي الفلسطيني، بخلاف صحيفة الحياة الجديدة الحكومية التي تتبنى الموقف الرسمي الفلسطيني، وقد يشير أيضاً إلى أن صحيفة القدس تمنح كتابها هامشاً من الحرية.**

وانفردت صحيفة فلسطين بأطروحة لوم السلطة وتحميلها المسؤولية بنسبة 1,7% من إجمالي أطروحات صحف الدراسة الثلاث، **وهو ما يشير بوضوح إلى تأثير توجه الصحيفة السياسي والأيديولوجي على خطابها الصحفي.**

---

(1) عوني صادق، **مرجع سابق**، ص19.

المطلب الثاني: مناقشة نتائج دراسة تحليل الخطاب الخاصة بالقوى الفاعلة:

1- صحيفة القدس:

أ- القوى الفاعلة الفلسطينية:

الصفات: أشارت بيانات الدراسة التحليلية إلى **حضور ضعيف للقوى الفاعلة الفلسطينية في صحيفة القدس من حيث الصفات سلباً أو إيجاباً**، فقد بلغ عددها 4 تكرارات، منها صفتان إيجابيتان للشعب الفلسطيني وصفتان سلبيتان للسلطة الفلسطينية، وهو ما يؤكد النتيجة التي خلص إليها الباحث في مناقشة الأطروحات من وجود مسافة ما، بين خطاب صحيفة القدس والخطاب الرسمي الفلسطيني.

الأدوار: وبالنسبة لأدوار القوى الفاعلة فقد سجلت حضوراً بلغ 9 تكرارات توزعت بين 3 إيجابية ذهبت اثنتان للشعب الفلسطيني وواحدة للسلطة الفلسطينية، و6 أدوار سلبية ثلاثة منها للسلطة الفلسطينية وواحدة للحركات الوطنية واثنتان لأخرى.

ب- القوى الفاعلة (الإسرائيلية):

الصفات: حظيت قوة فاعلة (إسرائيلية) واحدة هي قوى سلام بسمة إيجابية واحدة، بينما أظهرت الدراسة وجود 12 سمة سلبية لصفات القوى الفاعلة (الإسرائيلية)، 8 منها منسوبة لجهات حكومية (الحكومة حظيت ب 6 سمات ونتنياهو حظي باثنتين) وسمتان سلبيتان منسوبتان للمستوطنين وسمتان أخريان منسوبتان لأحزاب. **ويرى الباحث أن هذه النسب تنسجم مع خطاب فلسطيني واضح ضد الدعم الحكومي (الإسرائيلي) للاستيطان والمستوطنين.**

الأدوار: وعلى صعيد أدوار القوى الفاعلة (الإسرائيلية) فقد أشارت الدراسة التحليلية إلى وجود 19 سمة إيجابية للأدوار، ذهبت منها 11 سمة إيجابية لجهات حكومية موزعة كالآتي: 3 للحكومة و2 لنتنياهو و6 لباراك، بينما ذهبت 6 سمات إيجابية لقوى سلام واثنتان من السمات الإيجابية للقاضية تاليا ساسون التي أعدت في عام 2005 تقريراً حول البؤر الاستيطانية رحب به الفلسطينيون كثيراً.

وليس مستغرباً وجود نسبة من السمات الإيجابية لأدوار القوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة القدس لكل من قوى سلام والقاضية ساسون. **أما المستغرب فهو أن يذهب ما نسبته حوالي 58% من السمات الإيجابية لأدوار قوى فاعلة حكومية (إسرائيلية) منها رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الجيش باراك، وهذا في رأي الباحث يتنافى مع الخطاب الرسمي والشعبي الفلسطيني، وهو من سلبيات نشر المقالات (الإسرائيلية) المترجمة دون تدقيق لمحتواها.**

وأظهرت الدراسة التحليلية وجود 75 سمة سلبية لأدوار القوى الفاعلة (الإسرائيلية) ذهب منها 60 سمة لجهات حكومية تصدرتها الحكومة (22 سمة) ثم نتنياهو (13 سمة) ثم الجهاز القضائي (7 سمات) ثم باراك (سمتان) وحكومية أخرى (16 سمة) كما ذهبت (12 سمة سلبية) للمستوطنين وسمتان للأحزاب وواحدة لأخرى.

ويرى الباحث أن التناقض في صحيفة القدس برز من وجود نسبة عالية نسبياً من السمات الإيجابية للأدوار المنسوبة للجهات الحكومية (الإسرائيلية).

ج- القوى الفاعلة العربية:

الصفات: تشير نتائج الدراسة التحليلية إلى ضعف شديد في حضور القوى الفاعلة العربية إزاء قضية الاستيطان، حيث أظهرت هذه النتائج عدم وجود سمات إيجابية مطلقاً ووجود سمتين سلبيتين اثنتين للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة العربية.

الأدوار: وبالنسبة لسمات الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة العربية، فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود أي سمة إيجابية ووجود سمة سلبية واحدة.

وفي رأي الباحث فإن هذا الضعف للقوى الفاعلة العربية يعود إلى سببين، أولاهما ضعف الدور العربي الفعلي تجاه قضية الاستيطان، وثانيهما أن أكثر مقالات الدراسة التحليلية كانت (إسرائيلية) مترجمة، ولم تكن معنية بتناول المواقف العربية بقدر ما هي معنية بمناقشة المسألة إسرائيلياً.

د- القوى الفاعلة الدولية:

الصفات: أظهرت النتائج عدم وجود سمات إيجابية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية. ومن خلال تحليل السمات السلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية البالغ عددها 23 سمة، نجد أن غالبية هذه السمات كانت من نصيب المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية التي حازت على ما نسبته 60.9%، تلتها (في المرتبة الثانية) أوروبا/ الاتحاد الأوروبي بنسبة 26.1%، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 13% من هذه السمات السلبية للصفات. **ويرى الباحث أن هذه النتيجة تثير استغراباً وتساؤلاً حول ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية صاحبة المواقف الداعمة للاحتلال (الإسرائيلي) والمواقف الضعيفة تجاه الاستيطان، والعكس صحيح بالنسبة للمواقف الأوروبية التي عبرت باستمرار عن معارضتها للمشاريع الاستيطانية.**

الأدوار: أما تحليل السمات الإيجابية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية، وعدد هذه السمات 12 سمة، فقد حازت أوروبا/ الاتحاد الأوروبي على ما نسبته 66,7%، أعقبها المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية بحصوله على ما نسبته 25%، ثم أخرى بحصولها على ما نسبته 8,3%.

وبتحليل السمات السلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية، جاءت الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي/ الأسرة الدولية في المرتبة الأولى بواقع 5 تكرارات وبنسبة 29.4% لكل منهما، ثم أخرى بنسبة 23.6% وأخيراً أوروبا/ الاتحاد الأوروبي بنسبة 17.6% من السمات السلبية. ومن الأمثلة على الدور السلبي للولايات المتحدة الأمريكية ما قاله الكاتب مصطفى البرغوثي "إن الولايات المتحدة منعت إصدار قرار من مجلس الأمن يدين الاستيطان"[1].

ويرى الباحث أن هذه النتائج عدّلت إلى حد ما من الخلل الذي أشرنا إليه في تحليل السمات السلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة.

2- الحياة الجديدة:

أ- القوى الفاعلة الفلسطينية:

الصفات: تشير نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالقوى الفاعلة الفلسطينية في صحيفة الحياة الجديدة، إلى أن حكومة غزة (أو حركة حماس) احتلت المرتبة الأولى في السمات السلبية المنسوبة لصفات القوى الفاعلة الفلسطينية بواقع 4 تكرارات وبنسبة 60%، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة نسرين حسونة حيث "حيث تقدمت حركة حماس القوى الفاعلة الفلسطينية في صحيفة الحياة الجديدة في غلبة السمات السلبية عليها"[2]، تلتها أخرى التي تشمل بعض الفلسطينيين بواقع تكرارين وبنسبة 40%، بينما لم تحظ بقية القوى الفاعلة الفلسطينية بأي نسبة من السمات السلبية البالغ عددها 6 سمات. **وهذا يعكس مدى تأثير توجه الصحيفة السياسي والحزبي على خطابها الصحفي فصحيفة الحياة الجديدة الفتحاوية رأت في خطابها الصحفي أن تتصدر حكومة غزة الحمساوية الصفات السلبية.** وهذا يتفق مع دراسة رامي خريس حيث "وردت صفات كتائب القسام سلبية مطلقة في صحيفة الحياة الجديدة"[3].

ولم توجد أي سمات إيجابية منسوبة لصفات القوى الفاعلة الفلسطينية.

الأدوار: وبتحليل نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالسمات الإيجابية والسلبية المنسوبة لأدوار القوى الفاعلة الفلسطينية في صحيفة الحياة الجديدة، نجد أن الشعب الفلسطيني حصل على سمة إيجابية واحدة منسوبة لدوره بنسبة 100% وحصلت كل من السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير وحركات وطنية وأحرى، على سمة سلبية واحدة منسوبة لأدوارها وبنسبة 25% لكل منهم.

---

(1) مصطفى البرغوثي، **مرجع سابق**، ص18.

(2) نسرين حسونة، **مرجع سابق**، ص243.

(3) رامي خريس، **مرجع سابق**، ص 219.

ويرى الباحث أن بروز ما نسبته 50% من السمات السلبية المنسوبة لأدوار السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير في صحيفة الحياة الجديدة يدل على وجود هامش من الحرية لكتاب الصحيفة التابعة رسمياً للسلطة الفلسطينية.

ب- القوى الفاعلة (الإسرائيلية):

الصفات: تشير نتائج الدراسة التحليلية الخاصة بالقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة الحياة الجديدة، إلى وجود صفة إيجابية واحدة وبنسبة 100% منسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة الحياة الجديدة، وهي لقوى سلام، وهذا أمر ليس مستغرباً في ظل الجهود التي تقوم بها قوى سلام خاصة فيما يتعلق بمساعدة بعض الفلسطينيين المتضررين من الاستيطان في رفع دعاوى قانونية.

وبتحليل الصفات السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة الحياة الجديدة نجد أن الحكومة ورئيس الحكومة "نتنياهو" جاءا في المرتبة الأولى بنسبة 28% لكل منهما، وجاء في المرتبة الثالثة المستوطنون بنسبة 24%، تلاهم في المرتبة الرابعة حكومية أخرى وأحزاب، بنسبة 8% لكل منهما، وجاء في المرتبة السادسة أخرى بنسبة 25%، بينما لم تحظ بقية القوى بأي نسبة تُذكر.

ويرى الباحث أن هذه النسب، كما هو الحال مع صحيفة القدس، تنسجم مع خطاب فلسطيني واضح ضد الدعم الحكومي (الإسرائيلي) للاستيطان والمستوطنين.

الأدوار: وبتحليل نتائج سمات الأدوار للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة الحياة الجديدة نجد أن قوى السلام جاءت في المرتبة الأولى من الأدوار الإيجابية المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) بنسبة 50%، وجاء وزير الجيش "باراك" في المرتبة الثانية بنسبة 30%، أما الحكومة ورئيس الحكومة "نتنياهو" فجاءا في المرتبة الثالثة بنسبة 10% لكل منهما، بينما لم يحظ الجهاز القضائي وحكومية أخرى ومستوطنون وأحزاب وأخرى بأي نسبة.

وكما هو الحال بالنسبة لصحيفة القدس فإن وجود السمات الإيجابية لأدوار قوى (إسرائيلية) حكومية مثل باراك ونتنياهو جاء من كتاب المقالات المترجمة من الصحف (الإسرائيلية) بسبب موضوع إخلاء البؤر الاستيطانية.

أما بالنسبة للأدوار السلبية فقد جاء رئيس الحكومة "نتنياهو" في المرتبة الأولى من الأدوار السلبية المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) بنسبة 30.2%، وجاء مستوطنون في المرتبة الثانية بنسبة 26.4%، ثم جاء في المرتبة الثالثة حكومية أخرى بنسبة 18.8%، أما في المرتبة الرابعة فجاءت الحكومة بنسبة 13.2%، وجاء في المرتبة الخامسة وزير الجيش "باراك"

والجهاز القضائي وأحزاب بنسبة 3.8% لكل منهم، ولم تحظَ قوى سلام وأخرى بأي نسبة من الأدوار السلبية.

ويرى الباحث أن هناك تقارباً شديداً في خطابي القدس والحياة الجديدة فيما يتعلق بالقوى الفاعلة (الإسرائيلية)، خاصة وجود نسبة ملموسة من السمات الإيجابية لصفات وأدوار القوى الفاعلة الحكومية (الإسرائيلية) منها رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الجيش باراك.

ج- القوى الفاعلة العربية:

يتضح من بيانات الدراسة التحليلية عدم وجود صفات أو أدوار للقوى الفاعلة العربية في صحيفة الحياة الجديدة. وهذا يتفق إلى حد كبير مع النتيجة التي ناقشناها في صحيفة القدس والمتعلقة بضعف الحضور العربي، **حيث يرجع ذلك في رأي الباحث إلى سببين، أولاهما ضعف الدور العربي الفعلي تجاه قضية الاستيطان، وثانيهما أن أكثر مقالات الدراسة التحليلية كانت (إسرائيلية) مترجمة.**

د- القوى الفاعلة الدولية:

الصفات: أظهرت بيانات الدراسة التحليلية عدم وجود سمات إيجابية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية. وبالنسبة للسمات السلبية، حاز المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية على ما نسبته 100%، ولم تحظ بقية القوى الفاعلة وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا/ الاتحاد الأوروبي، وأخرى على أي نسبة من السمات السلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية البالغ عددها سمتان. وهذا أيضاً يتفق إلى حد كبير مع النتيجة التي توصلنا إليها في صحيفة القدس، **وخاصة ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية صاحبة المواقف الداعمة للاحتلال (الإسرائيلي) والمواقف الضعيفة تجاه الاستيطان.**

الأدوار: وبتحليل السمات الإيجابية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة الحياة الجديدة، تبين وجود سمتين إيجابيتين إحداهما لدولة جنوب أفريقيا والأخرى للدنماركيين، ووجود سمتين سلبيتين إحداهما للولايات المتحدة الأمريكية والأخرى للمجتمع الدولي/ الأسرة الدولية.

وهذا الخطاب في صحيفة الحياة الجديدة يتفق بدرجة كبيرة مع الخطاب الفلسطيني الذي يحظى باتفاق عام.

3- فلسطين:

أ- القوى الفاعلة الفلسطينية:

الصفات: تشير بيانات الدراسة التحليلية إلى أن أياً من القوى الفاعلة الفلسطينية لم تحظ بأي نسبة من الصفات الإيجابية.

وحازت السلطة الفلسطينية على 5 صفات سلبية بنسبة 100%، ولم تحظ بقية القوى الفاعلة الفلسطينية بأي نسبة من السمات السلبية البالغ عددها 5 سمات. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة رجاء أبو مزيد فيما يتعلق بتحليل القوى الفاعلة في صحيفة فلسطين من حيث "ارتفاع نسبة الصفات والأدوار السلبية المنسوبة للسلطة الفلسطينية وحركة فتح"[1].

الأدوار: من خلال تحليل السمات الإيجابية والسلبية لأدوار القوى الفاعلة الفلسطينية نجد أن السلطة الفلسطينية حازت على سمة إيجابية واحدة في مقابل حصولها على 7 سمات سلبية عن دورها. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة رجاء أبو مزيد فيما يتعلق بتحليل أدوار القوى الفاعلة في صحيفة فلسطين حيث "غلبت السلبية على الأدوار المنسوبة للسلطة الفلسطينية"[2]ولم تحظ بقية القوى الفاعلة الفلسطينية بأي نسبة من السمات الإيجابية والسلبية عن أدوارها.

ويرى الباحث أن تأثير توجه الصحيفة الفكري والسياسي على خطابها الصحفي يبرز هنا بوضوح فصحيفة فلسطين المقربة من حركة حماس أرادت أن تُظهر السلطة الفلسطينية بهذه الصفات والأدوار السلبية. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة رامي العلجة من أنه "ارتفعت في صحيفة القدس العربي الأدوار السلبية للسلطة الفلسطينية"[3].

ب- القوى الفاعلة (الإسرائيلية):

الصفات: تشير بيانات الدراسة التحليلية الخاصة بالسمات الإيجابية والسلبية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) في صحيفة فلسطين إلى أن الجهات الحكومية (الإسرائيلية) حازت على سمة سلبية واحدة بنسبة 100%، ولم توجد أي سمة إيجابية للصفات المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية). **وهنا يتمثل خطاب فلسطيني واضح الرؤية بدون أي مواضع خلل أو تناقض.**

الأدوار: من خلال تحليل بيانات الدراسة التحليلية الخاصة بالسمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة (الإسرائيلية) نجد أن القوى الفاعلة (الإسرائيلية) حازت على 12 سمة سلبية، منها 10 لجهات حكومية وواحدة لأحزاب وواحدة لأخرى.

ويرى الباحث أن هناك اتفاقاً بين الصحف الثلاث في جزئية إبراز السمات السلبية لصفات وأدوار الجهات الحكومية (الإسرائيلية)، **وهو ما يعبر عن خطاب فلسطيني عام ضد الدعم الحكومي (الإسرائيلي) للاستيطان والمستوطنين.**

---

(1) رجاء أبو مزيد، **مرجع سابق** ص 233.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص164.

(3) رامي العجلة، **مرجع سابق**.

ج- القوى الفاعلة العربية:

يتضح من بيانات الدراسة التحليلية عدم وجود صفات أو أدوار إيجابية أو سلبية للقوى الفاعلة العربية في صحيفة فلسطين. **وهذا الغياب العربي في الخطاب الصحفي في صحيفة فلسطين يتفق مع ما ورد في صحيفتي القدس والحياة الجديدة.**

د- القوى الفاعلة الدولية:

الصفات: بتحليل بيانات الدراسة التحليلية يتضح عدم وجود صفات إيجابية أو سلبية للقوى الفاعلة الدولية في صحيفة فلسطين.

الأدوار: وبتحليل البيانات الخاصة بالسمات الإيجابية والسلبية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية حازت على سمتين سلبيتين بنسبة 100%، ولم تتسم بقية القوى الفاعلة الدولية بأي سمة سلبية منسوبة لأدوارها. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة رجاء أبو مزيد حيث "غلبت الصفات السلبية المطلقة على تصورات الخطاب الصحفي لصحيفة فلسطين بشأن الأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية في قضية المصالحة"[1]، وحازت أخرى (وهي مجلس حقوق الإنسان) على سمة إيجابية واحدة بنسبة 100%، ولم تحظ بقية القوى الفاعلة الدولية على أي نسبة من السمات الإيجابية للأدوار المنسوبة للقوى الفاعلة الدولية. **ويرى الباحث أن هذه النسب في صحيفة فلسطين مع ما سبقها تظهر أن صحيفة فلسطين تنسجم في خطابها الصحفي أكثر من الصحيفتين الأخريين مع رؤيتها الفكرية والسياسية.**

المطلب الثالث: مناقشة نتائج دراسة تحليل الخطاب الخاصة بمسارات البرهنة:

تشير بيانات الدراسة التحليلية إلى أن عدد مسارات البرهنة التي رصدها الباحث في صحف الدراسة بلغت 177 مسار برهنة، وأن مسار البرهنة "حقائق ووقائع" احتل المرتبة الأولى سواء على مستوى صحف الدراسة ككل بنسبة 42,4% من إجمالي مسارات البرهنة، أم على مستوى كل صحيفة من صحف الدراسة على حدة، حيث جاءت في خطاب صحيفة القدس بنسبة 42,7%، وفي خطاب صحيفة الحياة الجديدة، بنسبة 43,9%، وفي خطاب صحيفة فلسطين، بنسبة 30%. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة رجاء أبو مزيد حيث "حظي الاستشهاد بأدلة ووقائع وشواهد بالعدد الأكبر بين مسارات البرهنة"[2].

---

(1) رجاء أبو مزيد، **مرجع سابق**، ص173.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص178.

وجاء مسار البرهنة عرض وجهة نظر واحدة بعد مسار حقائق ووقائع مباشرة، على مستوى صحف الدراسة ككل بنسبة 14,1%، ويتفق هذا الترتيب مع ما توصلت إليه دراسة رجاء أبو مزيد[1].

كما جاء مسار البرهنة أقوال مسؤولين متساوياً مع سابقه في النسبة (14.1%) ورغم وعدم وجود أي نسبة لمسار أقوال مسؤولين في صحيفة فلسطين، فإن الباحث يرى استشهاد الخطاب الصحفي الفلسطيني بأقوال المسؤولين يأتي لتدعيم الرؤية الفلسطينية فيما يتعلق بقضايا الاستيطان.

أما مسار البرهنة إحصائيات وأرقام فقد كان اهتمام صحف الدراسة باستخدامه في خطابها الصحفي متوسطاً، حيث جاء في المرتبة الرابعة على مستوى الصحف ككل بنسبة 11,9%، وصحيفتي القدس والحياة الجديدة بنسبة 11,8% و10,5%، على التوالي، وفي المرتبة الثانية بصحيفة فلسطين بنسبة 20%. وهذا أيضاً يتفق مع ما توصلت إليه دراسة رجاء أبو مزيد[2] حيث جاء هذا المسار في المرتبة الرابعة.

وتظهر نتائج الدراسة أن صحف الدراسة بشكل عام استخدمت مسارات البرهنة الأخرى بشكل قليل فنجد أن استخدمها لمسار عرض وجهتي النظر جاء بنسبة 7,3%، ثم مسار قوانين بنسبة 5,6%، ثم بحوث ودراسات بنسبة 3,4%، وأخيراً برهنة تاريخية بنسبة 1,1%.

ويرى الباحث أن تصدر مسار البرهنة حقائق ووقائع، يشير إلى أن منتجي الخطاب في الصحف الثلاث كان تركيزهم في الحجج والبراهين والأدلة على ما يحدث على الأرض من استيطان مستمر ومتسارع مع ما يرافقه من تغييرات هائلة شاخصة للعيان، وهذا المسار متوفر بغزارة بسبب الشواهد الناجمة عن الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية. كما يرى الباحث أن مسار البرهنة إحصائيات وأرقام يجب أن يكون له بروز أفضل في صحف الدراسة لما له من قوة تدليل على المخططات والمشاريع الاستيطانية، وهو متوفر بشكل كبير ومستمر ومن جهات متعددة. ومن الملاحظات أيضاً أن ما يتعلق ببحوث ودراسات يعتبر أقل بكثير من المتوقع نظراً لكثرة ما تنتجه الجهات والمؤسسات الفلسطينية والعربية والدولية والإسرائيلية حول الاستيطان (الإسرائيلي) من تقارير وأبحاث ودراسات.

---

(1) رجاء أبو مزيد، **مرجع سابق**، ص178.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص179.

المبحث الثالث
التوصيات

المطلب الأول: التوصيات الخاصة بدراسة تحليل المضمون:

1- تدعو الدراسة الصحف الفلسطينية إلى تسليط الضوء على المخططات الاستيطانية (الإسرائيلية) في منطقة الأغوار، حيث جاء اهتمام صحف الدراسة بمحافظة أريحا والأغوار بنسبة 2,9%، وهو اهتمام منخفض، بالنظر إلى استهداف منطقة الأغوار الفلسطينية بالاستيطان، وإلى أهمية هذه المنطقة الفلسطينية في الفكر الصهيوني الاستيطاني.

2- توصي الدراسة الصحف الفلسطينية بالابتعاد عن التأثر بالانتماء الفكري والسياسي في اختيار المصادر الأولية والتعامل معها، فقد أظهرت نتائج الدراسة التحليلية عدم وجود أي نسبة لوكالة وفا في صحيفة فلسطين وعدم وجود أي نسبة لوكالتي قدس برس وصفا في صحيفتي القدس والحياة الجديدة.

3- تؤكد الدراسة على ضرورة إبراز الصحف الفلسطينية لإطار الاهتمامات الإنسانية، فقد جاء هذا الإطار في مرتبة متأخرة نسبياً، علماً أن هناك وفرة في الموضوعات التي تأخذ الطابع الإنساني الناجمة عن الاعتداءات المستمرة للمستوطنين وجيش الاحتلال على الفلسطينيين وممتلكاتهم، إضافة إلى قوة تأثيره هذا الإطار على القراء.

4- تدعو الدراسة صحيفتي القدس والحياة الجديدة إلى إعادة النظر في طريقة استخدام المقالات المترجمة من الصحف (الإسرائيلية)، وتنصح في هذا المجال بالتقليل من عددها، أو على الأقل إحداث توازن بينها وبين المقالات المنتجة فلسطينياً، فقد أظهرت نتائج الدراسة التحليلية أن المقالات (الإسرائيلية) المترجمة حازت على ما نسبته 64.4% من إجمالي المقالات الصحفية، بمعنى أن ما تبقى للمقالات غير المترجمة بأنواعها المختلفة (الافتتاحي والتحليلي والعمود الصحفي) 35,6% وهي نسبة قليلة جداً لصحف فلسطينية تسعى لتقديم معالجة وخطاب صحفي ينبع من فلسطينيتها تجاه قضية وطنية كبرى بحجم الاستيطان، حتى وإن كانت غالبية المقالات (الإسرائيلية) من كتاب يتبنون موقفاً معارضاً لحكومتهم (الإسرائيلية) فيما يتعلق بجزئية من الاستيطان وهي البؤر الاستيطانية.

5- توصي الدراسة صحيفة القدس بمعالجة الخلل المتمثل في عدم ذكر مصدر الكثير من المواد الصحفية، لأن هذا يتنافى مع المصداقية.

6- توصي الدراسة صحيفتي الحياة الجديدة وفلسطين باستخدام المقال الافتتاحي لما له من أهمية في طرح القضايا الهامة والكبرى مثل الاستيطان، ومعالجتها بما يتفق مع الخطاب الوطني الفلسطيني.
7- توصي الدراسة الصحف الفلسطينية أن تهتم أكثر باستخدام عناصر الإبراز مثل الألوان والتظليل في موضوعات قضية وطنية كبرى كالاستيطان حيث كان حضور هذه العناصر منخفضاً.
8- توصي الدراسة الصحف الفلسطينية بزيادة اهتمامها باستخدام الرسوم والخرائط في موضوع مثل الاستيطان، فقد كان من المفيد والضروري أن يكون للخرائط والرسوم التوضيحية بروز أكثر في صحف الدراسة، لاسيما وأن الساحة الرئيسية للاستيطان هي الجغرافيا الفلسطينية.
9- تدعو الدراسة الصحف الفلسطينية إلى التنويع في استخدام الفنون الصحفية فقد غابت أو كادت تغيب فنون صحفية في غاية الأهمية مثل التحقيق والحديث (ورد الحديث في الدراسة مرتين فقط في صحيفة القدس) حيث أن قضية بأهمية وحجم الاستيطان تحتاج إلى كل هذه الفنون.

المطلب الثاني: التوصيات الخاصة بدراسة تحليل الخطاب:

1- تدعو الدراسة الصحف الفلسطينية إلى التعامل بموضوعية ومهنية عند تناول قضايا مثل الاستيطان وتغليب المصلحة الوطنية على ما عداها، فقد عكست كل من الحياة الجديدة وفلسطين رؤيتهما الفكرية والسياسية في خطابهما الصحفي تجاه خصومهما السياسيين في الساحة الفلسطينية.
2- تدعو الدراسة الصحف الفلسطينية إلى زيادة اهتمامها بمواد الرأي وتنويعها، لكي تتمكن من التعبير عن خطابها الصحفي تجاه مختلف القضايا بشكل مؤثر.
3- توصي الدراسة الصحف الفلسطينية بزيادة اهتمامها باستخدام مسار البرهنة إحصائيات وأرقام في خطابها إزاء قضية الاستيطان لما له من قوة تدليل على المخططات والمشاريع الاستيطانية، وهو متوفر بشكل كبير ومستمر ومن جهات متعددة.
4- تقترح الدراسة أن يجري الباحثون دراسات إعلامية حول الاستيطان (الإسرائيلي) تغطي جوانب لم تتطرق إليها هذه الدراسة من قبيل استخدام مناهج وأدوات وعينات وفترات زمنية أخرى، لإثراء هذا الموضوع الهام.
5- تدعو الدراسة الصحف الفلسطينية إلى إصدار ملاحق متخصصة عن قضية الاستيطان (الإسرائيلي) في الضفة الغربية، وذلك لتناولها بالشرح والتفصيل والتحليل لإبراز حجم خطورتها على حاضر الشعب الفلسطيني ومدى تأثيراتها السلبية على مستقبله.

مصادر ومراجع الدراسة

مصادر ومراجع الدراسة

- قرآن كريم.

أولاً: مصادر الدراسة:

أ- أعداد صحيفة القدس التي خضعت للدراسة:

15223، 15231، 15239، 15247، 15255، 15263، 15271، 15279، 15287، 15295، 15303، 15311، 15319، 15327، 15335، 15343، 15351، 15359، 15367، 15375، 15383، 15391، 15399، 15407، 15415، 15423، 15431، 15439، 15447، 15461، 15469، 15477، 15485، 15493، 15501، 15509، 15517، 15522، 15530، 15538، 15546، 15554، 15562، 15570، 15578.

ب- أعداد صحيفة الحياة الجديدة التي خضعت للدراسة:

5804، 5812، 5820، 5828، 5836، 5844، 5852، 5860، 5868، 5876، 5884، 5892، 5900، 5908، 5916، 5924، 5932، 5940، 5948، 5956، 5964، 5972، 5980، 5988، 5996، 6004، 6012، 6020، 6028، 6042، 6050، 6058، 6066، 6074، 6082، 6090، 6098، 6102، 6110، 6118، 6126، 6134، 6142، 6150، 6158.

ج- أعداد صحيفة فلسطين التي خضعت للدراسة:

1655، 1663، 1671، 1679، 1687، 1695، 1703، 1711، 1719، 1727، 1735، 1743، 1751، 1759، 1767، 1775، 1783، 1791، 1799، 1807، 1815، 1823، 1831، 1839، 1847، 1855، 1863، 1871، 1879، 1895، 1903، 1911، 1919، 1927، 1935، 1943، 1951، 1955، 1963، 1971، 1979، 1987، 1995، 2003، 2011.

ثانياً: المراجع العربية للدراسة:

أ-الرسائل والدراسات العلمية غير المنشورة:

1- إستبرق وهيب، "المعالجة الإعلامية للاحتلال الأمريكي للعراق تحليل مضمون مجلة نيوزويك – النسخة العربية" **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.

2- أمين يحيى عواد، "سياسة التهويد الإسرائيلية في القدس الشرقية وتبعاتها في ظل العملية السلمية (1993–2010م)" **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012م.
3- بلال إبراهيم، بعنوان "الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2010.
4- بلال جبر، "تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية" **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.
5- جهاد البطش، "الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة 1967 – 1996" **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2002.
6- حنان الكسواني، "دور الصحافة الأردنية اليومية في التوعية الصحية: دراسة في تحليل المضمون"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة الشرق الأوسط للدراسات، الأردن، 2009.
7- رامي خريس، "الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية المقاومة الفلسطينية – دراسة تحليلية وميدانية مقارنة"، **دراسة ماجستير غير منشورة:** الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.
8- رامي العجلة، "الخطاب الصحفي نحو قضية القدس في الصحف العربية الدولية – دراسة تحليلية مقارنة"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** الجامعة الإسلامية، غزة، 2014.
9- رانيا حيدر، "الخريطة الإدراكية للرأي العام المصري تجاه الصراع الأمريكي – العراقي من 1990 – حتى مارس 2003"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة القاهرة، القاهرة، 2006.
10- رجاء أبو مزيد، "الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية المصالحة الفلسطينية – دراسة وصفية"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.
11- سهاد أبو كميل، الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه خطة إجلاء المستوطنين من قطاع غزة – دراسة تحليلية مقارنة"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة القاهرة، القاهرة، 2010.
12- سهيل خلف، "حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية من عام 1994 إلى 2004 وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين(الضفة الغربية وقطاع غزة)"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.

13- صلاح أبو الرب، "الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل 1967-2000"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.
14- صلاح العويصي، "المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد اتفاق إعلان مبادئ/ أوسلو بلعين ونعلين نموذجاً" **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة الأزهر، غزة، 2013.
15- عاشور موسى، الاستيطان في ضوء القانون الدولي، حالة المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين نموذجاً، **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة الجزائر، كلية الحقوق، الجزائر، 2011م.
16- عايش قاسم، الصراع الديموغرافي الفلسطيني الإسرائيلي 2000-2030، **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة الأزهر، غزة، 2012.
17- عواطف عبدالرحمن، "اتجاهات الصحافة المصرية إزاء القضية الفلسطينية من 1922-1936" **رسالة دكتوراه غير منشورة:** كلية الإعلام، جامعة القاهرة، القاهرة، 1975.
18- محمد بسيوني، "الخطاب الصحفي المصري لقضايا حقوق الإنسان: دراسة تحليلية مقارنة لصحف الأهرام، الوفد، الأهالي، الأسبوع في الفترة من 1998 – 2001"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة الزقازيق، مصر، 2008.
19- محمد عويس، "اتجاهات التغطية الإخبارية للشئون الخارجية في الصحف المصرية وعلاقتها بالمتغيرات الخاصة بالصحف: دراسة تطبيقية على عينة من الصحف القومية والحزبية والخاصة خلال عامي 2005 – 2006"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة الزقازيق، مصر، 2008.
20- محمود الرجبي، "اتجاهات الخطاب الإسلامي في المواقع الإلكترونية الإخبارية: تحليل مضمون مَوْقع البوصلة الإخباري"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
21- ناجي النهر، "صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية: دراسة تحليلية لتناول صورة المرأة في قناة الـــ mbc1 نموذجا" **رسالة ماجستير غير منشورة:** كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2008.
22- نسرين حسونة، "الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية – دراسة تحليلية مقارنة"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** الجامعة الإسلامية غزة، 2014.

23- هند عزوز، "المعالجة الصحفية لانتفاضة الأقصى- دراسة تحليلية ليوميتي النصر والشروق اليومي"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة الحاج لخضر – باتنة الجزائر، 2006.

24- وائل المناعمة، "الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه قضية اللاجئين: دراسة تحليلية مقارنة للصحف اليومية والحزبية بعد الانقسام الفلسطيني 2007-2010"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة القاهرة، القاهرة، 2012.

25- وليد المدلل، "الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة (1967-1984)"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1992.

26- ياسر سلامة، "السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية دراسة في الجغرافيا السياسية"، **رسالة ماجستير غير منشورة:** جامعة النجاح الوطنية نابلس، 2008م.

27- يوسف تمار، "نظرية agenda setting دراسة نقدية على ضوء الحقائق الاجتماعية والثقافية والإعلامية في المجتمع الجزائري"، **رسالة دكتوراه غير منشورة:** جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

ب- الرسائل والدراسات العلمية المنشورة:

28- باسم الطويسي، "تغطية الشؤون المحلية في الصحافة الأردنية: دراسة تحليلية لمضمون الصحف اليومية" **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، المجلد 6، العدد 3: الجامعة الأردنية، الأردن، 2013.

29- طه نجم، "الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية في الصحافة العربية: دراسة تحليلية"، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، 2006، منشور على الرابط http://www.mediafire.com/view/?be4ki44uk7l3v74، تاريخ الزيارة 2014/5/3.

30- جواد الدلو وجمال السماك، "المعالجة الصحفية لانتفاضة الأقصى في الصحف الخليجية على الإنترنت، دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف اليومية"، 2001، منشورة على **موقع الجامعة الإسلامية الالكتروني**، على الرابط http://site.iugaza.edu.ps/jdalou/researches تاريخ الزيارة 2013/3/15.

31- جواد الدلو، "الإعلام الفلسطيني وجدار الفصل العنصري بين النجاح والفشل"، **موقع الجامعة الإسلامية الالكتروني**، تاريخ النشر 2011/10/3، على الرابط http://site.iugaza.edu.ps/jdalou/%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%B9%D9%85%D9%84/course3194/، تاريخ الزيارة 2104/11/27.

32- جواد الدلو، "قضايا القدس في الصحافة الفلسطينية – دراسة تحليلية مقارنة لعينة من الصحف اليومية"، 1998، **موقع الجامعة الإسلامية الالكتروني**، على الرابط http://site.iugaza.edu.ps/jdalou/researches، تاريخ الزيارة 2013/3/15.

33- حسني عوض، "الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن الحواجز الاحتلالية الإسرائيلية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة"، **مجلة دراسات نفسية**، العدد 8، القدس: جامعة القدس، 2010.

34- حيدر الخزرجي، "نظرية ترتيب الأولويات"، **مجلة الباحث الإعلامي**، العدد 8، بغداد: كلية الإعلام/ جامعة بغداد، 2010.

35- خالد عايد، "الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة"، دراسة منشورة، **دليل إسرائيل العام**، تحرير صبري جريس وأحمد خليفة، ط3، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997م.

36- رياض العيلة وأيمن شاهين، "الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية" **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، غزة: جامعة الأزهر، 2010.

37- زهير عابد ومروان الصالح، "المعالجة الصحفية للحرب السادسة وتداعياتها على القضية الفلسطينية – دراسة تحليل مضمون لصحف الأيام والقدس والحياة الجديدة"، **مجلة جامعة الأقصى**، المجلد 12، العدد 2، غزة: جامعة الأقصى، 2008.

38- سلام أحمد عبده، "الأطر الخبرية للمعالجة الصحفية للقضايا العربية في المجلات المصرية، الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة نموذجاً – دراسة تحليلية مقارنة"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد الثالث والثلاثون، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009.

39- عدنان أبو عامر، "المقاومة الفلسطينية للانتداب البريطاني"، **موقع الجامعة الإسلامية الالكتروني** على الرابط http://research.iugaza.edu.ps/files/10070.PDF، تاريخ الزيارة 2014/11/28.

40- فوزي الجدبة، "الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 1967–2009 دراسة في الجغرافية السياسية"، **مجلة جامعة الأقصى**، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، غزة: جامعة الأقصى، 2011.

41- ماهيناز محسن، "علاقة أساليب توظيف اللغة بأطر تقديم الأحداث داخل التقارير الإخبارية: دراسة تطبيقية على الحرب الإسرائيلية على غزة"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد الثالث والثلاثون، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2009.

42- محمد بن سعود البشر، "قصور النظرية في الدراسات الإعلامية"، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد 83، الكويت: جامعة الكويت، 2003.

43- هبة شاهين، "الأطر الإخبارية لقضايا الشرق الأوسط في شبكة CNN الإخبارية الأمريكية – دراسة تحليلية لبرنامجInside the Middle East ، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد 27، القاهرة: جامعة القاهرة، 2007.

44- هشام عبدالمقصود، "دور المصادر في بناء تحيزات التغطية الخبرية دراسة تحليلية مقارنة للخطاب الخبري لجريدتي النيويورك تايمز والواشنطن بوست بشأن قضية الجدار الإسرائيلي العازل"، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد الخامس والعشرون، القاهرة: كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005.

ج- الكتب العربية:

45- أحمد أبو السعيد، **الإعلام الفلسطيني نشأته ومراحل تطوره 1876 – 2008**، ط2،: مكتبة الأمل، غزة، 2008.

46- أحمد الرياوي، **المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين**، ط1: الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، الدمام، 2005.

47- أشرف صالح وشريف اللبان، **الإخراج الصحفي**، بدون طبعة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، 2001.

48- أمين محمود، **مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، بدون طبعة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 74،: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984.

49- بركات عبدالعزيز، **مناهج البحث الإعلامي الأصول النظرية ومهارات التطبيق**، ط1: دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.

50- برهان شاوي، **مدخل في الاتصال الجماهيري ونظرياته**، ط1: دار الكندي، الأردن، 2003.

51- بسام المشاقبة، **نظريات الإعلام**، ط1: دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

52- جواد الدلو، **فن الحديث الصحفي وتطبيقاته العملية**، ط1: دار البشير للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، 1995.

53- جوني منصور، **الاستيطان الإسرائيلي**، ط1: مؤسسة الأسوار، عكا، 2005.

54- حسن مكاوي وليلى السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، ط7: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2008.
55- حسين أبو شنب، **الإعلام الفلسطيني**، ط1: دار الجليل للنشر، عمان، 1988.
56- سمير حسين، **بحوث الإعلام**، ط2: عالم الكتب، القاهرة، 2006.
57- سمير محمود، **الإخراج الصحفي**، ط 1: دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
58- شيماء زغيب، **مناهج البحث والاستخدامات الإحصائية في الدراسات الإعلامية**، ط1: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2009.
59- صالح أبو أصبع، **الاتصال الجماهيري**، ط1: دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
60- عاطف الرفوع، **الإعلام الإسرائيلي ومحددات الصراع (الصحافة نموذجاً)**، ط1: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.
61- عبدالله تايه، **الإعلام الثقافي في الإذاعة والتليفزيون**، ط1: دار الماجد للطباعة والنشر، رام الله، 2006.
62- عبدالوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، ط1، ج7: دار الشروق، بيروت، 1999.
63- عثمان عثمان وعبدالستار قاسم ونايف أبو خلف ورائد نعيرات، **دراسات فلسطينية**، بدون طبعة: جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2011.
64- عدنان حسين، **التَوسُّع في الاستراتيجية الإسرائيلية**، ط1: دار النفائس، بيروت، 1989م.
65- عيسى الحسن، **إخراج الصحف والمجلات**، بدون طبعة: دار زهران، الأردن، 2009.
66- غازي حسين، **الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية**، ط1: منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.
67- فاروق أبو زيد، **فن الخبر الصحفي**، ط2: عالم الكتب، القاهرة، 1984.
68- فاروق أبو زيد، **فن الكتابة الصحفية**، ط2: دار الشروق جدة، 1983.
69- فهد العسكر، **الإخراج الصحفي أهميته الوظيفية واتجاهاته الحديثة**، ط1: مكتبة العبيكان، الرياض، 1998.
70- كامل مراد، **الاتصال الجماهيري والإعلام: التطور – الخصائص – النظريات**، ط1: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2011.
71- كرم شلبي، **الخبر الصحفي وضوابطه الإسلامية**، ط2: دار الشروق، جدة، 1988.
72- محمد حجاب، **نظريات الاتصال**، ط1: دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010.

73- محمد سليمان، **الصحافة الفلسطينية وقوانين الانتداب البريطاني**، ط1: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع، قبرص، 1988.
74- محمد سليمان، **تاريخ الصحافة الفلسطينية 1876 – 1976**، الجزء الأول (1876 – 1918)، ط1: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع، قبرص، 1987.
75- محمد عبدالحميد، **نظريات الإعلام واتجاهات التأثير**، ط3: عالم الكتب، القاهرة، 2010.
76- محمود إسماعيل، **مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير**، ط1: الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
77- الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول (أ–ث)، **إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية**، دمشق، 1984.
78- نائلة الوعري، **دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840 – 1914**، بدون طبعة: دار الشروق، عمان، 2007.
79- هشام عبدالمقصود، **دراسات في تحليل الخطاب الإعلامي: صورة الذات العربية في الأزمات الدولية وآليات التحيز في التغطية الخبرية**، ط1: دار العالم العربي، القاهرة، 2012.

د– التقارير والنشرات:

80- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **المستعمرات الإسرائيلية في فلسطين: التقرير الإحصائي السنوي 2012**، بدون طبعة: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2013.
81- محسن صالح، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993 – 2011**، تقرير معلومات 21، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012.
82- محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، ط1: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008.
83- محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، ط1: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009.
84- محسن صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، ط1: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.
85- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموجة الاستيطانية الجديدة في الضفة الغربية: حكومة مستوطنين تستبيح أراضي الشعب الفلسطيني، تحليل سياسات: وحدة تحليل السياسات في المركز، الدوحة، 2102.

86- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا)، "المنطقة (ج) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية رئيسية"، **ورقة حقائق:** الأمم المتحدة، كانون الثاني/ يناير، القدس، 2013.

هـ- أوراق عمل:

87- حسين أبو شنب، "الاستيطان في ذاكرة مؤسسة القدس الدولية قراءة في المضامين لتصور مقترح"، **مؤتمر القدس الخامس** "الاستيطان في القدس ودوره في تهويد المدينة": مؤسسة القدس الدولية – فلسطين، غزة، 2011.

88- رشاد المدني وعبدالحميد الفراني، "المقاومة الشعبية ضد الجدار والاستيطان في القدس (1967-2011م)"، مؤتمر القدس الخامس "الاستيطان في القدس ودوره في تهويد المدينة": مؤسسة القدس الدولية – فلسطين، غزة، 2011.

89- عبدالرحيم غانم، "أثر المستوطنات بيئيا على الغطاء النباتي والمياه الجوفية في الضفة الغربية المحتلة"، **ورقة عمل،** مقدمة إلى مؤتمر الصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات الإسرائيلية، مدينة طولكرم بتاريخ 2010/2/14، جامعة القدس المفتوحة.

90- كمال الأسطل، "مستقبل مدينة القدس في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتغيير الواقع الجغرافي والديموغرافي في المدينة بعد عام 1967" **الأعمال الكاملة لمؤتمر القدس الدولي الأول** (غزة – بيروت – القدس).

و- المقالات المنشورة في المجلات:

91- أنطوان شلحت، "المشهد السياسي الحزبي الداخلي"، **تقرير مدار الاستراتيجي 2013،** المشهد الإسرائيلي 2012، تحرير هنيدة غانم، بدون طبعة: المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية، رام الله، 2013.

92- جمال البابا، "الاستيطان في ظل حكومة نتنياهو تجميد إعلامي وتصعيد ميداني"، **مجلة مركز التخطيط الفلسطيني،** السنة الثامنة، العدد 29: مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2011.

93- جهاد أبو طويلة، "القدس المدينة الأكثر استهدافاً من قبل الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين"، **مجلة عين على بيت المقدس،** العدد الرابع: مؤسسة القدس الدولية، غزة، 2013.

94- عاطف أبو سيف وامطانس شحادة، "مشهد العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية: الجمود وتغيير الواقع"، **تقرير مدار الاستراتيجي 2013**، المشهد الإسرائيلي 2012، تحرير هنيدة غانم: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2013.

ز- المقالات والأخبار والمقابلات المنشورة في الصحف:

95- أسرة تحرير صحيفة هآرتس الإسرائيلية، "قضية ميجرون تحقير للقانون في إسرائيل"، **صحيفة القدس**، العدد 15247، 25 يناير 2012.

96- أسرة تحرير صحيفة هآرتس، "إخلاء الجميع"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5828، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 25 يناير 2012.

97- أسرة تحرير هآرتس، "خطوة سليمة"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5900، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 6 أبريل، 2012.

98- أسرة تحرير هآرتس، "ميغرون أولاً"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 6050، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 5 سبتمبر 2012.

99- أسرة تحرير هآرتس، "نصب تذكاري لسلطة القانون"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5924، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 30 أبريل 2012.

100- أفيعاد كلاينبرغ، "ليس لحكومة نتنياهو معارضة حقيقية تخشاها"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5940، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 16 مايو 2012.

101- إليور ليفي وايتمار فليشمان، "حرب استنزاف بين القرى الفلسطينية والمستوطنين"، **صحيفة القدس**، العدد 15383، القدس: صحيفة القدس، 9 يونيو 2012.

102- إيال غروس، "نهاية الازدواجية.. مع حسم الفلسطينيين لا احتلال"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5996، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 11 يوليو 2012.

103- إيتان هابر، "العالم ضاق ذرعاً بالاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5924، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 30 أبريل 2012.

104- إيتان هابر، "العالم لن يقبل ببقاء الاستيطان الإسرائيلي"، **صحيفة القدس**، العدد 15343، القدس: صحيفة القدس، 2012/4/30.

105- براك ربيد، "تقرير قابل للانفجار.. البضاعة التي لن يشتريها العالم"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5996، رام الله: الحياة الجديدة، 11 يوليو 2012.

106- بن – درور يميني، "من يصر على مواصلة الاستيطان لا يخدم إسرائيل"، **صحيفة القدس**، العدد 15343، القدس: صحيفة القدس، 30 أبريل 2012.

107- بوعز اوكون، "القانون فوق الجميع"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 6050، رام الله: الحياة الجديدة، 5 سبتمبر 2012.
108- تسفي برئيل، "اليمين الاستيطاني يسيطر على وعي الشبيبة"، **صحيفة القدس**، العدد 15255، القدس: صحيفة القدس، 2 فبراير 2012.
109- تسفي برئيل، "اليمين يسيطر على الوعي"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5836، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 2 فبراير 2012.
110- جدعون ليفي، "خراب الخليل"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5900، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 6 أبريل 2012.
111- جدعون ليفي، "سقوط حل الدولتين لشعبين"، **صحيفة القدس**، العدد 15319، القدس: صحيفة القدس، 6 أبريل 2012.
112- جدعون ليفي، "سياسة السلب الإسرائيلية للأرض الفلسطينية"، **صحيفة القدس**، العدد 15343، القدس: صحيفة القدس، 30 أبريل 2012.
113- جمال أبو ريدة، "ما وراء اللقاءات الاستكشافية"، **صحيفة فلسطين**، العدد 1671، غزة: صحيفة فلسطين، 17 يناير 2012.
114- جمال أبو ريدة، "ما وراء اللقاءات الاستكشافية"، **صحيفة فلسطين**، غزة: صحيفة فلسطين، 17 يناير 2012.
115- حديث القدس، "اعتداءات المستوطنين ومسؤولية إسرائيل"، **صحيفة القدس**، العدد 15231، القدس: صحيفة القدس، 9 يناير 2012.
116- حديث القدس، "الاستيطان والانقسام وصمت المجتمع الدولي"، **صحيفة القدس**، العدد 15383، القدس: صحيفة القدس، 9 يونيو 2012.
117- حديث القدس، "هذا العجز الدولي عن مجرد تجميد الاستيطان"، **صحيفة القدس**، العدد 15415، القدس: صحيفة القدس، 11 يوليو 2012.
118- حسام شاهين، "نحن لسنا أهم من الاستيطان"، **صحيفة القدس**، العدد 15255، القدس: صحيفة القدس، 2 فبراير 2012.
119- خيري منصور، "الاستيطان وذريعة العقاب"، **صحيفة القدس**، العدد 15570، القدس: صحيفة القدس، 18 ديسمبر 2012.
120- دان مرغليت، "أحادية الطرف سيف ذو حدين" **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5956، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 1 يونيو 2012.

121- دانيال فريدمان، "هدوء مضلل في الضفة"، **صحيفة القدس**، العدد 15407، القدس: صحيفة القدس، 3 يوليو 2012.
122- سليمان الوعري، "نكبة.. استيطان.. وانقسام"، **صحيفة القدس**، العدد 15351، القدس: صحيفة القدس، 8 مايو 2012.
123- سيما كدمون، "أتيت فرأيت فأخليت"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5900، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 6 أبريل 2012.
124- سيما كدمون، "إخلاء البيت في الخليل وتهديدات اليمين الجوفاء"، **صحيفة القدس**، العدد 15319، القدس: صحيفة القدس، 6 أبريل 2012.
125- شاؤول أريئيلي، "الاستيطان يبطل فكرة الجدار العازل"، **صحيفة القدس**، العدد 15415، القدس: صحيفة القدس، 11 يوليو 2012.
126- شاؤول اريئيلي، "موت فكرة بناء العائق"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5996، رام الله: الحياة الجديدة 11 يوليو 2012.
127- شلوميت تسور، "فيلا مع أرض في المستوطنات تكلف أقل من شقة داخل إسرائيل"، **صحيفة القدس**، العدد 15223، القدس: صحيفة القدس، 1 يناير 2012.
128- صحيفة الأيام، "المنظمة تنقل الاستيطان إلى مجلس الأمن وتضع تصوراً حول التحديات بعد 26 الجاري"، **صحيفة الأيام**، العدد 5737، رام الله: صحيفة الأيام، 2012/1/1.
129- صحيفة الأيام، العدد 6769، رام الله: صحيفة الأيام، 2014/11/14.
130- صحيفة الحدث، "العمال الفلسطينيون في المستوطنات، أرغفة من دم والمنقذون كرة من ثلج!!"، **صحيفة الحدث**، العدد29، السنة الثانية، رام الله: شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر، 2014/12/23.
131- صحيفة الأيام، "جديد مدار: دراسة ترصد آثار الاستيطان الكارثية على الاقتصاد الفلسطيني"، صحيفة الأيام، العدد 6834، رام الله: صحيفة الأيام، 2015/1/18.
132- صحيفة الحياة الجديدة، "الجامعة العربية تطالب الرباعية بحزم موقفها إزاء الاستيطان"، **الحياة الجديدة**، العدد 5806، رام الله: الحياة الجديدة، 3 يناير 2012.
133- صحيفة الحياة الجديدة، "القيادة تقرر اللجوء إلى مجلس الأمن ودعوة الجامعة العربية لمواجهة الاستيطان"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 58040، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 2012/1/1.
134- صحيفة الحياة الجديدة، العدد 6829، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 2014/11/16.

135- صحيفة الحياة، "تنفيذاً لخطة وضعها شارون في مطلع الثمانينات. ضم إسرائيل غور الأردن يلغي أسس دولة فلسطينية"، حوار صحفي مع خبير الاستيطان خليل التفكجي، **صحيفة الحياة**، العدد 15657، لندن: دار الحياة، 2006/2/15.
136- صحيفة القدس، "القيادة تقرر التوجه لمجلس الأمن والجامعة العربية لمواجهة خطر الاستيطان"، **صحيفة القدس**، العدد 15223، القدس: صحيفة القدس: 2012/1/1.
137- صحيفة القدس، "انحياز القضاء الإسرائيلي للمستوطنين تحايل على الحقوق والملكيات الفلسطينية في الخليل"، حوار صحفي مع عماد حمدان مدير عام لجنة إعمار الخليل، **صحيفة القدس**، العدد 15501، القدس: صحيفة القدس، 7 أكتوبر 2012.
138- صحيفة القدس، "عملية السلام مشلولة وحل الدولتين يتراجع بسبب ممارسات إسرائيل"، حوار صحفي مع أحمد قريع عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، **صحيفة القدس**، العدد 15359، القدس: صحيفة القدس، 16 مايو 2012.
139- صحيفة القدس، العدد 16256، القدس: صحيفة القدس، 2014/11/15.
140- صحيفة فلسطين، "مستوطنون يتجولون في البلدة القديمة بالخليل"، **صحيفة فلسطين**، العدد 1655، غزة: صحيفة فلسطين، 2012/1/1.
141- عادل عبدالرحمن، "ليفي يشرع الاستيطان الاستعماري..!!"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5996، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 11 يوليو 2012.
142- عاموس هرئيل، "يشمون انتخابات في الهواء"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5900، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 6 أبريل 2012.
143- عباس نمر، "ممتلكات الأديرة في القدس تواجه آلة الاستيطان – أرض دير مار إلياس في القدس كما أظهرتها وثائق محكمة القدس الشرعية"، **صحيفة القدس**، العدد 15335، القدس: صحيفة القدس، 22 أبريل 2012.
144- عدلي صادق، "الخطيئة تشرعن الجريمة"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5996، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 11 يوليو 2012.
145- عكيفا إلدار، "مساهمة موفاز في المفاوضات مع الفلسطينيين لم تتضح"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5940، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 16 مايو 2012.
146- علي بدوان، "مدينة القدس واللحظات الحاسمة"، **صحيفة القدس**، العدد 15231، القدس: صحيفة القدس، 9 يناير 2012.
147- عماد عصفور، "الاستيطان إلى أين؟"، **صحيفة القدس**، العدد 15231، القدس: صحيفة القدس، 9 يناير 2012.

148- عميرة هس، "دونم هنا وكبش هناك"، **صحيفة القدس**، العدد 15439، القدس: صحيفة القدس، 4 أغسطس 2012.
149- عوني صادق، "الاستيطان الإسرائيلي والنفاق الدولي"، **صحيفة القدس**، العدد 15423 القدس: صحيفة القدس، 19 يوليو 2012.
150- غانية ملحيس، "الاستثمار الفلسطيني في إسرائيل والمستوطنات"، **صحيفة القدس**، العدد 15223، القدس: صحيفة القدس، 1 يناير 2012.
151- محمد النوباني، "هل يمكن لإسرائيل أن تعيش بدون استيطان؟!"، **صحيفة القدس**، العدد 15311، القدس: صحيفة القدس، 29 مارس 2012.
152- محمد إلياس نزال، " البؤرة الاستيطانية ميغرون إخلاء أم تبييض؟!"، **صحيفة القدس**، العدد 15447، القدس: صحيفة القدس، 2012/8/12.
153- مصطفى البرغوثي، "هجمة إسرائيل الاستيطانية تقتل حل الدولتين"، **صحيفة القدس**، العدد 15578، القدس: صحيفة القدس، 26 ديسمبر 2012.
154- مصطفى قاعود، "القدس لا رجع لصدى الاستغاثة" **صحيفة القدس**، العدد 15255، القدس: صحيفة القدس، 2 فبراير 2012.
155- موفق مطر، "جنوب أفريقيا وخيار المستوطنات"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5948، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 24 مايو 2012.
156- ناحوم برنياع، "لا تخلو ميغرون"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 6042، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 28 أغسطس 2012.
157- نبيل السهلي، "تجريم دولي للاستيطان الإسرائيلي"، **صحيفة فلسطين**، العدد 1759، غزة: صحيفة فلسطين، 14 أبريل 2012.
158- نبيل عمرو، "لقاء عمان الدوافع الواضحة والنتائج الغامضة"، **صحيفة القدس**، العدد 15231، القدس: صحيفة القدس، 9 يناير 2012.
159- نداف هعتسني، "ضحايا الليكود"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5892، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 29 مارس 2012.
160- نير حسون، "أسرلة القدس الشرقية"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 6050، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 5 سبتمبر 2012.
161- هشام منور، "عزل القدس وتقسيم الضفة الغربية"، **صحيفة فلسطين**، العدد 1659، غزة: صحيفة فلسطين، 2012/1/5.

162- ياعيل غبيرتس، "قصة الموقع الاستيطاني ميغرون كالساطي على البنك بدون عقاب"، **صحيفة القدس**، العدد 15287، القدس: صحيفة القدس، 2012/3/5.
163- ياعيل غبيرتس، "كذبة ميغرون.. قصة لاقط"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5868، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 2012/3/5.
164- يحيى رباح، "لا فرصة مطلقاً مع الاستيطان" **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 6012، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 27 يوليو 2012.
165- يهودا نوريئيل، "حربي حسن: الأرض هي وطني ومسقط رأسي وليست للبيع أو الإيجار ولن يأخذها أحد منا"، **صحيفة الحياة الجديدة**، العدد 5964، رام الله: صحيفة الحياة الجديدة، 9 يونيو 2012.
166- يوسف رزقة، "الاستيطان والقيم الصفرية"، **صحيفة فلسطين**، العدد 1799، غزة: صحيفة فلسطين، 24 مايو 2012.

ح- المواقع الإخبارية الالكترونية:

167- وكالة وفا، "الجامعة العربية: لا مجال للعودة للمفاوضات دون جدول زمني ومرجعية محددة"، **موقع وكالة وفا الالكتروني**، 2011/7/12، على
الرابط
http://www.wafa.ps/Arabic/index.php?action=detail&id=109111،
تاريخ الزيارة 2014/3/13.
168- الجزيرة نت، "تصاعد الاستيطان سنة 2012"، **الجزيرة نت**، 2012/1/22، متوفر على الرابط http://www.aljazeera.net/news/pages/73e2dd15-2d04-4f01-ad6a-8775c8f4541a، تاريخ الزيارة 2014/6/12.
169- حنا عيسى، "الارتقاء بالعمل الشعبي في مجابهة الاستيطان وجدار الضم والتوسع "، مقال منشور على **موقع وكالة معاً الالكتروني** بتاريخ 2012/5/3، على الرابط http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=481870، تاريخ الزيارة 2014/4/5.
170- خليل التفكجي، "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.. واقع وإشكاليات"، **موقع الجزيرة الالكتروني. نت**، مقال منشور بتاريخ 2004/10/3، على الرابط http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/27e2c46e-0609-48e5-9557-9d44568276c5، تاريخ الزيارة 2013/4/1.

171- صحيفة الأيام، "ملخص التقرير الفلسطيني لاجتماع المانحين فلسطين: دولة تحت الاحتلال"، **موقع صحيفة الأيام الالكتروني**، 2013/3/20، على الرابط http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=c0469bcy201615804Yc0469bc، تاريخ الزيارة 2014/3/23.

172- صحيفة القدس، 2009/7/24، على الرابط http://www.alquds.com/news/article/view/id/108162K، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

173- صحيفة القدس، خبر منشور بتاريخ 2012/11/7، على الرابط http://www.alquds.com/news/article/view/id/396113، تاريخ الزيارة 2012/5/20.

174- صفا، على الرابط http://safa.ps/general/aboutus، تاريخ الزيارة 2014/11/16.

175- قدس برس، على الرابط http://www.qudspress.com/%d8%b9%d9%86-%d9%82%d8%af%d8%b3-%d8%a8%d8%b1%d8%b3/، تاريخ الزيارة 2014/1/21.

176- محمد أبو علان، "الأداء الإعلامي الفلسطيني في موضوع الاستيطان وسياسية التهجير الإسرائيلية"، 28/ 6/ 2012 **موقع شبكة فلسطين الإخبارية الالكتروني** ورابطها www.pnn.ps، تاريخ الزيارة 2014/11/20.

177- معاً، على الرابط http://www.maannews.net/arb/ViewContent.aspx?PAGE=AboutUs تاريخ الزيارة 2014/11/16.

178- وكالة وفا، "وكالة الأنباء الفلسطينية وفـــــا"، على الرابط http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=receive_page&id=16

179- وكالة وفا، "المصادقة على خطة بناء 3400 وحدة استيطانية بين القدس ومعاليه أدوميم "، 2012/12/5، على الرابط http://www.wafa.ps/arabic/index.php/index.php?action=detail&id=144128، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

180- وكالة شهاب، بتاريخ 2012/5/17، على الرابط http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=13314، تاريخ الزيارة 2014/4/1.

181- وكالة معاً، "نتنياهو يعلن تجميد الاستيطان في الضفة مدة عشرة أشهر باستثناء القدس"، 2009/11/26، **موقع وكالة معاً الالكتروني** على الرابط http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=242801، تاريخ الزيارة 2014/4/1.

182- وكالة وفا، "خبراء وسياسيون يناقشون متابعة الإعلام لواقع مدينة القدس"، منشور على **موقع وكالة وفا الالكتروني**، متوفر على الرابطttp://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=175537، تاريخ الزيارة 2014/11/28

183- وكالة وفا، "إقامة قرية باب الشمس E1 شرق القدس"، 2013/1/11، **موقع وكافة وفا الالكتروني** على الرابط http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=146219 تاريخ الزيارة 2014/4/22.

184- وكالة وفا، "الجامعة العربية تستعرض مساعي إسرائيل لشرعنة الاستيطان بالضفة"، **موقع وكالة وفا الالكتروني** بتاريخ 2012/7/18، على الرابط http://www1.wafa.ps/arabic//index.php?action=detail&id=135470، تاريخ الزيارة 2014/9/20.

ط- المواقع الالكترونية غير الإخبارية:

185- أحمد أبو السعيد، "متطلبات الخطاب الإعلامي الفلسطيني بعد مؤتمر أنابوليس للسلام من وجهة نظر الصفوة الفلسطينية"، **المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب/ الجامعة الإسلامية بغزة**، بعنوان فلسطين واحد وستون عاماً على النكبة، 2009/5/16، متوفر على الرابط http://research.iugaza.edu.ps/files/10159.PDF

186- بيسان عدوان، "الاستيطان الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي"، **موقع الحوار المتمدن الالكتروني**، العدد 1228، مقال منشور بتاريخ 2005/6/14، على الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=39297، تاريخ الزيارة 2014/12/2.

187- دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، **كتلة أدوميم الاستيطانية ومنطقة E-1 التوسعية**، ورقة منشورة، كانون أول 2012، متوفرة على **موقع دائرة شؤون المفاوضات** www.nad-plo.org

188- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية وعلى الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية"، **الأمم المتحدة**، 7 فبراير 2013، متوفر على الرابط http://www.wafainfo.ps/pdf/international_report_2014.PDF، تاريخ الزيارة 2014/11/5.

189- البنك الدولي، "الضفة الغربية وقطاع غزة، المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني"، 2013/10/2، متوفر على الرابط http://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/WestBank_Arabic_executive_summary_area_C_sept13_final.pdf

190- حسن أيوب، "اتفاقات أوسلو واستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني (الإسرائيلي) في المناطق المحتلة (1993 – 2003)، موقع المكتب الوطني للدفاع عن الارض ومقاومة الاستيطان، على الرابط http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=istetan32، تاريخ الزيارة 2015/2/20.

191- مجلة العودة، خبراء: الإعلام الفلسطيني مقصّر في قضية "اللاجئين"، **موقع مجلة العودة الالكتروني**، العدد الثاني والسبعون، سبتمبر 2013، متوفر على الرابط http://alawda-mag.com/Default.asp?ContentID=1954&menuID=11، تاريخ الزيارة 2014/11/28.

192- خليل التفكجي، "الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج"، **موقع مؤسسة القدس الدولية الالكتروني**، مقال منشور بتاريخ 2008/1/17، على الرابط http://www.alquds-online.org/index.php?s=17&ss=17&id=301، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

193- دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، المستوطنات الإسرائيلية والقانون الدولي، منشورة على **موقع دائرة شؤون المفاوضات الالكتروني**، على الرابط http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=56، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

194- دراسة أكاديمية: الانقسام أثر إيجابيًا على اهتمام الصحف الفلسطينية بقضية القدس"، 2012/4/18، **موقع منبر الأقصى الالكتروني**، على الرابط http://www.minbaralaqsa.com/detail.aspx?id=2123، تاريخ الزيارة 2014/11/24.

195- عبدالله أبو رحمة المنسق العام للجنة الشعبية لمقاومة الجدار في بلعين، **موقع مؤسسة ياسر عرفات الالكتروني**، على الرابط
http://www.yaf.ps/yaf/sub_award_details.php?pid=9، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

196- عبدالمجيد حمدان، إطلالة على القضية الفلسطينية، متوفر على **موقع المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية الالكتروني**، على الرابط
http://www.medad.ps/ar/?page=details&newsID=270&cat=12، تاريخ الزيارة 2014/11/28.

197- عدنان أبو عامر، "المخططات الاستيطانية في القدس– السياسات والآثار"، 2008/2/23، متوفر على **موقع مؤسسة القدس الدولية الالكتروني**، على الرابط
http://www.alquds-online.org/index.php?s=17&ss=17&id=330، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

198- فيحاء قاسم عبدالهادي، "مقاومة الاستيطان وجدار الفصل العنصري: نستطيع فعل ذلك"، **موقع تنوير الالكتروني** على الرابط
http://www.tanwer.org/tanwer/news/942.html، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

199- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، "أثر الاستيطان الإسرائيلي على الزراعة والبيئة والوضع الاجتماعي في فلسطين"، **موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا الالكتروني**، على الرابط
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4068، تاريخ الزيارة 214/11/30.

200- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، "الإعلام الإسرائيلي بنية، أدوات، أساليب عمل"، **موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا الالكتروني**، على الرابط
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8788، تاريخ الزيارة 214/11/30.

201- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، "البناء في المناطق المصنفة (C) حسب اتفاق أوسلو"، **موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا الالكتروني**، على الرابط
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=5178، تاريخ الزيارة 2014/12/3.

202- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، "المشاريع الاستيطانية"، **موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا الالكتروني**، على الرابط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4113، تاريخ زيارة الموقع 2014/4/24.

203- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، "المقاومة الشعبية الفلسطينية"، **موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا الالكتروني**، على الرابط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9241، تاريخ الزيارة 2014/11/5.

204- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، "مقاطعة منتجات المستوطنات (لمحة عامة)"، **موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا الالكتروني**، على الرابط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=9271، تاريخ الزيارة 2014/11/5.

205- معهد الأبحاث التطبيقية أريج، "أريج يكشف حقيقة البؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية"، **موقع أريج الإلكتروني**، مقال منشور بتاريخ 2005/10/15، على الرابط http://www.poica.org/details.php?Article=574، تاريخ الزيارة 2014/12/3.

206- المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، "التوزيع الاستيطاني في فلسطين"، **موقع المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان الالكتروني**، على الرابط http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=istetan31، تاريخ الزيارة 2014/2/22.

207- المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، "المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان"، **موقع المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان الالكتروني**، على الرابط http://www.nbprs.ps/page.php?do=show&action=skr، تاريخ الزيارة 2014/12/3.

208- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، "السياسة الاستيطانية في عهد حكومة بنيامين نتنياهو 2009 – 2012"، دراسة منشورة–3، متوفرة على **موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية الإلكتروني** ورابطها -http://www.palestine studies.org/ar/institute/ar_overview، تاريخ الزيارة 2014/12/3.

209- الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، على الربط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4872، تاريخ زيارة الموقع 2014/4/24

210- موقع دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، مقال منشور على الرابط http://www.nad-plo.org/atemplate.php?id=55 تاريخ الزيارة 2014/4/22.

ي- مكالمات هاتفية:

211- مكالمة هاتفية أجراها الباحث مع أمجد العمري نائب مدير تحرير صحيفة القدس، مساء السبت الموافق 2014/12/13.

212- مكالمة هاتفية أجراها الباحث مع بشار برماوي نائب رئيس تحرير صحيفة الحياة الجديدة، مساء الخميس الموافق 2014/12/11.

213- مكالمة هاتفية أجراها الباحث مع خبير الاستيطان خليل التفكجي، مساء الاثنين الموافق 2014/1/29.

ثالثاً: المراجع الأجنبية للدراسة:

214- Aziz Zaher, "A Critical Discourse Analysis of News Reports on the Israeli/Palestinian Conflict in Selected Arab and Western Newspapers - A Comparative Analytical Study", **Doctor of Philosophy**, Nottingham: Nottingham Trent, October 2009.

215- Claes H.devreese, "News framing theory and typology", **Information Design Journal**, London: john Benjamins publishing company, 2005.

216- Dietram A. Scheufele& David Tewksbury, "Framing, Agenda Setting, and Priming: The Evolution of Three Media Effects Models", **journal of communication**, issue 57, Washington: the International Communication Association, 2007.

217- Dietram A. Scheufele, "Framing as a theory of media effects", **journal of communication**, vol 49, issue 1, Washington: the International Communication Association, 1999.

218- Dmytro Hubenko, "frame Analysis of the New york Times and Izvestia coverage of the presidential Elections and the orange revoultion in Ukraine in 2004", International graduate student symposium – New perspectives on contemporaty Ukraine Politics, **history and culture**, Canada: university of Toronto, 2006.

219- Hagit Ofran and Noa Galili, Peace now, "West Bank Settlements--Facts and Figures, June 2009", http://peacenow.org.il/eng/node/297.

220- Lauren Finkel, Analysis of Oppositional Frames in Evaluating Movement Success: **National and Local Debates Over Sex Education Programming**, Germany: VDM Verlag, 2009.
221- Leslie Rill and Corey Davis, "Testing the second level of agenda setting: effects of news frames on reader-assigned attributes of Hezbollah and Israel in the 2006 war in Lebanon", **Journalism & Mass Communication Quarterly**, Vol. 85, No. 3, USA: Association for Education in Journalism & Mass Communication, 2008.
222- Maxwell McCombs, "Look at Agenda-setting: past, present and future" **Journalism Studies**, Volume 6, Number 4, United Kingdom: Taylor & Francis Group, 2005.
223- Olga Baysha and Kirk Hallahan, "Media Framing of the Ukrainian Political Crisis, 2000 – 2001" **Journalism Studies**, Volume 5, Number 2, United Kingdom: Taylor & Francis Group, 2004.
224- Paul D'Angelo, "News framing as a multiparadigmatic research program: A response to Entman", **Journal of Communication**, volume 52, issue 4, Washington: the International Communication Association, 2002.
225- Paul Vincent Witcher, "A discourse analysis of U.S. mainstream media reportage from selected 'media frames' of the Arab/Israeli conflict throughout the Oslo peace process: September 1993 – September 2000 - Analytical Study", **Master's thesis**, Durham: Durham University, 2001, Available at Durham E-Theses Online: http://etheses.dur.ac.uk/3872/
226- Peacenow, Settlements & the Netanyahu Government: A Deliberate Policy of Undermining the Two-State Solution, 16/1/2013, **a report** Available on http://peacenow.org.il/.../summary-of-4-years-of-netanyahu-government.pdf. Date of visit 1/11/2014.
227- Robert M. Entman "Framing: Toward Clarification of Fractured Paradigm", **Journal of Communication**, volume 43, issue 4, Washington: the International Communication Association, 1993.
228- Suzan Dente Ross, "framing of the Palestinian Israeli conflict in thirteen months of new york times editorials surrounding the attack of September 11, 2001 - Analytical Study ", **conflict and communication online**, vol. 2, no. 2, 2003. Web site: http://www.cco.regener-online.de/
229- Yousef Munayyer, When Settlers Attack, Washington: The Palestine Center, 2012, **a report** available on: http://www.thejerusalemfund.org/ht/a/GetDocumentAction/i/32678. Date of visit 1/11/2014.

الملاحق

ملحق رقم (1)

استمارة تحليل المضمون

فئات الموضوع (ماذا قيل)

اسم الصحيفة:..... اليوم..... التاريخ..... العدد..... عدد الصفحات.....

الرقم	ردود الفعل الفلسطينية	المناطق الجغرافية الاستيطانية	المصادر الصحفية	المصادر الأولية	الإطار الإعلامي

ردود الفعل الفلسطينية						
مقاومة شعبية	جهود دبلوماسية وسياسية	بيانات وتصريحات ومؤتمرات	مقاطعة منتجات المستوطنات	دعاوى قانونية	مقاومة مسلحة	لا يوجد ردود فعل

المناطق الجغرافية الاستيطانية										
محافظة القدس	محافظة رام الله والبيرة	محافظة الخليل	محافظة أريحا والأغوار	محافظة بيت لحم	محافظة سلفيت	محافظة نابلس	محافظة قلقيلية	محافظة طوباس	محافظة جنين	محافظة طولكرم	أكثر من محافظة

المصادر الصحفية														المصادر الأولية				الإطار الإعلامي					
خاصة		عامة												فلسطينية		إسرائيلية							
الصحيفة والمراسل	الكاتب	وفا	معاً	صفا	قدس برس	أخرى	عربية	إسرائيلية	عالمية	متعددة المصادر	لم يذكر المصدر	رسمية	غير رسمية	رسمية	غير رسمية	عربية	دولية	إطار الصراع	إطار الاهتمامات الإنسانية	إطار النتائج الاقتصادية	الإطار الأخلاقي	إطار المسئولية	أخرى

فئات الشكل (كيف قيل)

الرقم	فئة الفن الصحفي								فئة الموقع			فئة المساحة					فئة العناصر التيبوغرافية								
	خبر	تقرير	حديث	مقال				أخرى	صفحة أولى	صفحة داخلية	صفحة أخيرة	الأصلية		التتمة		المجموع	عناوين				صور		ألوان	إطار	تظليل	أخرى
				افتتاحي	عمود صحفي	تحليلي	إسرائيلي مترجم					الارتفاع بـ سم	الاتساع بـ عمود	الارتفاع بـ سم	الاتساع بـ عمود		ماشيت	عريض	ممتد	عمودي	فوتوغرافية	رسوم وخرائط				

ملحق رقم (2)

استمارة تحليل الخطاب

اسم الصحيفة:..... اليوم..... التاريخ..... العدد..... عدد الصفحات.....

الرقم	الأطروحات																		القوى الفاعلة والصفات والأدوار المنسوبة لها				مسارات البرهنة							
	تداعيات سلبية للاستيطان على الشعب الفلسطيني				مقترحات أو مطالبات لمجابهة الاستيطان						تواطؤ حكومة الاحتلال مع المستوطنين			الاستيطان وعملية السلام والمفاوضات			مخالفة الاستيطان للقانون الدولي	لوم السلطة وتحميلها المسؤولية	أخرى	القوى الفاعلة الفلسطينية	القوى الفاعلة الإسرائيلية	القوى الفاعلة العربية	القوى الفاعلة الدولية	إحصائيات وأرقام	حقائق ووقائع	بحوث ودراسات	قوانين	أقوال مسؤولين	عرض وجهتي النظر	عرض وجهة نظر واحدة	برهنة تاريخية	أخرى
	إحداث تغيير ديمغرافي لصالح اليهود	تهويد القدس وعزلها عن بقية الضفة الغربية	تقطيع أواصر الضفة الغربية	أخرى	مقاطعة منتجات المستوطنات	إتمام المصالحة بين حركتي فتح وحماس	إخلاء البؤر الاستيطانية	تبني استراتيجية وخطاب جديد	تبني القوة والرد على الاستيطان	أخرى	حكومة الاحتلال تتحمل مسؤولية جرائمهم	حكومة الاحتلال تقدم كافة أشكال الدعم للمستوطنين	أخرى	الاستيطان يدمر عملية السلام والمفاوضات ويقضي على حل الدولتين	إسرائيل تستغل عملية السلام والمفاوضات لتكثيف الاستيطان	أخرى															

القوى الفاعلة

القوى الفاعلة																				
قوى فاعلة فلسطينية						قوى فاعلة إسرائيلية										قوى فاعلة عربية	قوى فاعلة دولية			
السلطة الفلسطينية	منظمة التحرير	حكومة غزة	الشعب الفلسطيني	حركات وطنية	أخرى	الحكومة	جهات حكومية				مستوطنون	قوى سلام	أحزاب	أخرى			المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية	الولايات المتحدة الأمريكية	أوروبا/ الاتحاد الأوروبي	أخرى
							رئيس الحكومة "نتنياهو"	وزير الجيش "باراك"	الجهاز القضائي	حكومية أخرى										

قوى فاعلة فلسطينية																				
السلطة الفلسطينية				منظمة التحرير				حكومة غزة				الشعب الفلسطيني				حركات وطنية				أخرى			
الصفة		الدور		الصفة		الدور		الصفة		الدور		الصفة		الدور		الصفة		الدور		الصفة		الدور	
إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي

قوى فاعلة إسرائيلية																			
جهات حكومية																			
الحكومة				رئيس الحكومة "نتنياهو"				وزير الجيش "باراك"				الجهاز القضائي				حكومية أخرى			
الصفة		الدور		الصفة		الدور		الصفة		الدور		الصفة		الدور		الصفة		الدور	
إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي

مستوطنون				قوى سلام				أحزاب				أخرى			
الصفة		الدور		الصفة		الدور		الصفة		الدور		الصفة		الدور	
إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي

قوى فاعلة عربية				قوى فاعلة دولية															
				المجتمع الدولي/ الأسرة الدولية				الولايات المتحدة الأمريكية				أوروبا/ الاتحاد الأوروبي				أخرى			
الصفة		الدور		الصفة		الدور		الصفة		الدور		الصفة		الدور		الصفة		الدور	
إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي	إيجابية	سلبية	إيجابي	سلبي

ملحق رقم (3)

عناوين مواد الرأي التي خضعت للتحليل في صحف الدراسة الثلاث

أولاً: صحيفة القدس:

م	عنوان المقال	اسم الكاتب	مادة الرأي	العدد	التاريخ	ص
1	فيلا مع أرض في المستوطنات تكلف أقل من شقة داخل (إسرائيل)	شلوميت تسور	مقال مترجم/ معاريف	15223	2012/1/1	23
2	مراجعة لدراسة الماجستير التي أثارت جدلاً كبيراً: الاستثمار الفلسطيني	غانية ملحيس	تحليلي	15223	2012/1/1	45
3	لقاء عمان الدوافع الواضحة والنتائج الغامضة	نبيل عمرو	عمود صحفي	15231	2012/1/9	2
4	اعتداءات المستوطنين ومسؤولية (إسرائيل)	حديث القدس	افتتاحي	15231	2012/1/9	18
5	مدينة القدس واللحظات الحاسمة	علي بدران	تحليلي	15231	2012/1/9	19
6	الاستيطان إلى أين؟	الأسير عماد عصفور	تحليلي	15231	2012/1/9	19
7	قضية ميجرون تحقير للقانون في فلسطين	أسرة تحرير هآرتس	مقال مترجم/ هآرتس	15247	2012/1/25	17
8	اليمين الاستيطاني يسيطر على وعي الشبيبة!!	تسفي برئيل	مقال مترجم/ هآرتس	15255	2012/2/2	17
9	لجنة (إسرائيلية) للالتفاف على العدالة في الضفة	أسرة تحرير هآرتس	مقال مترجم/ هآرتس	15255	2012/2/2	17
10	نحن لسنا أهم من الاستيطان	الأسير حسام شاهين	تحليلي	15255	2012/2/2	18
11	القدس.. لا رجع لصدى الاستغاثة	مصطفى قاعود	تحليلي	15255	2012/2/2	19
12	قصة الموقع الاستيطاني "ميغرون" كالساطي على البنك بدون عقاب	ياعيل غبيرتس	مقال مترجم/ يديعوت أحرونوت	15287	2012/3/5	17

م	عنوان المقال	اسم الكاتب	مادة الرأي	العدد	التاريخ	ص
13	هل يمكن لإسرائيل تعيش بدون استيطان	محمد النوباني	تحليلي	15311	2012/3/29	18
14	ضحايا الليكود	نداف هاعيتسني	مقال مترجم/ معاريف	15311	2012/3/29	16
15	يشمون انتخابات في الهواء	عاموس هارئيل	مقال مترجم/ هآرتس	15319	2012/4/6	17
16	سقوط حل الدولتين لشعبين	جدعون ليفي	مقال مترجم/ هآرتس	15319	2012/4/6	17
17	إخلاء البيت في الخليل وتهديدات اليمين الجوفاء	سيما كدمون	مقال مترجم/ يديعوت أحرونوت	15319	2012/4/6	17
18	نتنياهو يسوغ ثلاث مستوطنات ويمنع هدم منازل في بيت إيل	حاييم لفنسون	مقال مترجم/ هآرتس	15319	2012/4/6	17
19	ممتلكات الأديرة في القدس تواجه آلة الاستيطان – أرض دير مار إلياس في القدس كما أظهرتها وثائق محكمة القدس الشرعية	عباس نمر	تحليلي	15335	2012/4/22	20
20	من يصر على مواصلة الاستيطان لا يخدم (إسرائيل)	بن درور يميني	مقال مترجم/ معاريف	15343	2012/4/30	16
21	العالم لن يقبل ببقاء الاستيطان (الإسرائيلي)	إيتان هابر	مقال مترجم/ يديعوت أحرونوت	15343	2012/4/30	16
22	سياسة السلب (الإسرائيلية) للأرض الفلسطينية	جدعون ليفي	مقال مترجم/ هآرتس	15343	2012/4/30	16
23	نصب تذكاري لسلطة القانون في (إسرائيل)	أسرة تحرير هآرتس	مقال مترجم/ هآرتس	15343	2012/4/30	16
24	نكبة.. استيطان.. وانقسام	سليمان الوعري	تحليلي	15351	2012/5/8	19

م	عنوان المقال	اسم الكاتب	مادة الرأي	العدد	التاريخ	ص
25	مقابلة مع السيد أحمد قريع "عملية السلام مشلولة وحل الدولتين يتراجع بسبب ممارسات (إسرائيل)	محمد أبو خضير	حديث صحفي	15359	2012/5/16	1
26	حكومة (إسرائيل) تحرص على إرضاء المستوطنين	أفيعاد كلاينبرغ	مقال مترجم/ يديعوت أحرونوت	15359	2012/5/16	17
27	مساهمة موفاز في مفاوضات السلام ليست واضحة	عكيفا إلدار	مقال مترجم/ يديعوت أحرونوت	15359	2012/5/16	17
28	حرب استنزاف بين القرى الفلسطينية والمستوطنين	إليور ليفي وإيتمار فليشمان	لم يذكر المصدر	15383	2012/6/9	2
29	مالكو الأرض الفلسطينيون التي بنى عليها الحي الاستيطاني أولبانا يتحدثون	يهدو أنوريئيل	مقال مترجم/ يديعوت أحرونوت	15383	2012/6/9	17
30	الاستيطان والانقسام.. وصمت المجتمع الدولي	حديث القدس	افتتاحي	15383	2012/6/9	18
31	هدوء مضلل في الضفة	دانيال فريدمان	مقال مترجم/ يديعوت أحرونوت	15407	2012/7/30	16
32	الاسيتطان يبطل فكرة الجدار العازل	شاؤول أريئلي	هآرتس	15415	2012/7/11	16
33	تقرير ليفي قد يؤدي لانتفاضة ثالثة	براك ربيد	مقال مترجم/ هآرتس	15415	2012/7/11	17
34	اسحبوا تقرير ليفي	أسرة تحرير هآرتس	مقال مترجم/ هآرتس	15415	2012/7/11	17
35	نهاية الازدواجية (الإسرائيلية)	إيال غروس	مقال مترجم/ هآرتس	15415	2012/7/11	17

م	عنوان المقال	اسم الكاتب	مادة الرأي	العدد	التاريخ	ص
36	هذا العجز الدولي عن مجرد تجميد الاستيطان	حديث القدس	افتتاحي	15415	2012/7/11	18
37	الاستيطان (الإسرائيلي) والنفاق الدولي	عوني صادق	تحليلي	15423	2012/7/19	19
38	دونم هنا، وكبش هناك	عميرة هس	مقال مترجم/ هآرتس	15439	2012/8/4	17
39	لا تخلو ميغرون	ناحوم برنياع	مقال مترجم/ يديعوت أحرونوت	15461	2012/8/28	17
40	ممارسات (إسرائيل) تقود لحل دولة واحدة	نيرحسون	مقال مترجم/ هآرتس	15469	2012/9/5	16
41	دروس واستنتاجات حالة "ميغرون"	بوعز أوكون	مقال مترجم/ يديعوت أحرونوت	15469	2012/9/5	16
42	يجب إخلاء جميع البؤر الاستيطانية	أسرة تحرير هآرتس	مقال مترجم/ هآرتس	15469	2012/9/5	17
43	ما يجوز لمستوطنة أرئيل ممنوع على بئر السبع	يوسي سريد	مقال مترجم/ هآرتس	15477	2012/9/13	17
44	مقابلة مع الفيلسوفة الأمريكية جوديث باتلر "(إسرائيل) لا تمثل يهود العالم. الاستيطان يجب أن ينتهي قبل التحدث عن المساواة	بدون	حديث/ رأي	15501	2012/10/7	37
45	الاستيطان وذريعة العقاب	خيري منصور	تحليلي	15570	2012/12/18	20
46	هجمة (إسرائيل) الاستيطانية تقتل حل الدولتين	مصطفى البرغوثي	تحليلي	15578	2012/12/26	18
47	البؤرة الاستيطانية ميغرون إخلاء أم تبييض؟!	محمد إلياس نزال	تحليلي	15447	2012/8/12	18

ثانياً: صحيفة الحياة الجديدة:

م	عنوان المقال	اسم الكاتب	نوع المقال	العدد	التاريخ	ص
1	إخلاء الجميع	أسرة تحرير هآرتس	مقال مترجم/ هآرتس	5828	2012/1/25	19
2	لجنة لتعميق الاحتلال وتأييده في الضفة	أسرة تحرير هآرتس	مقال مترجم/ هآرتس	5836	2012/2/2	19
3	اليمين يسيطر على الوعي	تسفي برئيل	مقال مترجم/ هآرتس	5836	2012/2/2	19
4	كذبة ميغرون.. قصة لاقط	ياعيل غبيرتس	مقال مترجم/ يديعوت	5868	2012/3/5	18
5	ضحايا الليكود	نداف هاعيتسني	مقال مترجم/ معاريف	5892	2012/3/29	24
6	أتيت فرأيت فأخليت	سيما كيدمون	مقال مترجم/ يديعوت	5900	2012/4/6	15
7	خراب الخليل	جدعون ليفي	مقال مترجم/ هآرتس	5900	2012/4/6	15
8	يشمون انتخابات في الهواء	عاموس هارئيل	مقال مترجم/ هآرتس	5900	2012/4/6	15
9	خطوة سليمة	أسرة تحرير هآرتس	مقال مترجم/ هآرتس	5900	2012/4/6	15
10	العالم ضاق ذراعاً بالاستيطان (الإسرائيلي) في المناطق المحتلة	إيتان هابر	مقال مترجم/ يديعوت	5924	2012/4/30	20
11	نصب تذكاري لسلطة القانون	أسرة تحرير هآرتس	مقال مترجم/ هآرتس	5924	2012/4/30	20
12	مساهمة موفاز في المفاوضات مع الفلسطينيين لم تتضح	عكيفا إلدار	مقال مترجم/ هآرتس	5940	2012/5/16	18
13	ليس لحكومة نتنياهو معارضة حقيقية تخشاها	أفيعاد كلاينبرغ	مقال مترجم/ يديعوت	5940	2012/5/16	18
14	جنوب أفريقيا.. وخيار المستوطنات "سؤال ع الماشي"	موفق مطر	عمود صحفي	5948	2012/5/24	6

م	عنوان المقال	اسم الكاتب	نوع المقال	العدد	التاريخ	ص
15	مقدمة للاضطراب	أسرة تحرير هآرتس	مقال مترجم/ هآرتس	5948	2012/5/24	19
16	أحادية الطرف سيف ذو حدين	دان مرغليت	مقال مترجم/ إسرائيل اليوم	5956	2012/6/1	14
17	حربي حسن: الأرض هي وطني ومسقط رأسي وليست للبيع أو الإيجار ولن يأخذها أحد منا	يهودا نوريئيل	مقال مترجم/ يديعوت	5964	2012/6/9	12
18	نهاية الازدواجية.. مع حسم الفلسطينيين– لا احتلال	إيال غروس	مقال مترجم/ هآرتس	5996	2012/7/11	18
19	تقرير قابل للانفجار.. البضاعة التي لن يشتريها العالم	براك ربيد	مقال مترجم/ هآرتس	5996	2012/7/11	18
20	موت فكرة بناء العائق	شاؤول أريئيلي	مقال مترجم/ هآرتس	5996	2012/7/11	18
21	الخطيئة تشرعن الجريمة "مدارات"	عدلي صادق	عمود صحفي	5996	2012/7/11	24
22	ليفي يشرع الاستيطان الاستعماري " نبض الحياة"	عادل عبدالرحمن	عمود صحفي	5996	2012/7/11	24
23	لا فرصة مطلقاً مع الاستيطان "علامات على الطريق"	يحيى رباح	عمود صحفي	6012	2012/7/27	5
24	عقربا: دونم هنا.. كبش هناك	عميرة هاس	مقال مترجم/ هآرتس	6020	2012/8/4	13
25	لا تخلو ميغرون	ناحوم برنياع	مقال مترجم/ يديعوت	6042	2012/8/28	17
26	ميغرون أولاً	أسرة تحرير هآرتس	مقال مترجم/ هآرتس	6050	2012/9/5	17
27	القانون فوق الجميع	بوعز أوكون	مقال مترجم/ يديعوت	6050	2012/9/5	17
28	أسرلت القدس الشرقية	نيرحسون	مقال مترجم/ هآرتس	6050	2012/9/5	17

ثالثاً: صحيفة فلسطين:

م	عنوان المقال	اسم الكاتب	نوع المقال	العدد	التاريخ	ص
1	ما وراء اللقاءات الاستكشافية	جمال أبو ريدة	تحليلي	1671	2012/1/17	20
2	تحريم دولي للاستيطان (الإسرائيلي)	نبيل السهيلي	تحليلي	1759	2012/4/14	15
3	الاستيطان والقيمة الصغيرة "أبعاد"	يوسف رزقة	عمودي	1799	2012/5/24	أخيرة

ملحق رقم (4)

مصطلحات الاستيطان

- **مباحثات عمان الاستكشافية:**

عبارة عن خمسة لقاءات استضافها الأردن، بناء على مساع من اللجنة الرباعية الدولية بمشاركة الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بهدف استكشاف فرص إعادة الجانبين إلى المفاوضات المباشرة، التي توقفت بسبب الخلاف على البناء الاستيطاني، وتم عقد أول لقاء بتاريخ 2012/1/3، وآخر لقاء بتاريخ 2012/1/26. حيث "جمعت العاصمة الأردنية بداية العام 2012، وبعد قطيعة قرابة العام، سلسلة لقاءات –سميت بالاستكشافية– بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وجاء ذلك في مبادرة جديدة لإحياء عملية التفاوض المجمدة. ومثَّل الطرف (الإسرائيلي) مبعوث رئيس الحكومة المحامي إسحق مولخو، والطرف الفلسطيني رئيس الفريق المفاوض صائب عريقات. وقد كان واضحاً للطرفين أنَّ هذا اللقاء لن يؤدي إلى استئناف المحادثات بسبب انعدام الثقة، ومحاولة كل من الطرفين دفع أعضاء اللجنة الرباعية إلى إعلان الآخر مسؤولاً عن فشل المفاوضات"[1].

- **المستوطنة (المستعمرة):**

المسمى الذي اعتمده الباحث هو المستوطنة وجمعها المستوطنات، لأنه الأكثر رواجاً وشهرة وهو المتداول إعلامياً. وهي "مستعمرة معترف بها من قبل سلطة الاحتلال (الإسرائيلي)، بحيث تنطبق عليها شروط التجمع، ويعرف مكتب الإحصاء المركزي (الإسرائيلي) التجمع على أنه مكان مأهول بشكل دائم، ضمن المعايير الآتية: غالبا ما يسكنه 20 شخص أو أكثر، وله إدارة ذاتية، وليس مشمولا مع الحدود الرسمية لتجمع آخر، وتم إقرار تأسيسه رسميا"[2].

- **البؤرة الاستيطانية (الاستعمارية):**

"هي بناء مدني أو شبه عسكري، لم يتم إقرار إنشائه من قبل السلطات (الإسرائيلية)، وغالبا ما يتم الإقرار فيما بعد، وذلك باختيار توقيت سياسي مناسب. ومن هذا التعريف يتضح أن البؤرة الاستعمارية قد تتحول إلى مستعمرة أو معسكر"[3].

---

(1) عاطف أبو سيف وامطانس شحادة، **مرجع سابق**، ص32.

(2) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص31.

(3) **المرجع السابق نفسه**، ص31.

- **النطاق الجغرافي للضفة الغربية:**

"تقسم الضفة الغربية إلى أربع مناطق: القطاع الشرقي، والقطاع الجبلي، وقطاع التلال الغربية والقدس الكبرى. ولكل منطقة خواص متشابهة من حيث الطوبوغرافيا، ومدى القرب من التجمعات الفلسطينية، والطرق الرئيسية، والبنية التحتية الاقتصادية، والتركيبة السكانية، والبعد عن الخط الأخضر، وخواص أخرى متشابهة.

- **القطاع الشرقي:**

يتضمن منطقة وادي الأردن وشواطئ البحر الميت (خارج الخط الأخضر)، إضافة إلى المنحدرات الشرقية لجبال الضفة الغربية التي تشطرها طوليا من الشمال إلى الجنوب.

- **القطاع الجبلي:**

يتضمن المنطقة الواقعة على قمة جبال الضفة الغربية أو حولها، وتعرف هذه المنطقة بخط توزيع المياه أو منطقة قمم الجبال.

- **قطاع التلال الغربية:**

يتضمن المنحدرات الغربية لجبال الضفة الغربية، ويمتد غربا حتى الخط الأخضر"[1].

- **قطاع القدس الكبرى:**

مصطلح يُطلق على مخطط (إسرائيلي) استيطاني، يقصد به القدس ومساحات واسعة حولها أقام الاحتلال عليها أحياء ومدناً ومستوطنات، لتوسيع القدس وإسكان أكبر عدد ممكن من اليهود فيها ليكونوا غالبية، وليكون الفلسطينيون أقلية، باعتبارها عاصمتهم المزعومة.

و"حسب المصادر الرسمية (الإسرائيلية) ستصل مساحة القدس الكبرى حوالي 440 كيلومتر مربع، بينما تتحدث المصادر الرسمية الفلسطينية عن أن مساحة القدس الكبرى ستصل قرابة 600 كيلومتر مربع. وتم إعداد مخطط القدس الكبرى عام 1993 بإشراف مباشر من رئيس الوزراء (الإسرائيلي) إسحق رابين، وفي عام 1995 صادقت الحكومة (الإسرائيلية) على هذا المخطط"[2].

والمخطط (الإسرائيلي) قائم على أساس "إقامة القدس الكبرى التي تمتد من رام الله إلى الخليل، ومن أريحا إلى بيت شيمش (داخل الخط الأخضر)"[3].

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص31.

(2) أمين يحيى عواد، **مرجع سابق**، ص136 و137.

(3) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص31.

- **القدس (منطقة J1)**[1]:

وتشمل ذلك الجزء من المحافظة الذي ضمته (إسرائيل) عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967. وتضم هذه المنطقة تجمعات (بيت حنينا، مخيم شعفاط، شعفاط، العيسوية، الشيخ جراح، وادي الجوز، باب الساهرة، الصوانة الطور، القدس "بيت المقدس"، الشياح، راس العامود، سلوان، الثوري، جبل المكبر، السواحرة الغربية، بيت صفافا شرفات، صور باهر، أم طوبا، كفرعقب).

- **القدس (منطقة J2)**[2]:

وتشمل باقي المحافظة، وتضم هذه المنطقة تجمعات (رافات، مخماس، مخيم قلنديا، التجمع البدوي جبع، قلنديا، بيت دقو، جبع، الجديرة، الرام وضاحية البريد، بيت عنان، الجيب، بير نبالا، بيت إجزا، القبيبة، خربة أم اللحم، بدو، النبي صموئيل، حزما، بيت حنينا التحتا، قطنة، بيت سوريك، بيت اكسا، عناتا، التجمع البدوي الخان الأحمر، الزعيم العيزرية، أبو ديس، التجمعات البدوية العيزرية وأبو ديس، السواحرة الشرقية، الشيخ سعد).

- **الانتداب البريطاني:**

"أتمت القوات البريطانية بقيادة الجنرال اللنبي احتلال فلسطين ووضعت تحت الإدارة العسكرية المباشرة في تشرين الأول 1918. وتم الانتقال من الإدارة العسكرية إلى إدارة مدنية سميت حكومة فلسطين في تموز 1920، وأصبح الصهيوني البريطاني هربرت صمويل أول مندوب سام بريطاني في فلسطين. وبتاريخ 1922/7/24م، أقر مجلس عصبة الأمم صك الانتداب مخولاً في مادته الأولى الدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة"[3].

- **المعراخ (العمل):**

"هو أحد الأحزاب الرئيسية في (إسرائيل)، وأكثرها وصولا للسلطة. وهو حزب علماني، تأسس عام 1930م من مجموعة من الاتحادات ذات الطابع الاشتراكي، باسم ماباي. سيطر منذ بداياته على الهستدروت والحركة الصهيونية العالمية، ونشأت تحت مظلته منظمتا "هاغاناه" و"بالماخ" اللتان كانتا نواة الجيش (الإسرائيلي) بعد قيام دولة (إسرائيل).

يضم حزب العمل كتلاً ومجموعات عمالية ويسارية، وكان خلال تاريخه الطويل قد تعرض لسلسة من الاندماجات والانقسامات، من أهم صيغها تجمع الـــ "ماباي"، ثم الـــ "معراخ" عام 1969، وأخيرا "العمل" عام1988. وظل يحكم دولة (إسرائيل) منذ عام 1948 وحتى عام

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص31.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص31.

(3) الموسوعة الفلسطينية، "الإدارة"، **مرجع سابق**، ص125.

1977. ثم عاد إلى الحكم بالائتلاف مع الليكود عام 1984 حتى عام 1990، ثم انفرد بالحكم عام 1992 حتى عام 1996، وعاد مرة أخرى إلى سدة الحكم عام 1999 بقيادة إيهود باراك"[1].

- **الليكود:**

"تعود جذور الحزب الفكرية إلى ما قبل تاريخ تأسيسه، ويستمدها من الحركة القومية الليبرالية "بيتار" بزعامة "زئيف جابوتينسكي"، والتي شكلت المعارضة الرئيسية لحزب ماباي إبان زعامة ديفيد بن غوريون.

تشكل الليكود باندماج حزبين، هما "حيروت" الذي أسسه مناحيم بيغن عام 1948 والحزب الليبرالي، ليشكلا، معا حزباً وسطاً يميل أكثر نحو اليمين وذلك عام 1973م. لذلك؛ يعرف حزب الليكود بأنه حزب صهيوني من اليمين الليبرالي، يؤمن بفكر المحافظين الجدد.

وصل الليكود إلى السلطة لأول مرة منذ تأسيسه عام 1977م، بفوز مناحيم بيغن على زعيم حزب العمل آنذاك شمعون بيريز، وبذلك كانت أول هزيمة لحزب العمل منذ تأسيس دولة (إسرائيل).

حكم حزب الليكود (إسرائيل) بين عامي 1977 و1984، ثم بين عامي 1986 و1992، وبين عامي 1996 و1999، ووصل الحزب إلى السلطة بين عامي 2001 و2005، بقيادة آرييل شارون، قبل أن ينشق الأخير ليشكل حزباً جديداً باسم "كاديما"[2].

- **مشروع آلون:**

بعد نحو شهر فقط من الاحتلال عام 1967، عرض يغآل ألون، وزير العدل آنذاك، على الحكومة (الإسرائيلية) مشروع تسوية سياسية واستيطان، في آن معاً، أخذ يحمل اسمه فيما بعد وعُرف بمشروع ألون. ومع أن أياً من الحكومات المعراخية لم تتبنّ هذا المشروع رسمياً، فإنه ظل الإطار الأساسي للممارسة الاستيطانية حتى الانقلاب السياسي الذي أوصل الليكود إلى الحكم سنة 1977م. وقد دعا مشروع ألون، من بين ما دعا إليه إلى إقامة سلسلة من المراكز الاستيطانية، برعاية الجيش (الإسرائيلي)، على امتداد غور الأردن، وحول القدس وفي جبل الخليل، وكذلك الإقدام فوراً على بناء عدد من الأحياء السكنية اليهودية شرقي القدس الشرقية،

---

(1) الموقع الإلكتروني لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، على الربط http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4872، تاريخ الزيارة 2014/4/24

(2) **المرجع السابق نفسه.**

بالإضافة إلى إعادة بناء الحي اليهودي في البلدة القديمة، وأخذ المشروع في الاعتبار ضرورة تجنب ضم عدد كبير من السكان العرب، انطلاقاً من الاعتبار الديموغرافي"[1].

- **مشروع دروبلس:**

مشروع دروبلس، نُشر في أكتوبر 1978م ويحمل اسم رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية، متتياهو دروبلس، وهو يعكس التصور الليكودي، في بعده الاستيطاني، بقدر ما كان "مشروع ألون" يعكس التصور العمالي المقابل. ويهدف المشروع، الذي يحمل عنوان "الخطة الرئيسية لتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة، 1979–1983، إلى إقامة نحو 70 مستوطنة، في الضفة الغربية خلال خمسة أعوام، و"تكثيف" المستوطنات القائمة، بحيث يصل مجموع عدد المستوطنين إلى 120 ألفاً – 150 ألفاً في نهاية الخطة[2].

- **مشروع شارون الأول ومشروعه الثاني:**

"إبّان توليه منصب وزير الزراعة في حكومة الليكود، تبنى شارون مشروع العمود الفقري المزدوج/ مشروع فوخمان، والذي يدعو إلى إقامة عمودين فقريين من المستوطنات في فلسطين خلال 20 عاماً، بحيث يمتد الأول على طول السهل الساحلي، بينما يوازيه الثاني ليمتد من مرتفعات الجولان في الشمال، حتى شرم الشيخ على البحر الأحمر، بما في ذلك إقامة سلسلة مستوطنات في غور الأردن، وعلى السفوح الغربية والشرقية لجبال نابلس والخليل، وفي منطقة المثلث الفلسطيني بعرض 3 كم، وطوله من وادي عارة، حتى كفر قاسم، وتكثيف الاستيطان في مدينة القدس، وخلق حلقات وصل من المستوطنات بين عمود السهل الساحلي وعمود الأغوار.

وفي أواخر أيلول 1987م بدأ الحديث يدور عن خطة استيطان واسعة النطاق، كان شارون من أبرز واضعيها، وذلك؛ لتنفيذ عملية استيطان تمتد من سنوات 1983– 1987 هدفها إضافة 100 ألف مستوطن إلى مستوطنات الضفة، و20 ألف في الجولان، وعشرة آلاف في قطاع غزة، وقد سميت هذه الخطة بخطة (التطوير للمستوطنات في يهودا والسامرة)، وفي تفاصيلها بأن العمل سيجري لإقامة عشرات المستوطنات ضمن أربع(أعمدة فقرية) تقسم الضفة الغربية أفقياً من الشرق إلى الغرب.

وبقي الاستيطان هاجس شارون الأساسي، فتقدم إبان توليه منصب وزير المالية في حكومة شامير سنة 1993، بمشروع استيطاني جديد باسم النجوم السبعة، والذي يهدف إلى إقامة سلسلة متواصلة من المستوطنات على امتداد خط الرابع من حزيران 1967، وذلك ابتداءً من شمال، وشمال غرب مدينة القدس واللطرون، مروراً بمناطق غرب محافظة رام الله، انتهاءً

---

(1) خالد عايد، **مرجع سابق**، ص352.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص355.

بمنطقة شمال قلقيلية ومشارف طولكرم، وتقوم الخطة على أساس إنشاء كتل استيطانية مترابطة في ثلاث مقاطع، ويجري لاحقاً ضمها إلى (إسرائيل)"[1].

- **خطة خارطة الطريق:**

"تم إعلانها بتاريخ 2002/9/17، وتطرقت إلى موضوع الاستيطان على النحو الآتي:

1- تقوم الحكومات (الإسرائيلية) بتفكيك المستوطنات التي أقامتها على الفور عام (2001م).

2- تقوم الحكومات (الإسرائيلية) بتجميد الاستيطان الأفقي والرأسي بكافة أشكاله"[2].

- **الأغوار:**

"تقع منطقة الأغوار في الجزء الشرقي من الضفة الغربية، وتمتد من محافظة أريحا في الجنوب إلى محافظة طوباس في الشمال، ومن شواطئ البحر الميت في الشرق وحتى المنحدرات الغربية لمحافظتي طوباس وأريحا في الغرب. وتحتل منطقة الأغوار ما مساحته 840.9 كم^2، أي ما نسبته 14.9% من مساحة الضفة الغربية. وتعدّ منطقة الأغوار المورد الأساسي للمنتجات الزراعية في الضفة الغربية وسلة الغذاء الفلسطيني بسبب غناها بالموارد المائية الجوفية والسطحية[3].

- **الجدار الفاصل:**

عبارة عن جدار عازل أقامه الاحتلال (الإسرائيلي) على أراضي الضفة الغربية المحتلة، بهدف عزل سكانها الفلسطينيين وتطويقهم والتحكم في حركتهم، وتأمين المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية، والمدن (الإسرائيلية) داخل الخط الأخضر. وقد بدأت (إسرائيل) "العمل الفعلي ببنائه في شهر حزيران سنة 2002"[4].

يعد الجدار "من أخطر أشكال الاستيطان وأكبرها، وذلك كونه يمثل شكلين من أشكال الاستيطان، ففي الوقت الذي يلتهم فيه الجدار مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إلا أنه في الوقت نفسه أدخل (107) مستوطنات من أصل 199 مستوطنة مقامة في الضفة الغربية في الجانب الغربي من الجدار، ويبلغ عدد سكان هذه المستوطنات حوالي (425,000) ألف

---

(1) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، "المشاريع الاستيطانية"، **موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا الإلكتروني**، على الرابط

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4113، تاريخ الزيارة 2014/4/24.

(2) بلال إبراهيم، **مرجع سابق**، ص107.

(3) محسن صالح، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993 – 2011، **مرجع سابق**، ص20.

(4) بلال جبر، **مرجع سابق**، ص12.

مستوطن أي حوالي 80.2% من إجمالي عدد المستوطنين في الضفة والقدس، بالإضافة إلى (12,530) مستوطناً في منطقة العزل الشرقية"[1].

"وكانت النية المعلنة من إنشائه هي منع الدخول غير المنضبط للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى (إسرائيل). وفي معظم المناطق، سيتكون الجدار من سياج سلكي مع طرق معبدة وأسلاك شائكة، وحفر الخنادق على كلا الجانبين. ومتوسط عرض الجدار هو 60 متراً في بعض المناطق، ويبلغ ارتفاعه من ستة إلى ثمانية أمتار، أما طوله فهو 790 كم حسب ما هو مخطط له. ومعظم مسار الجدار يقع داخل الضفة الغربية وليس على طول الخط الأخضر"[2].

- **المنطقة ج:**

"تشُكّل المنطقة (ج) ما يزيد عن 60 بالمائة من الضفة الغربية، حيث تحتفظ (إسرائيل) بصورة كاملة تقريبا بالسيطرة على إنفاذ القانون والتخطيط والبناء فيها. يعيش في المنطقة (ج) ما يقرب من 325,000 مستوطن (إسرائيلي) في حوالي 135 مستوطنة وما يقرب من 100 بؤرة استيطانية، وذلك خلافا للقانون الدولي. وتزيد مساحة المناطق البلدية الخاصةّ بالمستوطنات (المنطقة المتاحة لتوسعها) تسع مرات عن مساحة المناطق المقام عليها البناء حاليا"[3].

- **الطرق الالتفافية:**

بدأ مصطلح الطرق الالتفافية بالظهور مع مرحلة اتفاقية أوسلو في سبتمبر 1993 للإشارة إلى الطرق التي أقامها الإسرائيليون في الضفة الغربية المحتلة بهدف ربط المستعمرات (الإسرائيلية) بعضها البعض ومع (إسرائيل). ومنذ ذلك الحين، كثفت (إسرائيل) من جهودها لزيادة حجم الطرق الالتفافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في سنة 1967 كجزء من سياستها لفرض حقائق على أرض الواقع، والتي في النهاية ستؤثر على نتائج المفاوضات مع الفلسطينيين، بما في ذلك إنشاء دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وقابلة للحياة. فخلال الفترة 1967 – 2010 تمكن الاحتلال (الإسرائيلي) من شق 875 كم من الطرق الالتفافية؛ لتسهيل تواصل المستعمرات (الإسرائيلية)"[4].

---

(1) بلال جبر، **مرجع سابق**، ص125.

(2) Peace now "West Bank Settlements--Facts and Figures, June 2009", http://peacenow.org.il/eng/node/297.

(3) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية – الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا)، **مرجع سابق**، ص1.

(4) محسن صالح، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993 – 2011، **مرجع سابق**، ص31.

- **مجلس يشع**[1]:

هو مجلس يمثل المستعمرين في الضفة الغربية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته (إسرائيل) عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في عام 1967. ويتبع مجلس يشع عدة سلطات تسمى مجالس إقليمية.

- **المجلس الإقليمي**[2]:

هو سلطة إدارية تشمل عدة مستعمرات.

- **مشروع E-1 الاستيطاني:**

"تقع الأرض الفلسطينية التي يستهدفها المشروع الاستيطاني E-1 على أراض فلسطينية شرق مدينة القدس بين مستوطنة معاليه أدوميم الواقعة على أراضي الضفة الغربية المحتلة وبين القدس، وتبلغ مساحتها حوالي 13 كيلومترا مربعا، وهي أراض تابعة لبلدات العيساوية، والعيزرية، والطور، وعناتا، وأبو ديس"[3].

---

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص31.

(2) **المرجع السابق نفسه**، ص31.

(3) وكالة وفا، 2013/1/11، "إقامة قرية باب الشمس في منطقة إي 1 شرق القدس"، على الرابط http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=146219، تاريخ الزيارة 2014/4/22.

ملحق رقم (5)

خريطة الضفة الغربية

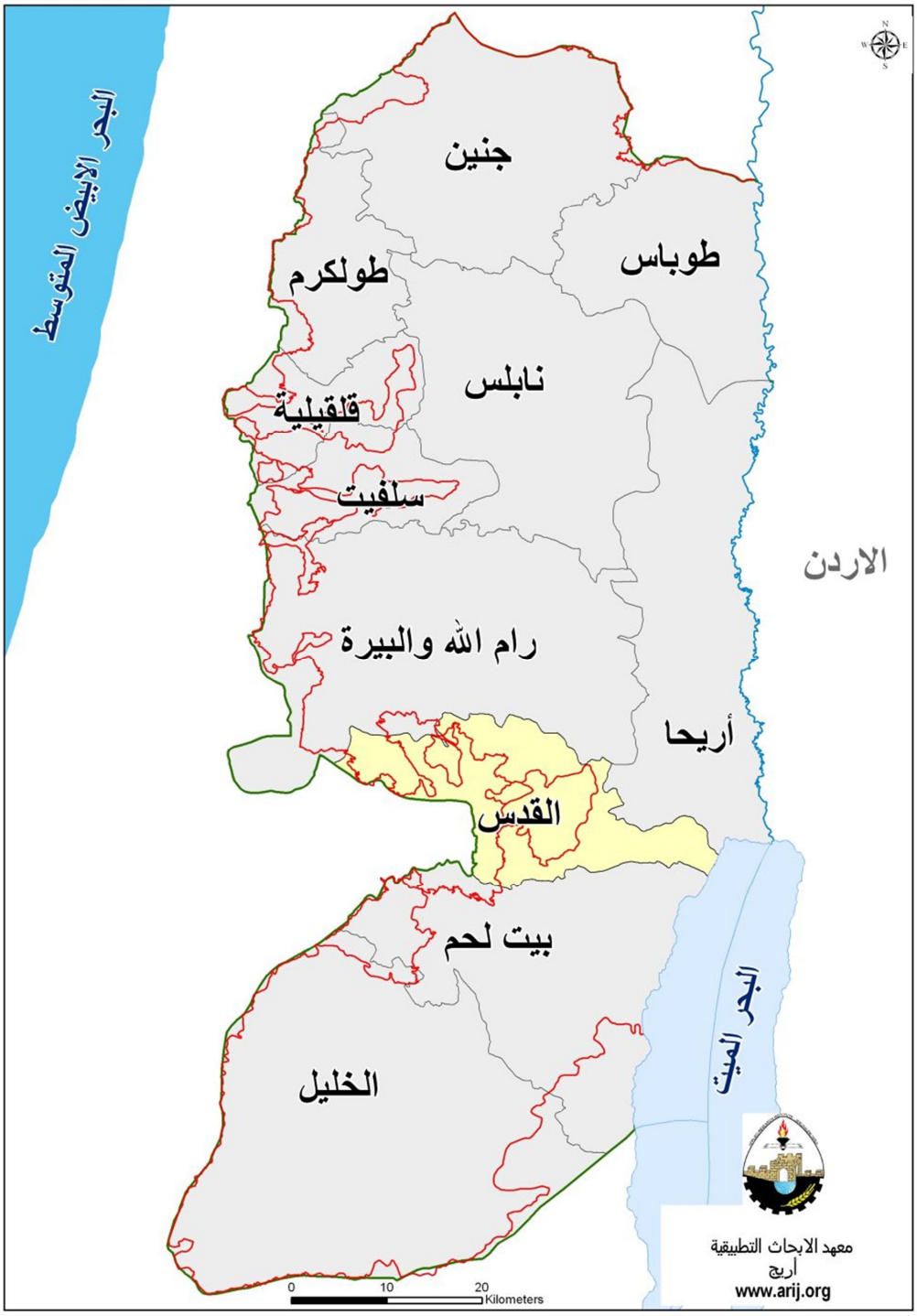

المصدر: معهد الأبحاث التطبيقية أريج

ملحق رقم (6)

جدول بياني لعدد المستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية عام 2012 حسب المحافظات

PCBS: كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2013 الفلسطينيون في فلسطين

عدد المستعمرات وعدد المستعمرين في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2012
Number of Settlements and Number of Settlers in the West Bank by Governorate, 2012

Governorate	عدد المستعمرين Number of Settlers	عدد المستعمرات Number of Settlements	المحافظة
West Bank	**563,546**	**144**	**الضفة الغربية**
Jenin	2,277	5	جنين
Tubas	1,452	7	طوباس
Tulkarm	2,696	3	طولكرم
Nablus	14,019	11	نابلس
Qalqiliya	33,308	7	قلقيلية
Salfit	35,138	12	سلفيت
Ramallah & Al Bireh	107,586	24	رام الله والبيرة
Jericho & Al Aghwar	5,549	17	أريحا والاغوار
Jerusalem	277,501	26	القدس
Bethlehem	66,392	13	بيت لحم
Hebron	17,628	19	الخليل

عدد المستعمرين في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2012
Number of Settlers in the West Bank by Governorate, 2012

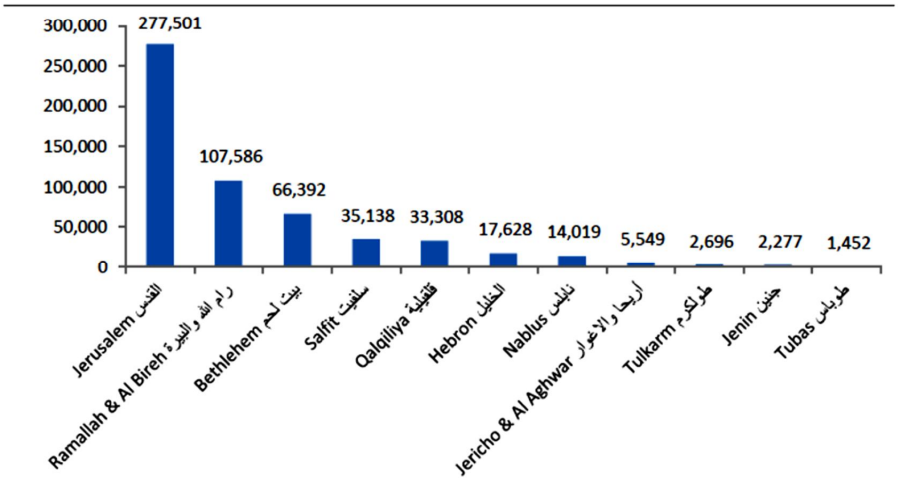

المصدر: كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2013، الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ص27.